

الاقتصاد المبسط

تأليف

روبرت هيلبرونر ، ليستر ثارو

ترجمة

صفوت عبد الحليم

مكتبة غريب

الاقتصاد المبسط

تأليف

روبرت هيلبرونر ، ليستر ثارو

ترجمة

صفوت عبد الحليم

الناشر

مكتبة غريب

١،٣ شارع كامل صدقي (الفجالة)

تليفون : ٩٠٢١٠٧

مقـدمة

كتب الاقتصــاد كثيرة ومعظمها له غرضـان ، اما لكى يخبروك كيف تربح مالا كثيرا فى البورصة ، سواء كانت بورصــة العقارات أو بورصــة الذهب ٠٠٠ الخ ٠

أو لكى يعرضوا ما يرونه الحل للمشاكل الاقتصادية المختلفة عن طريق مزيد من الادارة أو تخفيف قيود الادارة ، مزيد من القوانين أو الاقلال من القوانين ، مزيد من الرأسمالية أو الاقلال من الرأسمالية ٠٠٠ وهكـذا ٠

وهناك مشكلة واحدة كبيرة حول هـذه الكتب وهى أنها لا تصلح ٠٠٠

فالكتب عن المــال لا تجعلك تجنى مالا والا لأصبحت الولايات المتحدة تعج بالمليونيرات ، والكتب عن الحلول الاقتصــادية لا تريح عقلك ولكنهـا تجعلك تشـعر ـ واهما ـ بالاطمئنان لفترة قصيرة ٠

اذا ، لمــاذا يقبل الناس على شراء مثل هـذه الكتب ، فى أعماقنا نحن نؤمن أن الناس لا تبحث عن الثراء السريع أو عن انقاذ العالم ، انهم ببساطة يريدون أن يفهموا طبيعة القوى الاقتصادية التى تكدر حياتهم ، يريدون أن يفهموا معــانى المفردات الغريبــة التى يســمعونها كل ليلة فى التليفزيون ، يقرءونها فى الجرائد من أمثال (ميزان المدفوعات) ، (العجز الحكومى) ، (الانتاج القومى) والتى يدركون انها مرتبطة بشكل قوى بمتاعبهم اليومية ، أليس غريبا أننا لا نفهم الكلمات التى من المفروض أنها تقال لكى تشرح لنا ببســاطة ماهية المشــكلة ٠٠٠

وهــذا هو الغرض من هــذا الكتــاب ، ان هــذا الكتــاب مبنى على اعتقــادنا أن الكثيرين من الناس يريدون أن يعرفوا ما هو الاقتصــاد ٠٠ وعلى هــذا وبعد قراءة هــذا الكتاب فاذا أراد البعض أن يعرف كيف يجنى المــال فى البورصة أو يصبح ثريا فانه على الأقل سيفهم ما يصــادفه من كلمات عندما يقرأ شـيئا ٠

وايماننا بوجود قراء يريدون فهم الاقتصاد مبنى على تجربة شخصية فنحن الاثنان قد ألفنا مرجعــا علميا فى الاقتصــاد طبع عدة مرات ولكنــه

أوضح على الدوام أن الناس المهتمين بالاقتصاد ليسوا طلابا يريدون الانتهاء من الفصل الدراسى واجتياز الامتحان بنجاح ، ولكنهم رجالا ونساء من عامة الناس يريدون أن يسلكوا طريقهم فى الحياة بنجاح ٠ وها نحن أولاء نقدم لهم ما يجب أن يعرفوه عن الاقتصاد ، ليس للثراء السريع ، وليس لتبنى وجهة نظر اقتصادية معينة ، ولكن ليصبحوا مستثمرين ناجحين أو رجال أعمال متعلمين أو عمالا مثقفين ٠٠ أو ببساطة مجرد مواطنين صالحين ٠

والآن كلمة قصيرة عن الكتاب نفسه ، وانه بالطبع قد كتب بحيث يعطى فكرة متصلة متكاملة عن الاقتصاد ، وأيضا صمم بحيث يلبى كافة الاحتياجات ، فمن يريد أن يعرف شيئا عن الاقتصاد العالمى يستطيع أن يقرأ الفصل الرابع مباشرة ، ومن هو متشوق لأن يعرف شيئا عن التضخم يستطيع أن يبدأ من الفصل الثانى عشر ٠ وغنى عن القول أن الفصول الأخيرة ستكون أوضح لو بدأت القراءة من الفصل الأول ، ولكن الكتاب يمكن قراءته كما تهوى كما يمكن القفز فوق عدة فصول بلا اخلال ٠٠٠

وكتاب (الاقتصاديات المبسطة) مختلف تماما عن المراجع التى استلهمنا منها أفكاره ، ولكن شيئين فقط بقيا « أو هكذا نتمنى » :

الأول : أنه كتاب تعليمى وليس كتاب وعظ ، وهناك العديد من الآراء المختلفة والمتعارضة ذكرت كما هى ولم نفضل واحدا على الباقى باعتبار أنه الحق ٠

والثانى : أننا تعودنا أن المراجع العلمية اما أن يعيدها الطالب فى نهاية الفصل الدراسى الى مكتبة الكلية أو ن يحتفظ بها فى مكتبته لأنه ربما يحتاجها يوما ما ٠٠٠ ونحن نتمنى أن يكون كتابنا هذا من النوع الثانى الذى تحتفظ به فى مكتبتك دائما ٠

المؤلفان

روبرت هيلبرونر

و ليستر ثارو

البـــاب الأول

خلفيـــة الاقتصـــاد

الفصــل الأول

الراســمالية :

من اين نجيء

نحن نعيش فى مجتمع رأسمالى ، يتحـدث فيه السـياسيون كثيرا عن الرأسمالية ، أو عندما لا تعجبهم الكلمـة ـ نعيش فى نظـام تجارى حر ٠ ونحن ندرك أن العالم منقسم بين النظامين الرأســمالى وغير الرأســمالى ، ونسمع باستمرار من يؤكد أن الرأسمالية هى نظام المستقبل ، بينما يوجد من يؤكد لنا أنها فى انحدار وأن نظامها سوف ينتهى من تلقاء نفســه كما حدث مع الامبراطورية الرومانية ٠

وقـد نقول أنه لا يوجد فى الاقتصاد كله ما هو أهم من السؤال عن مستقبل الرأسمالية ، لأن الاجابة ستؤثر بعمق فى حياتنا الخاصة وفى مستقبل أبنائنا ، وكما سنرى فى الفصول المقبلة فان الاقتصاديين العظام فى القرون الماضية اهتموا بالاجابة على هـذا السـؤال بينما يتجنب الاقتصـاديون المحدثون الخوض فى هـذا الموضوع ، فهل هـذه حكمة منهم أم لا ؟ هـذا يتوقف على وجهة نظرك للموضوع ٠ الخلاصة : نرى أنه من المستحيل أن نفهم الرأسمالية بغير فهم ولو بسيطا لجذورها التاريخية ، لهـذا سـنبدأ دراســة نظامنا الاقتصــادى كما يفعل الطبيب مع مرضاه ، بأخذ تاريخهم المرضى ٠

يتحدث معظم الناس عن الرأسمالية باعتبارها قديمة قدم الجبال أو التوراة وهم يهدفون بذلك الى التلميح بأن فى الطبيعة البشرية ما يتفق مع هـذا النظـام ، ولكن بالتدقيق والدراســة يتضح لنا أن الأمر ليس كذلك ، فلا أحـد يســتطيع أن يدعى أن النظــام المصرى الفرعونى القـديم كان رأســماليا ، وأن اليونانيين القـدماء الذين كتب عنهم (هومر) لم يكونوا مجتمع أعمال على الرغم من وجود تجارة وتجار فى ذلك الوقت ٠

وأوربا فى العصور الوسطى لم تكن ـ بكل تأكيد ـ رأسمالية ، كمـا لم يستخدم أحـد لفظ الرأسمالية ليصف الحضـارتين الصـينية والهندية القديمتين اللتين كتب عنهما (ماركو بولو) ، ولا الامبراطوريات العظمى فى أفريقيا القديمة ٠ وكذلك ينطبق القول على المجتمعات الاسلامية القديمة ٠

وما جعل هـذه المجتمعات غير رأسمالية ليس شيئا امتلكوه مجتمعين لأنها كانت مجتمعات مختلفة كأكثر ما يمكن أن تختلف الحضارات ، ولكنه شيء افتقـدوه مجتمعين ، وادراكنا لهـذا الذى افتقـدوه سـيعطينا فكرة واضحة عن التميز والصفات الخاصة للرأسمالية نفســها :

أولا : افتقدت كل تلك المجتمعـات تقنين الملكية الخاصة · بالطبع عرف فى تلك المجتمعات أشخاص يمتلكون بعض الثروة وأحيانا ثروات طائلة ولكن واحدا من تلك المجتمعات لم يسن قانونا عن حق التملك لجميع أفراده ، فالأرض على سـبيل المثـال نادرا ما كان يمتلكها الفلاح الذى يزرعهـا · والعبيـد الذين كانوا ظاهـرة مشـتركة فى تلك المجتمعات التى سبقت ظهور الرأسمالية لم يسمح لهم ـ الا نادرا ـ بتملك عقار أو قطعة من الأرض لأنهم هم أنفسهم كانوا يعتبرون نوعا من العقـارات المملوكة لشـخص آخر · ولم يكن هناك قانون يحرم انتهاك ملكية شخص آخر ربما لأن الأشخاص أنفسهم فى ذلك الوقت لم يكـونوا بمنأى عن الانتهـاك ·· فمـلوك تيـودور على سـبيل المثال ورغم استنارتهم النسبية كحكام فى القرن السادس عشر قد جردوا بعض الأفراد من ممتلكاتهم ·

ثانيا : افتقـدت كل تلك المجتمعـات اسـهاما رئيسيا لرأس المـال ونظـاما للتسويق ، بكل تأكيد كانت هناك أسواق تباع فيها التوابل والذهب والعبيد والأطعمة الخ ··· ولكن عندما ننظر الى أقصى التوسـعات التى حققتها تلك المجتمعات فى آسـيا القديمة وأفريقيا أو ما حققه المصريون والرومان القدماء ثم نقارنه بالمعاملات التجارية الرهيبة التى تربط عالمنا اليوم نرى أنه لا وجه للتشـابه بالمرة ، فالانتـاج والتوزيع فى تلك الأوقات كان يذهب فى اتجـاهات محددة سـلفا ، اما لنواميس الصرف أو لأوامر السـيد · وعمـوما كانت النسـبة المتبقية الضـئيلة هى التى تعرف طريقها للأسواق ·

والأهم من ذلك لم يكن هناك سوق منظم على الاطلاق ، لم يكن هناك تنظيم لعملية بيع وشراء الأراضى ، ولا لتأجير الأيدى العـاملة ولا لاقراض الأموال ، الخ ·

لم تكن الأسـواق الا زينـة أو زخـرفا لتلك المجتمعـات · كانت بحق خاليـة من التنظيم ، لم يكن من الممكن مثلا النظر بعين الاعتبـار الى فكرة (الاقتصـاد الحر) فى ظل مثل تلك الظـروف فى وقت لم يكن ممكنـا فيـه

للعاملين فى الأرض أن يتركوها الى غيرها اذا أرادوا ، وفى وقت كان الحرفى يرتبط بحرفته وسوقها الى الأبد ، وكانت خدمة الفلاح فى حقل المالك خدمة العبد للسيد ، من كان من الممكن أن يفكر فى (حق التعاقد) أو (حق الاضراب) على سبيل المثال · ان التفرقة بين الرأسمالية وما جاء قبلها هام جدا ، ان الموظف فى النظام الرأسمالى له الحق قانونا فى أن يعمل أو لا يعمل · وعلى الرغم من أن هذا الحق قد يبدو قليل القيمة فى حالات الفقر الشديد كالتى وصفها ديكنز فى رواياته الا أننا يجب لكى نفهم قيمته أن ننظر الى النظام الأقرب للعبودية والذى كان يجبر الفلاح فى أرض الاقطاعى على أن يفعل ما يأمره به سيده ويربطه قانونا بالأرض فيمنعه من مغادرتها ·

فى تلك العصور لم يكن جنى المال واكتسابه أمرا مثيرا للتقدير أو للاحترام ، وكان ذوو الطموح يسعون للشهرة والثروة عن طريق خدمة البلاط أو من خلال البطولات العسكرية أو عن طريق الهيئة الدينية الكنسية أو خلافها ·

واذا نظرنا الى اللوحات التى رسمها فنانو أوربا فى العصور الوسطى لاحظنا اختلافا كبيرا بين وجوه النبلاء ورجال القضاء والكنيسة والجنود وبين الوجوه الخبيثة التى رسمها نفس الفنانين للتجار الذين كانوا يعتبرون فى درجة أدنى ، وكانت التجارة فى العصر المسيحى مهنة تقترب بالفعل من الخطيئة ، وكان الربا خطيئة بل وخطيئة قاتلة ·

ونتيجة لكل هذا فان ثراء المجتمع ورفاهيته لم يكن مستمدا من أغنيائه ـ أى من هؤلاء الذين كرسوا جهودهم لجنى المال ـ بل كان مستمدا من أقويائه الذين حازوا هذه القوة من خلال صراعات طويلة حول الأرض والامتيازات ، وبالطبع فان المنتصر فى تلك الصراعات كان يصبح ثريا وأحيانا فائق الثراء بشكل يفوق التصور ، ولكن هذا الثراء كان ينبع من القوة وليس العكس · فيوليوس قيصر على سبيل المثال لم يصبح ثريا الا لأنه عين حاكما على أسبانيا ومنها جنى مالا كثيرا كما فعل قبله كل الذين جاءوا حكاما عليها ·

وأخيرا وأكثر أهمية من كل ما سبق كانت الحياة الاقتصادية فى تلك العصور مستقرة ، لعلها لم تكن كذلك تماما بالنسبة للفلاحين فى الحقول وللتجار الذين أرهقتهم الحروب والمجاعات والضرائب الباهظة وقطع الطرق ·· ولكن مقارنة بما يحدث فى عصرنا الحديث من تغيرات سريعة

ومتلاحقة نستطيع أن نحكم بأنها كانت عصورا مستقرة اقتصاديا الى حد كبير ، فقد كان ايقاع وتكنيك الواقع الاقتصادى ثابتا ومتكررا ، الرجال والنساء يزرعون ويحصدون ، النساجون يحلجون وينسجون ، الحدادون يطرقون ويشكلون الحديد ، وكلهم يستخدمون نفس الآلات من حقب وأجيال وربما من قرون طويلة ، الملابس والأدوات وطرق المواصلات متشابهة ، وكذلك مواد البناء وطرق المعمار ، واذا ما نظرنا الى حجم التطور الذى حدث على مدى ألف سنة نستطيع أن نشعر بحجم التغير الذى تستطيع الرأسمالية أن تحدثه عندما تنفجر فجأة فى عصر من عصور التاريخ ٠

ظهور مجتمع السوق :

هكذا نرى أننا بدلا من تقديم صورة أبدية لـ (الطبيعة البشرية) تجىء الرأسمالية كثورة على نظم للحياة استقرت لسنين عديدة ، وبدأنا نفهم القصور الذى منع الرأسمالية من النور والظهور فى المجتمعات القديمة ، لقد وجدت موانع وحواجز اختلفت من مجتمع لآخر ، وكانت تقف فى طريق بناء أسلوب اقتصادى للحياة يقوم على مبادىء جديدة تماما لما كان سائدا ، ولعل أكثر هذه الحواجز صلابة فى وجه التطور كانت قبضة التقاليد والوصاية كوسيلة لتنظيم الحياة الاقتصادية ٠ وكان نظام السوق هو البديل الذى يغطى هذه الحاجة ٠ فما هو نظام السوق ؟

أساسا هو أحد الأنشطة الاقتصادية التى تترك للرجال وللنساء حرية الاستجابة للغرض والحوافز فى مكان السوق ، وليس لقواعد مستقرة للتقاليد ، أو لأوامر من شخص ما ، لذلك نجد فى نظام السوق أن الأشخاص ليسوا فقط أحرارا فى البحث عن العمل فى أى مكان بل أيضا يجب عليهم ذلك ٠

وعكس ذلك على سبيل المثال عبيد الأرض والحرفيون فى النظم القديمة الذين كانوا يولدون مرتبطين بحرفهم وأعمالهم ولا يمكنهم تغييرها الا بمشقة عظيمة ٠

فى نظام السوق أى انسان حر فى أن يشترى أرضا أو يبيعها ، ومزرعة يمكن أن تتحول الى مركز تجارى ٠٠ ومثالا ثانيا على عكس ذلك من النظم القديمة حيث كان بيع الأراضى مسألة مستحيلة كمحاولة بيع المحافظات فى الولايات المتحدة الآن ٠

واخيرا فان السوق فى النظام الرأسـمالى يعنى أن هناك تدفقا دائما للمال نحو الانتاج ، وسـيلا منظما من الادخارات والاسـتثمارات من خلال بنوك أو شركات تمويل اخرى ·

وهناك قروض بفوائد كمقابل لاستخدام ثروة الممول ·

كل هـذا لم يكن موجودا فى المجتمعـات قبل ظهـور الرأسـمالية ، اذا استثنينا الفئة الصغيرة من أصحاب رؤوس الأموال الذين كانوا يقرضون بالفوائد والتى كانت محتقرة من المجتمع فى ذلك الوقت ·

ويمكننا تسمية المـال والأرض ورأس المـال التى تستخدم فى مجتمع السوق (عوامل الانتاج) وكثير من نظريات الاقتصاد تدور حول كيفية اضافة السوق لاسهامات هـذه العوامل الأساسية للانتاج ، ولأنها أساسية فلابد من الاجابة على سؤال ··

كيف كانت (عوامل الانتاج) تستخدم قبل ظهور نظام السوق ؟

وتأتى الاجابة كصدمة لنا ولكنها صدمة تخبرنا بالكثير ، لم تكن هناك (عوامل انتاج) قبل الرأسمالية !! بالطبع كانت هنـاك أيد عاملة تعمل ، وكانت هناك الأرض والمصادر الطبيعية للثروات والمصنوعات اليدوية ، ولكن الأيدى العاملة والأرض ورأس المـال لم تكن سلعا معروضة للبيع فى تلك المجتمعات ، كان العمل يؤدى كجزء من الواجبات الاجتماعية لعبيد الأرض الذين لم يكونوا يتقاضون أى أجر على ذلك العمل ، وكان الفلاح فى أرض الاقطاعى يدفع أجر استخدامه لأدوات السيد فى فلاحة الأرض ولم ينتظر أى مقابل وهو يضع جزءا من غلته فى مخازن سيده سدادا لدينه ، لهـذا كانت الأرض تعتبر الأساس للقوة العسكرية أو للسيطرة الادارية الحكومية ·· تماما كما تعتبر المحافظات أو الولايات فى عصرنا الحالى ، ولم تعتبر أبدا كعقار يمكن بيعه وشراؤه · وكان ينظر لرأس المـال على أنه أداة تمـاثل الثروة فى يد الحرفى ولم ينظر اليه أبدا على أنه جزء من الثروة له قيمة فى السوق ، وفكرة رأس المـال السائل كان يمكن أن تبدو فى العصور الوسطى عجيبة ·· تماما كما لو أننا تصـورنا اليوم أن الأسهم والسندات والصكوك المـالية متاع شخصى لا يمكن بيعه أو التصرف فيه ·

اذا كيف تحولت العمـالة غير مدفوعة الأجر ، والأرض غير المؤجرة والثروات الخاصة الى عوامل الانتاج ، أى الى سلع تباع وتشـترى مثلها مثل الحبوب والملابس ··· الخ ·؟

الاجابة أن ثورة ضخمة قد قوضت دعائم نظام التقاليد والأحكام القديم ، وأفسحت المجال لنظام السوق الحديث · ويمكن تتبع بوادر هذا التغيير منذ فترات بعيدة ، ولكن البداية ترجع تقريبا الى القرن السادس عشر عندما بدأت رياح التغيير تهب قوية أحيانا أخرى ولكنها كانت دائما تكسر قيود وعادات العصور الوسطى فى أوربا لترسى دعائم نظام السوق الذى نعرفه ·

وسنحاول أن نلمس من بعيد هذه العملية الطويلة المعذبة والدامية أحيانا ·· ففى انجلترا تم طرد المزارعين من أراضيهم لتحويل هذه الأراضى الى مراع خاصة لأغنام الملاك بعد أن ارتفع سعر الصوف · وفى نهاية سنة ١٨٢٠ طردت دوقة سوذرلاند ١٥٫٠٠٠ مستأجر من ٧٩٤٫٠٠٠ أكرا (فدان انجليزى) لتفسح مكانا لـ ١٣١٫٠٠٠ رأس من الغنم ، وكانت النتيجة أن هاجر هؤلاء الفلاحون الى المدن عارضين خدماتهم وقدراتهم للبيع · عندئذ ولأول مرة طرحت الأيدى العاملة كعامل من عوامل الانتاج ·

وفى فرنسا ألقت عملية خلق الانتاج عبئا على الأراضى والعقارات المملوكة ، اذ عندما بدأ الذهب يتدفق فى القرن السادس عشر من أراضى العالم الجديد الى أوروبا بدأت الأسعار ترتفع ، ووجد الاقطاعيون أنفسهم فى ضائقة لأن الأجور والمستحقات التى كانوا يجمعونها ظلت ثابتة بينما أسعار البضائع كانت تتزايد · ورغم أن عبيد الأرض أصبحوا يدفعون نقدا بعد أن كانوا يدفعون أجورهم بالمواد العينية (بيض وحبوب ومنسوجات الخ) ·الا أن الارتفاع المتزايد للأسعار جعل الاقطاعيين عاجزين فى النهاية عن مواجهة متطلباتهم ، وظهرت نتيجة لذلك طبقة جديدة هى (الأروستقراطى الفقير) وفى عام ١٥٣٠ كان دخل أغنى اقطاعى فى مقاطعة جيفادان الفرنسية ٥٠٠٠ جنيه ، بينما كان دخل بعض التجار فى المدن ٦٥٠٠٠ جنيه ، وهكذا تحول ميزان القوى ضد أروستقراطية الأراضى ، وفى نفس الوقت بدأت طبقة التجار الأثرياء الجديدة فى امتلاك الأراضى وتغيرت بالتالى وجهة النظر التى تعتبر الأراضى ممتلكات أسرية متوارثة لا يجب التصرف فيها ، وأصبحت الأرض رأس مال مدخراً ·

هذه اللمحة الخاطفة فى تاريخ الاقتصاد توضح لنا أن عوامل الانتاج التى لا يقوم بدونها نظام للسوق ليست اسهامات أبدية لها نظام طبيعى ولكنها نتيجة عملية تغير للتاريخ ، تغير أدى الى فصل العمل عن النظام الاجتماعى ، وحول الأراضى المتوارثة للأجداد الى عقارات تباع

وتشترى ، وحول الكنوز الى رؤوس أموال ، ان الرأسمالية هى نتاج تغير ثورى ··· تغير فى القوانين والآراء والعلاقات الاجتماعية ، تغير عميق وبعيد مثل التغيرات الشاملة فى التاريخ · وتنبع ثورية الرأسمالية من أنها استلزمت محو النظام الاقطاعى من الوجود قبل أن يكتمل ارساء قواعد نظام السوق ، وهذا يجعلنا نفكر مرة أخرى فى عنصر الحرية الاقتصادية الذى يلعب دورا هاما فى تعريفنا للرأسمالية ·

اننا نستطيع أن نرى أن الحرية الاقتصادية لم تزدهر لمجرد أن الرجال والنساء لم يقرروا حينذاك أن يحطموا قيود العادات والسيطرة ، ان هذه الحرية كانت طعنة موجهة اليهم كما لو كانت تغيرا موجعا وغير مرغوب فيه · فرغم قسوة الاقطاعيين فى أوربا الا أنهم وفروا قدرا ولو ضئيلا من الأمان الاقتصادى ، ورغم قسوة الحياة على عبيد الأرض الا أنهم ضمنوا على الأقل الاعانة من مخازن السيد عندما تسوء الأحوال ، ومهما كانت درجة استغلال العامل الحرفى الا أنه كان يضمن عدم الطرد وهو يعمل تحت قواعد الرعاية التى يضعها سيده ، ومهما تعرض السيد لظروف ضاغطة كان أيضا يعلم أن مستحقاته من ايجارات ورسوم مضمونة بالقانون وعندما يسمح المناخ ·

وفى أماكن أخرى مثل الهند والصين واليابان كانت هناك صور متعددة لتلك الضوابط من العرف والسيطرة التى وفرت نوعا من الأمان للحياة الاقتصادية ·

وقد دمر نظام السوق الذى ظهر فى انجلترا وفرنسا والأراضى الواطئة هذا النظام الاجتماعى (من التقاليد والوصاية) ، لذا جاءت الحرية الاقتصادية التى وفرتها الرأسمالية كسلاح ذى حدين : فمن ناحية ، كانت هذه الحرية مكسبا ثمينا لهؤلاء الأفراد الذين كانوا محرومين من حقهم فى الدخول فى تعاقدات قانونية ، كذلك كانت هذه الحرية فى التعاقد الاقتصادى هى الفرصة للطبقة الصاعدة من التجار البورجوازيين للارتفاع فوق طبقة لم تكن هناك وسيلة فى الماضى للخروج منها ، ومن ناحية أخرى كانت هناك الحاجة الملحة للبقاء بالمجهود الفردى فى مجتمع صاخب يجاهد الكل فيه للبقاء · كثير من التجار وكثير جدا من العاطلين اختفوا ببساطة من الصورة لأنه لم يكن لهم مكان ·

وهكذا سبب نظام السوق كثيرا من القلق وعدم الأمان والمعاناة للأفراد ، كما كان السبب فى الكثير من التطور وخلق الفرص والرخاء ·

وفى هـذا الموضوع بين الخسائر والأرباح لنظام الحرية الاقتصادية تبقى نقطة خلاف حتى الآن فى الرأسمالية ٠

اطلاق العنـان للتكنولوجيا :

ان انشاء مجتمع السوق مهد لتغير آخر له أهمية كبيرة فى خلق الحياة الاقتصادية الحـديثة ٠

هـذا التغير هو ادخال العلم والتكنولوجيا فى قلب الحياة اليومية ٠ التكنولوجيا ليست بالطبع ظاهرة حديثة فالأحجار العظيمة التى تكون المنشآت الحجرية لعصـور ما قبل التاريخ ودقة أهرامات المصريين وأحجار حوائط الفاتيكان الموضوعة بدقة بالغة حتى أن المرء يعجز عن وضع فصـل السكين بين كتلتين متلاصقتين ، وسور الصين العظيم ، ومراصد المـايا كل هـذا يشهد على امتلاك الانسان القدرة على نقل أثقال هائلة ، وعلى قطع وصقل وتشكيل السـطوح الصلبة ، وعلى حساب معادلات معقدة ، وبالفعل فان كثيرا من هـذه الأعمال تتحـدى قدرة المهندسين فى عصرنا الحالى ٠

ولكن على الرغم من ذلك فان تكنولوجيا مجتمعات ما قبل الرأسمالية كانت لها قاعدة ضـيقة جدا مكرسة لخدمة رغبات طبقة الحكام من القادة العسكريين والقساوسة ٠٠٠ الخ ٠ أما استخدامها فى خدمة عامة الناس والبسـطاء فكان مهملا تمـاما ، وظلت أدوات الزراعة والحرف كمـا هى لم تتغير ، على سـبيل المثـال لم يتم ابتكـار طوق بسـيط يوضع على رقبة الحصان ليحمى قصـبته الهوائية من الأذى أثناء جر العربات الا مؤخرا ، ولم يتم مثلا فى أزهر فترات الحضـارة اليونانية أو الرومانيـة اسـتبدال الحصان بالثور فى جر المحراث ٠٠ لقد تم فقط فى العصور الوسطى (هـذا التغير زاد من كفاءة العمل بنسبة ٣٠٪) ٠ كذلك تأخر تحول زراعة المحاصيل من نظام المحصـولين الى نظام الثلاثة محاصيل حتى عصر النهضة★ ٠

★ حتى العصور الوسطى كان نظام زراعة أرض السيد تقوم على زراعة نصف الحقل بمحاصيل شتوية وترك النصف الآخر بعد حرثه بلا زراعة لاراحة الأرض وفى العام التـالى يتم عكس النظام فى الأرض ٠

وتحت ظل نظام الثلاثة محاصيل تقسم الأرض الى ثلاثة أقسام الثلث يزرع بمحاصيل شتوية والثلث بمحاصيل صيفية ويترك الثلث الأخير بدون زراعة ، وفى العام التالى يترك الحقل الأول فارغا ويزرع الثـانى بمحـاصيل شـتوية والثلث وليس النصـف فارغا كل عام ٠ فلو فرضنا ان الحقل ككل يسمح بانتاج ستمائة ك غلة ففى النظام القديم (الحقلين) يعطى كل عام ٣٠٠ ك ، وفى النظام الجديد ٤٠٠ ك أى زيادة بمقدار الثلث ، بل بالاضافة الى ذلك كان النظام المتبع أن تحرث الأرض الفارغة مرتين والمزروعة مرة واحدة ، وبالاقلال من حجم الأرض غير المزروعة من الحقل فان وقت الحرث يقل وتتحسن انتاجية الفلاح ٠

وهناك بالطبع عدة أسباب وجيهة لاهمال تكنولوجيا الحياة اليومية ، فالتأثير الرئيسى الذى يحدثه التغير التكنولوجى فى الحياة اليومية هو زيادة الانتاج وتشجيع انتاجية الشخص العامل ، ولكن فى مجتمع تنظمه قواعد (العادات والسيطرة) يقوم فيه عبيد الأرض والحرفيون المرتبطون بحرفهم بحكم التقاليد ، يقومون بالانتاج ، لا يوجد حافز يدفع لزيادة الانتاج ، فأى زيادة فى عائد الزراعة سيعود على شكل ايجارات أعلى للمالك وليس الفلاحين ولعبيد الأرض الذين أنتجوها ..

ورغم أن السيد سيستفيد من زيادة الانتاج الا أننا لا نستطيع أن نتصور أن يهتم أو يفهم نبيل اقطاعى تفاصيل البذر والتسميد والحصاد !!! وكذلك اذا استطاع أى حرفى أن يطور تكنيكه فى الانتاج ويشرك اخوانه فى هذا التطور فان أى زيادة ينتجها هؤلاء الحرفيون لن تعود عليهم بالفائدة ، فقد اعتادوا على مر السنين أن يطرحوا فى سوق القرية كمية محدودة من منتجاتهم ، ومع ذلك لا يجدون لها مشترين . وهكذا تعرقلت تكنولوجيا الانتاج فى مجتمعات ما قبل الرأسمالية لأنها افتقدت الحافز للتغيير ، كذلك وقفت كل القوى الاجتماعية القادرة ضد التطور التكنولوجى الذى يمكن أن يدخل عاملا مقلقلا للمجتمع ، فعالم تعتمد حياته على انتاج نماذج معدة سلفا لا يمكن أن يتخيل عالما تتقدم فيه تكنولوجيا الانتاج بثبات وفى اندفاع مستمر ولا تبذل فيه أى جهود لوضع حواجز أو حدود . ولكن الأسواق الجديدة التى ظهرت للعمالة وللأرض ولرأس المال اكتسحت كل تلك القوى المعوقة ، وعبيد الأرض الذين تحولوا الى عمال اضطروا الى أن يبيعوا قدرتهم العاملة ، وأصحاب المال حديثو النعمة أزاحوا جانبا بوقاحة الأستقراطيين ملاك الأرض ، ورؤساء النقابات والحرفيون رأوا المشروعات التجارية تطيح بعيدا بأسلوبهم فى الحياة .

احساسا جديد بضرورة السرعة تغلغل فى الحياة الاقتصادية . وما كان الطريقة المثلى للحياة أصبح باطراد زحفا من أجل البقاء ، والشعور بأن أفضل طريقة لتحقيق المطالب الاقتصادية هى اتباع خطوات السابقين توارى بعد أن اتضح أن هذا الأسلوب من الحياة الاقتصادية قد تحطم بعدم الأمان ، وأصبح سباقا شاقا من أجل البقاء حيث يصبح على كل واحد وواحدة أن يسعى لتدبير شئون اعاشته . وقد غير النمو المتزايد للسوق ولضغوطه الموضوعية بشكل جذرى من مكان التكنولوجيا وبالذات فى المصانع الصغيرة والورش التى كانت الحلقة الوسطى فى ثورة الرأسمالية ، لقد دفعت هذه الحرية الجديدة الجميع للبحث عن أسلحة جديدة فى

صراعهم من أجل البقاء · وليس هنـاك سـلاح أفضل من التكنولوجيا لأى رأسمالى مستـنير يملك قدرا ولو بسـيطا من الدراية بعملية الانتاج ، لأنه يسـتطيع بهـا أن يدخل التعـديلات التى تؤدى الى تكلفة أقل وتحقق ميـزة لبضـائعه على المنافسين ·

وهكـذا فى أواخر القرن الثـامن عشر وبداية التـاسع عشر أظهرت الرأسـمالية نخبة من المسـتثمرين المؤمنين بالتكنولوجيا ، انها نخبة جديدة تماما من نوعها فى تاريخ الاقتصاد ·

فكان هناك على سبيل المثال (جون ويلكنسون) وهو ابن صانع حديد وأصـبح من أكبر القوى الدافعـة لعجلة التطور فى مجـال حرفته ، أصر ويلكنسون أن يصنع من الحديد كل شىء ، الأنابيب والكبارى والسلندرات ، وكأن أحد هـذه السلندرات هو الذى أدار آلة البخار الجديدة التى اخترعها (جون وات) حتى أنه صمم سفينة من الحديد أثارت السخرية وقتها بالطبع ولكنها الآن مثار اعجاب الجميع · وكان هناك ريتشارد آركرايت الذى حقق ثروته عن طريق استحداث (وربما سرقة) أول آلة للغزل وأصبح بعد فترة من أكبر أصحاب المصانع · وكان هناك بيتر أونيون ملاحظ العمال الغامض الذى اخترع طريقة تصنيع الحديد المطاوع ·

وبنيامين هنتسمان صانع الساعات الذى أدخل تحسينا فى طريقة صنع الحديد والصلب · وغيرهم كثيرون · وهناك قلة من أمثال سـير جثروتول الرائد فى مجـال تكنولوجيا الزراعة والذى كان أروسـتقراطيا حقيقيـا ، أما الغالبية من رواد التكنولوجيا فكانوا من العامة المتواضعين ··

الثـورة الصـناعية :

الديناميكية الجديدة أنتجت الثورة الصناعية ، الفصل الأول من مرحلة تاريخيـة بدأت ولم تنتـه حتى الآن أدت فيهـا التغيرات المتتالية الى تغيير تكنيك الانتاج ، بل وغيرت شكل الحياة اليومية ·

وتخبرنا مجموعة من الأرقام بالقصة ، ففى انجلترا ازداد اسـتخدام القطن فى أغراض الغزل من عام ١٧٠١ حتى عام ١٨٠٢ بنسبة ٦٪ بسبب التحسن التدريجى فى تكنولوجيا الغزل والنسج ·

وزاد انتاج الحديد الخام من ٦٨٫٠٠٠ طن الى ١٫٣٤٧٫٠٠٠ طن فى حوالى خمسين عاما (١٧٨٨ ـ ١٨٣٩) · وفى فرنسا خلال الثلاثين سنة التى أعقبت ١٨١٥ ، زاد انتاج الحديد ٤ أضعاف وزادت الحمولات المنقولة عشرة أضـعاف ·

ولكن هـذه الأرقام لا تعكس لنا مدى التغير الذى حـدث فى الحيـاة اليوميـة ، فالأشـياء أصبحت أوفر حتى للعـامة من النـاس . فى القرن السابع عشر كانت الأشـياء الضرورية نادرة وكان الفلاح الموفور الحـال لا يمتلك الا بعض الأدوات المنزلية ومنضدة وربما عدة أطقم من الملابس .. فشكسبير على سبيل المثال أوصى لآن هاثواى بعد وفاته (بسريره) وكانت المسـامير المعدنيـة من النـدرة بحيث ان الرواد الأوائل فى أمريكا حرقوا أكواخهم لمجرد الحصـول على تلك المسـامير ، وفى أكثر الأماكن برية فى سكوتلندا أيام آدم سميث استخدمت المسامير كنقود . فالتكنولوجيا خلقت نهرا أوسع وأعمق وأسرع تدفقا من المنتجات ، فالأحذية والمعاطف والأوراق وزجاج النـوافذ التى كانت أشـياء تحقق الراحة كامتيـاز خاص لقلة فى عصـور ما قبل الرأسمالية أصبحت الآن مواد كل يوم .

لقد خلقت الرأسمالية بالتدريج ما نسميه الآن رفع مستوى المعيشة .

ان الزيادة المتواليـة بثبـات وانتظـام فى عدد وتنوع وجودة خامات المنتجات أصـبح يتمتع بهـا القطـاع العريض من المجتمع وهو الأمر الذى لم يحدث من قبل .

تغير آخر أدت اليه التكنولوجيا وهو الزيادة المدهشة فى حجم الجهاز الصناعى للمجتمع ، هـذه الزيادة بدأت بتضخيم حجم المعدات المسـتخدمة فى الانتاج . وهـذا التضخم نبع أساسا من التطور فى تكنولوجيا انتاج الحديد وفيما بعد الصـلب ، ففى سنة ١٧٧٠ كان ارتفاع الفرن المسـتخدم فى استخراج خام الحديد ١٠ أقدام وكانت البواتق التى يصنع فيها الصلب لا تزيد عن حجم الدورق الا قليلا ، وفى خلال مائة عام أصبح ارتفاع أفران الحديد مائة قدم ، وتحولت البواتق الى محولات فى حجم العمارات ، وكذلك الأنوال التى كان يستخدمها النساجون زاد حجمها من آلات صغيرة توضع داخل البيوت الى ماكينات عملاقة لا تزال تدهشـنا بحجمها حتى الآن . وعلى نفس المسـتوى كان التوسع على الصـعيد الاجتمـاعى للانتـاج وتخطت التكنولوجيا الحـديثة بسرعة قدرات ادارات المنشـآت التجـارية صـغيرة الحجم ، اذ بينما زاد جهاز الانتـاج فى الحجم ، زاد الانتـاج أيضـا فى السرعة ، وتوسع فى النوعية ، وكان هناك احتيـاج متزايد لهيكل تنظيمى أكبر لادارة الانتاج وتنظيم عملية وصول المواد الخام الأولية بشكل منتظم ، وللاشراف على العمل ، وأيضا وبأهمية خاصة ايجاد سوق فى نهاية الانتاج .

وهكـذا نرى أن حجم المشروعات التجارية الاستثمارية زاد بزيادة تعقيد الأسس التكنولوجية التى تقوم عليها ، ففى الربع الأخير للقرن الثامن عشر

كان مصنع من عشرة أشخاص يستحق أن يذكره الاقتصادى الشهير (آدم سميث) كما سنرى فى الفصل المقبل ، وفى الربع الأول من القرن التاسع عشر أصبح أى مصنع نسيج عادى يستخدم عدة مئات من الرجال والنساء ، وبعد خمسين سنة أصبحت شركات السكك الحديدية تستخدم موظفين يماثل عددهم أعداد الجنود فى جيوش الممالك العظيمة أيام (آدم سميث) ، وبعد خمسين سنة أخرى فى العشرينيات من هذا القرن ، كان عدد الموظفين فى بعض الشركات الكبرى يماثل تقريبا سكان بعض المدن الكبرى فى القرن الثامن عشر ·

فشركة فورد للسيارات على سبيل المثال فى عام ١٩٢٩ كان بها ١٧٤ر٠٠٠ موظف والآن عدد موظفيها أكثر من ٤٠٠ر٠٠٠ موظف ·

كذلك لعبت التكنولوجيا دورا حاسما (مؤثرا) فى تغير طبيعة أكثر الأنشطة الانسانية عمقا وهو العمل !! لقد حدث ذلك بتفتيت الأعمال الانتاجية المعقدة الى عدة واجبات أصغر مما أدى الى مضاعفة الانتاج فى بعضها ، أو على الأقل يتم تنفيذه بمساعدة الآلات المبتكرة ·

هذه العملية سميت بعد ذلك (بتقسيم العمل) وشرح (آدم سميث) بعد ذلك كيف أن هذه العملية كانت سببا فى زيادة متوسط انتاج العامل ·

ولكن (تقسيم العمل) هذا أثر كذلك على الحياة الاجتماعية بطرق أخرى ، فالعمل أصبح أكثر تجزيئا ، ورتيبا ومرهقا وبعيدا عن نفس العاملين ، وهذا اقتطع كثيرا من الرضا النفسى للعمال فى المصانع ، ففى أوقات ما قبل الرأسمالية كان الناس ينتجون أرزاقهم اما بأيديهم مباشرة واما بطريق غير مباشر بتصنيع بعض المنتجات التى يمكن مقايضتها باحتياجات المعيشة المختلفة ، الزارعون ينتجون الحبوب والحرفيون ينتجون الملابس والأحذية والأدوات المنزلية ··· الخ ، ولكن الآن ومع زيادة تقسيم العمل ، أصبح ناتج عمل الفرد أصغر فأصغر باطراد ، وأصبح كجزء من أجزاء لعبة الصور المقطعة ·

فالأفراد لا ينتجون الخيوط ولا يخيطون الملابس ولكنهم يحركون روافع ويطعمون الآلات الضخمة بالخيوط وهى تقوم بالعمل كله ، والعامل فى مصنع أحذية لا يصنع أحذية بل نعالا أو كعوبا ··· الخ ·

وأى من هذه المنتجات لا يساوى شيئا بمفرده ولا يمكن مقايضته بأى شىء الا من خلال الشبكة المعقدة للسوق · فالتكنولوجيا حررت الأفراد حقا من الاحتياج الزائد للمواد ، ولكنها قيدتهم بالعمل فى نظام السوق · وليس

أقل أهمية من كل ما سبق ما قامت به التكنولوجيا من تعريضها المواطنين للتغيير بشكل لم يسبق له مثيل ، وبعض هـذه التغيرات كانت موضع ترحيب لأن التغيير فتح آفاقا جديدة للحياة · فالسفر على سبيل المثال كان مقصورا على الموسرين وأصبح ممكنا بالنسبة لجموع النـاس كما حـدث لأفواج المهاجرين الى أمريكا فى القرن التاسع عشر بعد اكتشافها ·

ومع ذلك فالتغيرات التى أحـدثتها التكنـولوجيا لها أيضـا جوانبها السيئة فالمجتمعات لدغتها قوى السوق التى تستطيع ـ بطريقة غامضة ـ أن تنضب السوق من فرص العمل التى خلقتها من قبل بنفس الطريقة ، وقـد أدركت تلك المجتمعـات فى ذلك الوقت أن مهنـا ومهارات بأكملها توارثتها أجيال ، وأن شركات بنيت بجهد منذ زمان ، وأن صناعات قديمة ·· كل ذلك يتهدده ظهور التغيير التكنولوجى · لقد ظهرت الميكنة وباطراد بمظهر العدو لا الحليف للانسان ، وفى أوائل القرن التاسع عشر تجمع النساجون الذين تدهورت تجـارتهم بفضل منافسـة المصـانع الحـديثة وأسموا جمـاعتهم (الليودتز) وقاموا باحراق بعض المصانع الجديدة ·

كل هـذه الجوانب التى شرحناها لا توضح بعد كيف أن التكنولوجيا مع نظام السوق قد غيرت حتى معنى الوجود ذاته ، ولكنها توضح كيف أن الثورة التى أحدثتها الرأسـمالية كانت ضخمة وعظيمة ، وأن التكنولوجيا هى الجنى الذى أخرجته الرأسمالية ، وأنه منذ ذلك الحين يأبى الرجوع الى القمقم ·

البعـد السـياسى :

الطبيعـة القلقة والثورية للتكنولوجيا ولنظـام السوق أعدت المسرح لجانب أخير من جوانب الرأسمالية نود أن نلقى الضوء عليه ، وهو جانب تيارات التغيير السياسية التى أظهرتها الرأسمالية ونوضحه كجزء هام من تاريخ الرأسمالية ربما فى أهمية ظهور السوق وكسر الحواجز أمام التغير التكنولوجى · وكان ظهور المؤسسات الديمقراطية أو البرلمـانية أحد هـذه التيارات السياسية ، ونحن نعلم أن المؤسسات السـياسية البرلمـانية قـد سبقت الرأسـمالية بكثير ، كما يظهر فى البرلمـان الأيسـلندى فى عصـور النهضة وفى أثينا القديمة ، ولكن مع ذلك فان صعود وارتفاع طبقة التجار كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بالصراع مع الامتيازات القانونية لطبقة الاقطاعيين الأوربيين ، وللحركة التاريخية التى أزاحت جانبا أيضا بنظامها السياسى ، ومع ظهور نظام السوق حدث ظهور آخر مواز له ألا وهو النظم السـياسية المتحررة والجديدة ·

ويجب علينا أن نقاوم اغراء ادعاء أن الديمقراطيـة تضـمن حـرية سياسية ، أو هى ضرورية لها ، فقد رأينا بعض الدول الرأسـمالية كألمـانيا قبل الحكم النازى وهى تتحول الى دكتاتورية شمولية ، ورأينا دولا أخرى كالسويد تتحول الى نوع من الاشـتراكية بغير هـدم للحريات الديمقراطية ، وزيادة على ذلك فقد كانت ممارسة الديمقراطية السـياسية محدودة للغاية فى بداية الرأسـمالية ، فآدم سـميث على سبيل المثال على الرغم من كونه ميسـور الحال الا أنه لم يكن يمتلك عقـارات تكفى لكى تسـمح له بالادلاء بصـوته الانتخـابى ٠ ولكنـه حقيقى الى حـد ما أن الحريات السـياسية لا توجد أو تكاد فى المجتمعات الشيوعية التى سعت عمدا الى ازالة نظـام السوق مما يرجح ـ لكنه لا يؤكد ـ وجود علاقة من نوع ما بين الامتيازات الديمقراطية كما نعرفها وبين مجتمع مفتوح للأنشـطة الاقتصادية سـواء كانت رأسـمالية بالمعنى المبـاشر لها أم لا ٠٠ وبسبب الحرية الاقتصادية التى يقوم عليها نظـام السوق ، فان الفلسـفة الرئيسـية للرأسـمالية من أيام آدم سميث وحتى الآن هى (ترك الأمور وشأنها) ومع دراستنا للاقتصـاد سنتعقب تطور فكرة (ترك الأمور وشأنها) وسنتفحص ما حدث لنظام السوق عندما تركت الأمور وشأنها ٠٠ وعندما لم يحدث ذلك ٠

ولعله مبكر بعض الشىء أن نتناول هذه القضية الآن ، ولكن يكفى أن نقول أنه اذا كانت الرأسمالية قد أعطت قوة دافعة لنظام (ترك امور وشأنها) ، الا أنهـا أعطت دفعة أخرى قوية للتـدخل فى الاقتصـاد ، فنفس الحريات الديمقراطية والمساواة السياسية التى شجعها ظهور ارتفاع شأن الرأسمالية قد أصبحت قوى تستخدم لكبح جماح أو تغيير حركة النظام الاقتصـادى ٠ وبالفعل ففى خلال عدة سـنوات منذ أيام آدم سميث كانت فكرة ترك الأمور وشأنها قد أخلت بها حركة المصنع البريطانى عام ١٨٣٣ عندما أرست نظام المراقبين الذين يراقبون العمل بالمصانع لمنع اساءة استغلال الأطفال والنساء فى العمل ٠ وفى وقتنا الحالى نجد نفس هـذه الرغبة السياسية فى تصحيح مسار الحرية المطلقة لرأسـمالية (ترك الأمور وشـأنها) هى التى وضعت نظام التأمين الاجتماعى الذى يخلق أرضية اجتماعية تحت السوق ، ووضعت نظام التراخيص البيئيـة الذى يحـد من نشـاط السوق فى أماكن معينة ٠ وهكذا فانه من البداية هناك توتر وصراع بين نظام (ترك الأمور وشأنها) ونظام التدخل فى العملية الاقتصـادية ٠

وترك الأمور وشأنها يمثل الوجه الاقتصادى للرأسمالية ، والتدخل يمثل الوجه السـياسى الديمقراطى ، وهـذا التوتر مسـتمر الى الآن كجزء عميق من الشخصية التاريخية للنظام الرأسمالى ٠

الفصـــل الثـــانى

ثلاثة اقتصـــاديين عظـام :

لعلنا الآن بعد أن ألقينـــا نظرة سريعة على تاريخ الاقتصـــاد قد تعلمنا شيئا عن الرأسمالية ، أو عن النظم الاجتمـاعية التى تدور الاقتصـــاديات حولها ، ولكننا لم نفهم بعد ما هو الاقتصاد ، ومع ذلك نرى أن الاقتصاديات انمـــا تدور حول الرأســمالية ، وأنها جهـود لشرح كيف أن المجتمع مرتبط بالسوق أكثر منه بالتقاليد والأحكام ، وأنه مدفوع فى حركته بالتكنولوجيا لا بالقصور الذاتى ، وتحـــاول الاقتصاديات شرح كيف تعمل كل هــذه العوامل عندما تتصل بعضـــها ببعض ٠

ولا توجـد طريقـــة لفهم هـــذه الأصـــول أفضل من النظر فى أعمـــال الاقتصاديين الثلاثة العظام ، آدم سميث وكارل ماركس وجون ماينارد كينز ٠ وغنى عن الذكر أن هـــذه الأســماء يمكن أن تغضب البعض ، على حسب ما اذا كانوا محافظين أو راديكاليين أو ليبراليين ، ولكننا نريد أن نوضح ما رآه سميث وماركس وكينز عندما نظروا للرأسمالية لأن نظراتهم مازالت توضح الطريق للاقتصاديين اليمينيين واليســـاريين على السواء ٠

آدم سميث (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠) :

يعتبر آدم سميث أبا النظام الرأسمالى الحالى ورمزا عملاقا للثقافة ، وتنبع شهرته من كتابه العظيم الذى سمع به الجميع ولم يقرأه أحد غالبا (ثروة الأمم) ، والذى طبع عام ١٧٧٦ ، أى فى نفس عام اعلان الاستقلال (للولايات المتحدة) ، ومع اعتبار كل شىء فليس من الســـهل أن نقول أيهما أهم من الآخر تاريخيا ، فاعلان الاستقلال كان دعوة جديدة لتأسيس مجتمع مكرس للحياة والحرية وتتبع السعادة ، وكتاب ثروة الأمم أوضح كيف يعمل مثل هــذا المجتمع ٠ وبدأ سميث كتابه بســؤال خبيث وهام ، فالعاملون فى الســـوق هم بكل تأكيد مدفوعون برغبتهم فى جنى المـــال لأنفســـهم لتحسين أوضاعهم ـ كما قال سميث ـ والسؤال واضح ، كيف يمكن لمجتمع السوق أن يمنع هؤلاء الأفراد المتعطشـــين للربح الساعين لخير أنفســـهم من عرقلة المواطنين الآخرين الساعين للربح ؟

كيف يمكن لاتفاق اجتماعى مقبول أن يعقد فى وجود هـذه الدوافع الفردية وغير الاجتماعية والخطرة بسبب حب المصلحة الشخصية ؟

والاجابة على هـذا السؤال تدخلنا فى صلب عملية أساسية فى نظام السوق ، وهى عملية التنافس ٠

كل فرد من العاملين فى السوق له دوافع شخصية من الرغبة فى الربح ، ولا يفكر ألبتة فى الآخرين ، ويواجه بمنافس له نفس الدوافع ، وتكون النتيجة أن يضطر كل مساهم فى السوق أن يوازن فى عملية البيع أو الشراء بين أسعاره والأسعار المعروضة بواسطة منافسيه ٠

وفى هـذه النوعية من المنافسة التى افترضها سميث فأى منتج يحاول أن يتقاضى سعرا أعلى على منتجاته لن يحدد لها أى مشترين ، وطالب الوظيفة الذى يطلب أجرا أكثر من الأجور السائدة لن يجد عملا ، وأى صاحب عمل يحاول دفع أجور لموظفيه أقل من الآخرين لن يجد موظفين بما يكفى لادارة مؤسسته ٠

وبهـذه الطريقة تفرض السوق نظاما على المساهمين فيها ، فالمشترون يجب أن يزايد بعضهم ضد البعض حتى لا يتحالفوا ضد البائعين ، والبائعون يجب أن يتنافسوا مع البائعين وبهـذا لا يفرضون ارادتهم على المشترين ٠

ولكن للسوق وظيفة أخرى هامة جدا ، فسميث قـد أوضح أن السوق تنظم انتاج البضائع التى يريدها المجتمع بالكميات التى يريدها المجتمع بدون أن يتقدم أحـد بطلب ذلك ، لنفترض أن المستهلكين يحتاجون لأباريق أكثر مما تعرض السوق ، ويحتاجون لحلل أقل مما تعرض السوق ، ستكون النتيجة أن يقبل الجمهور على شراء ما هو موجود من الأباريق فتزداد أسعارها بينما تكسد سوق الحلل فتنخفض أسعارها ٠

وتتدخل الآن قوى جديدة لتعديل كفة الميزان ، فبينما تزدهر تجارة الأباريق كذلك يزدهر حال المساهمين فيها ، وبينما تتدهور تجارة الحلل كذلك يخسر المساهمون فيها ٠ ومرة أخرى تدخل قوى المصلحة الشخصية فيتوسع المنتجون للأباريق فى تجارتهم فينشئون المصانع ويستأجرون العمال ويتوسعون فى استخدام رأس المال ويأخذون مكانا أرحب ، بينما المنتجون للحلل الكاسدة يغلقون بعض مصانعهم ويسرحون العمال ويستقطعون من رأس المال وينسحبون من السوق ، وبالتالى سيزداد المعروض فى السوق من الأباريق ويقل المعروض من الحلل ٠ وهـذا ما أراده الجمهور منذ البداية ٠

وهكذا تحول قوى السوق الأنشطة الأنانية للأفراد الى توجيهات مفيدة للمجتمع • ويقول آدم سميث عن هـذا التحول (كأنه تم بيد خفية) وهكـذا يعمل نظام المنافسة على تحويل المصلحة الذاتية الى مصلحة المجتمع • وعبارة (اليد الخفية) التى ذكرها سميث تفسر لنا كيف تتم هـذه العملية وتحفظ للمجتمع مسـاره وتضمن لنا أن يستمر انتاج البضـائع والخـدمات التى نحتـاجها •

ان شرح سميث لكيفية قيـام السوق بهـذا الانجاز لا يزال مشـوقا ، وكثير من الاقتصاديين ـ كما سنرى ـ مهتمون بتحليل كيفية عمل هـذه اليد الخفية ، ليس لأنها تعمل دائما فهناك مناطق فى الحياة الاقتصادية لا تتدخل فيها هـذه اليد الخفية على الاطلاق حيث تلعب التقـاليد دورا فى أسـاليب التعامل النقدى التى لا تخضع لنظام السوق كالبقشيش مثلا فى كل سوق ، كذلك للأحكام دور فى كل عمل تجارى ، أو فى تمثيل قوة الحكومة كالضرائب مثلا ، كما أن نظام السوق لا يمتلك القدرة على طرح بعض السلع العامة ، وهى تلك السـلع التى لا يمكن بشكل خاص تسـويقها مثل الدفاع القومى والنظام والقانون ، وقد علم سميث أن هـذه السلع يجب عرضها من خلال الحكومة • وهكذا فان السوق لا تقابل دائما الخواص الأخلاقية للمجتمع أو قد تنتج بضائع مريحة جدا ولكن ضارة عند استهلاكها وسننظر فى هـذه المشاكل فى الوقت المناسب •

ولكننا الآن فى هـذه المرحلة ننظر بكثير من التوقير لبصيرة سميث النفـاذة التى سبقت معاصريه لأنه قد أوضح لكل الأجيال التـالية أن نظام السوق قوة يعتمد عليها فى الامداد الرئيسى للمجتمع ، وأنها تنظم نفسـها بنفسها ، فهى الوصية على نفسها ، وأنه اذا زادت أسعار أجور أو أرباح أى شخص عن المستويات السائدة فان قوى المنافسة ستعيد التوازن مرة أخرى •

وهكـذا يظهر تناقض مثير ، فالسوق التى هى قمة الحرية الاقتصادية تنقلب لتصبح كأشد الاقتصاديين تعنتا •

ولأن السوق هى التى تنظم نفسها فقد وقف آدم سميث ضد أى تدخل للحكومة يفسـد قوى المنافسة والمصلحة الخاصة التى تعمل فى السوق ، أصبح بالتالى مبدأ (ترك الأمور وشأنها) هو فلسفته الرئيسية ، وظل هـذا المبدأ هو فلسفة كل الاقتصاديين المحافظين حتى يومنا هـذا •

ومع أن سميث لم يكن محافظا تقليديا الا أن التزامه تجاه (اليـد الخفية) التى تحرك السوق لم يجعله كذلك لأنه لم يعارض التدخل الحكومى

بشكل مطلق ولكنه كان حريصا تجاهه فقط ٠ والأهم من ذلك أن كتاب (ثروة الأمم) كان طلقة فى الصميم وبه الكثير من الملاحظات عن الطرق الوضيعة والخبيثة لطبقة المنتجين ، والكثير من التعاطف مع العمال ، وهو موقف لم يكن شائعا أيام سميث ، وما يجعل سميث فى النهاية محافظا ــ وهو فى هــذه النقطة متفق مع وجهة النظر العصرية ــ هو ايمانه بأن نظام الحرية الكاملة القائم على أساس الحرية الاقتصادية هو فى النهاية خير للمجتمع وللشعب ٠

وغنى عن الذكر أننا سنعود لهذا السؤال عدة مرات بعد ذلك ، ولكننا لم ننته بعد من آدم سميث ، لأن رؤيته لنظام السوق المتكاملة داخليا كانت جديدة ومثيرة للاعجاب فى آن واحد ، فقد رأى سميث أن نظام الحرية الكاملة للسوق اذا تركت لدوافعها الخاصة سوف تنمو وبنموها ستزداد ثروة هــذه الأمم ٠

مالذى يحدث هــذا النمو ؟

انها دوافع المصلحة الشخصية والتعطش للربح والرغبة فى جنى المــال ٠ هــذه الدوافع تعنى أن كل صاحب عمل يسعى دائما لزيادة رأس المــال ، وأن يزيد ثروة المشروع أى أن يزيد المبيعات بغرض زيادة الربح ، ولكن كيف تزيد المبيعات فى أيام لم تكن فيها الاعلانات عن المبيعات موجودة ؟ يقول سميث أن الطريق الى ذلك هو تحسين الانتاجية وزيادة المعروض منها فى الأسواق ، والطريق الى تحسين الانتاجية كان واضحا ومعروفا ، تحسين (تقسيم العمل) ٠

ففى مفهوم سميث لزيادة ثروة (يمكننا أن نقول زيادة انتاج) الأمم ، يلعب تقسيم العمل دورا رئيسيا كما يوضح ذلك وصف آدم سميث نفسه لمصنع دبابيس رسم ٠

يسحب أحد العاملين السلك ويقوم آخر بفرده ، رجل ثالث بقطعه ، ويقوم الرابع بعمل طرف مدبب والخامس يخشنه من القمة لاستقبال الرأس ، وتثبيت الرأس يحتاج لعمليتين أو ثلاث عمليات مستقلة تماما ، فوضعها فى مكانها عملية مستقلة ، وصبغها بالأبيض عملية أخرى وتعتبر مهنة مستقلة تماما أن تضع هــذه المنتجات فى علبها ٠

لقد رأيت مصنعا صغيرا من هــذا النوع كان فيه عشرة موظفين فقط ، وكان بعضهم يقوم بوظيفتين أو ثلاث بمفرده ، ورغم ذلك ورغم كونهم فقراء ورغم تأقلمهم بلا مبالاة مع الميكنة المطلوبة الا أنهم كانوا يستطيعون عندما يعملون باجتهاد أن ينتجوا ١٢ أوقية من دبابيس الرسم فى اليوم ٠

وفى كل أوقيــة أربعة آلاف دبوس متوســط الحجم ، أى أن هؤلاء الأشخاص العشرة كانوا ينتجون ٤٨ ألف دبوس فى اليوم ، ولو أنهم عملوا منفردين مستقلين ما استطاعوا انتاج حتى عشرين دبوسا فى اليوم ٠

كيف يمكن تشجيع تقسيم العمل ؟

يضع سميث أهمية رئيسية على الوسيلة الموضحة فى المثال السابق ، فالميكنة هى المفتاح ، وتقسيم العمل ، وبالتالى انتاجية العمل ، تزداد عندما تقوم امكانيات الآلات بالمساعدة فى أو القيام بمهام الانتاج ٠ وبهــذه الطريقة فكل مصنع يسعى بالتالى الى ادخال مزيد من الميكنة كوسيلة لزيادة انتاجية العاملين ٠ وبهــذا سيصبح نظام السوق قوة هائلة لتراكم رأس المــال ، أساسا على شكل ماكينات ومعدات ٠ وفوق كل ذلك فقد أظهر سميث شيئا رائعا فى الخواص المنظمة لنفسها للسوق كمؤسسة لاحداث النمو ٠ ونحن نذكر أن النمو حدث لأن أصحاب الأعمال قــد أدخلوا الميكنة التى حسنت من تقسيم العمل ٠ ولكن عندما يزيد أصحاب الأعمال من عدد الأيدى العــاملة بمصانعهم ألا يزيد هــذا من الأجور ـ لأن كل أصحاب الأعمال يتنافسون على تأجير العمالة ـ مما يضغط بالتالى من حجم الأرباح ويستنفد الميزانيات التى تشترى منها الميكنة الحديثــة ؟

الاجابة تتكرر مرة أخرى ، فالسوق هى التى تضبط نفسها بنفسها ، لأن سميث أوضح أن ازدياد الطلب على الأيدى العاملة ستقابله زيادة فعلية فى الأيدى العــاملة ، بحيث ان الأجور لن تزيد ، أو تزيد زيادة طفيفــة ، وسبب ذلك حجــة كانت تبدو مقنعة ، ففى أيام سميث كانت نســبة وفيــات الأطفال مرتفعة للغاية ٠ وقد كتب سميث يقول : وفى اسكتلندا ليس غريبا لامرأة ولدت عشرين مرة ألا يكون عندها احياء ؟

وبزيادة الأجور تتحسن الأحوال المعيشية وتقل وفيــات الأطفــال ، وبالتالى تزداد الأيدى العاملة لأن سن العمل فى أيام سميث كان عشر سنوات ، وزيادة الأيدى العــاملة ســوف تمنع ارتفاع الأجور ، وبالتــالى ســيتراكم رأس المــال ٠ وكما أن النظام قد ضمن حيويته على المدى القصــير بتنظيمه لانتاج الاباريق والحلل كذلك سينظم حيويته على المدى الطويل بتنظيمه لنموه الثابت ٠ وبالطبع فقد تحدث سميث عن عالم اختفى منذ زمان ، عالم كان فيه مصنع من عشرة أشخاص رغم صغره من الأهمية بحيث يستحق الذكر ، عالم كانت فيه بقايا من قيود تجارية بل واقطاعية تحــدد كم من الصــبية يستطيع كل صاحب عمل أن يستأجر فى عدة حرف ، عالم كانت فيه اتحادات العمال غالبا غير قانونية ، ولم تكن هناك فى الأغلب أى ضمانات اجتماعية ، وفوق كل ذلك عالم كانت فيه الأغلبية من الشعب فقيرة ٠

وقد رأى سميث فى النظام الاقتصادى الذى لم يكن قد اكتمل فى ذلك الوقت اسهامين أساسيين :

الأول : أن مجتمعا من الأفراد المتنافسين الساعين للربح سيضمن عرض مواده الرئيسية من خلال طريقته فى تنظيم ذاته ٠

والثانى : أن هذا المجتمع يميل الى أن يتراكم رأس المال وهو بهذا سيشجع انتاجيته ورفاهيته ٠ وهذه الرؤى لسميث هى الكلمة الأخيرة ، فقد ذكرنا من قبل أن نظام السوق لا يعمل دائما بنجاح ٠ والاقتصاديان اللذان سنذكرهما بعد ذلك سيشرحان لنا كيف أن عملية النمو لا تتم بدون آثار جانبيه ٠

ولكن تظل رؤى سميث وثيقة الصلة بعضها ببعض ومترابطة ، وما هو مدهش بعد قرنين من الزمان ليس هو كيف كان سميث مخطئا ولكن كيف كانت رؤيته عميقة ٠ وبعد كل ذلك الزمن فاننا كاقتصاديين مازلنا تلاميذ لآدم سميث ٠

٢ ـ كارل ماركس :

بالنسبة لمعظم الأمريكيين فاسم كارل ماركس يستحضر صورا ثورية ، وهذا صحيح لدرجة معينة ، ولكن بالنسبة لغرض الكتاب فماركس بالنسبة لنا أكثر من سياسى نشط فهو مفكر نافذ البصيرة ، ولعله ألمع من حلل ديناميكيات الرأسمالية على وجه الاطلاق ، لذا لن نضيع الوقت فى الدفاع عن أو مهاجمة فلسفته السياسية ، ان ما يهمنا هو أن ما رآه فى الرأسمالية مختلف عما رآه سميث ٠ فآدم سميث كان مهندس نظام وتطور الرأسمالية ، وماركس كان المشخص لعيوبها ونهايتها المحتملة ٠

واختلافاتهما تنبع من النظرة المتعارضة لكل منهما للتاريخ ، فى رأى سميث كان التاريخ عبارة عن تتابع مراحل عبرها الجنس البشرى ارتقاء من مجتمع الصيادين البدائى الأول الى المرحلة الأخيرة ، مرحلة المجتمع التجارى ٠ وماركس رأى التاريخ صراعا مستمرا بين طبقات المجتمع ٠

الطبقات الحاكمة تدخل فى صراع مع الطبقات المحكومة فى كل حقبة ٠ وأكثر من ذلك اعتقد سميث أن المجتمع التجارى سيأتى بالحل لمشكلة المصلحة الفردية بشكل مقبول من جميع الأطراف ، وفى صيغة اجتماعية تستمر للأبد ، أو على الأقل لفترة طويلة من الزمن ، ورأى ماركس أن التوتر

والتعارض هما نتاج الصراع الطبقى ، وأن الاستقرار لا يمكن أن يحدث للمجتمع الرأسمالى · وبكل تأكيد فالصراع الطبقى نفسه ، كتعبير عن الاحتجاج على الأجور والأرباح يمكن أن يكون القوة الرئيسية لتغيير الرأسمالية ، وربما أدى لتفككها تماما · وكثير من الاهتمام فى أعمال ماركس يتركز على ذلك الهدف والمنظور الثورى · ولكن ماركس الاقتصادى يثير اهتمامنا لسبب آخر ، فماركس أيضا رأى فى السوق وسيلة قوية لتراكم رأس المال والثروة · ولكنه انطلاقا من وجهة نظره المجملة بالصراع قد تتبع تسلسل الأحداث بشكل مختلف تماما عن سميث ، ويظهر هذا واضحا فى كتابه رأس المال الجزء الثانى ، فرؤية سميث لعملية التطور كما رأينا ركزت على طبيعتها المستقلة والمتميزة فى تنظيم نفسها بنفسها ، وفى طريقها الثابت الخالى من العوائق · بينما رؤية ماركس هى العكس تماما فهو يرى هذا التطور عملية مليئة بالأخطاء وتترصدها الأزمات والمساوىء فى كل مرحلة ·

وقد بدأ ماركس بوجهة نظر فى عملية تراكم رأس المال تماما كأى رجل أعمال ·

المشكلة هى كيف تجعل كماً من رأس المال مدخرا فى بنك أو مستثمرا فى مشروع يدر ربحا ؟ أو كما وصفها ماركس كيف تجعل (م) يتحول الى (م/) أى نجعل كما من المال يتحول الى كم أكبر ·

وتبدأ اجابة ماركس بأن الرأسماليين يستعملون أموالهم لشراء البضائع والأيدى العاملة وبهذا يعدون عملية الانتاج بالاستحواذ على المواد الخام أو المواد نصف المصنعة واستئجار الأيدى العاملة ، هنا تكمن احتمالات الأزمة فى الصعوبة التى قد يواجهها الرأسماليون فى الحصول على المواد أو الأيدى العاملة بالسعر المناسب ، فاذا حدث أن كانت الأيدى العاملة مثلا أغلى مما يجب ستظل كما هى ولا تبدأ عملية التراكم على الاطلاق ·

ولكن اذا افترضنا أن المرحلة الأولى من عملية التراكم حدثت ببساطة ويسر تكون ساعتها قد تحولت أموال رأس المال الى قوة عاملة مؤجرة مع مخزون من البضائع العينية ، هذه البضائع يجب أن تدخل بعد ذلك فى مرحلة التصنيع ، أى أن عملا حقيقيا يجب أن يتم على المواد الخام أو نصف المصنعة حتى تتحول الى مرحلتها الثانية فى الانتاج ·

فهنا تماما فى أرضية المصنع رأى ماركس عملية خلق الربح ، ففى رأيه أن الربح ينبع من قدرة الرأسمالية على دفع أجور للقوة العاملة ـ

للقدرات العاملة من قوة العمل بمقدار أقل من القيمة الحقيقية التى يضيفها العمال على السلع التى يساعدون فى انتاجها ، وهذه النظرية ، نظرية (فائض القيمة) واعتباره مصدر الربح يجعل النظرية مهمة للغاية فى تحليل ماركس للرأسمالية ولكنها ليست رئيسية بالنسبة لغرضنا فى هذا الكتاب ٠

على العكس ، نحن نتوقف هنا فقط لنلاحظ ما قاله ماركس من أن عملية التصنيع هى مكان آخر يمكن أن تتعرقل فيه عملية التراكم وأنه اذا حدث اضراب أو اذا تعرقل الانتاج لأى سبب فالمال (م) الذى تم استثماره على شكل بضائع وعمالة لن يتحرك الى هدفه لكى يصبح كما أكبر (م/) ٠ مرة أخرى فلنفترض أن خطوات العمل تمت كما ينبغى وتحولت الألواح المعدنية والمطاط والأخشاب والأسلاك الى عربات ، هذه العربات لم تصبح بعد مالا ، لكنها يجب أن تباع أولا ، وهنا بالطبع تتدخل الصعوبات المألوفة فى السوق من استنتاجات خاطئة لذوق الجماهير أو عدم التوافق بين المطلوب والمعروض أو الكساد الذى يقلل من حجم استهلاك المجتمع ٠ واذا تم كل شىء على ما يرام فان البضائع سوف تباع مقابل م/ الذى هو كم من المال أكبر بكل تأكيد من رأس المال وفى هذه الحالة فان دائرة التراكم ستكتمل وسيمتلك الرأسماليون كما جديدا من المال م/ سيحاولون ادخاله فى دائرة أخرى طمعا فى كسب كم أكبر من المال م// ولكن بدلا من دائرة النمو البسيطة لآدم سميث سنرى أن مفهوم ماركس للتراكم أنه ملىء بالأخطار والمساوىء ، وأن الأزمة ممكنة فى كل مرحلة ، ففى النظرية المعقدة التى نشرها ماركس فى (رأس المال) يرى أن الميل الطبيعى الموروث للنظام هو أن يخلق الأزمة لا أن يتحاشاها ، ولن نتتبع نظرية ماركس فى رأس المال أكثر من ذلك الا لملاحظة أنه فى أعماقها يوجد تحليل معقد للوسيلة التى يتم بها اعتصار فائض القيمة (العمل غير المدفوع الأجر والذى هو مصدر الربح) من خلال الميكنة ، ومن يريد معرفة المزيد عن نظرية ماركس فعليه بالعودة لكتب أخرى ، وهناك الكثير منها ، واهتمامنا ينصب على ماركس باعتباره أول صاحب نظرية يؤكد عدم ثبات الرأسمالية ، ولقد ابتدع سميث فكرة أن النمو صفة أصيلة فى الرأسمالية ، ولكننا ندين لماركس بفكرة أن هذا النمو نفسه غير ثابت (فى صعود وهبوط) وغير أكيد ، وأبعد ما يكون عن العملية الأكيدة المحسوبة التى وصفها سميث ، وقد أوضح ماركس أن رأس المال لكى يتراكم فعليه أن يتغلب على العوامل الموجودة فى نظام السوق والتى تجعل تراكمه غير أكيد وأن يتغلب على التوتر الذى تخلقه المطالب المتضادة بين العمالة ورأس المال ٠ (للمؤلف) ر ٠ ل هيلبرونر (الماركسية ما لها وما عليها) فتراكم الثروة رغم أنه دائما الغرض الرئيسى للأعمال التجارية الا أنه هدف لا يمكن تحقيقه دائما ٠

وفى كتاب رأس المال شرح ماركس كيف أن عدم الثبات يتزايد حتى يتهاوى النظام كله فى النهاية ، ومنطقه يحمل نقطتين أخريين فى غاية الأهمية لمستقبل النظام :

الأولى : أن حجم المشروعات التجارية سيتزايد باستمرار كنتيجة للأزمات المتتالية التى تعترض الاقتصاد ، فى كل أزمة تفلس شركات صغيرة وتذهب ممتلكاتها للشركات الكبيرة التى تخطت الأزمة ، اذا فالاتجاه نحو أعمال أكبر جزء أساسى فى الرأسمالية .

الثانية : توقع ماركس تزايد حدة الصراع بين الطبقات كنتيجة حتمية لعملية تحويل كل القوى العاملة الى بروليتارية فبالتدريج تتعرض الشركات الصغيرة والمستقلون من الحرفيين لضغوط وأزمات عنيفة تخلقها عملية النمو ، وينقسم المجتمع – لا محالة – الى طبقتين صغيرة حاكمة من أصحاب رأس المال ، وطبقة البروليتاريا التى تمثل جموع الشعب من العمال المقهورين .

وفى النهاية لا يمكن لهذا الوضع أن يستمر . ويقول ماركس فى كتابه (رأس المال) المجلد الأول ص٩٢٩ (نيويورك ١٩٧٧) (ومع الانخفاض فى عدد أقطاب الرأسمالية الذين يغتصبون ويحتكرون كل مميزات عملية التحول هذه ، تزداد جموع البؤساء المضطهدين من العبيد والمستغلين وتزداد أحوالهم سوءا ، ولكن أيضا تزداد ثورة هذه الطبقة العاملة التى تزداد باطراد فى العدد ، وتزداد فى التدريب ، هذه الطبقة التى تتحدد وتنتظم بنفس طريقة الرأسماليين فى عملية الانتاج ، لقد أصبح احتكار رأس المال قيدا على نمط الانتاج الذى ازدهر معه وتحت لوائه ، ومركزه أدوات الانتاج ، وتأميم العمل يصل الى نقطة يصبح فيها متعارضا مع مصالح الرأسماليين ، وهذا التعارض ينفجر ممزقا كل شىء ، وتسمع أجراس انهيار الملكية الخاصة للرأسماليين ، وتنزع ملكية من سبقوا ونزعوا ملكية الآخرين .

وكثير من الجدل الاقتصادى الذى أثاره ماركس تركز حول سؤال : هل ستقوض الرأسمالية نفسها ؟ هل ستصبح توتراتها الداخلية أو تناقضاتها (كما أسماها ماركس) أكثر من أن يستطيع نظام السوق أن يحلها ؟

لا توجد اجابات بسيطة وجاهزة على هذه الأسئلة ، والناقدون للماركسية يلمحون باصرار الى أن الرأسمالية لم يصبها الانهيار حتى الآن .

وأن الطبقة العاملة لم تصبح شيئا فشيئا ، أفقر أو أتعس ، وأن الكثير من التنبؤات التى قال بها ماركس - مثل أن معدل الربح سينخفض بالتدريج - لم تحـدث ٠

بينما مؤيدو ماركس يجادلون من الزاوية الأخرى ، فهم يصرون على أن الرأسمالية كادت بالفعل أن تنهار فى الثلاثينات من هـذا القرن ، وهم يلاحظون أن جمـوعا من البشر تتزايد كل يوم فى التحـول الى ما يشـبه البروليتاريا ، يعمـلون فى شركات أو داخل أطـر رأسـمالية ولا يعملون لأنفسـهم ٠ ففى سـنة ١٨٠٠ كان ٨٠٪ من الأمريكيين يعملون لحسـاب أنفسهم ، واليوم انخفض العدد الى ١٠٪ ، ومؤيدو ماركس يشـيرون الى ازدياد حجم الأعمال التجارية باطراد ، ويلمحون الى أن ماركس كان على صواب عندما تنبأ أن النظام الرأسمالى سيتسع مندفعا الى آسيا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا وكلها مناطق غير رأسمالية ٠ ومن المشكوك فيه أن تتحدد نهـائيا قيمة ماركس كمحلل اجتمـاعى بواسطة هـذه النوعية من الحجج المتبادلة ٠ ولكن المؤكد أن ماركس وضع عدة ملاحظات نافذة بارعة ٠ كما أنه من زاوية أخـرى - قد أخطأ فى عـدة ملاحظـات أخرى خاصـة بتطـور الرأسمالية ٠ ومعظم الرأسماليين يرفضون تشخيص ماركس للصراع على أنه القوة المحركة للتغير فى المجتمعـات الرأسمالية وفى مجتمعـات ما قبل الرأسمالية ، كما أنهم يرفضون نبوءته الخاصة بحتمية انتصار الاشتراكية ٠

ولكن قيمة وشهرة ماركس الحقيقية تستند على شىء آخر ٠ انها تستند على رؤيته للرأسـمالية كنظـام يحتوى داخله على توتر أو صراع ، وعلى عملية من التطور المستمر كنتيجة لهـذا التوتر أو الصراع ٠ وقليلون هم الذين يمكن أن ينكروا صحة هـذه الرؤية ٠ وهناك لمـاركس أكثر من عدة أفكار اقتصـادية مختصرة فى هـذه الصـفحات ، اننا يجب ألا ننظر الى ماركس على أنه اقتصادى أساسا ، ولكن على أنه رائد لنوع جديد من الفكر النقـدى الاجتمـاعى ، وانه لشىء هام أن يكون العنوان لكتـابه الثـانى (رأس المـال) هو (دراسة نقدية فى الاقتصاد السياسى) وفى متحف أعظم مفكرى العالم ، حيث ينتمى ماركس بكل تأكيد ، فان مكان ماركس الصحيح بين المؤرخين وليس بين الاقتصاديين ، والأصح أن يوضع تمثاله فى مكان وسط مطلا على عدة ممرات للفكر البشرى ، التحليل الاجتماعى ، والبحث الفلسفى ، وبكل تأكيد الاقتصاديات ٠ ولقد كانت مساهمة ماركس الأخيرة فى الفكر هى اختراق لمظهر نظامنا الاجتماعى ولطرق تفكيرنا فى هـذا النظام ، فى محاولة منه للوصول الى الحقيقة الدفينة تحت السطح ، ولن نسـتطيع تتبع هـذا الجانب من فكر ماركس هنا ، ولكننا سنحتفظ به فى عقلنا لأنه

يفسر لنا الجاذبية الدائمة فى فكر ماركس · وأخيرا ما علاقة ماركس بالشيوعية الحالية ؟ هذا موضوع يصلح له كتاب عن السياسة وليس عن اقتصاديات الماركسية · فماركس نفسه كان ديمقراطيا متحمسا ، ولكنه لم يكن صبورا · والأهم أن نظام أفكاره أيضا كان مطابقا له ، ولعله لهذا السبب شجع عدم الصبر فى الأحزاب الثورية التى أسست معتقداتها على أفكاره ، ولقد مات ماركس قبل ظهور الشيوعية الحالية بزمن طويل · ولا يمكننا أن نعرف ماذا كان يمكن أن يكون رأيه فيها ، لعله كان سيفزع من تطرفها وفظائعها · ولكنه كان سيظل مؤملا فى مستقبلها ·

جون ماينارد كينز (١٨٨٣ ـ ١٩٤٦) :

كان ماركس هو النبى المثقف الذى تنبأ بأن الرأسمالية ستدمر نفسها · وكان جون كينز هو المهندس الذى صمم كيفية اصلاحها ، وفى هذه الأيام لا تمر الجملةبدون احتجاج،فبالنسبة للبعضيعتبر كينزخطيرا ومدمرا كمذهب ماركس تماما ، ومن سخرية الأقدار أن كينز كان معارضا للماركسية تماما ومحبذا لبقاء وتطوير النظام الرأسمالى · وسبب عدم الثقة فى آراء كينز أنه ـ أكثر من كل الاقتصاديين ـ أبو فكرة الاقتصاد المختلط ـ الذى تلعب فيه الحكومة دورا رئيسيا ، بالنسبة للكثيرين هذه الأيام فكل أنشطة الحكومة فى أحسن الفروض مثيرة للريبة وفى أسوئها خاطئة ومضرة بالاقتصاد · لهذا نجد أن اسم كينز مفقود الحظوة ومشكوك فى أمره فى بعض المحافل ، الا أنه ورغم كل شىء يظل من أعظم المبتكرين المؤثرين فى نظامنا ، وعقلية تضاهى سميث وماركس ، وأحد أهم أصحاب الشأن الذين أنجبتهم مهنة الاقتصاد · أو كما قال يوما ميلتون فريدمان أحد المحافظين المشهورين : « لقد أصبحنا كلنا جون كينز هذه الأيام » ان الاقتصاديين العظام كانوا نتاج عصورهم « سميث » صوت الرأسمالية الوليدة المتفائلة ، « ماركس » المتحدث باسم ضحايا الرأسمالية فى أسوأ أوقات الصناعة « وكينز » نتاج المرحلة المتأخرة نسبيا ·· مرحلة الكساد الاقتصادى الرهيب · لقد هاجم الكساد أمريكا كاعصار ، واختفت ببساطة نصف قيمة كل المنتجات ، وفقدت ¼ القوة العاملة وظائفها · ولم تستطع أكثر من مليون عائلة من سكان المدن فك رهن ممتلكاتها لمضى الفترة المتفق عليها ، وفقدوا منازلهم تبعا لذلك ، وعندما أغلقت بعض البنوك كانت تسعة ملايين حساب ادخارى قد استنفدت تماما ، وبعضها لم يتم استعادته للأبد · وأمام هذه الحقيقة المرعبة من البطالة وانعدام الدخل لم يستطع الاقتصاديون الممثلون فى خبراء الحكومة وفى عالم المال والتجارة أن يقدموا شيئا على الاطلاق ، فقد

كانوا فى حيرة أمام الأحداث كالأمريكيين العاديين أنفسهم مما يستدعى الى الذهن صورة الحيرة التى يشترك فيها الناس وخبراء الاقتصاد هـذه الأيام أمام مشكلة التضخم ٠

وفى مواجهة هـذه البيئة من الفزع والهلع ظهر الكتاب العظيم لكينز « النظرية العامة للعمل : المـال والفائدة » وهو كتاب معقد ومتخصص أكثر من (ثروة الأمم) لسميث ومن « رأس المـال » لمـاركس ٠ الا أن « النظرية العـامة » به رسالة رئيسـية كان من السهل الوصـول اليها ٠ يقول كينز (ونظن أن سميث وماركس كانا سيوافقان على كلامه) ٠ أن مستوى الأنشطة التجارية فى النظام الرأسمالى يتحدد بمدى رغبة مديرى العمليات التجارية الدخول فى استثمارات لرأس المـال ٠

ومن وقت لآخر فان هـذه الرغبـة تعترضـها اعتبارات تجعل تراكم رأس المـال صـعبا أو مسـتحيلا ، وفى النموذج الذى طرحه سـميث رأينا احتمال ارتفـاع الأجور بشكل سريع بينما أوضحت نظرية ماركس الصعوبات فى كل مراحل الانتـاج ٠

ولكن الاقتصـاديين السـابقين بما فيهم ماركس ـ الى حد ما ـ قـد اعتقدوا أن الفشل فى تراكم رأس المـال سيكون مؤقتا ، وأن النظام سيصلح هـذا من تلقاء ذاته ، فى نموذج سميث ستقوم الزيادة فى الأيدى العـاملة الصغيرة الصاعدة بالحد من ارتفاع الأجور ، وبالنسبة لمـاركس فكل أزمة ستمد مديرى الأعمال الذين يتخطونها بفرص جديدة لاستمرار السعى نحو الربح ـ (وهكـذا حتى الأزمة الأخيرة التى تعقبها الثورة) ٠

بينما رأى كينز الأمر بشكل أكثر حدة ، فرأيه أن السوق يمكن أن يصل الى وضع من « اتزان قلة العمالة » انها حالة من الثبات والركود على الرغم من وجود عمال عاطلين وآلات غير مستخدمة ٠ ان الجانب الجديد الثورى فى نظرية كينـز هو أنه لا يوجد تصـحيح ذاتى للوضع ، أى أن السـوق لا يمتلك خاصية تصحيح الأوضاع بنفسه لكى يضمن نمو رأس المـال ٠

وسنفهم طبيعة تحليل كينز أكثر كلما تعمقنا أكثر فى الاقتصاد ٠ ولكننا سنرى الآن ببساطة الى ماذا يقودنا هـذا التحليل ، فاذا لم يكن هناك أى شىء تلقائى فى السوق يضمن تراكم رأس المـال فالاقتصاد الراكد سيظل فى منطقة الركود هـذه ما لم يوجد بديل ما لتصريف رأس المـال التجارى ، وهناك مصدر واحد فقط محتمل لهـذا التنشيط ، انه الحكومة ، فعماد نظرية كينز هو أن أوجه الانفـاق الحكومى من الممكن أن تكون سياسة اقتصـادية رئيسية للرأسمالية الراكدة التى تحاول أن تستعيد حيويتها ٠

ويظل السؤال عما اذا كانت طريقة كينز تصلح أم لا ؟ وتبقى سياسات الانفاق الحكومى على نظام السوق موضع خلافات عديدة بين الاقتصاديين ، خلافات سنعرض لها بالتفصيل فيما بعد • ولكننا الآن نرى الدور الهام لنظرية كينز فى تغيير المفهوم السائد للنظام الاقتصادى الذى نموا فيه ، فنظرة سميث للسوق أدت الى ظهور نظرية « ترك الأمور وشأنها » وترك السوق لتنمى استعدادها الطبيعى للنمو ولتنظيم نفسها من الداخل •

وركز ماركس على وجهة نظر مختلفة تقبع فيها الأزمات وعدم الاستقرار فى كل خطوة ومرحلة ، ولكن ماركس بالتأكيد لم يكن مهتما بالوسائل التى تحمى الرأسمالية • وتبدى كينز فلسفة مستقلة عن سميث ومستقلة عن ماركس • لأنه اذا كان كينز محقا فنظرية « ترك الأمور وشأنها » ليست هى المثالية للرأسمالية ـ وخاصة فى أوقات الكساد ـ واذا كان كينز محقا فتشاؤم وسوداوية نظرية ماركس اذاً هى خاطئة أيضا أو على الأقل يمكن جعلها كذلك • ولكن هل كان كينز محقا ؟ هل كان ماركس محقا ؟ ! هل كان سميث محقا ؟ !

هذه الأسئلة تحدد اطار موضوع الاقتصاد هذه الأيام • لهذا فانه اذا كانت فلسفاتهم جزءا من تاريخنا فالفلاسفة العالمون هم أيضا كذلك ، وقد قال كاتب شاب مرة للشاعر ت • س • اليوت : يبدو أنه لا معنى لأن ندرس مفكرى الماضى لأننا أصبحنا نعرف أكثر مما عرفوا • فأجاب اليوت : نعم انهم ما نعرفه الآن •

الفصـل الثـالث

نظـرة عامة على الاقتصـاد :

نحن الآن نكاد نكون مستعدين لكى نبدأ تعلم الاقتصاديات الحديثة ، والمشـكلة فى هـذه الدراسـة أنك لا تسـتطيع أن تبدأ فيها بدون أى معرفة مسبقة عن الاقتصاد ، ولكن ما هو الاقتصـاد ؟

اننـا اذا فتحنا الجزء الاقتصادى فى « النيوزويك » أو التقطنا أى مجلة خاصة برجال الأعمال لقابلنا خليطا من الأشياء ، صعود وهبوط فى البورصـة ، تقـارير عن ثروات الشركات وأزماتها ، بيانات عن تذبذب فى سـوق العملة ، وأعمـدة بقلم فطاحل رجال الأعمـال ، وقصص البطالة أو التضخم · فأى هـذه المواضـيع له علاقة مباشرة بموضوع دراسـتنا عن الاقتصاد ؟ ! وكيف نلتمس طريقنا فى هـذا الخضم من التقارير الى شىء نستطيع تعريفه بأنه هـذا هو الاقتصـاد ؟

عالمـان للأعمـال :

اننا نعلم بكل تأكيد من أين نبدأ · فالمشروع التجارى هو قلب أى نظام اقتصادى به ملكية فردية ونظـام وعلاقات للسوق ، اذن فلنبدأ بنظرة على عالم الأعمال التجارية ، ونضع لنا الجدول التالى فى الحال ، ان هناك على الأقل نوعين للأعمال التجارية : نوع منهما يشكل عالمـا خاصا مستقلا بذاته هو بالأساس عالم الملكية الفردية (الأعمال التجارية المملوكة لشخص واحد) والملكية المشتركة ، وهو عالم الأعمال التجارية الصغيرة أى تلك التى يكون الاجمالى لها أقل من مائة ألف دولار فى السنة ، وهناك بالطبع ملكيات فردية ومشتركة ضخمة جدا ، كما أن هناك أيضا مؤسسات صغيرة الحجم ·· ولكن الشىء الرئيسى هو الصغر ، اننا نجد أن أشكال الأعمال التجارية التى تملأ صـفحات دليل التليفون هى ، المطـاعم ، والموتيلات ، والمغاسل ، وتجـار التجزئة ، ومحلات بيع منتجات المزارع ·· أى باختصار حوالى ٩٥٪ من كل أشكال الأعمال التجارية فى أمريكا ·

حجم الأعمال التجارية عام ١٩٧٧

المجموع الكلى لعدد الأشكال التجارية		اجمالى المبيعات (بالبليون)	معدل المبيعات لكل عمل تجارى واحد بالدولار
ملكية فردية	١١ر٣٤٦ر٠٠٠	٣٩٤	٣٤ر٧٢٦
ملكية مشتركة	١ر١٥٣ر٠٠٠	١٨١	١٥٦ر٩٨٢
هيئات مؤسسات	٢ر٢٤١ر٠٠٠	٤ر١٠٣	١ر٨٣٠ر٨٧٩

*** هناك احصاءات عن سنين احدث من عام ١٩٧٧ ولكن الصورة العامة تكاد لا تتغير من عام الى آخر ٠**

وعالم الأعمال التجارية الصغيرة هو الجانب الذى نألفه من عالم الأعمال التجارية ، فنحن نفهم كيف يدار محل للأجهزة الكهربائية مثلا ، ولكننا لا نملك الا فكرة مبهمة عن كيف تدار شركة « جنرال موتورز » ولكن عالم الأعمال التجارية الصغيرة يجتذب اهتمامنا لسببين آخرين :

الأول : أن هذه الأعمال الصغيرة توظف عندها حوالى ½ القوة العاملة فى الأمة ٠

الثانى : لأن وجهة نظر صاحب المشروع التجارى الصغير تعكس بوضوح ومباشرة الوضع الاقتصادى الاجتماعى لحوالى رجل من كل خمسة رجال متزوجين ٠٠ أى أن عالم الأعمال التجارية الصغيرة هو مصدر الكثير من آراء الطبقة الوسطى ٠

وهناك عالم آخر للأعمال التجارية هو عالم الهيئات والمؤسسات الضخمة ، اذا قارنا معدل المبيعات للهيئات بمعدل المبيعات للملكيات الفردية والمشتركة فى المشروعات لوجدناها ٥٠ : ١ فى الأولى (الملكيات الفردية) و ١٠ : ١ فى الثانية (المشتركة) ٠ ولكن هذه الأرقام تخفى الفارق الكبير غير العادى حتى بين الأعمال التجارية الضخمة ، فمنها ما هو ضخم جدا ومنها ما هو صغير ٠ ففى داخل عالم المؤسسات ٩٠٪ يقومون بأعمال تقدر بأقل من مليون دولار سنويا بينما الـ ١٠٪ فقط من الباقين يقومون بأعمال تقدر

بأكثر من مليون دولار سنويا ، وتلك المؤسسات التى تشكل ١٠٪ فقط تبلغ ايراداتها ٨٨٪ من مجموع ايرادات كل الهيئات والمؤسسات الكبرى · وهكذا فى مقابلة عالم الأعمال التجارية الصغيرة العدد ، يوجد عالم المؤسسات والهيئات الضخمة التى عددها بالقطع أقل ·· فما حجم هذا العالم يا ترى ؟ لو أحصينا عدد المؤسسات التجارية التى تزيد قيمة ممتلكاتها عن ٢٥٠ مليون دولار لوجدنا بالتقريب ٣ آلاف مؤسسة ، نصفها يعمل فى مجال التمويل كالبنوك وشركات التأمين بشكل خاص ، وربعها فى التصنيع ، والعدد الباقى تجده فى النقل والاتصالات والمرافق والتجارة ، ولكى نعطى فكرة عن هذا الاتساع فأكبر مشروع تجارى فى الولايات المتحدة هو شركة أ · ت و ت ، وممتلكاتها حوالى ١٢٦ بليون دولار ومبيعاتها عام ١٩٨٠ ، ٥١ بليون دولار ، وأكبر الهيئات الصناعية هى ايكسكون وممتلكاتها أكثر من ٥٦ بليون دولار ومبيعاتها ١٠١٣ بليون فى السنة · هاتان الشركتان معا تمتلكان ثروة وممتلكات ربما أكبر من كل العشرة ملايين مشروع صغير ممن يمتلكهم الأفراد فى كل الأمة ، والمشاريع الكبرى موجودة فى كل المجالات ولكل نشاطها الحقيقى فى قطاع الصناعة حيث يلعب انتاج البضائع القاعدة السائدة كما فى الجدول :

القطاع الصناعى ١٩٧٨	بالبليون
اجمالى مبيعات ٤٦٨ر٠٠٠ شركة صناعية	١ر٤٩٧ دولار
اجمالى مبيعات أكبر ٥٠٠ اتحاد صناعى	١ر٢١٩ دولار

توضح الأرقام فى الجدول مرة أخرى انقسام عالم الأعمال الى قسمين ، فالخمسمائة شركة التى فى القمة ـ أى ١/١٠ من ١٪ من المجموع الكلى للمشروعات ـ تمثل ٨٠٪ من كل المبيعات ، وبالفعل لو أننا أخذنا أكبر مائة شركة لوجدنا أن مبيعاتها تمثل تقريبا نصف مبيعات كل القطاع الصناعى ·

وتسيطر المؤسسات التجارية الضخمة على قطاعات كثيرة من السوق وتتحكم فيها ، وسنتناول فى فصل ١٧ بالتفصيل المشاكل التى تسببها ، ولكننا الآن مازلنا فى مجال عرض الحقائق ·

وهناك سؤال : هل المؤسسات الضخمة تعنى عمالة كثيرة ؟

هـذا يختلف باختلاف المجـال ، ففى المشروعات الصـناعية ، توظف الخمسـمائة شركة التى فى القمـة حوالى ٧٥٪ من كل العاملين فى مجال التصنيع ، وفى تجارة التجزئة توظف الخمسـون شركة التى فى القمة ٢٠٪ من مجموع العـاملين ٠ والخلاصـة أن ⅓ القوة العـاملة فى الأمة موظفة فيما يمكن تسميته بالأعمال التجارية الضخمة★ ٠

وبشكل آخر فالثمانمـائة شركة التى فى القمـة فى مجال الصـناعة والنقل وفى مجال المرافق والتحويل وتجارة التجزئة توظف تقريبا مثل عدد الموظفين فى الـ ١٤ مليون ملكيـة فردية ومشـتركة فى الأعمال التجـارية الصـغيرة ٠

استعراض للمؤسسات التجارية

سـيكون لدينـا وقت كاف فى الفصـول الأخيرة للتنقيب فى عالم المؤسسات الضخمة ولكن لعله يكون من المفيد أن ننهى هـذا البحث المبدئى بتوضيح مشكلة التنقيب بشكل درامى ٠ فلنتصور أننا رصصنا الـ ١٤ مليون مشروع تجارى (ما بين كبير وصغير) ، ابتداء بالأصغر فالأكبر ٠٠٠ فى صف من سان فرانسيسكو حتى نيويورك ، سيكون هناك ٥٠٠ر٤ مشروع فى الميل ، أو أقل قليلا من واحد لكل قدم ٠ ولنتصور أكثر من ذلك أننا وضعنا علما فوق كل مشروع على أن يكون ارتفاع الصارى موازيا لحجم المبيعات ، كل ٠٠٠ر١٠ دولار يمثلها قدم فى الارتفاع ، ان خط الأعلام سيكون مشهدا مثيرا من سان فرانسيسكو حتى رينو ـ نيفادا ، فهو تقريبا لا يكاد يلاحظ فهو خط من صوارى الأعلام بارتفاع قـدم واحد ٠ ومن رينو شرقا فالصوارى تزداد فى الارتفاع حتى قرب كولمبس ـ أوهيو ٠٠ حوالى ٤/٥ الطريق عبر الأمة ترتفع الأعلام ١٠ أقدام تقريبا فى الهواء مشيرة الى مبيعات بحوالى ٠٠٠ر١٠٠ دولار ٠ ولو نظرنا الى الخلف من كولمبس لوجدنا أن ١٠ ملايين من ١٢ مليون شركة لها مبيعات أقل من تلك الكمية ٠ ولكن عندما نقرب من النهاية الشرقية ، ترتفع الصـوارى فجأة ، فهنـاك حوالى ٠٠٠ر٣٠٠ شركة

★ لأنه لا يوجد تعريف أكاديمى « للأعمال التجارية الضخمة » أو للمؤسسات الضخمة فقد استعملنا قائمة مجلة «الثروة» لأكبر ٥٠٠ شركة صناعية ، وقائمتها لأكبر ٥٠ شركة فى مجال البنوك والتأمين والتمويل والنقل وتجارة التجزئة والمرافق ، ووجدنا التجربة أنه لكى تكون الشركة ضمن الخمسمائة الكبار المحظوظين أصحاب الثروة عام ١٩٨٠ فهى تحتاج لمبيعات بـ ٥٠٠ مليون أو ممتلكات تقدر بحوالى ٥٠ مليونا ٠

بمبيعات أكثر من ٥٠٠ر٠٠٠ دولار ، هـذه الشركات تحتل آخر ٧٥ ميلا من الطريق الذى طوله ٣ر٠٠٠ ميل • هناك ٢٠٠ ألف شركة بمبيعات أكثر من مليون دولار وتلك تحتل آخر ٥٠ ميلا من الطريق وصواريها بارتفاع مائة قدم على الأقل • ثم هنـاك ألف شركة بمبيعـات ٥٠ مليون أو أكثر تحتل آخر ربع ميل قبل حدود المدينة ، والأعلام تناطح السحاب بارتفاع ٥ آلاف قدم •

ولكن ليست هـذه هى القمة فعلى أبواب نيويورك فى آخر مائة من الميل الأخير سنجد أكبر مائة شركة صناعية بمبيعات على الأقل ١ر٥ بليون دولار ، وأعلامها ترتفع عدة أميال فى الهواء فوق السحاب ، وفى آخر عشرة أقدام من الطريق هناك أكبر عشر شركات بمبيعـات حوالى ١٠ بلايين دولار وأعلامها ترتفع ١٩٠ ميلا فى الهواء فى آخر طبقات الغلاف الجوى •

البيـوت والدخل :

ان عالم الأعمال التجـارية يعطينا احسـاسا بالتركيب الاقتصـادى للأشياء ، ولكن هناك بالتأكيد ما هو أكثر من شركات الأعمال التجارية فى الاقتصاد ، يوجد عامل آخر رئيسى فى الخلفية هو البيوت وما فيها ، الستون مليون عائلة والسبعة والعشرون مليون فرد من السـاكنين بمفردهم ، انهم الأشـخاص الرئيسيون فى الصـورة الاقتصادية •

ما هـذا الذى يجذب اهتمام الاقتصاديين فى البيوت ؟

الشىء الأول أن البيوت هى مصدر الأيدى العاملة ، وهو أمر سـننظر فيه بالتفصيل فيما بعد ، ولكن الملفت فى هـذا البحث المبدئى عن الاقتصاد أن البيوت تعطينا فكرة عامة عن توزيع الدخل فى الاقتصاد ، ونظرة عامة على بانوراما الأسر والأفراد المقيمين بمفـردهم فى أى دولة تعطينـا فكرة رئيسـية عن فقر هـذه الدولة أو غنـاها • وهنـاك عدة طرق لشرح توزيع الدخل •

وسنسـتعمل طريقة نقسم بها المجتمع كالكعكـة الكبيرة الى خمسـة مسـتويات متسـاوية ، هـذه المسـتويات ستسـاعدنا فى وضع تعريفات ـ بالدولار والسنت ـ لمـا نعنيه عندما نتحدث عن الفقراء ، والطبقة العاملة ، والطبقة المتوسـطة •• الخ •

وكما سنرى فالاختلافات ليست على الاطلاق كما يتخيلها معظمنا •

سنبدأ من القاع ، من الفقراء ، بحسب تعريفنا ، فهولاء يشملون آخر ٢٠٪ من البيوت فى الأمة ، ونحن نعلم من البيانات التى جمعها مكتب الاحصاء أن أقصى دخل للأسرة فى هذه الشريحة السفلى من الشرائح الخمس كان عام ١٩٨٠ أعلى قليلا من عشرة آلاف دولار ، وبالصدفة فهذا يقارب الرقم الذى قدره مكتب احصائيات العمل باعتباره يمثل حد « قرب الفقر » لأسرة من ٤ أشخاص ٠ ان البرواز تحت عنوان « الفقر » فى الصفحات التالية يظهر بعض خصائص للعائلات الفقيرة ، ولكن هناك حقيقتان اضافيتان عن الفقر يجب أن نعرفهما :

الحقيقة الأولى أنه ليست كل العائلات التى تعد « **فقيرة** » فى تعدادها تظل كذلك فى التعداد الذى يليه ، فحوالى ١/٧ البيوت الفقيرة عبارة عن شبان صغار فى بداية حياتهم الوظيفية وبعض هؤلاء صغار الدخل المبتدئين سيهربون من دائرة الفقر ٠

وبالاضافة الى ذلك فحوالى ⅓ الأشخاص فى شريحة الفقراء ، من كبار السن ، وكثيرون منهم لم يكونوا « فقراء » فى سابق حياتهم فى فترة الحركة والانتاج ٠ وهذا يعنى فى نفس الوقت أن بعض العائلات التى ليست فقيرة فى تعداد ما ، ستدخل دائرة الفقر بعد ذلك ٠

والمعنى وراء كل ذلك أن الفقر ليس ساكنا تماما ، ففى كل لحظة تخرج بعض العائلات من دائرته ، ويدخل بعضها ، وما يهم بالتأكيد هو ما اذا كانت محصلة الحركة النهائية تتجه الى داخل دائرة الفقر أو تتجه الى الخروج منها ٠ وكما نرى بعد ذلك فى الفصل المقبل أنها تتجه ببطء نحو الخروج منها ٠

الحقيقة الثانية التى تستحق الذكر ، هى أن ٦٠٪ من العائلات تحت خط الفقر شخص واحد على الأقل من أفرادها يكتسب راتبه كأحد أفراد القوة العاملة ، وهكذا ففقر هذه العائلات يعكس كسبا كافيا ، وفى قول آخر أن قدرا كبيرا من الفقر يعكس حقيقة أن بعض الوظائف لا تعطى أجورا تكفى لرفع أصحابها فوق مستوى محدودى الدخل ، وهناك فى بعض المناطق وظائف تعطى أجورا محدودة لدرجة أن فردين يعملان فى العائلة (خصوصا اذا كان أحدهما يعمل موسميا) ليسا كفيلين ليخرجا العائلة من دائرة الفقر ، وهذا هو الوضع ـ على سبيل المثال ـ مع المهاجرين من عمال المزارع أو مع المهاجرين الذين يتلمسون أى الأعمال وأقلها شأنا ٠

ونحن غالبا نضع تعريفنا للطبقة العاملة بناء على الوظيفة ، ونعتبر العامل فى المصنع من الطبقة العاملة وليس كاتب الحسابات مثلا ، على الرغم من أن العامل فى المصنع قد يربح أكثر من كاتب الحسابات ٠ ولذلك ولتسهيل شرحنا نأخذ المستويين التاليين من كعكة الدخل التى شرحناها آنفا ونعتبرهما « الطبقة العاملة » وهذه الطبقة ستشمل الـ ٤٠٪ من السكان الذين فوق حد الفقر ، وقد اخترنا هذه الطريقة لنوضح مدى ضخامة الدخل الذى تستطيع أن تكسبه أسرة وتظل تعتبر من الطبقة العاملة كما وضعنا تعريفنا لها ٠

والاجابة هى أقل قليلا من ٢٥ ألف دولار ٠

وبمعنى آخر فان ٤٠٪ من العائلات فى الأمة تربح أكثر من ١٠ آلاف دولار ، ولكن أقل من ٢٥ ألف دولار سنويا ٠

ففى القاع يوجد ٣/٥ الأمة - ١/٥ من الفقراء و ٢/٥ من الطبقة العاملة ٠

نحن الآن مستعدون للنظر فى دخل الطبقات العليا من المجتمع ٠

أولا : الأغنياء ٠ من أين يبدأ الغنى ؟

الاجابة الواقعية حوالى ١٠٠٫٠٠٠ دولار سنويا ، الدخل الشامل ذو الستة أرقام الذى يتمشى مع مسئوليات ادارة الشركات الكبرى ، وفى أمريكا حوالى ½ مليون عائلة لها هذا الدخل وهم كريمة كعكة الدخل ٠

ولكن تحت الأغنياء هناك مجموعة أكبر سنسميها الطبقة العليا ، وهم ٥٪ فوق قمة المجتمع ، من الأطباء والطيارين والمديرين والمحامين ، وحتى بعض الاقتصاديين ٠ حوالى ٣ ملايين عائلة تشملها هذه الـ ٥٪ ٠

كم من الدخل تحتاج لتدخل هذه الطبقة ؟ فى سنة ١٩٨٠ كان دخل الأسرة فى الطبقة العليا ٥٤ ألف دولار ، وهذه الأرقام لها فعل الصدمة ٠

الأمر يحتاج الى مال كثير لتكون غنيا ، ولكن يحتاج الى مال أقل لتكون من الطبقة العليا ٠٠

ولكنه أكثر مما نتصوره ٠ وهكذا يتبقى لنا الطبقة الوسطى ، التى نتصور جميعا أننا ننتمى اليها وبطريقتنا فى قطع الكعكة تحتوى الطبقة الوسطى على ٣٥٪ من الأمة وهم كل من يكون دخله أكثر من ٢٥ ألف (قمة دخل الطبقة العاملة) ، وأقل من ٥٤ ألف (متوسط دخل الطبقة العليا) ٠

فى عام ١٩٨١ كان معدل دخل الزوجين من البيض ، اذا كان الاثنان يعملان حوالى ٢٥ ألف ، أى ما يكفى ليدخلهما الطبقة الوسطى ٠

فلا عجب اذاً ، اذا انتشرت روح الطبقة الوسطى بين الأمريكيين ، بغض النظر عن المهنة أو الوسط الاجتماعى الذى جاءت منه العائلة★ ٠

الفقـــر

ما هى الصفات التى تميز العائلات الفقيرة ؟ هــذه هى بعضها :

١ ــ كبر السن : ½ الفقراء من المتقاعدين ٠

٢ ــ الشباب : البيت الفقير يرأسه شخص أصغر من ٢٥ سنة ، وأقل احتمالا أن يكون ما بين ٢٥ ــ ٦٠ ســنة ٠

٣ ــ اللـون : حوالى ١٠٪ من العائلات الفقيرة من الزنوج ، وحوالى ⅓ العائلات الزنجية فقيرة ٠

٤ ــ الجنس : العــائلات الفقيرة يحتمل أن ترأسـها سيدة ضـعف احتمال أن يرأسها رجل ٠

٥ ــ الدراســة : حوالى ½ العــائلات الفقيرة تخطت المرحلة الأولية فقط للدراســة ٠

٦ ــ المهنـة : ¼ المزارعين فقراء ٠

بالتأكيد فان الصفات تتداخل وتقوى بعضها بعضا ، فالعائلات الفقيرة غالبا كبيرة السن ، وزنوج ، وغير متعلمين ، ولا توجد خاصية واحدة حاسمة فى جعل العائلة فقيرة ، فعلى سبيل المثال ، بعض العائلات فقيرة ليس لأن حظها من الدراسة قليل ، ولكن حظها من الدراسة قليل لأنها فقيرة ، فالفقر يولد الفقـر ٠

★ لعلك تتساءل كيف « لزوجين عاديين من البيض » أن يدخلا طبقة من الدخل عرفناها بأنها ليست فى واقع الأمر «متوسطة» ٠ والاجابة أنه ليس بكل بيت كعكتنا القومية زوجان وليس بالضرورة من البيض أو به الزوج والزوجة يعملان ٠

وبالاضــافة ، رجاء ملاحظــة أن كل هــذه الأرقام ارتفعت مع التضــخم ، فاذا أردت تحديثها فعليك زيادتها بنسبة الزيادة الموجودة فى دليل الأسعار للمستهلكين بين عام ١٩٨٠ ووقتنا الحالى ، والاجابة لن تكون دقيقة ولكن قريبة من الحقيقة بدرجة كافية ٠

ومن الواضح أن هناك مستويين متباعدين تماما لتوزيع الدخل فى الولايات المتحدة ، وقد قال بول ساميلون أشهر الاقتصاديين الآن فى أمريكا أننا لو بنينا هرما للدخل (مستثنين أعداد الأطفال) ، وجعلنا كل مستوى فى الهرم يساوى ١٠٠٠ دولار من الدخل ، لارتفعت قمته أعلى من برج ايفل ، ولكن معظمنا سيكون فى قاعدة الهرم قرب الأرض ٠

وما هو ملفت أكثر من سوء توزيع الدخل ، سوء توزيع الثروة كما يوضحها الجدول ٠ ورغم أن الأرقام قديمة ، أقدم من عشر سنوات الا أن الشكل العام لم يتغير ٠

توزيع الثروة سنة ١٩٦٩ :

الثروة الكلية بالنسبة المئوية	التعداد الكلى بالنسبة المئوية
٠ر٠	٢٥
٦ر٦	٣٢
٢ر١٧	٢٤
٤ر٥٠	٥ر١٨
٨ر٢٥	٥ر٠

وكما نرى من الجدول فان ¼ البيوت الأمريكية ـ تقريبا فى حجم من وصفناها بالفقراء ـ لا يمتلكون أى ثروة على الاطلاق ، ومجموعة ثانية فى نصف حجم من وصفناها بالطبقة العاملة لا يمتلكون أكثر من قيمة منازلهم وسياراتهم الا قليلا ـ لعله مدخرات ضئيلة ـ وهذه تشمل كما هو واضح عديدا من الأسر الطيبة التى وصفناها بأنها الطبقة المتوسطة ٠

والأرقام الحديثة تدلنا أكثر على شكل توزيع الثروة على القمة ٠ ففى عام ١٩٧٢ كان هناك أقل قليلا من ١٣ مليون بيت أمريكى لكل منها صافى ثروة تقدر بـ ٦٠ ألف دولار أو أكثر ٠

وهـذا بالتقريب هو عدد البيوت فى الخمس الموجودة فى قمة المجتمع وكل الطبقة المتوسـطة بالاضـافة الى الطبقة العليا والأغنياء ٠ من هؤلاء الـ ١٣ مليـون من حملة الثـروة ، ٥ ملايين لـديهم ممتلكـات بأقل من مائة ألف دولار ٠٠ ولنقل ما يمثل قيمة المنزل ووثيقة تأمين متوسطة القيمة ، و ٥ ملايين آخـرين لديهم ممتلكـات ما بين مائة ـ ومائتى ألف دولار أى ما يعـادل حسـاب ادخارى فى البنك ووثيقـة تأمين على الحيـاة وبعض العقارات ، وربما بعض الأسهم والسندات ٠ وهـذا بالتأكيد ما يعنى يسرا ورفاهية وان لم تصل الى مستوى الثراء الفاحش ٠

يليها حوالى ٢ مليون عائلة لديها ممتلكات تتراوح ما بين ٢٠٠ ألف الى ٥٠٠ ألف دولار ، وهـذا العدد يساوى تقريبا عدد العائلات فى الطبقة التى تمثل قمة المجتمع (٥٪ من السـكان) وهى طبقة الموسرين ٠ ولكن اذا قارناها بما سوف يأتى فهم ليسوا بعد « أثرياء » ٠

ففى عام ١٩٧٢ كان هناك حوالى ٤٢٥ ألف عائلة لكل منها ممتلكات تساوى أكثر من ½ مليون دولار ، وأقل قليلا من ٢٢٥ ألف عائلة لكل منهـا ممتلكات تساوى أكثر من مليون دولار ٠٠

وتلك العائلات هى التى نطلق عليها اسم المليونيرات ٠

ما مقدار الثروة التى يمتلكها المليونيرات ؟ !

اننا لا نعلم على وجه الدقة ، ولكن التقديرات فى الستينيات دلت على أن عائلات المليونيرات تمتلك من نصف الى ثلاثة أرباع قيمة كل الأسهم ٠ والسندات والعقارات العينية الخاصة ، ولكن هـذه الأرقام قد تكون تغيرت نتيجة للتضخم ٠ وطبقا للبحث الذى أجرته شركة الائتمان الأمريكية عام ١٩٧٩ فعدد العائلات التى تمتلك مليون دولار فأكثر زاد ٥٢٠ ألف ٠٠ أى أكثر من ضعف عددها عام ١٩٧٢ ٠

ومن الناحية الأخرى فهناك دلائل كثيرة على أن الكثير من العائلات من حملة الأسهم قـد أضيروا بشـدة بسبب التضخم لأن الأسهم والسندات التى هى مستودع الثروات الضخمة فشلت فى أن تجارى ارتفاع الأسعار ، وبالأرقام فمليونير عام ١٩٧٢ يكون قد فقـد نصف ثروته بحلول عام ١٩٨١ ٠

اننـا يجب أن نعلم المزيد عن ملكية الثروة فى أكثر البيـوت ثراء ، فمما لا يدع مجالا للشك أن رأس المـال مركز بكثافة فى قلة من السكان ، ان الطبقات الوسطى والعاملة تستفيد بالملكية على شكل فائدة على حساباتهم الادخارية ، أو على شكل زيادة على المعاش ٠

ولكن الكم الأكبر من العوائد والفوائد يذهب للعائلات فى القمة ٠ وهذه منطقة هامة للدراسة لا تزال معلوماتنا الاقتصادية قاصرة فيها ٠

الحكومة

لقد انتهينا تقريبا من أول نظرة عامة على الاقتصاد ، ولكن تبقى مؤسسة أخيرة يجب أن نتعرف عليها وهى الحكومة ٠

كيف يمكن معرفة مزايا وتقدير خصائص مؤسسة ضخمة ومعقدة كالحكومة ؟ لا توجد طريقة بسيطة وحيدة لذلك ، ولكن بينما نتقدم فى البحث فى هذا الكتاب سيأتى القطاع الحكومى الى بؤرة الضوء ، ولأن علينا أن نبدأ من مكان ما ، فلنبدأ بهذه الأرقام ٠٠

القطاع العام والخاص ١٩٨٠

	الحكومة	الأعمال التجارية
الضرائب الكلية أو المبيعات النهائية (بالبليون)	٨٣٤	٢٫٦٣٢
العدد الكلى للموظفين (بالمليون)	١٦٫٢	٧٤٫٥

وتوضح هذه الأرقام أنه بالقياس الاقتصادى البسيط لحجم الدخل أو عدد الموظفين فالأعمال التجارية الخاصة أضخم بكثير من الحكومة ، ولكن هذا سيقلل تقديرنا وفهمنا لحجم وثروة الحكومة ٠

ما هى القيمة بالدولار التى يمكن أن نضيفها لأراضى الدولة والتى ثلثها بالفعل مملوك للحكومة الفيدرالية ؟

ما هى القيمة الاقتصادية لمؤسسات الدفاع القومى ؟

ما هى قيمة حق الحكومة المطلق فى طبع المال ؟

عندما نبدأ فى طرح مثل هذه الأسئلة فان فكرة مقارنة حجم الأعمال التجارية الخاصة بالحكومة تتداعى من الأساس ٠

ولكن هناك نقطتان يجب التركيز عليهما ، بينما نحن لا نزال فى قراءتنا المبدئية عن موقع الحكومة فى الاقتصاد :

النقطة الأولى : أن الحكومة لا تعنى فقط الحكومة الفيدرالية ، فالحكومة الفيدرالية كما سنرى تلعب دورا أساسيا فى الاقتصاد على عدة مستويات ، ولكن يجب ألا ننسى أن الدولة والحكومات المركزية أهم من الحكومة كمصدر للتوظيف أو الانتاج ، والجدول التالى يستحق أن ننظر اليه بناء على وجهة النظر هذه ، لأنه يذكرنا بالأنشطة والمجالات غير الفيدرالية التى تشملها الحكومة ٠٠ انها مجالات أوسع بكثير من البيروقراطية السخيفة التى تثيرها فى أنفسنا كلمة الحكومة ٠

الحكومة الفيدرالية مقابل الولاية والوظائف المحلية سنة ١٩٧٩

	عدد الموظفين (بالآلاف)		
	الحكومة الفيدرالية	الولاية	الوظائف المحلية
الدفاع القومى	٣ر٥٦١	—	—
البريد	٦٦٦	—	—
التعليم	٢٠	١ر٢٦٠	٤ر٣٦٧
الطرق السريعة	٥	٢٩١	٣١٥
الصحة	٢١٧	٥٧٠	٥٤٩
البوليس	٣٤	٦٣	٤٨٤
المطافى	—	—	٢٧٦
الصرف الصحى	—	—	١٩٥
التسلية والمتنزهات	٢٢٨	١٥٩	٢٠٩
ادارة التمويل	١٠١	٩٨	١٥٣
أنشطة أخرى	١٠٩	٥٣٥	١ر٣٢٥
المجموع	٤ر٩٤١	٢ر٩٧٦	٧ر٨٧٣

النقطة الثانية : ان تنوع أنشطة القطاع العام يذكرنا بأن الحكومة ليست مجرد عبء على الاقتصاد كما يحلو للبعض أن يصورها ، فأى فرد تعلم فى مدرسة عامة ، أو عولج فى مستشفى عام أو سافر على طريق عام ، أو طار فى طائرة يوجهها نظام أبراج مراقبة عام ، متلق لانتاج حكومى ، وهو مدرك لمدى حيوية هذا الانتاج العام ، حتى هؤلاء الذين يؤكدون على مساوىء البيروقراطية وعدم الكفاءة اللذين قد يوجدان فى أنشطة

الحكومة ، (رغم أن الحكومة لا تحتكر أيا من هاتين النقيضتين) يعلمون أن نظام المشروعات الخاصة يعتمد على بث خفى للقانون والنظام ، وعلى هـذا البث يستقر الاقتصاد بكافة صوره وأشكاله ٠

استعراض للدخل

دعنا نتصور اننا بدلا من استعراض الأعلام الذى سبق شرحه قد رصصنا السكان بحسب دخلهم ، ولو فرضنا أن ارتفاع الأسرة المتوسطة ٦ أقدام ممثلة بذلك دخلا متوسطا يقدر بحوالى ٢٣ ألف دولار عام ١٩٨٠ ٠ وأن هـذا سيكون ارتفاعنا نحن كمراقبين فكيف سيكون شكل الاستعراض ٠ سنبدأ بعدة أسر تحت مستوى الأرض ! ! ، لأن هناك عدة بيوت بدخل سلبى ، وهـذا يعنى أنهم يخسرون بنهاية العام ، وهؤلاء فى الأساس هم من أصحاب الأعمال الذين يخسرون ، ودخلهم السلبى هـذا لا يعتبر من الفقر العام ٠ ويأتى بعدهم مباشرة خط طويل من الأقزام يمثلون ١٠٪ العائلات ، الناس أقل من ٣ أقدام فى الطول وبعضهم أقصر من قدم واحد ، وبعد نصف الاستعراض نقابل أناسا فى مثل طولنا ، ثم يأتى العمالقة ، وعندما نصل الى آخر ٥٪ من الاستعراض ـ عند دخل يوازى ٦٥ ألف دولار ـ نقابل أشخاصا طولهم ١٥ قدما ٠ وعند نهاية الاستعراض يطاول الأشخاص الأبراج بارتفاع ستمائة الى ٦ آلاف قدم ، أى من مائة ضعف الى ألف ضعف الناس العاديين ٠

ما هو أعلى دخل فى الأمة ؟

اننا لا نعرف ٠ ربما واحد أو اثنان من البليونيرات لهما دخل فوق المائة مليون دولار سنويا ٠

آدم سميث

بورتريه لأستاذ تائه العقل

عندما أراد سميث أن يصف نفسه يوما قال « لست جذابا الا فى كتبى » وبالفعل فالبروفيل المرسوم لسميث على ميداليته الشهيرة لا يبدو جذابا على الاطلاق وقد كان له مشية متعثرة غريبة وصفها أحد أصدقائه بأنها « دودية » وكانت تصيبه نوبات شديدة من السرحان أو ذهاب العقل ، وفى مرة أثناء استغراقه فى حديث وهو يمشى وقع فى حفرة معدة للدباغة ٠

وهناك مغامرات أخرى صادفت سميث فى حياته المنعزلة المدرسية (المليئة بالاطلاع) لعل أشهرها وهو فى سن الرابعة عندما اختطفه جماعة من الغجر كانوا يمرون بجوار مدينته « كيركادى » فى اسكتلندا ولم يحتجزه مختطفوه الا عدة ساعات ربما لأنهم شعروا بنفس ما سجله كاتب السيرة الشخصية لسميث من أنه كان سيصبح غجريا فقيرا فاشلا · ولمع سميث كتلميذ نابه فحصل فى السادسة عشرة على منحة دراسية فى جامعة أوكسفورد ، ولم تكن أوكسفورد فى تلك الأيام مركزا للعلم والتعليم كما هى الآن · فالتدريس المنظم كان قليلا والطلبة أحرارا فى أن يعلموا أنفسهم بأنفسهم فيما عدا قراءة الكتب الخطيرة ، ولقد كاد سميث يطرد من الجامعة لحيازته على نسخة من كتاب دافيد هيوم دراسة فى طبيعة الانسان · وهو أحد الكتب التى نعتبرها الآن من أعظم المؤلفات الفلسفية فى القرن الثامن عشر · وبعد أوكسفورد عاد سميث لاسكتلندا حيث حصل على درجة الأستاذية فى فلسفة الأخلاق تغطى موضوعات شتى فى تلك الأيام · وفى محاضراته تكلم سميث عن التشريع ، والتنظيم العسكرى ، والضرائب ، وادارة الشئون الداخلية · أو ما نسميه السياسة الاقتصادية وفى عام ١٧٥٥ طبع سميث كتابه نظرية حول فكر الأخلاق ، وهو بحث جذاب فى الأخلاق وعلم النفس ، وأثار الكتاب الاهتمام وقتها ، وكان سبب معرفة سميث باللورد تاونسند ليصبح سميث فيما بعد مستشار الوزارة المالية فى بريطانيا ، ومسئولا عن الضرائب الباهظة التى فرضت وقتها على الشاى الأمريكى وقام تلونسند بالتزام سميث بالتدريس لابن زوجته فاستقال سميث من وظيفته الحكومية وقام بجولة كبيرة فى أوربا ، وفى فرنسا التقى بفولتير ، وروسو ، وفرانسوا كويسناى الطبيب العبقرى الذى ابتدع أفكار (الفيسيوكراس) ، المحاولة الرائدة لتفسير كيف يوظف النظام الاقتصادى · وكاد سميث أن يهدى له كتاب « ثروة الأمم » لولا وفاته ·

وبعد عودته الى اسكتلندا فى عام ١٧٦٦ عاش سميث بقية حياته فى عزلة للدراسة ·

وكانت تلك هى السنوات التى ألف فيها كتابه عن الثروة حيث كتبه بتمهل ولكن بعناية · وعند اكتماله أرسل منه نسخة الى دافيد هيوم الذى كان وقتها صديقه الحميم · وكتب اليه هيوم يقول « مرحى مرحى ، أحسنت صديقى سميث ، اننى شديد الاعجاب بآرائك » ·

لقد أدرك هيوم وكذلك كل من قرأ الكتاب أن سميث قدم عملا سيغير بشكل نهائى نظرة ومفهوم المجتمع الى نفسه ·

كــارل ماركس

بورتريه عن ثورى

كــارل ماركس · ذلك الــرجل العظيم ·· الملتحى ·· ذو البشرة الداكنة ·· كان صــورة للثورى · ارتبط ــ قلبا وعقلا ــ بمحاولة الاطاحة بالرأسمالية التى أنفق معظم عمره فى دراستها ·

كثورى سياسى ، لم يكن ماركس على قدر كبير من التوفيق على الرغم من أنه شكل ــ مع صديق عمره فريدريك انجلز ــ حركة عمالية أخافت حكومات محافظة كثيرة ·

ولكن كمفكــر ثورى كان ماركس أكثر من زعزع الأفكــار على وجــه الأرض · والأشخاص الوحيدون الذين جاروه فى تأثيره كانوا أولئك القادة الدينيين العظام كالمسيح ومحمد وبوذا ·

وعاش ماركس حيــاة عنيفة نشطة بعكس ســميث الذى كان منعــزلا وأكاديميا ·

ولد فى تربير بألمــانيا لوالدين من الطبقة الوسطى · وسرعان ما عرف كطالب ذى امكانيات مدهشة ، ولكن غير قابل مزاجيا لأن يصبح أستاذا ·

وما أن حصل على درجة الدكتــوراه فى الفلســفة حتى أصبح ناشرا لجريدة نقدية (وان لم تكن شــيوعية) وسرعان ما فقــدت ثقــة الحكومة البروســية الرجعية التى قامت باغلاقها ·

وطبع ماركس آخر طبعة باللون الأحمر بالتحديد · وبعدها بدأ ماركس ومعه زوجته جينى (ووصيفة عائلتها لينشن التى بقيت معها بدون أجر كل حياتها) الحياة كمنفى سياسى فى باريس وبروكسل ، وفى النهاية فى لندن ·

وهنالك نشر مع انجلز فى عام ١٨٤٨ الكتيب الذى أصبح أشهر أعماله وان لم يكن أهمها بالتأكيد « البيان الشيوعى » وقضى ماركس بقية حياته فى لنــدن ·

ولفقره الشديد وكنتيجــة رئيســية لعدم قدرته على تدبير مصــاريف الاعاشة قضى ماركس حياته فى غرفة القراءة فى المتحف البريطانى يؤلف بجهــد بالغ تلك المقطوعة الموســيقية العظيمــة التى لم يكتب لهــا أن تنتهى « رأس المــال » ولا يوجد هنالك اقتصادى قرأ بنفس القدر أو العمق كما فعل

ماركس وحتى قبل أن يبدأ فى « رأس المـال » كان قد كتب تعقيبا عميقا فى ثلاثة أجزاء عن كل الاقتصـاديين الموجودين · ونشر فى البداية « نظريات فائض القيمـة » وكتب سبعا وثلاثين مذكرة فى الموضـوعات التى احتواها كتاب رأس المـال فيما بعد ، وهـذه المذكرات التى نشرت كتأسيسات لفكرة لم تظهر فى أى طبعة حتى عام ١٩٥٣ · وكتاب رأس المـال نفسه كتب منه أولا الجزء الثانى والثالث فى صـورة مسودة غير منمقة ، ثم الجزء الأول وهو الجزء الوحيد من هـذا العمل الفنى العظيم الذى ظهر فى حياة ماركس سـنة ١٨٦٧ ·

وكان ماركس بالتأكيد عبقريا · انه الرجل الذى غير كل معالم التفكير فيما يختص بالمجتمع تاريخيا « واجتماعيا » واقتصاديا بصورة قاطعة ، كما غير بلاتو قالب الأفكـار الفلسـفية ، وكمـا غير فرويد قالب علم النفس · والقليلون جدا من الاقتصاديين اليوم يشقون طريقهم من خلال عمل ماركس الضخم ·· ولكن بطريقة أو بأخرى ، فان تأثيره يمس معظمنا حتى ولو كنا غير واعين بذلك فنحن ندين لمـاركس بالفكرة المبدئية القائلة بأن الرأسمالية نظام متصـاعد يأخذ من ماض تاريخى محدد ، ويتحرك ببطء بدون انتظام نحو مجتمع مختلف فى صورة معتمة · وهـذه الفكرة مقبولة من العديدين من علمـاء الاجتمـاع سـواء كانوا اشـتراكيين أو من المتحمسين ضـد المـاركسية ·

جون ماينـارد كينز

بورتريه عن رجل انجليزى متعدد الجوانب :

يعتبر كينز بالتأكيد رجلا متعـدد المواهب · وبعكس سميث وماركس فاننا نستطيع القول بأن كينز فى عالم شئون الأعمال كما لو كان فى بيته ·· ثاقب الرأى عميلا وممـولا ·

وكان يستعرض صفحات الجرائد كل صـباح وهو مازال فى فراشـه ليضع قرارات يومه فيما يخص أشد الأسواق تعقيدا وهو التبادل الخارجى · وكانت تكفى ساعة واحدة أو ربما يوم حتى يصير رجلا شديد الغنى ، ولم يكن هنـاك غير الاقتصـادى العظيم دافيد ريكـاردو (١٧٧٢ ـ ١٨٢٣) الذى استطاع أن يضاهيه فى فطنته المـالية ·

ومثل ريكاردو ، كان كينز يشتغل فى المضاربات التجارية بحسـاسية بالغـة · فخلال الحرب العالمية الأولى عندما كان كينز فى مكتب الخـزانة الذى يباشر عمليات النقد الأجنبى لانجلترا ، أرسل تقريرا مرحا الى رئيسه

يخبره فيه أنه جمع كمية وافرة من العملة الأسبانية (البيزيتا) · وارتاح رئيسه لهـذا الخبر معتبرا أن انجلترا قد حصلت على قدر من هـذه العملة يكفيها لفترة · ولكن كينز قال « كلا ·· كلا ·· اننى بعتها جميعا ·· اننى بهـذا سوف أكسر السوق » وبالفعل قام ببيعها ·

وفيما بعد ·· خلال الحرب ·· عندما كان الألمـان يهاجمون باريس ·· ذهب كينز الى فرنسا ليتفاوض عن الحكومة الانجليزية · والى جانب ذلك أحضر للمتحف الوطنى بعض التحف الفرنسية الرائعة بثمن بخس ، كمـا أحضر أحد أعمال سيزان لنفسـه ، والى جانب كونه اقتصـاديا ومضاربا كان رياضيا متألقا ، ورجل أعمال أدار بنجاح اتحادا احتكاريا للمستثمرين ، ومحبا للباليه حيث تزوج من راقصة باليه شهيرة ، وكان كاتبا متميزا بأسلوبه المتـألق ، وناشرا من الطراز الأول ، ورجلا شـديد العطف اذا ما أراد أن يمارسه ، وذا سخرية لاذعة فى أغلب الأحيان اذا ما أراد أن يمارسها ·

وفى أحـد المواقف كتب رجل البنوك سـيرهارى جوشين منتقدا كينز لعدم ترك الأشياء لتأخذ مسـارها الطبيعى · فكتب كينز « هل من الأنسب أن نبتسم أم نكشر عن أنيـابنا ازاء هـذه الوجدانية السـاذجة ، ربما من الأفضل أن نترك سير هارى يأخذ مساره الطبيعى » · وترجع شهرته العظيمة الى ابتكاراته الاقتصادية ، وهى موهبة طبيعية بحكم نشأته كابن للاقتصادى المعروف جون نيفيل كينز · وعندما كان طالبا اجتذب اهتمام ألفريد مارشال الشخصية البارزة المسيطرة فى جامعة كامبريدج لثلاثين عاما ·

وبعد تخرجه سرعان ما استرعى الانتباه بكتاب متألق عن الاقتصـاد الهندى حتى أصبح مستشارا للحكومة الانجليزية فى مفاوضات نهايةالحرب العالمية الأولى · وكانت البنود المجحفة لمعاهدة فرساى قد أدت الى احساس كينز بالفزع والاحبـاط مما حدا به الى كتابة منـاظرته الجـدلية الرائعـة « العواقب الاقتصادية للسلام » التى اكتسب بها شهرته العالمية ·

وبعد ثلاثين عاما تقريبا أصبح كينز المفاوض الأول للحكومة الانجليزية فى تأمين القروض اللازمة خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم كأحد المخططين لاتفاقية بريتون وردز التى فتحت نظاما جديدا لتعاملات النقد الدولية بعد هـذه الحرب ·

وعند عودته من احدى رحلاته من واشـنطن تكاثر المراسـلون حوله ليسـألوه عما اذا كان قـد تم بيع انجلترا ، وفى الانتظـار أن تصبح ولاية أمريكية فى القريب ، كان رد كينز موجزا « ليس كل هـذا الخط » ·

الفصـــل الرابع

اتجـــاه الأشـــياء

فى الفصل السابق أخذنا نظرة سريعة على شكل وأبعاد الاقتصاد ، والآن نريد شيئا أكثر حيوية فيه من الحركة أكثر من الثبات ، وغرض هـذا الفصل هو عرض هـذه الحركة ، أن يعطى احساسا بالتيارات الرئيسـية للاقتصاد فى النصف الأول من هـذا القرن ، هـذه التيارات التى مازالت تحملنا وتدفعنا الى المستقبل ٠

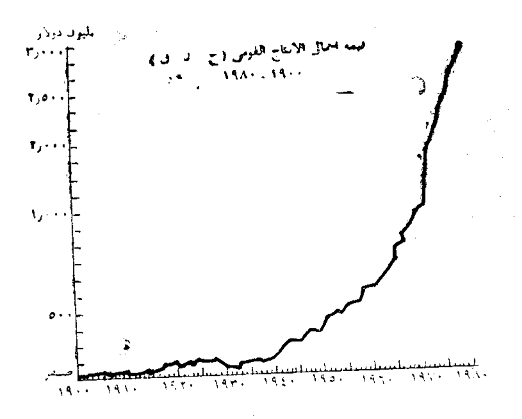
وليس هناك خلاف فى الانطباع الأول ، انه احساس عام بالنمو ، فكل شىء أصـبح أكبر ، الشركات التجارية تكبر فى الحجم ، اتحـادات العمال تقوى وتكبر ، هنالك عدد أكبر من البيوت ، وكل بيت على حدة أصبح أكثر ثراء ، الحكومة أصبحت أكبر بكثير ، ويؤكد كل هـذا توسع نظام السـوق نفسـه ـ التـدفق العظيم للأعمال والصـفقات الذى أصبح يزداد بصـورة منتظمـة ٠

وليس النمو ـ بكل تأكيد ـ هو الشىء الوحيد الذى نلاحظه ، فالأعمال التجارية بالاضافة الى أنها أصبحت أكبر فقد اختلفت أيضا اذا قارنا اليوم بالعشر سنوات الأولى من القرن العشرين ٠ لدينا الآن مؤسسات أكثر عددا بكثير مما كان فى السابق ، وتباينت وتعددت الأعمال التجارية ، أصبحت الشركات العائلية أقل عددا ، واختلف شكل ونظام البيوت لأن النصف تقريبا النساء فيه يعملن بعيدا عن المنزل ، واتحادات العمال لم تعد اتحادات مهنية محدودة بحرفة أو مهنة واحدة ، والحكومة ليست مجرد كيان أضخم ولكن أصبح لها فلسفة مختلفة ٠

النمـو الاقتصـــادى

رغم كل ما سـبق فالنمو هو أول ما يلفت انتباهنا ، وتلتقط الكاميرا صورة للاقتصاد تحتاج شاشة كبيرة للعرض ، شاشة كبيرة بحيث تتسـع لنهر متدفق من المنتجات ، لهـذا فأول ما يجب علينا أن نفعله هو أن نتفحص هـذا الارتفاع الهائل فى القيمة الدولارية لمجمل الانتاج ، الممثلة فى الجدول

التالى ، ونحن نسمى هـذا قيمة الانتاج وهى تشمل كل الانتاج ، كل البضائع والخدمات التى أنتجها القطاع العام والقطاع الخاص على السواء ، ونسمى ذلك « اجمـالى الانتـاج القومى » (ج ٠ ن ٠ ق) ويرمز لهـا بالانجليزية (G.N.P) وفى الفصل القادم سنعرف (ج٠ن٠ق) بشكل أدق ، ولكننا هنا سنتحدث عن ارتفاعها المستمر ٠



وكما نرى فى الرسم البيانى فان القيمة الدولارية لمجمل الانتاج قـد زادت بعامل رياضى يساوى ١٠٠ ، ولكن بكل تأكيد هناك سؤال لابد أنه طاف بخاطرك ، فاذا كنا نقيس مقدار النمو فى الانتاج بمقدار الزيادة فى القيمة الدولارية للمنتجات فبمرور الوقت ما يبدو كأنه زيادة فى النشاط الاقتصادى قد لا يكون الا زيادة فى الأسعار ! ! وهـذا التحفظ سليم تماما ٠ وللتوضيح سنفترض أن اقتصادا ما لا ينتج الا القمح ، وأن طن القمح يباع بدولار فى عام ١٩٠٠ ، وبأربعة دولارات فى عام ١٩٨٠ ٠

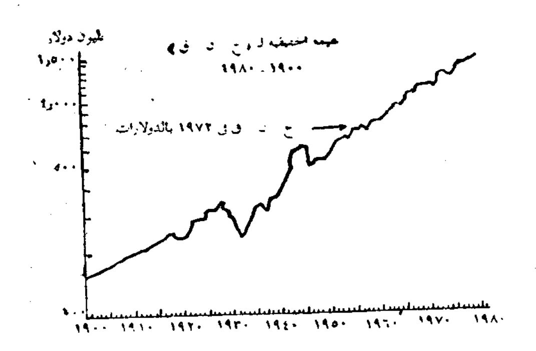
والآن فلنتصور أن الانتاج الفعلى للقمح لم يتغير ، مليون طن فى كل من السنتين ، فلو حسبنا اجمالى الانتاج القومى لعام ١٩٠٠ لوجدناه مليون دولار (مليون طن وكل طن بدولار) ، ولكن لو حسبنا اجمالى الانتاج القومى لعام ١٩٨٠ لوجدناه ٤ ملايين ، بينما الانتاج لم يتغير ٠ لهـذا يجب أن تحذف قيمة التضخم من هـذه الحسابات ٠ كيف هـذا ؟ يكون ذلك بأن نسـتخدم نفس الأسعار عند حساب اجمالى الانتاج القومى فى السنتين ٠ وبهـذا كما هو واضح ـ فى المثال السـابق ـ لن نجد زيادة فى اجمالى الانتاج القومى (ج ٠ ن ٠ ق) ٠

واذا حسبنا القيمة الدولارية لاجمالى الانتاج القومى (ج ٠ ن ٠ ق) باستخدام الأسعار المختلفة للسنين التى تم فيها الانتاج فنحن نسميها « القيمة الجارية أو القيمة الاسـمية » لاجمالى الانتاج القومى (ج ٠ ن ٠ ق) ٠

ولكن اذا حسبنا قيمة (ج · ن · ق) لعـدة سنوات مستخدمين أسعار سنة واحدة فقط فنحن نسمى هـذا القيمة الحقيقية (ج · ن · ق) ·

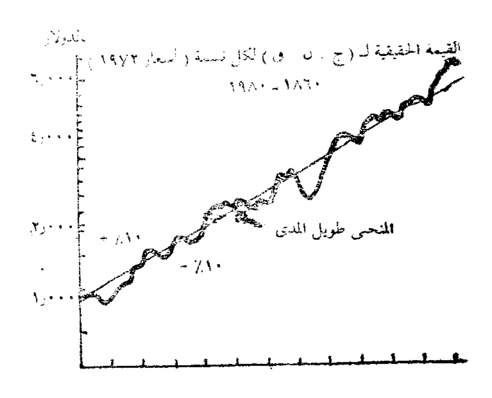
وهى حقيقية بمعنى أننا قد نجحنا فى استبعاد التغير فى القيمة الذى هو نتيجة ارتفاع أو انخفاض فى الأسعار ، وأن نتائجنا تقيس التغير الفعلى الحقيقى فى الانتاج وليس فى أسعار البيع ·

وفى الرسم البيانى التالى سنوضح ما حدث للرسم البيانى الأول الذى هو للقيمة الاسمية (ج · ن · ق) من عام ١٩٠٠ حتى ١٩٨٠ وبعد ما ثبتنا الأسـعار واسـتخدمنا فى هـذا المثال أسعار عام سنة ١٩٧٢ لكى نحسب القيمة الحقيقية (ج · ن · ق) · ان النتائج مازالت مبهرة ، زيادة بمقدار عشرة أضعاف ولكنها بالتـأكيد تختلف عن الزيادة التى تصـورنا وجودها عندما نستبعد الزيادة التى أحدثها التضخم ·



ولا يزال هناك تعديل أخير ، فمع الزيادة فى الانتاج هناك الزيادة فى السـكان · فى عام ١٩٠٠ كان عدد سكان الولايات المتحدة ٧٦ مليون نسمة ، وفى عام ١٩٨٠ أصـبح ٢٢٧ مليون نسـمة · ولكى نقرب القيمة الحقيقية لـ (ج · ن · ق) من مستوى الحياة يجب أن نقسمه على عدد السكان لكى نحصل على (ج · ن · ق) لكل نسمة ، وعندما نفعل هـذا سنحصل على نتيجة مدهشة للغاية ، فبالرجوع الى الوراء ليس فقط لعام ١٩٠٠ بل الى أقدم من ذلك بكثير الى أقدم ما وجدنا من احصـاءات مفيدة · وجدنا أن معدل النمو للنسـمة ثابت بشـكل مدهش ، بالقطع هنـاك انحرافات وارتفاعات وانخفاضات عن الخط الرئيسى وبعضها خطير الا أنها لا تتجاوز ١٠٪ من الخط الوسطى الرئيسى ·

وتأتى الزيادة بمعدل ١½٪ فى العام من القيمة الحقيقية لكل نسمة ٠ ورغم ان ١½٪ قد لا تبدو قيمة كبيرة ولكنها تتيح لنا أن نضاعف من مستويات المعيشة للفرد الواحد كل ٤٧ سنة ، وهذا نموذج آدم سميث للنمو قد أصبح حقيقة واقعة ٠



كيف نفسر هذا المنحنى الطويل المتصاعد بثبات ؟ !

اساسا لسببين رئيسيين ، الأول لكمية الزيادة الداخلية فى العملية الاقتصادية ، ففى عام ١٩٠٠ كانت القوة العاملة فى الولايات المتحدة ٢٧ مليون شخص ، وفى عام ١٩٨٠ أصبحت ١٠٧ مليون ٠ ومن الواضح أن زيادة فى العمالة تؤدى الى زيادة فى الانتاج ، كذلك زادت كمية رأس المال الداخل ، وعلى سبيل المثال كانت الطاقة المولدة بالمحركات الأولى للمكن بكافة صوره ، والسفن ، والقطارات والحيوانات ٠ تساوى ٦٥ مليون حصان عام ١٩٠٠ بينما أصبحت عام ١٩٨٠ حوالى ٣٠ بليون حصان ٠

السبب الثانى : هو لتحسين نوعية الزيادة ، فالعاملون فى عام ١٩٨٠ ليسوا فقط أكثر عددا ولكنهم أكثر تدريجيا وكفاءة وافضل تعليما ، ومقياس ذلك هو كمية التعليم المختزنة فى القوى العاملة ٠ فى عام ١٩٠٠ كان ٦٫٤٪ فقط من القوى العاملة هم الذين تخطوا التعليم الأولى ، وكان هناك ٢٢٣ مليون (فرد ـ سنين) التعليم محتواه فى تعداد السكان ٠

وفى عام ١٩٨٠ عندما زاد عدد الذين أنهوا الدراسة الثانوية ¾ السكان فان حجم رصيد التعليم المحتوى فى التعداد قد زاد الى أكثر من بليون (فرد ـ سنين) ٠

كذلك زادت نوعية رأس المال فى نفس الوقت مع الزيادة فى الكمية ٠

وكدليل على أهمية التغير فى نوعية رأس المال ، فلنعتبر المساهمات فى انتاجنا مساوية لامكانيات الطرق المعبدة ٠ فى عام ١٩٠٠ كان يوجد ١٥٠ الف ميل من هذه الطرق ، وفى ١٩٨٠ أصبح يوجد ٤ ملايين ميل ٠ هذه الزيادة فى عدد الطرق تربو على الخمسة والعشرين ضعفا ولكننا أعجز من أن نقيس الفرق فى النقل بين الاثنين لأن الأول ضعيف ، غير مرصوف ، معبد لمواصلات لا تزيد سرعتها على ٢٠ ميلا فى الساعة بينما الثانى معبد بالخرسانة والأسفلت ومتسع ويسمح بالسرعة ٠ ولازالت هناك مصادر أخرى للنمو ، مثل التحسينات فى المهن وكفاءة العمليات الضخمة ، ولكن المصادر الرئيسية كانت ولازالت هى الزيادات فى الكمية والنوعية لكل ما يدخل فى العملية الاقتصادية ٠

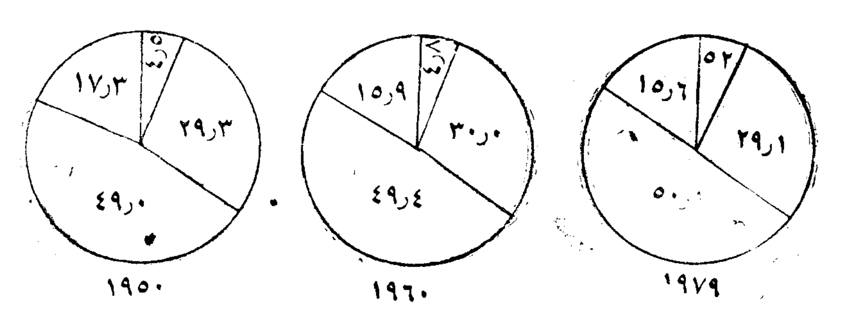
ان التحسن فى نوعية القدرات البشرية والآلات والتخطيط لراس المال كانت أهم بكثير من أى زيادة فى الكمية ٠ فالمهارات الأفضل والتكنولوجيا تمكنت القوى العاملة من تحسين انتاجيتها ومن زيادة كمية البضائع والخدمات التى تنتجها فى الوقت المحدد ٠

التغيرات فى توزيع الدخل :

لقد رأينا كيف كانت الزيادة فى الانتاج مذهلة فى القرن العشرين ، ولكن ماذا حدث لتوزيع هذا الانتاج بين الطبقات المختلفة فى المجتمع ؟ ، هل ازداد الأثرياء ثراء والفقراء فقرا ؟ أم أن الاتجاه كان لعدالة أكثر فى التوزيع ؟ !

ليست الاجابة سهلة ٠ تذكر أننا مهتمون بالتغيرات فى الأنصبة التى تذهب للطبقات المختلفة وليس فقط بالكميات المطلقة ٠

ان هناك بالتأكيد تغيرا شاسعا فى دخول طبقات المجتمع ، ففى عام ١٩٥٠ على سبيل المثال ، كانت العائلة ترتفع الى قيمة الـ ٥٪ فى المجتمع بدخل يساوى ٨٫٦٦٦ دولارا ، بينما أصبحت تحتاج فى عام ١٩٨٠ الى ٥٦ ألف دولار ٠ وهذه الزيادة الهائلة فى كمية الدولارات راجعة فى جزء منها الى الزيادة فى الدخل الفعلى وفى الجزء الآخر الى التضخم تقريبا بنسبة ٥٠٪ لكل ٠ ولكن برغم هذه الزيادة المشتركة فى الدخول فان نسبة العائلات فى الطبقات المختلفة ظلت ثابتة بشكل غريب كما يوضح الشكل التالى نسبة العائلات فى مختلف طبقات الدخل ٠



الطبقة المتوسطة (الـ ٣٥٪ التالية)   الفقراء (أقل ٢٠٪)

الطبقة العليا (الـ ٥٪ فى القيمة)   الطبقة العاملة (الـ ٤٠٪ التالية)

وهكذا فان توزيع الدخل الكلى على هؤلاء الذين فى القمة أو فى الوسط أو فى القاع لم يتغير الا قليلا ٠٠٠

الفقراء أصبح لهم نصيب أكبر قليلا فى كعكة الدخل ، والموسرون لهم نصيب أقل قليلا ٠ ولكن اذا رجعنا لفترة العشرينيات لوجدنا عندئذ اختلافا كثيرا ، ففى تلك الأيام كان نصيب الـ ٥٪ فى القمة ربما ضعف ما هو عليه اليوم ، وبالاضافة الى ذلك ساعدت بعض المشروعات مثل التأمين الصحى ودعم الدولة للتعليم الجامعى فى رفع مستوى الدخل الفعلى لأفقر ٢٠٪ أكثر مما تبين الأشكال التوضيحية★ ٠

هل هـذا يعنى أن الفقر سينتهى من الولايات المتحدة ؟ !

بلا جدال فان عدد الذين يقعون تحت خط الفقر الذى تحـدد بصـفة رسمية يتناقص بشكل مطلق ٠ وأيضا بالقياس لعدد السكان ، وهـذا صحيح مع حسـاب التضخم وتأثيره على القـدرة الشرائية للدولار ٠ اننـا نلاحظ بوضوح التقلص فى أعداد الفقراء ويوضح ذلك الجدول التالى :

★ ان مزيدا من الدراسة المفصلة عن التغير الذى طرأ على توزيع الدخل لابد أن تأخذ فى اعتبـارها بعض الحقـائق التى لا يمكن ادماجهـا فى الأشـكال الموضحـة السـابقة ، فلأسـباب تكنيكيـة لم يدمج مكتب التعـداد معظم أشـكال دخل رأس المـال (مثل الأسـهم والسندات والعقارات العينية والزيادة على رأس المـال) عند حسابه للدخول ، ولو فعل هـذا لزاد نصيب الـ ١٪ على القمة ، كذلك لم يحسب مكتب التعـداد المدفوعات النقـدية وغير النقدية للفقراء مثل بونات الطعام واعانة الخدمة الاجتماعية ٠ وهـذا سيضيف زيادة بالتـأكيد لنصيب الفقراء ، أى أن أرقام مكتب التعداد مسـتقاة أساسا من الكسب ٠ وليست عوائد على رأس المـال أو « منقولات » لصالح الفقراء أو الأغنياء ، والنتيجة النهائية غالبا لصالح الفقراء ، ولكن يصعب تحديد كم بالضبط ولكن فى الغالب أن التغير ليس عظيما ٠٠

اتجـاه الفقـر

	١٩٥٩	١٩٦٥	١٩٦٩	١٩٧٥	١٩٧٩
كل الأشخاص تحت خط الفقر (بالمليون)	٣٩ر٥	٣٣ر٢	٢٤ر١	٢٥ر٩	٢٤ر٥
نسـبة السـكان	٢٢ر٤	١٧ر٣	١٢ر١	١٢ر٣	١١ر٤

ولكن هــذه الأرقام لا تخبرنا مع ذلك هل يختفى الفقر كنتيجة للنمو أو لأننا وجهنا الجهود لمحو أنواع معينة من الفقر (على سبيل المثال ، الفقر الناتج من انخفاض الأجور) بينما تركنا أنواعا أخرى لم تمس ، فى العشرين عاما المـاضية ساءت الأحوال أكثر ، وأكثر الأحياء الفقيرة بالمدن الكبرى مما يجعل من الصعب علينا أن نقول أن مشكلة الفقر لدينا أصبحت أقل ، لعلها قد أصبحت أكبر ! !

هــذه الاعتبارات تجعل من الصعب علينا أن نطلق حكما على « تزايد البؤس » الذى توقعه ماركس ، فالعديد من الناس يدعون أنه لم يكن محقا فى هــذا التوقع عن الرأسـمالية ، بينما يقول آخرون أن « البؤس » الذى عناه ماركس ليس « الدخل بالمـال » ولكن قصد نوعية الحياة ، ولعله حـكم عادل أن نقول أن البؤس (اذا قسناه بالمـال) قد قل بشكل كبير جدا ، ولكن البؤس اذا قيس بالتجربة فى الحياة الاجتماعية لم يختف كما توقع كثيرون ممن انتقدوا ماركس (★) ٠

الاتجـاه نحـو الكبر

لقد فحصنا الاتجاهات العامة فى الدخل الشخصى ، والآن نتحدث عن الأعمال التجارية ، فى هــذا المجـال يجذب اهتمـامنا تغير واحـد فهنـاك انخفاض ملحوظ فى عدد المشروعات الصغيرة المستقلة التى يديرها صاحبها أو صاحباها ، ولم تعد هى الشكل الرئيسى للمشـاريع التجارية ٠ فى عام

★ لعله يسـتحق التنويه أن نقول أن ادم سميث قد توقع ازدياد البؤس برغم ارتفـاع الدخل لأن المجتمع التجارى (كما أسـماه سميث) يعرض العاملين من أفراده لتاثير العمل الرتيب السيىء ، لقد اعتقد سميث أن المجتمع الرأسمالى مجتمع ثرى ، ولكن طبقته العاملة من الأرجح أن تصبح مع الوقت أقل انتاجا وذكاء بتاثير العمل الذى يؤدونه ٠

١٩٠٠ كان هناك حوالى ٨ ملايين مشروع مستقل تشمل ٧ر٥ مليون مزرعة وفى عام ١٩٨٠ ارتفع عدد المشروعات المملوكة للافراد الى ١٠ ملايين تشتمل على ٢ر٨ مليون مزرعة ، وفى نفس الوقت زادت الأيدى العاملة ٣ أضعاف ، أى أنه من نسبة كل العاملين انخفضت نسبة أصحاب الأعمال الذين يديرون ممتلكاتهم من ٣٠٪ فى عام ١٩٠٠ الى ١٠٪ فى عام ١٩٨٠ ٠ ومع انخفاض عدد الموظفين أصحاب الأعمال زادت المشروعات العملاقة ، فى عام ١٩٠٠ كانت المؤسسات العملاقة لا تكاد تظهر على مسرح الأحداث ، وفى عام ١٩٠١ خلق الممول ج ٠ ب ٠ مورجان أول شركة ببليون دولار عندما كون مؤسسة الولايات المتحدة للحديد والصلب ، باتحاد ١٢ شركة صغيرة ٠

وفى تلك السنة كان مجموع رؤوس أموال الشركات التى يزيد رأس مالها على مليون دولار يساوى ٥ بلايين ، وفى عام ١٩٠٤ أصبح ٢٠ بليون ، وفى عام ١٩٨٠ زاد عن تريليون ، ولا نستطيع أن نقول أنها مفاجأة أن الاتجاه فى الثمانين عاما الأخيرة كان ناحية الشركات الضخمة ، ولكن السؤال المثير هو ٠٠ هل هـذه المشـاريع مستمرة فى النمو ، وهـذا سـؤال أصعب لأنه يعتمد على مفهومنا لكلمة النمو ٠

بكل تأكيد فان مكان الشركات الكبرى فى عالم التجارة والمؤسسـات يتزايد ، على الأقل فى الأعوام السابقة وحتى ١٩٧٠ كما يظهر فى الجدول التالى ، وماركس كان محقا فى هـذا التوقع أيضا ٠

أكبر الشركات نصيبا فى الممتلكات

	١٩٤٨	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥
أكبر ١٠٠ شركة	٢ر٤٠٪	٤ر٤٦٪	٥ر٤٨٪	٥ر٤٦٪
أكبر ٢٠٠ شركة	٢ر٤٨٪	٣ر٥٦٪	٤ر٦٠٪	٥ر٥٨٪

ونحن نرى الآن أن أكبر ١٠٠ شركة امتلكت عام ١٩٧٠ نصـيبا من الثروة الكلية للشركات كأكبر ٢٠٠ شركة عام ١٩٤٨ ٠

وهـذه الزيادة فى تركيز الممتلكات فى أيدى أعتى الشركات واضخمها ليس هو نفس الشيء كالزيادة فى نظام الاحتكـار كمـا نعرف غالبـا هـذه الكلمـة ٠

فالاحتكار يشير الى نصيب شركة ما فى سوق معين مثل نصيب شركة جنرال موتورز مثلا فى سوق السيارات ٠

ومع اتساع وتعدد الأسواق فى الاقتصاد فان نصيب الشركات العملاقة لم يزد بشكل ملحوظ ، ولكنه أحيانا انخفض على الرغم من أن الثروة الكلية للشركات كانت تتزايد وتتدفق عليها بشكل دائم ومستمر ٠ والآن هل يمكننا أن نفسر الاتجاه المسـتمر ناحية تركيز الممتلكات فى أيدى الشركات الكبرى للأعمال التجارية كما فسرنا من قبل الاتجـاه العـام ناحية النمو « لاجمالى الانتـاج القومى » ؟ سيركز الاقتصـاديون الكبـار على ٣ أسـباب لظهور المشروعات العملاقة ٠ أول سـبب هو أن التقدم التكنولوجى جعل الانتـاج الضـخم بالتكلفة القليلة ممكنا ، فالاتجاه المتصاعد نحو الكبر فى الأعمال التجارية هو نتيجة مباشرة للتقدم التكنولوجى ، فبدون آلة البخار والسكك الحديدية والمخارط الآلية لم يكن ممكنا أن نتخيل قيـام أى صناعة أو عمل تجـارى ضخم ٠

ولكن التكنولوجيا صـنعت ما هو أهم من تسـهيل الانتـاج (الواسع النطاق) انها صنعت ما يمكن تسميته « اقتصادية الانتاج » أى أن التكنولوجيا أيضـا جعلت الانتـاج أرخص الى جانب كونه أكثر ، فتكلفة انتاج الجزء انخفضت بينما زاد عدد الأجزاء المنتجة ٠

والمثـال الواضح على ذلك هو الانخفـاض الضخم فى تكلفة انتـاج السيارات عن طريق التجميع بدلا من الطريقة القديمة فى التصنيع والتركيب لكل سـيارة على حـدة ٠

واقتصادية الانتاج (تخفيض تكلفة الانتاج) أحدثت النمو فى الحجم بقوة دافعة ، وكانت الشركة الرائدة فى مجال الانتاج الضخم تضمن غالبا مزية تتفوق بها على منافسـيها ، وتمكن من النمو فى الحجم ، وبالتـالى تزيد من ميزتها أكثر فأكثر ، وكانت هـذه الميزة ، ميزة الانتاج الضخم غير المكلف هى السبب الرئيسى للظهور الأول للشركات العملاقة فى العـديد من الصناعات ٠ وبالمثل كان غياب مثل هـذه التكنولوجيا فى صناعات أخرى يرضح لنا لمـاذا لم تظهر أشكال لشركات عملاقة فى كل المجالات ٠

والسبب الثانى أن تركيز الأعمال هو أيضا نتيجة لاندماج الشركات . ومنذ أن أسس ج . ب . مورجان صناعة الحديد والصلب أصبح اندماج الشركات السبب الرئيسى فى نمو المؤسسات الضخمة . ومع نهاية القرن التاسع عشر ظهرت أول موجة اندماج للشركات ومنها خرجت أوائل الشركات العملاقة ، والتى تضم الحديد والصلب .

وفى عام ١٨٩٠ كانت معظم الصناعات متنافسة ولم توجد شركة مسيطرة على السوق ، ولكن فى عام ١٩٠٤ ظهرت شركة أو شركتان من الشركات العملاقة ، غالبا عن طريق الاندماج ، وكانت تسيطر على حوالى نصف الانتاج فى ٨٧ صناعة مختلفة .

ومرة أخرى فيما بين ١٩٥١ و ١٩٦٠ اختفت ١٪ الشركات الألف الموجودة على قمة الصناعة ، ليس لأنها فشلت ولكن لأن شركات أخرى قد اشترتها ، وبصفة عامة فالاندماج مسئول عن ٢٪ الزيادة فى تركيز الصناعة فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٠ ، بينما كان النمو التدريجى للشركات مسئولا عن الباقى ، وأخيرا فان حركة الأعمال التجارية تدفع تركيز الصناعة الى الأمام ، فالكساد والانحسار يدفع الشركات الصغيرة للافلاس ويجعل من الممكن للشركات الكبرى أن تشتريها بثمن بخس ، تماما كما تنبأ ماركس .

وعندما تتهدد الصناعات فان المنتجين الصغار يفشلون بينما يخرج الأقوياء من الأزمة أقوى مما كانوا ، ولنذكر على سبيل المثال أن ثلاث شركات أمريكية للعربات كانت فى وقت ما من أشهر الشركات وهى ستوديبيكر ، وباكار ، وكايزر موتورز .. ولكنها انهارت تحت ضغط الانحسار التجارى فى الخمسينيات ثم فى الستينيات ، وتحت ضغط المنافسة الأجنبية . وفى عام ١٩٨٠ كانت شركة كريزلر على وشك الافلاس .

وتوضح الاحصاءات الموجودة فى الجدول السابق أن الاتجاه نحو الكبر يتراجع (قارن أرقام ١٩٧٠ بأرقام ١٩٧٥) وهناك دلائل أخرى على أن موجة الاندماج قد انكسرت فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات . ولكننا نمتلك الدلائل الأكيدة على ذلك قبل بضع سنوات فلا نستطيع أن نثق تماما فى هذه الظواهر لأن القوى والدوافع التى أدت الى تركيز الأعمال التجارية فى أيدى الشركات الضخمة ، التقدم التكنولوجى والاندماج وحركة الأعمال التجارية لا تزال موجودة وتعمل فى السوق .

وقد أظهرت اتحادات العمال اتجاها مماثلا لاتجاه الشركات الكبرى ، فتاريخها متشابه من نواح عديدة . ففى خلال الخمسة والسبعين عاما

الأخيرة ونسبة الأيدى العاملة التابعة لاتحاد عمالى زادت من ٢ر٣٪ الى ٦ر٢٢٪ ، وهكذا فان القرن العشرين قد شهد ظهور العمالة الضخمة جنبا الى جنب مع الشركات الضخمة ، ولكن مع ذلك فان نسبة العمال الزراعيين المنظمين فى اتحادات قد انخفضت فى السنوات الأخيرة . كما يوضح الجدول التالى .

القوى العاملة فى اتحادات

	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٩
النسبة المئوية للمنظمين فى اتحادات	٢ر٢٧	٩ر٣١	٤ر٣١	١ر٣٠	ـ ر٢٢

ولا يعنى هذا بالطبع أن كل الاتحادات تتضاءل الآن فالعقدان الأخيران أحدثا دفعة فى اتحادات العمال من ذوى الياقات البيضاء كالمدرسين والمكتبيين ، وفى اتحادات الموظفين فى المرافق كالبوليس ورجال الاطفاء وعمال بضائع الموانىء ، وفى بعض الاتحادات المنوعة كالاتحاد القومى لسائقى الخيول ، ولكن الانحسار قد حدث فى اتحادات الصناعات التى تتقلص مثل اتحاد عمال السكك الحديدية واتحاد الترزية . ومن المؤكد أن تظل الاتحادات العمالية قوة رئيسية فى مجالات حاسمة فى الاقتصاد .

من مصنع المسامير الى خط التجميع

هل تذكرون مصنع المسامير الذى تكلم عنه آدم سميث فى الفصل الثانى ، ها هو مثال آخر متأخر قليلا فى خط تجميع السيارات بمصنع فورد . كيف يمكن بالضبط لخطوط التجميع الرئيسية ، ولخطوط الانتاج الأخرى الفرعية أن تعمل فى اتساق ؟ بالنسبة للشاسيهات وحدها فان خط التجميع يجب أن يزود بحوالى ٤ آلاف الى ١٠ آلاف قطعة من مختلف الأجزاء يوميا ، ويجب أن تصل جميعها فى الوقت والمكان المناسبين ، وأى خلل واحد سيؤدى الى عرقلة النظام كله ، وعلى المراقبين أن يعرفوا فى كل ساعة كم قطعة يتم انتاجها وكم قطعة توجد فى المخازن ، وفى أى وقت تلوح فيه بوادر النقص ، فان ملاحظ الاحتياجات ـ وهو شخصية مألوفة فى كل مصانع السيارات ـ يذهب بنفسه الى منطقة النقص ويتلقى التقارير من الملاحظين والمحاسبين ويحقق بنفسه فى أى أخبار سيئة ، ثم يعطى تعليماته لرئيس

العمال المسئول عن استعمال النقص ، ثم يرسل تقارير مطبوعة بالآلة الكاتبة الى غرفة الاشراف بالمصنع فى الوقت الذى يكتب فيه على لوحة ضخمة بغرفة الاشراف بيانا بالنتائج فى كل قسم انتاج وكل قسم تجميع بالمصنع لآلان نافين فورد (الأوقات والرجل والشركة) ٠ وهذا التنظيم فى حد ذاته نتج عنه زيادة هائلة فى الانتاج ، وكل عملية مقسمة ومحللة الى اجزائها البسيطة ، وبالتدفق المنتظم فى لوحة أمام عمال ثابتين فى أماكن ، وبظروف فى التشغيل صارمة ولكنها محتملة ، أمكن تقليل الوقت اللازم لتجميع سيارة كاملة بشكل مذهل ، ففى سنة واحدة هبط الوقت اللازم لتجميع الموتور من ٦٠٠ دقيقة الى ٢٢٦ دقيقة ، والوقت اللازم لتجميع الشاسيه من ١٢ ساعة و ٢٨ دقيقة الى ساعة واحدة و ٣٣ دقيقة ٠

وقد قاموا بتجربة فطلبوا من ملاحظ بساعة ايقاف أن يلاحظ عملية تجميع قضبان وبساتم ٠٠ وهى عملية بسيطة ولكنهم قسموها الى ثلاث وظائف ، فوجدوا أن نصف العمال ينتجون نفس الكمية فى نفس الوقت . وكما يظن مثال خط للتجميع هذا فان التكنولوجيا التى وراء هذا غالبا ما تحول عمل الفرد الى حركات بسيطة آلية متكررة ورتيبة ، وهناك مقال رائع حول هذا الموضوع موجود فى نشرة المراجعة الشهرية (نيويورك ١٩٧٤) لهارى برافومان بعنوان « العمل واحتكار رأس المال » ٠

ظهور الحكومات الضخمة

والآن نأتى الى آخر أكبر اتجاه للاقتصاد ، وهو اتجاه كانت محصلته النهائية ظهور هذه الأجهزة الحكومية التى لاحظتها فى الفصل السابق ٠

وهناك ثلاث طرق مختلفة لقياس القطاع العام ، الأولى هى النظرة فى نسبة اجمالى الانتاج القومى تنتجه أو تشتريه الحكومة بشكل مباشر ، وهذا قد يعتبر دليلا غير دقيق على الدرجة التى أصبح بها اقتصادنا مؤمما ٠ والطريقة الثانية السؤال عن الدرجة التى تقدر بها الحكومة التدخل فتفرض الضرائب على البعض وتقدم للبعض الآخر مساعدات على شكل ضمان اجتماعى أو اعانات للبطالة وضد الفقر ، وهذا قد يعتبر مقياسا للدرجة التى أصبحنا بها دولة رفاهية ٠

والطريقة الأخيرة هى قياس الدرجة التى تتدخل بها الحكومة فى مسار الاقتصاد بتنظيم بعض جوانب الحياة الاقتصادية أو بممارسة قوتها الاقتصادية فى جوانب أخرى ٠

وهـذه الطريقة هى أصعب الطرق الثلاث فى القياس بشكل دقيق ، وهـذا قد يعتبر مقياسا على الدرجة التى أصبحنا نسير بها فى طريقنا الى الرأسـمالية المنظمة أو الى ترشـيد الرأسـمالية ، ولن يندهش أحد اذا قلنـا أن الثلاثة مؤشرات السـابقة غير دقيقة ، ولنأخذ مثلا الاتجـاه المباشر للحكومة نحو الشراء أو الانتاج :

فى عام ١٩٢٩ اشترت الحكومة أقل من ١٠٪ من مجمل الانتاج ٠

وفى عام ١٩٨٠ اشترت أكثر من ٢٠٪ ومعظم هـذه الزيادة يجب ملاحظة ـ أنها أنتجت من مصـدرين :

١ ـ زيادة ضـخمة فى الانفـاق الحكومى (الفيـدرالى) على الدفاع والتسـليح ٠

٢ ـ زيادة أخـرى موازية فى الانفـاق المحـلى والقـومى على التعـليم والطرق ٠٠٠ الخ ٠

ولو اسـتثنينا الانفاق على الدفاع والتسليح ، لوجدنا أن الحكومة الفيدرالية ليست مشتريا كبيرا للبضائع والخدمات ٠ وأن الانطباع الذى أخذناه لم يكن صحيحا تماما ٠

ولكن المؤكد أن الحكومة الفيدرالية تعتبر منفقا جيدا للمال ٠ وهـذا يأتى بنا الى الدلالة الثانية على نمو أو تضخم الحكومة وعملها للرفاهية والرخاء ٠

ولو عدنا الى عام ١٩٢٩ لوجدنا أن أقل من ١٪ من اجمالى الدخل القومى كان يعاد توزيعه بواسطة الحكومة كمدفوعات منقولة ، بينما زادت هـذه المدفوعات المنقولة عام ١٩٨٠ الى ١٠٪ من اجمالى الانتاج القومى ٠ معظمها كان على شكل ضمان اجتماعى وخدمات طبية ولأغراض خـدمات رعاية أخرى ، ولو أضـفنا الزيادة فى المنقولات الحكومية الى الزيادة فى الشراء الحكومى لاستطعنا تفسـير الزيادة الحقيقية فى الانفـاق العام ٠ فالاتجاهان متحدان يشكلان حوالى ⅓ اجمالى الانتاج القومى ، وبينما نحن نتقدم فى الموضوع سنشرح عواقب هـذا بالتفصيل ، ولكننا نود الآن أن نلفت النظر الى حقيقة أن هـذا الاتجـاه السـائد فى العالم الآن ، وأن معظم الرأسماليات الأوربية تنفق أو تنقل أجزاء من اجمالى انتاجها القومى من خلال أيدى الحكومة ربمـا أكثر مما نفعل نحن فى أمريكا ٠ وأخيرا هنـاك المقياس الأخير لحجم الحكومة ومقدار تدخلها وحجم وجودها كمشرفة على الاقتصـاد أو منظمة له ٠

وبحكم الطبيعة المتنوعة للحكومة ولأن أهمية التدخل الحكومى لا تتناسب دائما مع كمية المال التى تنفقها الوكالة (الجهة) الحكومية أو مع عدد المستخدمين الذين توظفهم ، كل هذا يقف فى وجه عملية القياس البسيطة · ومعظم الانفاق الذى لاحظناه ، على سبيل المثال ، يتم من خلال مؤسسات ادارية فى الجانب التنفيذى للحكومة ، وخاصة الصحة والرعاية الاجتماعية ، ومنها الضمان الاجتماعى ، وادارة الدفاع وهى مصدر الانفاق العسكرى · ولكننا نمتلك بعض الدلائل ـ رغم أنها انطباعية وناقصة الى حد ما ـ عن الاتساع المتزايد لأنشطة الحكومة فى المجالات الاقتصادية المختلفة ، والقائمة التالية تعطينا بعض الضوء على نوعية وأهمية هذه المجالات ·

- **هيئة الطيران المدنى :** تنظم الطرق الجوية وأجرة السفر ·
- **وكالة حماية البيئة :** تنظم القوانين ضد التلوث ·
- **مجلس الاحتياطى الفيدرالى :** ينظم عملية التمويل ·
- **هيئة الانضباط الفيدرالية :** تعين الموجات المختلفة للمحطات الاذاعية ·
- **هيئة التجارة الفيدرالية :**
- **ادارة التجارة الخارجية :**
- **المجلس القومى لعلاقات العمل :** يشرف على انتخابات الاتحادات العمالية ·
- **المؤسسة القومية للعلوم :** تشجيع الأبحاث العلمية ·
- **ادارة التسعيرة :** تعقد جلسات حول أمور التسعيرة ·
- **مكتب الفرص الاقتصادية :** يشرف على التوظف فى الخارج ·

وبعض هذه الوكالات التنظيمية مثل ادارة التسعيرة عمرها حوالى مائة عام ، وبعضها مثل وكالة حماية البيئة تعتبر حديثة نسبيا · ولكن كما نرى بوضوح فان مجال التدخل الحكومى فى الاقتصاد اتسع بشكل رهيب سواء عقدنا المقارنة منذ قرن من الزمان أو منذ فترة قصيرة ·

والآن فى عهد ادارة ريجان ، ربما حدث توقف لهذا « التضخم الحكومى » ولكن هذه مسألة سننظر فيها كلما مضينا قدما فى الكتاب ، ولكن أولا علينا أن نسعى لفهم أسباب هذا الاتجاه المتصاعدى فى كل

الجوانب ، فى حجم الشراء الحكومى ، والمنقولات الحكومية ، والتدخل الحكومى ولا توجد ـ بالطبع ـ أية اجابة بسيطة أو لا يمكن دحضها ولكن ربما أعطتنا لمحة سريعة على التاريخ هذه الأسباب ٠

١ ـ الحجم المتزايد للأعمال التجارية قد أظهر الحاجة الى التدخل الحكومى :

بتزايد حكم المؤسسات التجارية ، أصبحت القرارات الفردية مؤثرة ولها عواقب اجتماعية ، وأصبح لقرارات الشركات التجارية الضخمة أصداء واسعة ٠

وأصبح بناء أو عدم بناء مصنع فى مدينة معينة يمكن أن يكسبها الازدهار أو الفقر ، وهذا قد ينطبق على ولاية بأكملها ، والمنافسة الشديدة قد تدمر صناعة بأكملها ، وتلويث نهر قد يفسد مساحة شاسعة ، والجهود الحكومية المكثفة على المستوى المحلى أو على مستوى الولاية أو على المستوى الفيدرالى تمثل المحاولات المستمرة لمنع الأعمال التجارية الضخمة من خلق مشاكل اجتماعية أو اقتصادية ، أو تمثل المحاولات لحل المشاكل التى خلقت بالفعل ٠

٢ ـ خلقت التكنولوجيا الحاجة للاشراف العام :

ان جزءا كبيرا من جهود الحكومة يذهب فى تنظيم التكنولوجيا « خالقة المشاكل » ومن الأمثلة :

ـ شبكة الطرق السريعة المحلية والتى تربط أطراف الولايات ٠ وسلطات البوليس التى تتعامل مع السيارات ٠

ـ الوكالات المتعددة التى صممت لتلاحق التليفزيون والراديو والطاقة الذرية والعقارات الجديدة والأسلحة لأنه كلما زادت التكنولوجيا زادت قدرتها فى التأثير على مجتمعنا وبيئتنا الطبيعية ومن الطبيعى عندئذ أن يزداد الاشراف العام عليها ٠

٣ ـ التمدين خلق الحاجة الى ادارة مركزية : ان حياة المدن لها جوانبها الطيبة والسيئة كذلك ، ولا يستطيع الرجال والنساء الحياة فى مجتمعات مزدحمة بغير بوليس وادارة صحة عامة ومواصلات ومنشآت صحية وتسهيلات تعليمية ، أعقد بكثير من احتياجات المجتمعات البسيطة الريفية ٠ والحكومة كانت ومازالت مركزة فى المدن ، وكلما زاد تمدين الأمة كلما احتاجت لجهاز حكومى أكبر وأكثر تعقيدا ٠

٤ – **توحيد الاقتصاد أوجد مشاكل اضافية :** ربط التصنيع الاقتصاديات بعضها ببعض فى ما يشبه الآلة الضخمة المتشابكة ، بينما الاقتصاد المحدود غير الصناعى أشبه كومة من الرمال اذا دسست أصبعك فى أحد جوانبها فستتأثر بعض الأعمال وبعض الأشخاص بينما يظل هؤلاء على الجانب الآخر فى الاقتصاد الضخم غير متأثرين حيث يوجد اتساع المجالات وتخصصات العمليات الصناعية ٠ أما بين أجزاء كومة الرمل هذه اذا تأثر جانب منها فان الكومة كلها تهتز ويصبح ليس سهلا حصر وتحديد المشاكل ، وتتعدد الصعوبات التى تواجه الاقتصاد ويصبح هناك احتياج لبرنامج قومى للتصدى لهذه المشاكل والصعوبات ، برنامج قومى للطاقة ، وبرنامج قومى للنقل والمواصلات ، وللتعليم ولاقامة المدن ٠ والحكومة الفيدرالية – بشكل خاص – هى الوسيلة الرئيسية التى تتم معالجة هذه الأمور بواسطتها ٠

٥ – **سوء توظيف الاقتصاد جلب التدخل العام :** منذ ٥٠ أو ٧٥ عاما مضت كان الاتجاه العام ناحية الاقتصاد هو نوع من الاحترام المشوب بالخوف ٠ واعتقد الناس أن من الأفضل ترك الاقتصاد وشأنه وأنه من غير المجدى بل ومن الضار أن نحاول تغيير حركته الطبيعية ولكن هذا الاتجاه تغير مرة واحدة والى الأبد عقب الكساد العظيم وما لحقه من انهيار ، فاتسع دور الحكومة بشكل كبير لاحياء الاقتصاد واعادته الى العمل مرة أخرى ، وكانت الصدمة التى سببها الكساد والتصميم على منع حدوث ذلك مرة أخرى هو الخط الفاصل فى اتجاه الانفاق الحكومى والتدخل الحكومى ، ولعبت آراء كينز دورا خطيرا فى هذا التحول نحو اقتصاد مزودج ٠ وبينما تحاول ادارة ريجان التقليل من حجم واتساع التدخل الحكومى الا أنه لا توجد أية نية للعودة الى نظام « ترك الأمور وشأنها » لأن هذا لم يعد ممكنا بعد الآن ٠

٦ – **حلت فلسفة « السماح » محل فلسفة « الفردية » القديمة :**

نستطيع أن نقول أن « الكساد العظيم » قد غير بشكل كبير – وليس كلية – فى الاتجاه العام نحو الدور الصحيح للحكومة ، فنحن الآن فى مجتمع أصبح يعتبر أن تكاليف الحياة بعد التقاعد ومصاريف العلاج ، والدخل فى فترات البطالة ، وغيرها من المسئوليات ، هى مسئولية الحكومة وليس الأفراد المعنيين بهذا ٠ وهذا هو الحال فى معظم المجتمعات الرأسمالية الآن – والواقع أن الولايات المتحدة تهتم بهذه المجالات أكثر من معظم

الرأسماليات الأوروبية ، وبهذا يتضح سبب رئيسى للزيادة فى حجم الدولة وفى حجم الانتاج والشراء المحلى والفيدرالى ، هذه الزيادة هى التى زادت من حجم الحكومة فى مجال الاقتصاد ٠

ولاشك أن هناك أسبابا أخرى يمكن اضافتها الى القائمة فللبيروقراطيين أساليبهم الخاصة فى تنمية أنفسهم ، ولكن الخلاصة واضحة ، ففى الرأسمالية الحديثة ، الحكومة عامل رئيسى فى النظام الاقتصادى ٠

كيف ستؤدى وظيفتها ؟ ولأى درجة ستعرف حجم الآمال التى ألقيت تبعتها عليها ؟ هذه أسئلة ستظل تشغلنا كلما مضينا قدما فى هذا الكتاب ٠

وبهذا ينتهى الفيلم ، انه ما يزال غير كامل وغير تام ، ولكنه يعطينا فكرة عن من أين نجىء ، وفى أى اتجاه نسير ٠ ويعطينا فكرة حية ولها معنى عن هذه الكلمة ـ الاقتصاد ـ ونحن الآن نمتلك فكرة عن أبعاد الرأسمالية الأمريكية وعن دوافعنا التاريخية مما يمهد الطريق نحو قفزة فى مجال ذلك الشىء المبهم الذى يسمى « الاقتصاد » ٠

الباب الثانى

اقتصاديات المشاكل العامة

تحليل الرخاء والركود

الفصــل الخــامس

اجمــالى الانتــاج القومى :

تعتبر المصطلحات التى تستخدم فى شرح الاقتصاد من الأسباب التى تحيطه بالغموض ، ولا يقتصر الأمر فقط على استخدام كلمات عادية مثل الادخار والاستثمار بمعان غير تلك التى نستخدمها فى حياتنا العادية ، ولكن هناك مصــطلحات أخرى جــديدة وغير مألوفة مثل « اقتصــاديات المشــاكل العامة أو « اجمالى الانتاج القومى » ·

وسيكون لطيفا لو حاولنا أن نطهر الاقتصاديات من هــذه الرطانة ، رغم أن هــذا ســيكون كما نفعل مع الطبيب عنــدما نطلب منه أن يخبــرنا بمتاعبنا بشكل بسيط وواضح · لذلك فالأصل أن نحاول أن نتحدث بلغة أهل الاقتصاد حتى نصبح أكثر ألفة مع بعض المصطلحات الأساسية التى يستخدمها الاقتصاديون عن بعض القضايا ، وأحد هــذه المصطلحات هــذه الكلمة الغريبة « اقتصاديات المشاكل العامة » والكلمة الانجليزية « ماكرو ايكونوميكس » لهــا شقان « ماكرو » وأصلهــا اللاتينى يعنى كبيــر ، و « ايكونوميكس » أى اقتصــاديات » · والانطباع المبدئى نحو الكلمة أنهــا تتعامل مع مشــاكل كبيرة للغــاية ، وهــذا حق ، فهى تشــمل مشاكل مثل التضخم ، والكســاد ، والبطالة ، والنمو الاقتصــادى · ولكن ليس هــذا ما يفرق الاقتصاديات الخاصة بالمشاكل الكبرى عن الاقتصاديات الفردية أو الخاصة بالمشــاكل الصــغرى والتى سنتناولها فى فصل لاحق · ذلك أن اقتصاديات المشــاكل الكبرى ترمز الى منظور متميز يهدف الى حل عــدة جوانب معقدة فى النظام الاقتصادى ·

كيف يبدو الاقتصاد من هــذا المنظور ؟

انه لا يختلف عن ذلك الذى اكتســبناه فى الفصل السابق · فنحن نطل على الاقتصــاد من منظور مرتفع كما لو كنا فى طائرة لنراه مســاحة شاسعة آهلة بأشكال الأعمال التجارية والبيوت بكل ما تحتوى والوكالات الحكوميــة ·· الخ ·· وبعــد عدة فصول عنــدما نتحــدث عن منظــور « اقتصــاديات المشــاكل الصــغرى » ، سنفحص المساحة الشاسعة بكل

ما فيها ، ولكن من منظور سفلى للعلاقات التحتية مما سيغير بشكل مدهش فى الشكل العام لكل جزئية نضعها تحت دائرة الضوء والبحث ٠

والغرض من الاطلال على الاقتصاد من منظور مرتفع هو أنه يسمح لنا أن نرى بشكل أوضح عملية هامة وحساسة ، هى عملية الانتاج الذى لا يتوقف على المستوى القومى ، عملية الخلق واعادة الخلق للثروة التى بها تقوم الدولة باعادة ملء وتجديد وضع الامتداد على حياتها المادية ، وهـذا السيل الرئيسى الهـام الذى نعتمد عليه جميعـا يسمى « اجمـالى الانتاج القومى » ، « والاختصار » « ج ٠ ن ٠ ق » وعندما يخبرنا المذيعون فى نشرات الأخبـار أن هنـاك زيادة فى ج ٠ ن ٠ ق ، أو أن هنـاك نقصـا ما فهـذا يعنى أن نهر الانتاج قد زاد أو نقص ، أى أننا أصـبحنا ننتج أكثر أو أقل ، ومعرفة لمـاذا يتغير الانتاج هى الهدف الأول للاقتصاديات الكبرى ٠

مذا يصنع اجمالى الانتاج القومى

ونبدأ فى حل السؤال اذا ما نظرنا عن قرب للنهر نفسه ، وسيتضح لنا شىء فى الحال ، هو أن سيل الانتاج ينبع من تعاون مصانع الانتاج ـ من جهود القوة العاملة المتجمعة من بيوت الأمة والتى تعمل برأس مال وفى أرض خاصة بالأعمـال التجـارية للأمة وتحت قواعـد وقوانين وضـعتها الحكومة ٠

ونستطيع أن نرى تدفق الانتاج نابعا من العشرة ملايين مزرعة ومكتب ووكالة ، تلك التى نحلق فوقها ، ومن هـذه الينابيع يتكون نهر الانتـاج ويتـدفق ٠

وبينما نحن نظر يبدو لنا للوهلة الأولى أن النهر مصنوع من منتجات لا يمكن تنظيمهـا ، مئـات الآلاف وربمـا ملايين الأنواع من البضـائع والخـدمات ، وأطعمـة من كل الأنواع ، وملابس متنـوعة ، وكتالوجات للآلات ، وتلال من القمامة ٠

ولكن بنظرة متأنية يمكننـا أن نرى أن هـذا الانتـاج المتنوع يمكن تقسـيمه الى نوعين رئيسيين من الانتـاج أحـدهما يتكون من البضـائع والخدمات التى سوف تشتريها البيوت للاستخدام الشخصى مثل السيارات والمجوهرات واللحوم ٠٠٠ الخ ٠ ونحن نسمى هـذا الجانب من النهر « انتاج الاستهلاك » ونسمى مختلف البضائع والخدمات بـ « بضائع المستهلكين » ٠

وفرع الاستهلاك فى عملية الانتاج مألوف لدينا ، ولكن نظرة ثانية على نهر الانتاج من موقعنا المرتفع توضح لنا نوعا آخر من البضائع والخدمات لا تنتهى الى حوزة المستهلكين ، تيارا آخر من الانتاج مثل الماكينات ، والطرق ، والمبانى ، والكبارى ، وأشياء أخرى أصغر مثل أثاث المكاتب والآلات الكاتبة ٠٠ الخ ٠ وهذه المنتجات هى أيضا جزء من اجمالى الانتاج القومى ، ولكنها ليست بضائع للمستهلكين ٠ ونسميها اسما خاصا وهو « بضائع استثمار » أو « بضائع رأس المال » ، وكما سنرى بعد قليل فهذه البضائع تلعب دورا حيويا فى تحديد مدى سلامة اقتصادنا ٠

كما أن هذا المنظور يساعدنا على رؤية شيء مدهش فى فرعى الانتاج ، وهو أن كلا منهما يدعم جزءا مختلفا فى الاقتصاد ، فتدفق بضائع المستهلكين يذهب كما هو واضح لتنشيط القوة العاملة ، ولسلامة وصحة بيوت الأمة ، وبدونها سنفنى فى عدة أسابيع ، ولكن تدفق « بضائع الاستثمار » يلعب دورا منشطا ، فهو يجدد ويعيد بناء ثروة رأس مال الأمة المملوكة أساسا لشركاتها ، وبدرجة أقل للحكومة ، فتدفق انتاج الاستثمار سينتهى الى اصلاح وتوسيع شبكة الطرق والسدود وخطوط التجميع والمخازن والمخارط والمثاقب ومعدات الزراعة والعمارات السكنية ٠

واذا ما نضب هذا النبع فاننا لن نتعرض للفناء بنفس سرعة ما اذا نضب نبع الانتاج الاستهلاكى ٠ ولكن قوتنا الانتاجية ستضمحل بالتدريج ، وستدفعنا الى الوراء عدة درجات الى مستوى المجتمعات النامية ثم البدائية ٠

اذا فمجمل الانتاج القومى من نوعين من الانتاج ٠ بضائع استهلاك وبضائع استثمار ، وفى عام ١٩٨١ قدر اجمالى الانتاج القومى بحوالى ٣ تريليون دولار ، وهى القيمة الكلية لمبيعات نوعى الانتاج ، ومما يساعدنا على الفهم نتصور أن نهر الانتاج هذا يمر من خلال آلة حاسبة لسوبر ماركت ضخم ، وأن ثمن كل قطعة تمر بسجل ، وأنه بعد عام من الدق على الآلة الحاسبة فان اجمالى الأثمان يؤخذ من شريط الآلة ، وهذا هو اجمالى الانتاج القومى لهذا العام ٠

وهناك عدة أشياء يجب ملاحظتها حول اجمالى الانتاج القومى هذا ، أولها أن تدفق المنتجات خلال الآلة الحاسبة يشتمل على البضائع والخدمات الخاصة والعامة ٠ ولنأخذ على سبيل المثال تدفق بضائع الاستهلاك ٠٠ كما تدل الكلمة فان بضائع أو خدمات الاستهلاك نستهلكها

أو نستنفدها غالبا فى فترة زمنية قصيرة ، ومعظمها يتم شراؤها بواسطة البيوت للاستعمال الشخصى كالأطعمة والملابس ، أو خدمات مثل دخول السينما والاستشارات القانونية. ولكن بعض بضائع الاستهلاك تشترى بواسطة الحكومة المحلية أو الفيدرالية مثل خدمات المدرسين ورجال الحريق . وخدمات هؤلاء تشبه خدمات المحامين أو رجال الاطفاء المتخصصين فى حرائق آبار البترول ، ولكن الأولين (المدرسين ورجال الاطفاء) جزء من استهلاك عام وليس استهلاكا خاصا . وعلى الرغم من أن البيوت تستفيد من النهاية من جهود هؤلاء المدرسين ورجال الاطفاء .. الا أن الذى يدفع فاتورة خدماتهم فى النهاية هى الدولة . ونفس التقسيم الى « خاص وعام » يمكن ملاحظته اذا نظرنا الى بضائع الاستثمار ، فبضائع الاستثمار تستمر لفترة طويلة ولا تستبدل الا اذا بليت كما هو حال الخزينة فى المصنع مثلا ، ولكن هذا ينطبق أيضا على الطرق أو على السدود أو على محرقة تمتلكها المدينة .. كل هذه البضائع استثمار أيضا ولكنها عامة وليست خاصة .

ومن المهم أن نتذكر أن هناك جزءا استثماريا فى مجمل الانتاج القومى تشتريه الحكومة لأننا سوف نرى أن هذا الجانب الاستثمارى يلعب دورا هاما جدا فى تحديد مستوى انتاجيتنا ، ومعظم الناس يتحدثون عن القطاع العام على أنه ينتج بضائع استهلاك سوف تنفد أكثر من كونه ينتج بضائع استثمار سوف تساهم فى الانتاج فى المستقبل ، وهذا مفهوم خاطىء . وفى نفس الوقت هام كما سوف نرى . وبينما نحن نشغل أنفسنا بالانتاج العام ، يجب أن نلاحظ شيئا آخر هو هذا التدفق الضخم الهام من الانفاق الحكومى – الفيدرالى بشكل خاص – المسمى بالمدفوعات المنقولة . وهو كما نعلم نهر من المدفوعات أساسا من أجل شبكة الحماية وأغراضها المختلفة . من مدفوعات الضمان الاجتماعى واعانات البطالة واعانات المعوقين وغير ذلك من النثريات المتنوعة . وقد بلغت المنقولات الفيدرالية عام ١٩٨١ حوالى ٢٨٠ بليون دولار ، أى ما يقترب من ١٠٪ من اجمالى الانتاج القومى . ولكننا عندما نحسب قيمة اجمالى الانتاج القومى لا نضيف اليها هذه المدفوعات المنقولة ، لماذا ؟ ! لأنها كما يدل اسمها مدفوعة لأغراض اجتماعية وليست لأن مستحقيها قاموا بأية خدمات نافعة .

وهذا هو الفرق ، فنحن عندما ندفع فاتورة تنظيف الملابس مثلا فنحن ننقل المال (مالنا) لشخص آخر أدى لنا عملا ، وكذلك عندما ندفع الضرائب لمساعدة تمويل المدارس أو المطافىء أو حتى الجيش فنحن ندفع

لأشخاص يقومون بخدمات بالنيابة عنا ، ولكن الجزء من الضرائب الذى يذهب لتأمين دخل العاطلين أو المعوقين أو المتقاعدين ليس مكافأة نظير جهد يقومون به ، ولكنه مجرد مال منقول منا اليهم ، انه نوع من المسئولية الاجتماعية المشتركة التى أصبحت جزءا من كل أمة متحضرة ٠ انها فى الواقع الشكل العام للصدقات الفردية ، ولأنه لا يوجد انتاج فى مقابل هذه المدفوعات المنقولة (مثل شيكات الضمان الاجتماعى) ، والمدفوعات المنقولة تترك جانبا عندما نحسب اجمالى الانتاج القومى ٠ ونفس هذا الكلام ينطبق على مدفوعات أخرى مثل نفقات المقامرة ، وشراء الأسهم والسندات الخ ٠٠ كل هذا سيل هام وضخم من الانفاق ولكنه لا يعكس نشاط الانتاج الذى قام اجمالى الانتاج القومى لقياسه ٠

وعندما تم حساب اجمالى الانتاج القومى بواسطة ادارة الاحصاء التجارى فقد تصوروا أن نهر المنتجات انقسم الى أربعة فروع كل فرع يمر من خلال آلة حاسبة :

الأولى : تحسب مجموع مصاريف الاستهلاك الشخصى ، وكلها من منتجات تستهلكها البيوت ٠

والثانية : تحسب كل انتاج الاستثمار الخاص للبيوت فى الأمة وهى أساسا مشروعات تجارية ومعدات وبيوت جديدة للعائلات ٠

والثالثة : تحسب كل منتجات القطاع العام سواء لأغراض الاستهلاك أو الاستثمار ، ولا يوجد فى الحقيقة سبب قوى يمنعنا من فصل منتجات القطاع العام الى النوعين بحيث نحسب كل نوع على حدة ، بل لعل هذا أفضل لأنه يعطينا فكرة أفضل عن دور الحكومة فى الاقتصاد ، ولكننا لم نفعل لهذا فان برامج الوجبات فى المدارس وانشاء نفق جديد ، يوضعان معا فى خانة الانتاج الحكومى ٠ وأخيرا هناك حاسبة رابعة تحسب كل انتاج الولايات المتحدة الذى يباع فى الخارج ومنه نطرح كل الانتاج الأجنبى الذى يشترى هنا ، وعادة نحن نبيع للخارج أكثر مما نشترى ولهذا فهناك دائما « ميزان صادرات » كجزء من اجمالى الانتاج القومى ، نهر آخر صغير ينبع من شواطئنا ويحمل المنتجات الى الخارج عبر الحدود ٠

وهكذا فان رقم اجمالى الانتاج القومى الذى نقرأ عنه هو مجموع الأربعة أقسام السابقة ، والتى تشمل مئات من التقارير والتفاصيل الأصغر عن الانتاج القومى ٠ وعلى سبيل المثال ففى عام ١٩٨٠ كان الوضع هكذا :

اجمالى الانتاج القومى ١٩٨٠	بالبليون دولار
مصاريف الاستهلاك الشخصى	١٫٦٧٣
نفقات الاستثمار الخاصة للبيوت	٣٩٥
الشراء الحكومى	
ميزان الصادرات	٢٣
اجمالى الانتاج القومى	٢٫٦٢٦

وهناك أمر أخير ، فعند حساب اجمالى الانتاج القومى لا تحسب الاحصاءات الحكومية قيمة كل سلعة تنتج فى كل مرة تباع فيها ، والا اضطررنا الى جمع قيمة مكيال القمح عند بيعه لمخزن الحبوب ، والحبوب عندما تباع للمطحنة والدقيق عند بيعه للخباز والعيش عند بيعه للسوبر ماركت ، وأخيرا الخبز عند بيعه للمستهلك · وهذا سوف يعطينا قيمة أكبر بكثير من القيمة الحقيقية لرغيف العيش النهائى ، ثم ان قيمة الرغيف من المؤكد أنها تحتوى على المصاريف التى دفعت من قبل للخباز ولصاحب المطحن والمخزن وللزارع ·

ولهذا فالاحصاءات انما تحسب فقط القيمة النهائية للبضائع وتهمل الخطوات الوسطى ، وكما شرحنا فكل حاسبة تحسب نوعية واحدة من البضائع النهائية ، بضائع مستهلكين ، وبضائع استثمار ، وانتاج حكومى ، وصافى الصادرات ·

ماذا يخبرنا اجمالى الانتاج القومى ؟

لابد أنه قد وضح لنا الآن مم يتكون اجمالى الانتاج القومى · ولكن ما ليس واضحا هو : ما أهميته ؟ هل حجمه يخبرنا ما اذا كنا أفضل أم أسوأ ؟ وهل من الأفضل لنا أن ترتفع قيمته ومن الأسوأ أن تنخفض ؟

الاجابة هى : نعم ولا ! !

الجزء الخاص بنعم مفهوم ، عندما تزداد قيمة الانتاج ، فمن الأغلب أن يتوظف عدد أكبر من الناس وعندما تزداد القيمة الكلية للمنتجات فستزداد قيمة الدخل ، اذاً هناك علاقة واضحة بين حجم اجمالى الانتاج

القومى وحجم العمالة والدخل القومى ، كذلك يدلنا حجم اجمالى الانتاج القومى على مقدار البضائع والخدمات التى نستطيع أن نشتريها كأفراد وكجماعة ، لهذا نرحب بكل زيادة فى اجمالى الانتاج القومى ، ونستاء اذا ما حدث انخفاض فى قيمته ٠

ومع هذا فاجمالى الانتاج القومى أيضا مقياس خاطىء وخادع على سلامة وصحة اقتصادنا ، ويجب علينا أن نفهم جوانب الضعف والقوة فى هذا المقياس الاقتصادى الوحيد والهام ٠

فبادىء ذى بدء يقاس اجمالى الانتاج القومى بقيمة الدولار وليس بالوحدات المنتجة ٠ لهذا نعدل قيمته تبعا للتضخم ٠ وكما عرفنا من الفصل السابق تحدث المشاكل اذا قارنا ج ٠ ن ٠ ق فى سنة ما بسنة أخرى ، لمعرفة ما اذا ما كناأفضل أم لا ، فاذا كانت الأسعار فى السنة الثانية أعلى فسيبدو ج ٠ ن ٠ ق أعلى حتى لو كان حجم الانتاج لم يزد ، بل ربما لو انخفض أيضا ٠ لهذا فان ج ٠ ن ٠ ق مقياس جيد للتطور فقط اذا حذفنا منه بدقة الزيادة الناتجة عن التضخم ٠٠ هل نستطيع هذا ؟ !

الى حد ما ولكن ليس بدقة تامة ٠ هناك دائما قدر من عدم الدقة اذا أردنا حساب ج ٠ ن ٠ ق الحقيقى وقارناه بقيمته فى الماضى ٠

ونقطة ضعف أخرى فى ج ٠ ن ٠ ق هى عدم دقته كمقياس للاتجاهات الحقيقية بمرور الوقت ، والصعوبة تكمن فى التغير فى نوعية البضائع والخدمات ، ففى المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا ، تتحسن البضائع بمرور الوقت وتوجد بضائع جديدة باستمرار ، ولكن فى نفس الوقت فى مجتمع تتزايد كثافته السكانية بسرعة فان نوعية منتجات أخرى ستقل ٠ فرحلة جوية بالطائرة اليوم أفضل بكل تأكيد عنها منذ ثلاثين عاما ، ولكن رحلة بطرق بديلة ليست كذلك ٠

واحصاءات الحكومة تحاول أن تصحح احصاءات اجمالى الانتاج القومى تبعا للتغير فى النوعية ، ومن المؤكد أنه يوجد قدر من عدم الدقة هنا أيضا ٠

وصعوبة ثالثة فى ج ٠ ن ٠ ق هى تجاهله للاستخدام النهائى للانتاج ، فاذا زادت قيمة ج ٠ ن ٠ ق فى سنة بمقدار بليون دولار كنتيجة للزيادة فى المصروفات على التعليم وفى سنة أخرى زاد ج٠ن٠ق بنفس المقدار ولكن بسبب الزيادة فى انتاج السجائر فالأرقام فى كل حالة تظهر نفس كمية النمو ٠

انتاج متساو ولكن يتضح أنه فى الحالة الثانية ضائع تماما مثل سيارة (ايدسل) الشهيرة التى لم يشترها أحد ، أو اسلحة العسكرية التى يبطل استخدامها فى الدقيقة التى تظهر فيها • كل هذا يعتبر جزءا من ج • ن • ق • ثم تضيف مشكلة تلوث البيئة صعوبة أخرى •

فبعض أنواع النمو فى اجمالى الانتاج القومى (ج•ن•ق) تساهم فى التلوث كالسيارات والورق وصناعة الحديد والصلب على سبيل المثال •

وأنواع أخرى من النمو فى ج • ن • ق ضرورية لايقاف التلوث مثل مصانع استغلال المجارى أو مشروعات انتاج ماكينات باحتراق داخلى نظيف •

بينما طرقنا التقليدية فى قياس ج • ن • ق • لا تفرق بين هذه المنتجات ، فعلى سبيل المثال فاتورة تنظيف الملابس التى ندفعها لتنظيف ملابسنا من الاتساخ الذى ألحقه بها دخان المصنع المجاور تحسب ضمن ج • ن • ق • رغم أن تنظيف الملابس لم يزد من رضائنا أو راحتنا وانما أعاد ملابسنا الى ما كانت عليه فى حالتها الأولى •

كل هذه المشكلات تزيد أيضا من غموض معنى اجمالى الانتاج القومى ••

وأخيرا فان ج•ن•ق لا يخبرنا بأى شىء عن توزيع البضائع والخدمات على الناس •

فالمجتمعات تختلف فى كيفية توزيع البضائع والخدمات بين مواطنيها • وحاول أن تقارن مثلا بين السويد والمكسيك اللتين تتساوى فيهما تقريبا قيمة ج • ن • ق • أو قارن بين السويد والولايات المتحدة اللتين يتساوى ج • ن • ق • لكل فرد فيهما لتدرك أن معرفة حجم ج • ن • ق أو قيمة ج• ن • ق • للنسمة لا يعطيك فكرة حقيقية عن طبيعة المجتمع أو عن العواقب الاجتماعية لهذا الاجمالى للانتاج القومى • فمجتمع غنى قد يوجد به كثير من الفقر وهو لا يأبه له عاجز عن تغييره ، ومجتمع فقير ينتج عدة مليونيرات ، ونحن نعرف أن بعض أمراء الهنود كانوا يتلقون وزنهم ذهبا من شعبهم فى كل سنة •

كل هذه الشكوك والتحفظات (وبعضها لم نذكره) يجب أن تحذرنا من استخدام ج • ن • ق • على أنه مقياس واضح وسليم للرضا الاجتماعى والرفاهية •

والاقتصادى ادوارد دينيسون ألح مرة أنه لا شىء يتحكم فى رفاهية الاقتصاد القومى أكثر من الطقس ، وهـذا لا يدخل بكل تأكيد فى حسابات ج · ن · ق · لهـذا فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تمتلك ج · ن · ق · للنسمة أكثر من ·· فلنقل مثلا اليابان ، فان هـذا لا يعنى بالضرورة أن الحياة هنا أفضل ، ربما كانت أسوأ ، بل فى الواقع تدل احصاءات الرعاية الصحية والجريمة أنها غالبا أسوأ · وعلى الرغم من كل ذلك وبرغم كل عيوبه يظل ج · ن · ق · أسـهل وسـيلة نمتلكها لتلخيص المسـتوى العـام للنشـاط الاقتصـادى ، ولكن اذا أردنا معرفة مسـتوى الرفاهية فعلينا التحول الى مؤشرات اجتماعية أخرى مثل متوسطات اعمار ومقاييس الصحة وأسعار العلاج ومدى تنوع ووفرة الغـذاء ، وكل هـذا لا يمكننـا معرفته من أرقام اجمالى الانتاج القومى (ج · ن · ق ·) وحـدها ·

ولكننا لسـنا دائما مهتمين بالرفاهية لأنها أعقد من أن نلخصـها فى مقياس واحد ، وعلى سبيل المثال فان مقاييس الصحة ومعدلات الجريمة فى اليابان أفضل من الولايات المتحدة ولكن المساحة للفرد أقل بكثير ·

وهناك الكثير من المقاييس الأخرى المتعارضة ولكن ج · ن · ق · له سـهل ويمكن لأى فرد معرفته ، وسواء كان سـيئا أو جيدا فهو الذى اتفقت عليه الأمم كلها فى كل مكـان ، وسـيظل المصـطلح الرئيسى فى الموسـوعة الاقتصادية لزمن طويل قادم ·

الفصل السادس

الادخار والاستثمار

لماذا تتأرجح قيمة اجمالى الناتج القومى ؟ لو نحينا جانبا مفاجآت الطقس والكوارث الطبيعية وتساءلنا : لماذا يبطىء نهر الانتاج فى سنة ويسرع فى سنة أخرى ؟ عندئذ ستأخذنا الاجابة الى الغرض الحقيقى من بحث اقتصاديات المشاكل العامة ٠

الآن وقد عرفنا ما هو ج٠ن٠ق٠ نريد أن نعرف لماذا يتصرف بهذه الصورة التى يفعلها ؟

الطريقة المثلى للبدء هى أن ننظر مرة أخرى على نهر المنتجات ، ولكننا هذه المرة لن ننظر الى كم ونوع البضائع والخدمات تلك التى حسبتها ادارة الاحصاء التجارى ، ولكننا سننظر الى المشترين الواقفين بجانب الآلات الحاسبة على مصبات أنهار الانتاج ليتسلموا نصيبهم من انتاج الأمة ٠ وكما نتوقع فستقف بيوت الأمة مجتمعة عند الحاسبة الأولى على المصب الأول لانتاج الاستهلاك ٠ وستقف الهيئات والشركات مجتمعة عند الحاسبة الثانية على المصب الثانى لانتاج الاستثمار ٠ والوكالات الحكومية ستقوم بدور المشترى على الحاسبة الثالثة لمصب نهر الانتاج الحكومى بينما تقف المؤسسات الأجنبية والأفراد والحكومات على المصب الأخير ٠

وبالنظر الى ج٠ن٠ق٠ من هذا المنظور فلن نراه كتيارا من البضائع ولكن كتيارا من الشراء ، من الانفاق ومن الطلبات ٠ فكل سلعة تتحرك فى هذا النهر انما تحركها أموال المشترى لها ، فالمال يجعل السلع تتحرك أو كما قال آدم سميث « المال هو عجلة كبيرة من الدوران » وتحويل انتباهنا من الانتاج الى الشراء يقربنا من الاجابة على سؤال لماذا يتأرجح ج٠ن٠ق ، فالانتاج يتأرجح لأن الطلب عليه يتأرجح فيزيد أحيانا ويقل أحيانا ٠ ولكن هذا ليس هو السبب الوحيد ، فهناك الأعاصير والزلازل والاضرابات والصعوبات التكنيكية ، والقواعد الحكومية ، كل هذا قد يعرقل مستوى الانتاج ، وفى آخر هذا الفصل سنتحدث لأول مرة عن جانب « التمويل »

فى الاقتصاديات والذى يؤكد الآثار السلبية للضرائب على حافز الانتاج ٠ ولكن أكثر المتحيزين لجانب التمويل لابد أن يوافق على أن الطلب ـ الرغبة والقدرة على شراء البضائع ـ ضرورى لنهر الانتاج حتى يستمر فى التدفق ، ولهـذا فان طريقنـا لكى نبدأ بحثنـا سـيكون بفحص من أين يأتى الطلب وما الذى يجعله يزداد أو يقل ٠

مدخرات العائلات والانفاق التجارى

سـنتجه ناحية أول آلة حاسـبة ، تلك التى تصـطف أمامها العائلات لتشترى الناتج القومى من بضائع استهلاكية وخدمات ٠ من أين يأتى المـال المتـدفق من البيوت ؟ انه يأتى أساسا من مكتسـبات تلك البيوت من الأجور والمرتبات والايجارات والأرباح والفوائد ، ومن أى مدفوعات أخرى اكتسبتها العائلات نظير عمل ما ، كما أنها تأتى من المدفوعات المنقولة مثل شـيكات الضـمان الاجتماعى ، ويمكن زيادة حجم تيار الانفاق ولو مؤقتا اذا سحبت العائلات حساباتها الادخارية ، أو حولت الأسهم والسندات الى نقد سائل ٠ ولكن الناس نادرا ما يفعلون هـذا لشراء بضائع الاستهلاك العادية ٠

وأخيرا يمكن زيادة حجم الانفاق عن طريق الاقتراض ، وبهـذا تستطيع الأسرة أن تنفق فى سنة ما أكثر من دخلها ـ وهـذا يحدث غالبا اذا كانت هناك مشتريات باهظة مثل عربة جديدة مثلا ٠

ونفس الشىء عندما ننظر الى مجموع دخول البيوت ونقارنه بمجموع مصروفاتها على بضائع الاستهلاك فنكتشف أن البيوت ككل (كقطاع كمـا يسميها الاقتصـاديون) تدخر بانتظام جزءا من دخلها★ ٠ وأن هـذا الجزء يتأرجح حول ٥٪ من عام لآخر ـ وهـذا يعنى أنه جنى بعد الاقتراض وبعـد استخدام كروت الائتمان وحسابات البنوك ، كل ذلك وتظل البيوت تأخذ من المـال أكثر مما تنفق ٠

لذلك لا توجـد صـعوبة فى فهم من أين يأتى الطلب على الجـزء من ج٠ن٠ق٠ الخـاص ببضـائع المسـتهلكين ٠ فكله يأتى من كسـب البيـوت ومواردها من المدفوعات المنقولة مضافا اليها الاقتراض ، ولكن فى الحقيقة أن نظرتنا الى ج٠ن٠ق٠ من منظور الاقتصاديات الكبرى تجعل السؤال الأهم

★ هـذا يشـمل انفاق البيوت على شراء العربات وليس انفاقها على شراء المنـازل لأن المنازل تعتبر بضائع استثمار وليست بضـائع اسـتهلاك ٠

ليس هو من أين تأتى طلبات المستهلكين ٠٠ ولكن ماذا يحدث لـ ٥٪ من موارد البيوت التى لا تعود الى الاقتصاد ولكنها تدخر ؟ !

السؤال يوجه اهتمامنا الى النهر الثانى ، حيث بضائع الاستثمار تشترى بواسطة الأعمال التجارية الخاصة ٠

وتماما كما أن قطاع العائلات يشترى احتياجاته اليومية من بضائع الاستهلاك من مكتسباته كذلك فالقطاع التجارى يشترى احتياجاته اليومية من المال الذى يأتيه بانتظام من المبيعات ، ونستطيع أن نصور القطاع التجارى للأمة كبيت ضخم يشترى احتياجاته من الخدمات والعمالة والمواد الخام والبضائع نصف المصنعة من الايرادات التى يكتسبها من بيع انتاجية كامل التصنيع ٠

وهناك مع ذلك اختلاف جوهرى بين القطاع التجارى وقطاع العائلات ، وهو أن القطاع التجارى لا يدخر جزءا من ايراداته بل على العكس غالبا ما يصرف أكثر مما يربح من مبيعاته ٠

وهذه الفكرة من الأهمية بمكان حيث انها تستحق أن نذكرها مرة أخرى ، ان السلوك الطبيعى والمنتظم والصحى بل والضرورى لأى مجتمع تجارى ككل هو أن يضع من المال فى الأجور والرواتب والمواد الخام والبضائع نصف المصنعة والأرض ورأس المال أكثر من الكمية الكلية التى يحصل عليها من بيع منتجاته ! !

وعندما نقول هذا فان السلوك يبدو غير مأمون العاقبة ! !

اذ كيف يمكن حتى لأكبر الشركات أن تتحمل أن تضع من المال سنة بعد سنة ـ أكثر مما تحصل عليه من بيع منتجاتها ؟ والاجابة أن العمل أو المشروع التجارى لا يصرف كل ما يكتسبه فجزء منه يدخر كأرباح ٠

على الرغم من أن هذه الأرباح قد تنفق كلها أو جزء منها كأرباح على الأسهم أو كمصروفات على بضائع رأس المال ٠ ولكن فوق الايرادات العادية فالمشروعات التجارية تأخذ ايرادات اضافية تمويلية من الاقتراض من البنوك أو من بيع أسهمها وسنداتها ، وهذه المصادر الاضافية ـ الزيادة الجديدة فى رصيد رأس المال ـ يتم انفاقها أيضا ليس لسد النفقات اليومية الجارية للشركات ، ولكن من أجل تحسين رأس المال ٠

فشركة أ ت ، ت لا تستخدم ايرادات سنداتها فى دفع أجور عمال التليفونات بها ولكن تستخدمها فى مد خطوط تليفونات جديدة ولبناء مبان جديدة وأقمار صناعية جديدة ٠

وهكذا فان عملية الادخار والاستثمار تدخل مباشرة فى لب موضوع الاقتصاديات الكبرى ، فمدخرات الأسر يأخذها القطاع التجارى ليمول بها بناء بضائع رأس مال جديدة ، وفى المقابل ، تصبح هذه الطريقة رئيسية ، وبالتالى زيادة ج٠ن٠ق٠ وهذا هو أول تفسير لكيفية نمو ج٠ن٠ق٠ ولماذا تتأرجح قيمته ، والتفسير من الأهمية بحيث سنوضحه فى نقاط :

١ ـ اجمالى الناتج القومى ينمو لأن المدخرات تتحول الى معدلات ٠

٢ ـ مدخرات قطاع العائلات تستمر بواسطة القطاع التجارى★ ٠

٣ ـ تتأرجح قيمة ج٠ن٠ق٠ لأن عملية تحويل المدخرات الى استثمار ليست دائما سلسة أو ثابتة ٠

كيف تتشابك القطاعات ؟

لعل هذه العلاقة السابقة قد أصابت البعض بخيبة أمل لأننا لم نأت بجديد ، فالكل يعلم أن الادخار والاستثمار يقعان فى قلب النمو الاقتصادى حتى لو لم تشرح العملية بوضوح ، ولكن هناك جوانب فى الادخار والاستثمار لا يعلمها كل الناس ، وسنتحول الى هذه الجوانب الآن ٠فلنبدأ بالادخار ، نحن نفكر فى الادخار على أنه وضع المال فى بنك أو فى أى مؤسسة تمويلية أخرى من أى نوع ، ولكن مالا نلاحظه أن للادخار معنيين مختلفين تماما ، الأول هو ما شرحناه آنفا : وضع المال جانبا وعدم انفاقه ٠

والثانى : هو عدم استهلاك الموارد ٠

وكما سنرى بعد ذلك فالجانبان مختلفان تماما اذ بينما عواقب الأول سيئة فالثانى عواقبه طيبة ٠ فوضع المال فى بنك أو فى وثيقة تأمين جديدة أو فى أسهم وسندات يخلق فجوة مفاجئة أو انخفاضا مفاجئا فى الطلب ، وتنشأ هذه الفجوة لأن جزء المكتسبات التى حصلت عليها الأسر من الشركات

★ الدرجة التى يعتمد فيها القطاع التجارى على مدخرات قطاع العائلات تختلف بشكل واسع من بلد لآخر ، فى اليابان وألمانيا يكون الاعتماد كبيرا ٠ وفى الولايات المتحدة ليس الأمر كذلك ٠ والأعمال التجارية تمول نفسها بنفسها من خلال أرباحها ومكتسباتها بدرجة كبيرة ٠

أو من الحكومة لن يعود الى الدائرة الاقتصادية كجزء من تيار الاستهلاك ، ويقول آخر « الادخار يعنى عدم الاستهلاك » وكما رأينا فان هذا لا يعنى أن هذه المدخرات ستبقى بشكل دائم خارج الدائرة الاقتصادية · فنحن نستطيع أن نتخيل أرباب البيوت فى طابور الاستهلاك ، يقرضون أو بالأصح ينقلون مدخراتهم الى رجال الأعمال الواقفين فى طابور الاستثمار ولكن حتى يتم هذا النقل من خلال نظام البنوك أو سوق العملة أو شراء وثيقة تأمين على الحياة مثلا ، فالادخار يعنى فقط أن العائلات أخذت جزءا من مكتسباتها وقررت ألا تستخدمها فى شراء بضائع الاستهلاك ·

ننتقل فورا الى السؤال الخاص بانتقال المال الى أيدى رجال الأعمال · ولكن فى الوقت الحالى يجب أن نفهم أن الادخار ليس مجرد مسألة تمويلية ولكنه عمل يحرر القوة العاملة والمال من انتاج بضائع الاستهلاك ، وبالتالى يجعلها مستعدة لانتاج أنواع أخرى من البضائع ·

ولعل هذا التوضيح يساعدنا قليلا · لنفترض على سبيل المثال ان رجال الأعمال قرروا مضاعفة انفاقهم الاستثمارى لتوقعهم رواجا قريبا ، أو لنفترض أن الحكومة قررت مضاعفة انفاقها العسكرى لتوقعها حربا قريبة ، من الواضح أن هذه الزيادة فى انفاق القطاع التجارى أو العسكرى سترفع من أسعار المواد والأيدى العاملة بشكل كبير ، لتنافس الشركات التجارية أو الحكومية على احتياجاتها من المواد أو الأيدى العاملة ··· مما سيؤدى الى زيادة فى التكلفة · وهذا قد يتسبب فى بداية تضخم بسبب التزاحم ·

وفى الواقع هناك طريقة واحدة فقط يمكن بها التصدى لهذه الزيادة فى الاستثمار أو فى الانفاق الحكومى بغير أن يحدث هذا التزاحم والتضخم لأنه لابد أن تتوفر الموارد والأيدى العاملة ·

طريقة واحدة تجعل ذلك ممكنا عن طريق « فرض الضرائب » · هى ببساطة أن نأخذ من العائلات قوتها الادخارية ونعطيها الحكومة · ولكن الصناعة لا تملك سلطة فرض الضرائب · وبالنسبة لرجال الأعمال فالوسيلة الوحيدة التى يمكن بها توفير الموارد هى أن يتنازل عنها القطاع المنزلى فى المجتمع طواعية ·

نحن نسمى عملية التنازل « الاختيارى » هذه « الادخار » (بكل تأكيد فهناك الكثير من الاغراءات التى تقدمها البنوك ، والمؤسسات الأخرى للأسر حتى تتنازل عن قدرتها الشرائية لهم ولكنها تظل عملية اختيارية ولا يوجد فيها أى قهر أو اجبار) ·

وهكـذا فان الجـانب البنـاء فى الادخار ليس جانبه التمويلى الذى يخلق فجوة فى الانفاق فقط ولكن جانبه الحقيقى هو التخلى عن حق فى أرض أو عمل أو رأس مال من أجل الفائدة العاجلة التى يمكنهم تحقيقها ٠

وهـذا يقودنا للحلقة الأخيرة فى السلسلة ، فالمواد التى أطلقها أرباب البيوت المدخرون يجب أن تؤخـذ وتستغل بواسطة قطاع رجال الأعمـال ٠ واذا لم تستخدم فان النقص فى الطلب الذى أحدثه الادخار سيضر مبيعـات الاستهلاك بلا تعويض فى مبيعات البضائع الأخرى وبالتالى ستصبح الأيدى العاملة والموارد التى أطلقها أرباب البيوت المدخرون عقيمة وغير مجدية ٠

لهـذا فان آخر وأهم وأكثر الأجزاء نشاطا فى العملية كلها ينصب فى قرارات قطاع رجال الأعمال بتكوين رأس مال ٠ وهى عملية ـ كما سنرى فى الفصل التالى ـ غير مضمونة وفيها مخاطرة ٠

اذأ فالادخار والاستثمار لهما معان وتبعات غير مألوفة لنا ومختلفة عن المفهوم العـام ٠

ان هنـاك عمليتين من الادخار والاسـتثمار تعملان معا ومتصـلتان بعضهما ببعض ، وبالقطع فهناك جانب غير مألوف نراه المفتاح لفهم كيف يعمل نظام « اقتصاديات المشاكل العامة » وهو أن النمو الاقتصادى يحـدث من خلال تناسق وتعاون قطاعات المجتمع المختلفة ٠

وكمشاركين عاديين فى الاقتصاد فاننا لا نفكر أبدا فى تنظيم أنشطتنا مع شخص آخر ، ناهيك عن قطاع كامل ، كذلك أى رجل أعمال عندما يقوم بمشـاريع جديدة لتوسيع مؤسسـة لا يفكر فى تنسيق ذلك مع قطاع أرباب البيوت أو مع أى قطاع آخر ٠

ومع ذلك فانه من خلال هـذا التنسـيق المستمر بين القطـاعات ينمو النظـام ويزدهر ٠

وبسبب النقص فى التفاعل بين القطاعات تحدث العثرات ٠

وهـذا التفاعل يمكن تلخيصه كالتـالى :

١ ـ أى فجوة فى الطلب فى أى قطاع يجب تعويضها بطلب اضافى فى قطاع آخر ، واذا لم يحدث هـذا التعاون فسيحدث انخفاض فى الطلب ، وهبوط فى ج٠ن٠ق٠ بطالة ومتاعب ٠

٢ ـ أى زيادة فى الاستثمار أو فى الانفاق الحكومى ، بافتراض أن هناك عمالة كافية ، تحتاج أن تتوفر الموارد المالية لهذا القطاع الذى يتوسع وهذا لا يتم الا من خلال فرض الضرائب أو الادخار التطوعى ٠

٣ ـ اذا صرف القطاع الذى يتوسع أكثر من المدخرات المتاحة له فسيكون هناك ضغط متصاعد على النظام واحتمال حدوث التضخم ٠

أما اذا صرف القطاع أقل من تدفق المدخرات فسيكون هناك ضغط تنازلى على النظام واحتمال حدوث ركود أو كساد ٠

وبالقطع هذه ليست كل قصة الرواج والافلاس ، التضخم والركود ، اننا نلمس بعض المسائل الحساسة مثل المال والانتاجية أو دور الحكومة ٠٠ ولكن مفهوما تركيبيا أوليا عن الاقتصاد بدأ يتكون لدينا ٠

فأصبحنا نرى أن النمو لا يحدث هكذا تلقائيا ، ولكنه يتكون من تفاعل مشترك ومساندة من قطاعات النظام المختلفة ٠

كيف يحدث هذا التفاعل ؟ وكيف يمكن تصحيحه عندما يفشل فى أن يحقق النتيجة الصحيحة ؟ هذه هى المشاكل التى ستشغلنا فى الصفحات القادمة ٠

الحكومة تتدخل

ولكننا لم ننته بعد من الآلات الحاسبة ٠ لقد رأينا كيف أن الطلب على ج٠ن٠ق٠ينشأ لأن البيوت تصرف معظم مكتسباتها ، والمشاريع التجارية تصرف معظم مواردها بالاضافة الى المدخرات التى حصلت عليها من قطاع العائلات ٠

اننا لم نفحص بعد ما يحدث عند الطابور الخاص بالحكومة أو عند الحاسبة التى يصطف عندها طابور الأجانب ٠

الحكومة أولا : للوهلة الأولى هناك تشابه بين القطاع الحكومى وبين قطاع رجال الأعمال أو قطاع حسابات الأسر ٠

واذا اعتبرنا الحكومة مجموعة من الوكالات الشرائية سواء كانت محلية أو تابعة للولاية أو فيدرالية ، فسنرى أن هذا القطاع يشترى بضائعه وخدماته من موارده اليومية ـ عوائد الضرائب ـ تماما كما تنفق العائلات والأعمال التجارية من مواردها الطبيعية ٠

ولكن موارد الحكومة تختلف بشكل هام عن موارد العائلات والمشاريع التجارية ، فالحكومة لا تبيع انتاجها مهما كانت فائدته ·

ورسوم الطرق السريعة والأجور على الهبوط فى المطارات تعتبر استثناءات ، ولكن القاعدة العامة أن الحكومة توزع خدماتها بلا مقابل ·· لهذا فعليها تأمين دخلها بأسلوب اخر ، ولهذا تصادر الحكومة جزءا من دخل البيوت والمشاريع التجارية ، وكلمة تصادر قد تبدو متطرفة ولكننا يجب أن نوضح أن الضرائب ليست كتقاضى الأجر فرب المنزل أو صاحب المشروع قد يرفض شراء انتاج الشخص أو المشروع الآخر ولكنه لا يستطيع رفض شراء انتاج الحكومة ، لهذا فالضرائب مدفوعات اجبارية ·

ومن جهة أخرى يجب أن نضع فى اعتبارنا أن الضرائب هى أيضا التعبير عن ارادة الناخبين ، رغم أن هذا قد يبدو سخيفا ·

وأكثر من ذلك يجب أن نحفظ فى ذهننا أن الحكومة تمنحنا خدمة رئيسية بشكل مطلق كمقابل لضرائبها ، خدمة بدونها لا يمكن لأى رب بيت أو صاحب مشروع أن يربح مليما واحدا ·· وهى خدمة حفظ النظام والقانون وحماية الممتلكات ·

يقول آدم سميث « أنه فقط تحت حماية القاضى المدنى يمكن لمالك أى عقار ثمين أن ينام الليل فى أمان » وهكذا فان هناك فارقا كبيرا فى الدور السياسى بين القطاعين العام والخاص ، ولكن هناك أيضا تشابها كبيرا بين القطاعين ان نظرنا من زاوية تعاونهما الاقتصادى والتنسيق بينهما ·· فلنفترض مثلا أن قطاع البيوت قد خلق فجوة فى الطلب عن طريق مدخراته ، وأن القطاع التجارى ـ لأى سبب فشل فى تعويض هذه الفجوة عن طريق الاقتراض أو جمع المدخرات فى أسهم جديدة أو ما شابه ذلك ··

ألا تستطيع الحكومة أن تقترض هذه المدخرات غير المستخدمة وأن تغلق فجوة الطلب هذه عن طريق صرف المدخرات فى أى أغراض عامة كالاستثمار العام ؟ !

الاجابة بالطبع أنها تستطيع · اذا كانت هناك فجوة فى الطلب تستحق أن « تغلق » عن طريق الصرف الاستثمارى اذ ما الفرق اذا ما كان الاستثمار فى قمر اتصالات صناعى تمتلكه شركة أ ت ، ت أو تمتلكه الحكومة ؟

أو فى خط حديدى تمتلكه « سانتانى » أو « أمتراك » ؟

ما الفرق بين مصنع خاص وسد عام ؟

لايوجد هناك فرق ، المهم هو أن مدخرات قطاع يستهلكها قطاع آخر٠٠ أن استثمارات قطاع هى مدخرات قطاع آخر ٠

وبالتأكيد فان هذا ليس نهاية الموضوع وهناك المتسع لكثير من الجدل حول أية أنشطة يمكن للحكومة أن تخوض فيها ٠٠ وأيها يجب عليها الا تخوض فيها ٠

وهناك جدل حول ما اذا كانت الحكومة تستطيع بأمان أن تصرف قروضها على أغراض الاستهلاك مثل الضمان الاجتماعى مثلا ٠ وهناك جدل حول ما اذا كانت الحكومة ستزاحم ـ عن غير قصد ـ المشروعات الخاصة عندما تتوسع فى أنشطتها ٠ لهذا فالسؤال حول دور الحكومة لم يتم حسم اجابته ٠ ولكن ما تم حسمه هو أن الحكومة أو القطاع الحكومى يستطيع أن يقوم بنفس الدور الاستثمارى للقطاع التجارى ٠

تستطيع الحكومة أن تستخدم قوتها الاقتراضية تماما : مثل المشروعات التجارية لكى تعوض نقصا فى الانفاق فى مجال آخر ٠

ولكنه من المهم أن نرى أن الحكومة كقطاع تستطيع ـ بل يجب ـ أن تنظم أنشطتها مع القطاعات الأخرى ، ولا يوجد أى اقتصادى ، سواء كان محافظا أم راديكاليا يمكنه أن ينكر ذلك ٠

وهناك مصدر آخر للطلب يجب أن ننظر اليه بسرعة وهو الجهات الأجنبية حيث المشترون عبر البحار يمثلون الطلب على انتاج الولايات المتحدة من الحبوب والعقول الألكترونية والطائرات النفاثة والماكينات ، وحيث البائعون الأجانب يعرضون القهوة والمعادن الخام ٠

والبترول والعربات التويوتا فى انتظار المشترين الامريكيين ٠ وتأثير الطلب الأجنبى على ج٠ن٠ق٠ أعقد من تأثير سائر القطاعات ٠ لذا سنعود اليه فيما بعد فى الفصل التاسع عشر ، ولكن فى الوقت الحاضر يكفى أن نفطن لوجوده بينما نركز اهتمامنا على القطاعات الأخرى ٠٠ وقطاع العائلات وقطاع رجال الأعمال والقطاع الحكومى ٠

ولقد وصلنا الآن الى حيث نرى عملية الاستثمار ـ الادخار (وقد وصلنا بينهما بشرطة لتوضيح مدى اتصالهما) نراها مفتاح النمو الاقتصادى ومفتاح فهم التأرجح الاقتصادى ، وهى مفتاح النمو لأن الاستثمار هو النشاط الذى به نضع أساس المعدات التى تجعلنا أكثر انتاجية ٠

انه بالاستثمار تم انشاء مصانع كالتى صنعها آدم سميث للمسامير ، وزادت كمية البضائع المنتجة فى ساعة عمل بمقدار عشرة ثم مائة ثم ألف ضعف ·

وعملية الاستثمار ـ الادخار هى مفتاح التأرجح فى ج·ن·ق· لأن العملية لا تسير وفق معدل ثابت لا يتغير ولكن المعدل يسرع ويبطىء حسب العوامل التى تغير مسار الادخار · أو فى الأغلب التى تغير احتمالات الاستثمار ، وهذا ما سندرسه لاحقا ·

وأخيرا نقطة هامة وحيوية « الطلب هو القوة الدافعة السريعة فى الاقتصاد » ·

ان حجم الانفاق الكلى : انفاق البيوت على بضائع الاستهلاك ، وانفاق الشركات التجارية على بضائع رأس المال ، وانفاق الحكومة على استهلاكها ومشترياتها الاستثمارية ، وانفاق الجهات الأجنبية على الصادرات · هذا هو المصدر المنشط اليومى لاجمالى ناتجنا القومى ·

وحتى الاقتصاديون المنحازون لجانب المولين والذين يؤكدون على أهمية الحافز الداخلى للانتاج وعلى التأثير المحيط للضرائب سيوافقون معنا على أنه اذا تعثر الطلب لأى سبب ، فان ج·ن·ق· سيتعثر وبالتالى العمالة والدخل ·

ولكن الاقتصاديون الموالون لجانب التمويل والممولين والاقتصاديون الموالون لجانب الطلب يختلفون فيما بينهم حول : هل سيكون الطلب الذى تخلقه الأنشطة الاستثمارية للقطاع الخاص عندما ترفع عنه الضرائب الباهظة والقواعد الحكومية ·· هل سيكون كافيا لخلق نمو اقتصادى كاف ؟ أنصار التمويل والممولين يقولون : نعم ، بينما أنصار الطلب يعتقدون أنه سيكون على الحكومة أن تلعب دورا مساندا ·

وهذا بالتأكيد سؤال هام ، ولكن لا جدوى من الدخول فى مناقشات حول اقتصاديات التمويل حتى نفهم بشكل أعمق كيف تعمل قطاعات البيوت والأعمال والحكومة ·

وهذه فكرة عما سوف نتحدث عنه ·

الفصل السابع

الاستهلاك السلبى

الاستثمار الايجابى

من بين كل أنواع السلوك الاقتصادى فان الادخار والانفاق المنزلى هو المألوف لدينا ، ومن منا لم يفكر فى اضافة على حسابه الادخارى أو على وثيقة التأمين أو على استثماراته ، ومن منا لم يجرب لعبة شد الحبل التى تتنازعه بين رغبته فى الانفاق ، أو كما تقول الاعلانات « اشتر الآن وادفع فيما بعد » ، ورغبته فى الادخار للأيام المكفهرة أو للتعليم الجامعى أو للتعاقد أو لغير ذلك من الأسباب !

وهذه الدراما الصغيرة حول قرارات الصرف والادخار تتنازع ملايين الأسر كل يوم ، وكل منها تعتقد أن ظروفها فريدة من نوعها ٠

ولكن فى الواقع عندما نأخذ قطاع البيوت ككل فان هذه الدراما تتحول الى سلوك عام متوقع الى حد كبير ، فكما رأينا فى الفصل السابق تنفق البيوت كلها بشكل منتظم حوالى ٩٥٪ من كل دولار تتلقاه ، وتوفر ٥٪ مما يجعل الأسر الأمريكية مبذرة لو قورنت بالأسر فى ألمانيا الاتحادية التى توفر ١٥٪ من دخلها ، أو الأسر اليابانية التى توفر حوالى ٢٠٪ وبعد ذلك عندما ندرس سؤال الانتاج سنعود الى هذه الفروق فى معدلات الادخار القوميـة ٠

الاستعداد الفطرى للاستهلاك

الآن وبينما نحن ندرس ديناميكية ج٠ن٠ق٠ علينا أن نتذكر أن هناك معدلات ادخار قومية ، وأن هناك ميلا فطريا للاستهلاك ، وأن الاقتصاديين وجدوا أن معدلات الادخار القومى ثابتة بشكل مدهش ويمكن الاعتماد عليها ٠ ومن بين الأشياء التى يستطيع الاقتصادى أن يتنبأ بها بدرجة كبيرة من الصحة هى كمية الاستهلاك (أو عكسها أى كمية الادخار) التى ستصاحب كل مستوى من مستويات الدخل فى قطاع البيوت ٠

وبشكل عام فان حجم الانفاق الاستهلاكى يمثل حوالى ⅔ قيمة ج٠ن٠ق ٠ اى أن عمليــة الشراء التى يقوم بهــا قطــاع البيوت تصــنع الطلب الذى يخلق ⅔ انتــاجنا القومى ، وحوالى ٤٠٪ من هــذا الشراء يذهب لبضــائع قصيرة العمر سريعة التلف مثل الملابس والغذاء وما شابههما ٠

وحجم أكبــر قليلا من عمليــة الشراء يذهب لنوعيــة من الخـــدمات الاستهلاكية تتراوح بين رحلات الطائرات والمطاعم ، بينما تذهب البقية الى نوعيــات طويلة العمر مثل العــربات أو الأدوات المنزلية ، وتســمى هــذه النوعيات ، الاســتهلاكية المتينة ، ويمكننــا أن ندرك بالقطع أن الطلب على الاستهلاكيات المتينــة هــذه أقل من النوعيات الأخرى ، فالنــاس يلزمها أن تأكل ولكنها تستطيع تأجيل شراء جهاز تليفزيون ٠ لهــذا فانه حتى داخل التيار العريق لقطاع البيوت هناك تيارات أخرى أصــغر بعضــها ثابت جدا والبعض الآخر سريع التغير ٠

وبالمثل فان الخاصية الرئيسية للانفاق الاســتهلاكى ككل هى طبيعته السلبية المتوقعة والتى يمكن حسابها والاعتماد عليها ، ويمكنك أن تخبر أى اقتصادى مثلا أن ج٠ن٠ق٠ للعام المقبل سيكون كذا وكذا من الدولارات وفى استطاعته أن يخبرك بشكل لا يخلو من دقة كم سيكون الانفاق الاستهلاكى ٠

وعلى هــذه الأسس سيسمح بعض الاقتصاديين لرجال الأعمال بعمل بعض التنبؤات والاتجاهات العامة للســوق★ ٠

وهناك ٣ حالات لا يلتزم فيها الانفــاق الاســتهلاكى بهــذا الســلوك الســلبى المتوقع :

الأولى حــالة الحرب ٠ وكمــا هو متوقع ففى أوقات الحروب يتراجع الانفاق الاستهلاكى اما عمدا أو من خلال الضرائب الباهظة لكى يفسح المجال للانفاق العسكرى المتزايد ٠

وعلى سبيل المثال أثناء الحرب العالمية الثانية تم ضغط الاســتهلاك بواســطة الضرائب الى نصــف ج٠ن٠ق٠ تقريبــا ٠ ورغم أن مصروفات الاستهلاك بالدولار ارتفعت أثناء الحرب الا أن ج٠ن٠ق٠ نفسه زاد بشكل كبير بحيث ان نصيب الاستهلاك نقص بشكل كبير ، ويمكننا أن نشبه ذلك بأن نقول أن نصيب المستهلكين قد نقص مع أن الكعكة زادت فى الحجم ٠

★ من المؤكد أن التنبؤ بحجم الانفــاق الاســتهلاكى وأنه سيكون كذا وكذا من ملايين الدولارات شىء والتنبؤ بالمسارات والدوامات الصــغيرة التى ســيدور فيهــا انتاجك هــو شىء آخــر ٠

ومن الأسباب التى جعلت حرب فيتنام تصبح هى الشرارة التى أشعلت التضخم أن المصروفات العسكرية لم يتم تعويضها بضرائب تحد من حجم الاستهلاك ٠

والحالة الثانية التى يتخلى فيها الاستهلاك عن سلوكه المعتاد هى أوقات الكساد الشديدة ، لأن هناك احتياجات يجب الحصول عليها لكى نظل نحيا ، وعندما تهبط الدخول بسبب البطالة فالعائلات التى أضيرت قد تستجدى أو حتى تسرق كى تحفظ لنفسها حياة الجسد والروح ٠ وبالقطع ففى تلك الأوقات فان مدخرات البيوت تنفد بسرعة ، وبذلك يشغل الاستهلاك حيزا أكبر فى ج٠ن٠ق٠ رغم أن القيمة الحقيقية للاستهلاك تكون قد قلت وذلك لأن حجم ج٠ن٠ق٠ نفسه قد قل ٠٠ أى بقول آخر أن نصيب الاستهلاك زاد رغم أن الكعكة صغرت فى الحجم ٠

وأخيرا فان علاقة الميل الطبيعى للاستهلاك تختلف فى أوقات التضخم ، وتصاب العائلات بما نسميه « حكة التضخم » وتؤخذ القرارات بشراء أكثر من الاحتياجات للحصول على الأشياء قبل أن تصبح أغلى ، ولهذا فان التضخم يمكن أن يتسبب فى مد من الشراء على حساب المدخرات ، وفى السنوات الأخيرة الماضية على سبيل المثال انخفضت مدخرات البيوت فى الولايات المتحدة الى مستوى ضعيف جدا ، والسبب فى ذلك ليس معروفا غير أن كثيرا من الاقتصاديين يعتقدون أن هذا أحد أغراض التضخم ٠

وقد أمضى الاقتصاديون الكثير من الوقت فى فحص ودراسة الميل الفطرى للاستهلاك ٠ ولكن بالنسبة لغرضنا فى الكتاب فان هذا السلوك المتوقع للاستهلاك المعادى له تبعة واحدة رئيسية ، وهى أن الانفاق الاستهلاكى – التيار العريض من انفاق البيوت الذى يشترى $\frac{2}{3}$ اجمالى الناتج القومى ليس قوة دافعة فى اقتصادنا ، ولكنه قوة مدفوعة ، وبرغم كل حجمه فانه ليس المحرك لاجمالى الناتج القومى ٠

ولكى نكون متأكدين يجب أن نكون أكثر حرصا حول هذا التأكيد ، فقد لاحظنا بالفعل أن انفاق المستهلكين على البضائع طويلة العمر كالعربات يكون سهل التغيير أكثر بكثير من انفاقهم على البضائع قصيرة العمر الذى يتميز بقدر من الثبات ٠ والتغيرات فى الانفاق على البضائع طويلة العمر تستطيع أن تكيل لطمة عنيفة للاقتصاد ٠

ففى عام ١٩٧٤ وفى عام ١٩٧٩ على سبيل المثال أحجم المستهلكون عن شراء السيارات خوفا من نقص البنزين • وفى كل مرة كان التأثير على مبيعات السيارات وحدها يؤثر بشكل ملحوظ على ج•ن•ق •• ولكن تماما هذه استثناءات من القاعدة • فالقاعدة أنه مهما كانت رغبات المستهلكين حادة فانهم غالبا يفتقدون السيولة النقدية ليحولوا رغباتهم الى أفعال ، ان لديهم رغبات ولكن الطلب يستلزم أكثر من مجرد الرغبة ، انه يجب أن يستند على سيولة نقدية •

وهذا يضىء لنا نقطة هامة جدا وهى أن الرغبات والشهية وحدها لا تدفع الاقتصاد الى الأمام والا زادت حدة الطلب فى أوقات الكساد أو الركود والناس جياع عنها فى أوقات الرواج والناس فى دعة ، وهكذا يبدو لنا عبث هؤلاء الذين يستحثون علاج الكساد بأن يقترحوا على المستهلكين أن يشتروا أكثر ! ! لأنه ليس هناك ما يريده المستهلكون أكثر من أن يشتروا أكثر ••• فقط اذا استطاعوا • وعلينا ألا ننسى أن المستهلكين فى كل الأوقات يتعرضون لضغوط من المداهنة والتشجيع على الشراء ، ضغوط من الاعلانات تكلف مئات البلايين من الدولارات •

والمشكلة مع ذلك هى أن المستهلك لا يستطيع أن يشترى أكثر ما لم يكن لديه دخل أكبر يشترى به • وبالتأكيد فانهم لفترة قصيرة يستطيعون أن يقرضوا أى ينتقصوا بشكل مفاجىء من معدل مدخراتهم ، ولكن طاقة كل منزل فى الاقتراض محدودة ، وكذلك كمية المدخرات • لهذا فانه فور انتهاء هذه النوبات الشرائية فان الطريقة الثابتة المعتادة فى الادخار والانفاق تستعيد نفسها من جديد •

وهكذا فمن الواضح بعد دراسة قطاع المستهلكين أننا ندرس جزءا من الاقتصاد ، رغم أهميته الا أنه فى حد ذاته ليس مصدر التغيرات العظمى فى النشاط ، ان مرايا الاستهلاك تتغير فى الاقتصاد ، ولكنها لا تحدد الجزء الأعظم من ثروتنا أو عدم ثروتنا على المدى الطويل •

الطلب على الاستثمار

يعطى شراء المستهلكين ـ كما رأينا ـ القوة الدافعة لحوالى ⅔ ج•ن•ق • فمن أين يأتى الثلث الباقى ؟ ! اننا نعرف أنه ينبع من طوابير الشراء الأخرى والتى سبق أن تحدثنا عنها •

رجال الأعمال يسعون لبناء مزيد من رأس المال •

الحكومة تشترى منتجات عامة مختلفة •

الجهات الأجنبية تشترى البضائع والخدمات الأمريكية ٠

وسنحتاج الآن لفحص طابور الاستثمار ، ولكن الاستثمار ليس نشاطا مألوفا كالاستهلاك ٠ لهذا سنحتاج الى دقيقة نشرح فيها مصطلحاتنا الاقتصادية ٠

ما يعنيه معظم الناس بالاستثمار هو شراء الأسهم والسندات ٠

ولكن هذا ليس بالضبط ما يعنيه الاقتصاديون عند حديثهم عن الاستثمار ، انهم يعنون الفعل المناظر لفعل الادخار الحقيقى ٠

فالفعل الحقيقى للادخار ـ كما نذكر ـ كان تحرير الثروات من الاستهلاك ، بينما الفعل الحقيقى للاستثمار هو استخدام هذه الثروات فى العمل لخلق بضائع رأس المال ٠

وهذا الجانب الحقيقى فى الاستثمار قد يستلزم وقد لا يستلزم شراء أسهم وسندات ، فنحن عندما نشترى أسهما أو سندات من البورصة غالبا نشتريها من شخص اقتناها من قبل ٠ لذا فان عملنا الاستثمارى ـ من وجهة نظر اقتصادية ليس الا نقل ملكية وليس له أى علاقة مباشرة بخلق ثروة جديدة ٠

نفترض أن (س) اشترى سندات جنرال موتورز من (ص) وأعطاه مالا واستغل (ص) هذا المال فى شراء أسهم أخرى من (ع) ولكن هذه العمليات بين س ، ص ، ع لم تغير بأى شكل من الأشكال الكمية الحقيقية لرأس المال فى الاقتصاد ٠

انه فقط فى حالة شرائنا لأرضية جديدة من الأسهم والسندات ، وفقط عندما تذهب قيمتها لشراء معدات أو مصانع عندما يضيف استثمار أموالنا الشخصى الى ثروة المجتمع ، وفى هذه الحالة يشترى (س) السندات مباشرة (أو من خلال بنك استثمارى) من شركة جنرال موتورز ٠ وتذهب أموال (س) الى حيث يمكن انفاقها فى شراء بضائع ومعدات ورؤوس أموال جديدة ـ كما هو المفترض ـ لهذا فان كثيرا من الاستثمار ـ كما يراه الاقتصاديون ـ هو شكل غير معروف من أشكال النشاط بالنسبة للأغلبية من الناس ، وليس ذلك لمجرد أن الاستثمار الحقيقى ليس هو نفس النشاط الاستثمارى الفردى ، ولكن لأن المستثمرين الحقيقيين للأمة يعملون غالبا نيابة عن مؤسسة على عكس النشاط الفردى المألوف ٠

وتقرر مجالس الادارات والمديرون المنفذون وأصحاب المشاريع التجارية الصغيرة أين يضعون المال السائل ٠٠ هل يكون فى بناء تسهيلات جديدة أم فى قائمة الممتلكات ٠

وهـذا القرار مختلف تماما فى طبيعته ، وفى الحافز الذى وراءه عن القرارات المألوفة لدينا فى قطاع البيوت ، فقطاع البيوت يشترى البضائع ليرضى احتياجاته ورغباته ، ورأينا كم هو ثابت هذا الميل الطبيعى للاستهلاك٠

ولكن الاستثمار لا يتقرر بالاعتبارات الشخصية ٠ الاعتبار الوحيد الذى يجب النظر اليه هو هل ينتظر من شراء بضائع رأس المال أن تنتج عائدا مجزيا ! ! وعلى عكس قطاع البيوت فان المحك وراء القطاع التجارى هو الربح ٠ وهناك مثل شهير يقول « لست أعمل فى مجال التجارة من أجل صحتى » ! ! وبلاشك فان خاصية الربح تعتبر رئيسية فى النظام الرأسمالى وهى مصدر دوافعه وحركاته ، وكذلك الأصل فى الكثير من مشاكله المزمنة ٠

ولكن من وجهة نظر اجمالى الانتاج القومى فان المهم فى الربح هو توجهه المستمر نحو المستقبل ، فشركة تتمتع بأرباح جيدة من مشروعاتها ومعداتها الحالية اذا لم تتوقع أى أرباح جديدة من استثمارات اضافية فانها لن تضيف أى زيادات على رأس المال ، بينما شركة أخرى تعانى من خسائر حالية قد تتحمل أعباء ومصروفات على رأس المال لأنها تتوقع أرباحا من وراء ذلك فى المستقبل ، فالتطلع دائما الى الأمام ولا توجد نظرة الى الخلف ، وهناك سبب وجيه وراء هـذه الخاصية التوقعية فى قرارات الاستثمار ، فبشكل عام ينتظر من بضائع رأس المال أن تستمر سنوات وأن تدر أرباحها ببطء ٠ بالاضافة الى أنها غالبا عالية التخصص ، ولو أمكن تعويض المصاريف على رأس المال فى عدة أسابيع أو شهور أو حتى سنة ، أو لو أمكن تحويل بضائع رأس المال من استعمال لآخر ٠٠ لما اتسمت الاستثمارات بالمخاطرة ، ولكن الواقع أنها تأخذ تقريبا من ٣ الى ٥ سنوات لكى تتحول من خطط على الورق الى انتاج فعلى مما يعنى ضرورة عمل توقعات على طبيعة العرض والطلب فى المستقبل ، بالاضافة الى أنه من خاصية بضائع رأس المال أنها طويلة العمر ٠٠ وأعمارها الافتراضية تصل الى عشر سنوات وأكثر ، وأنها محدودة فى استخداماتها الأخرى ، هـذا اذا كان لها على الاطلاق ، فنحن لا نستطيع غزل النسيج فى فرن للحديد والصلب أو صنع الحديد على آلة نسيج ، وهكذا فان قرار الاستثمار ينظر دائما الى المستقبل ، وحتى لو كان الحافز للاستثمار موجودا فى الوقت الحالى ، فان الحسابات التى تحدد اذا كنا سنخوض تجربة الاستثمار هـذه

أم لا تضع فى اعتبارها لا محـالة تدفق العائد على الشركة فى المسـتقبل ، وهـذه التوقعات بالضرورة أقل ثبـاتا من الدوافع والرغبـات التى توجـه المستهلكين • فالتوقعات سواء بنيت على التخمينات أم التنبؤات هى عرضة للتغيرات العكسية المفاجئة بسبب سـلوك مفاجىء وغير متوقع فى الانفاق الاستهلاكى ، وهناك نتيجة هامة جدا لكل هـذا على فهمنا لاجمالى الناتج القومى •• وهى أن الاسـتثمار بطبعـه هش على عكس الاستهلاك • وعلى المدى القصير فان هـذه الخاصية الهشة تظهر على شكل تأرجحات حادة فى بيع المخزون السلعى • ونحن غالبا لا ننظر للمخزونات السـلعية على أنها جـزء من ثروة رأس المـال الـذى نملكه مع أنها كذلك بالفعل •• وهـــذا ما نكتشفه مثلا عندما ينفد ما لدينا من أسهم الفحم فى حالة اضراب لعمال الفحم أن تقلب بيع المخزون السلعى يحدث لأن الأعمال التجارية قد تزيد أو تنخفض من شراء المخزون السـلعى بسرعة • وعنـدما تزيد من الشراء فان هـذا ينتج عنه ارتفاع سريع فى الطلب على السلع ، وعندما تحجم عن الشراء فان هـذا ينتج عنه هبوط سريع فى الطلب على السلع • وكمثال على ذلك فان الأعمال التجارية كانت تؤدى لتراكم مخزونات سـلعية بمعدل ٧ بلايين دولار فى السنة فى خلال النصف الثانى من عام ١٩٨٠ ، وبعد شهور عندما واجهتنا مبيعات ضـعيفة فان الأعمال التجارية كانت تخفض من المخزونات السلعية بمعدل ١٦ بليون دولار فى السـنة ، ومثل هـذا هبوطا قدره مبلغ ٢٣ بليون دولار فى الطلب على اجمالى الناتج القومى • والشكل الثانى من أشكال عدم الثبات الاستثمارى مرتبط بالدائرة الأطول للنشـاط التجـارى وبالمد والجزر غير المنتظم فيها • فاذا كان شكل المستقبل لعدة سنوات قادمة مظلما ، فان الانفاق على الاستثمار قد يهبط بشكل شديد ، وفى أثناء الكساد العظيم فى الثلاثينـات ، توقفت كـل المشاريع عن التوسع ، وبالكاد كـانت تغير الآلات والمعـدات عنـدما تبلى • ومن عام ١٩٢٩ وحتى ١٩٣٣ عنـدما انخفض الاستهلاك لقطاع المنازل بحوالى ٤١٪ انخفض الاستثمار بمقـدار ٩١٪ ، وفى الواقع فى فترات الكساد قيل أن ½ البطالة فى الأمة كانت بسبب كارثة التقلص فى حجم الطلب على بضائع رأس المـال ، وعلى العكس عندما انتهى الكساد حوالى سنة ١٩٣٣ ، ارتفع الاستهلاك بأكثر قليلا من النصف على مدى السنوات السابعة اللاحقة ، بينما اتسع الاستثمار ٩ أضعاف •

وهناك جانب آخر فى مشكلة الاستثمار يستحق الملاحظة • فالاستثمار ليس فقط قوة محركة ومؤثرة فى الاقتصاد ولكن تبعاته كبرت بسبب ما يسميه الاقتصاديون « علاقة المضـاعف » • وفكرة المضـاعف هى البساطة بعينها اذ عندما يحدث تغير فى الانفاق مثل مشروع استثمارى جديد مثلا فان المـال

المدفوع لعمال البناء وفى الأجور وفى شراء المواد الأولية ٠٠٠ لا يقف عند هـذا الحد ،بل ان الذين يتلقونه سيبدأون فى انفاقه هم أيضا ، وتبدأ دورة مالية جديدة ، أى أن دفعات الانفاق الأولية تخلق دفعات أخرى ثانية وثالثة حتى يتوزع التأثير فى النهاية ٠ وقد قدر كبار الاقتصاديين قيمة المضـاعف على مدى سنة بأنها تساوى ٢ ٠ ولهـذا فان التقلص فى الانفاق فى الثلث الأخير من عام ١٩٨٠ والذى قدرت قيمته بحوالى ٢٣ بليون دولار ، أحـدث انكماشا مضـاعفا على الدخول توزع فى كل الأمة ، مما هبط بالطلب على ج٠ن٠ق٠ بما قيمتـه ٤٦ بليون دولار (٢٣ × ٢) ، وبالقطع بالمثل عنـدما تزداد الاسـتثمارات بحوالى ١٠ بلايين دولار فسـتحظى الأمة بزيادة فى الدخول قيمتها تساوى هـذه العشرة بلايين دولار بالاضافة الى عشرة بلايين اخرى بفعل تأثير المضاعف ٠ وخلاصة الموضوع شيئان هامان :

الأول : أن الاستثمار قوة دافعة للاقتصاد وليس قوة مدفوعة به ٠ وكما هو الحال مع الاستهلاك فان الانفاق الاستثمارى أيضا يتأثر بالدخول التى يحصـل عليها رجـال الأعمـال وبعض الاسـتثمارات تتبع اتجـاه شراء المستهلكين ٠ ولكن الخاصية المميزة للاستثمار والمـأخوذة على أنها النشاط الحسـاس للقطاع التجـارى أنه هو الآلة التى تحرك الاقتصاد وهى التى تقـوده ٠

والشىء الثانى : أن هـذه القوة المحركة والمستقلة وهى قوة الانفـاق الاسـتثمارى تعطينـا جزءا من الاجـابة على لمـاذا يختلف الاقتصـاديون وخصوصا فيما يتعلق بالمستقبل ؟

والاجـابة : لأنه لا أحـد يدرى بالضـبط ما الذى سـتكون عليه حال الاستثمارات فى المستقبل ٠

ان دستة الاقتصاديين المختلفين فى معتقداتهم السياسية ، سيتفقون جميعا على حجم الانفاق الاستهلاكى اذا أخبرتهم أن ج٠ن٠ق٠ هو كذا ٠ ولكن لا توجـد قاعـدة ثابتة لكل هؤلاء تخبـرهم بمـا سـيكون عليه حجم الاستثمارات ، وهنا يختلف المراقبون كل بحسب توجهاته السياسية ووجهة نظره فيما يستقرئه من أحـداث ٠

ولا يعنى هـذا أنه لا توجد طريقة على الاطلاق لمعرفة حجم الاستثمارات فى العام القادم ، اذ أنه باسـتثناء أوقات الأزمات فالاسـتثمار لن يختلف كثيرا ، وفوق ذلك فقـرارات الاسـتثمار تتـأثر كثيرا بتكلفـة الاقتراض ٠ اذا فمعدلات الفائدة فى البنوك يمكن أن تعطى الاقتصاديين بعض المؤشرات

التى تساعد على التنبؤ بالسلوك الاستثمارى · وكذلك تعطى أسواق البورصة بعض الاشـارات ، وكل هـذا قد يسـاعد ، ولكن تظل حقيقة أن الاستثمار هو الجوكر فى أوراق الاقتصـاد★ ·

الاستثمار وسوق البورصة

كيف تؤثر سوق العملة فى الاستثمار التجارى ؟

هناك ٣ تأثيرات مباشرة ·

الأول أن السوق ظلت دائما المقياس التقليدى لتوقعات المجتمع ذى العقل – أو الاتجاه – التجـارى بصـفة عامة ، وقد قلنا المجتمع ذو العقل – أو الاتجاه – التجـارى ولم نقل المجتمع التجـارى لأن الطلب على ، والامداد بالسندات المـالية يأتى بشكل أساسى من حملة السندات وسماسرة الأسهم ، ومن القطاع المسـتمر من الناس أكثر مما يأتى من المشـاريع التجارية غير المـالية نفسها ، وعندما تكون الأسـعار فى البورصة فى ارتفاع فان هـذه اشـارة الى أن المناخ التجارى مناسب ، وهـذا يؤثر على ما أسماه « كينز » الروح الحيوانية للمنفذين فتشـجعهم على المضى قدما فى خطط التوسع · أما اذا كانت الأسعار فى انخفاض فهـذه الروح تهبط ويفكر المنفذون مرتين قبل الاقدام على أى برنامج للتوسع فى مواجهة هـذا التشاؤم العام ·

ولكن هـذه العلاقة التقليدية قد تأثرت كثيرا بالقوة المتزايدة للحكومة والتى تسـتطيع التأثير على اتجاه الأحـداث الاقتصادية ، وقد نظر المجتمع التجارى يوما الى السوق على أنها مفتاح المستقبل ، أما اليوم فهو ينظر الى واشنطن · لهـذا نرى أنه فى العقد الأخير حدثت تغيرات وتأرجحات كثيرة فى البورصة ، ولكن الاسـتثمار التجـارى فى المصـانع والمعدات ظل ثابتا بشكل كبير مما يعكس الاحسـاس العـام لمديرى الشركات والمؤسسـات بأن سياسة الحكومة ستحفظ للاقتصاد نموه المطرد رغم أنف تغيرات السوق ·

والتأثير الثانى للبورصة على الاستثمار له علاقة بسهولة طرح سندات جديدة ، فأحد الطرق التى يتم بهـا تمويل الاسـتثمار يكون عن طريق طرح أسهم وسندات جديدة واستخدام عائدها فى شراء مصانع ومعدات جديدة ،

★ ليس الاستثمار هو الجوكر الوحيد فالانفاق الحكومى ايضـا قادر على احداث تغيرات غير متوقعـة ·

فاذا ما كانت السوق فى ارتفاع فانه من السهل طرح هذه السندات عما اذا كان السوق فى انحسار ، وهذا صحيح تماما فى مشاريع معينة ، وشركة آ ت ، ت تعتبر مثالا حيا على ذلك فهى تعتمد فى رأس المال الجديد على طرح الأسهم والسندات وليس على المكتسبات المخزونة ٠

وأخيرا عندما تسوء حال السوق جدا فان الشركات الضخمة صاحبة المكاسب المخزونة تستخدم دخولها فى شراء الشركات الأخرى بدلا من صرفها على رأس المال ٠

أى فى قول آخر أن يحل الاستثمار المالى محل الاستثمار الحقيقى ، وهذا قد يساعد فى نمو الشركات الناجحة وتضخمها ولكنه لا يؤدى الى نمو الاقتصاد ككل ٠

الفصل الثامن

اقتصاديات القطاع العام

ان اقتصاديات البيوت والمشاريع التجارية لا تشكل أى مشكلة فى فهمها ، ولكن اقتصاديات القطاع العام ، فهذا أمر آخر ·

وحتى قبل القراءة فى هذا الموضوع سنجد أناسا يعرفون أنهم يكرهون القطاع العام أو يحبونه ، وبعضهم يرى فى الحكومة سبب تدهورنا وعذابنا ، والبعض الآخر يرى فيها مصدر الخلاص والنجاة · وسنحاول مجاراة هذه الحالة العقلية المسبقة بأن نتناول المشكلة على مرحلتين :

الأولى : أن نتعلم بعض الأشياء المتعلقة باقتصاديات القطاع العام ، وهى أشياء يؤمن بها كل الاقتصاديين على اختلاف اتجاهاتهم السياسية ، ورغم أنها ليست موضع الخلاف الا أنها هامة وربما مدهشة ، انها جوانب المشكلة التى سنتناولها فى هذا الفصل ·

ثم هناك المواضيع التى يختلف فيها اللبراليون والمحافظون · وهى تتعلق أساسا بتأثير الحكومة فى الأمور الاقتصادية أكثر مما تتعلق بالطريقة التى يندمج بها القطاع العام فى ج·ن·ق· وهنا يظهر اختلاف بين أنصار التمويل من الاقتصاديين مع أنصار الطلب ، وسوف نعرض لكلا الجانبين فى الفصل التالى ولكن أولا علينا توضيح بعض النقاط الرئيسية ·

معنى الحكومة

وأول خطوة نبدأ بها هى تذكير أنفسنا بالثلاثة أشياء التى لاحظناها بالفعل ؟ الشىء الأول أننا يجب أن نفرق بين دور الحكومة فى الاقتصاد كمشتر للانتاج وبين دورها كقطاع منفق ، والفرق كما قد نذكر يقع فى تلك المصروفات الهامة التى نسميها (المدفوعات المنقولة) كشيكات الضمان الاجتماعى ·· الخ ·

ومعظم الخلاف حول مدى حجم الحكومة أو حول مدى سرعة نموها يعتمد على : هل الذى يتحدث ينظر للحكومة باعتبارها مشتريا أو منفقا ؟

ففى سنة ١٩٨١ على سبيل المثال اشترت الحكومة ٢٠٪ من ج٠ن٠ق ولكن كمية المال الذى صرفته الحكومة كان أكثر بمقدار ٥٠٪ أى حوالى ٣٣٪ من ج٠ن٠ق ، وسبب الفرق هو المدفوعات المنقولة ٠ أى مقياس هو الأصح ؟ تعتمد الاجابة بشكل رئيسى على كل ما نريد معرفته ٠ الحكومة كمشتر لاجمالى الناتج القومى ، ومقنن لوسائل الدفاع والخدمات البريدية ، وللنقل ٠٠ الخ ٠ مما يعطينا بعض الأفكار عن أهمية الانتاج العام كأحد مكونات ج٠ن٠ق ٠

بينما تخبرنا المدفوعات المنقولة بشىء مختلف تماما ، لأنه مهما بلغت قيمة هذه المدفوعات من بلايين الدولارات فهى لا تضيف مليما لاجمالى الناتج القومى (ج٠ن٠ق) اذا فهذه المدفوعات تعطينا فكرة عن مدى اتساع دور الحكومة كوكالة لاعادة توزيع الدخل أكثر مما تعطينا فكرة عن★ الحكومة كوكالة للانتاج ربما كان مجمل مشتريات الحكومة بالاضافة الى المنقولات هو ما يعطينا أفيد مقياس يدلنا على حجم تأثير الحكومة على الاقتصاد ٠

والفرق الثانى حاولنا تأكيده دوما وهو الفرق بين الحكومة الفيدرالية والحكومة المحلية وحكومة الولاية ، اذ أن معظم شراء ج٠ن٠ق يحدث على مستوى حكومة الولاية والحكومة المحلية وليس على المستوى الفيدرالى ، بينما معظم المدفوعات المنقولة تتبع الحكومة الفيدرالية وليس حكومة الولاية أو الحكومة المحلية ، والأرقام فى الجدول توضح هذا ٠

★ من المفيد أن نتذكر أننا عندما نتحدث عن الحكومة فنحن نرمز الى كل الوكالات العامة فى الاقتصاد وهى حوالى ٣٨ ألف وكالة ٠

كم يبلغ كبر حجم القطاع العـام ؟

هـذه بعض الأرقام التى تندرج تحت عدة فئات فى القطاع العام :

بالبليون عام ١٩٨٠

مجموع المشتريات الحكومية	٥٧٧ دولار
للحكومة الفيدرالية	٤٨
مصروفات الدفاع	٧١
لحكومة الولاية والمحلية	٣٥٨
مجموع المنقـولات	٣٧٧
للحكومة الفيدرالية	٣٣٨
للولايات والمحليات	٨٨
(المشتريات والمنقولات)	٧٩٥
للحكومة الفيدرالية	٤٨٦
لحكومة الولاية والمحليات	٣٠٩

وأحد الأسباب التى من أجلها يجب أن نضع فى اعتبارنا هـذا الفرق أن الحكومة الفيدرالية تعطى قدرا كبيرا من المـال لحكومة الولاية والحكومة المحلية ومنح المسـاعدة · هـذه بالطبع مدفوعات منقولة واحدى نتائجها أن الولايات والمحليـات تسـتطيع أن تقوم بمشـاريع لم تكن لتقدر على تحمل تبعتها بمفردها ·

والشىء الثانى أن الحكومة الفيـدرالية تجلب على نفسها عجزا لأنها تساند الأنشطة المحلية وأنشطة الولايات ، ولو رفعنا المنقولات من الحكومة الفيدرالية للمدن والولايات لوجدنا أننا نرفع نهائيا كل العجز الفيدرالى ·

ولكننا بذلك للأسف سنضع المحليات والولايات فى ضائقة رهيبة وأكثر من ذلك أيضا ·

والشىء الثالث أنه لا يمكن أن نتحدث عن الحكومة بدون أن نضع فى اعتبارنا الفرق بين شئون الحياة وشـئون الحرب ، هنا أيضـا التفرقة بين المشتريات والمنقولات تسـاعدنا فى توضيح الأمور ·

فمعظم الشراء الحكومى من ج·ن·ق له علاقة بشـئون الحرب · ففى عام ١٩٨٠ على سبيل المثال كان ٤/٣ اسهامات الفيدرالية لاجمـالى الناتج القومى لأغراض عسـكرية ، ورغم الصـياح والجـدل حول توسع الحكومة الفيدرالية فى عام ١٩٨٠ اشترت نفس النسبة من البضائع والخدمات التى اشـترتها عام ١٩٤٠ ، ولكنها الولايات والمحليات هى التى اتسع وتضخم شراؤها ، مع تضخم واتساع برامج الصـحة والتعليم والنقل ·

اذن لمـاذا الصياح حول الحكومة الفيدرالية ؟

انه بسبب النمو المتزايد لبرامج الاعانة أو المدفوعات المنقولة ، هنـا يكمن السبب فى المصروفات الباهظة للحكومة الفيدرالية ، فكما رأينـا لقد زاد نصيب المدفوعات المنقولة فى ج·ن·ق عشرة أضعاف منذ عام ١٩٢٩ ·

وهو مستوى عال جدا ، ولكن مما لاشك فيه أن هنـاك شـعورا عاما الآن ضـد الانفـاق الحكومى فى أجـزاء كثيرة من البلاد وكثير من هـذا الشعور – من الأمانة أن نقول ذلك – بدافع من المصلحة الشخصية ، فسكان المدن لا يعتقدون أن الحكومة تصرف كثيرا على مشكلات المدن ، ولكن سكان الريف يعتقدون ذلك ، كمـا أن سكان الريف لا يعتقدون أن الحكومة تصرف الكثير على مشكلات الزراعة ولكن أهل المدن يعتقدون ذلك · والآباء والأمهات لا يريدون تخفيض مصروفات الحكـومة على المدارس بينمـا الأزواج الذين ليس لهم أطفال يريدون تخفيض الانفاق الحكومى على المدارس ، وكبار السن يريدون عائدا أعلى للضمان الاجتماعى وصغار السن لا يريدون ذلك ·

ولا يمتلك رجل الاقتصاد الخبرة السياسية الكافية التى تمكنه من حل هـذه المشـاكل ، الاقتصـادى يستطيع أن يتحدث بقدر من المعرفة عن التأثيرات التى تحدثها الأنواع المختلفة للانفاق الحكومى على مشاريع الرعاية ، أو تأثير التأمينات ضد البطالة فى جعل المسألة أقل تكلفة لشخص ما يريد أن يستقيل من عمله ، ولكن رجل الاقتصاد لا يستطيع أن يقول اذا ما كان هـذا التأثير سيئا أم حسنا ، اذ أن هـذه المسألة تتدخل فيها القيم والأحكام العامة ·

الحكومة كقطـاع

ومهما كان شعور الفرد حول ما يجب على الحكومة أن تفعله فانه من الحيوى أن تفهم ما تفعله الحكومة بالفعل · والاقتصـاديون الذين يختلفون بشدة حول أفضل خطة حكومية للدولة يتفقون فى فهمهم لكيفية عمل القطاع العـام ·

وربما كان من المناسب هنا أن نبدأ بتوضيح الفرق فى الدوافع التى تقود الانفاق العام مقارنة بتلك التى تقود الانفاق الخاص ، فدوافع القطاع التجارى وقطاع البيوت متمركزة فى القرارات الحرة لوحداتهم المختلفة ، فأرباب البيوت لهم مطلق الحرية فى أن يدخروا أو ينفقوا كما يشاؤون ، وبالمثل تمارس الشركات المختلفة قراراتها فيما يختص بانفاق رأس المال ٠

ولكننا عندما نتحول الى مصروفات القطاع العام فسنجد دوافع جديدة تماما ٠٠ هنا لم تعد العادة أو الربح هى التى تحدد معدل الانفاق ٠٠ ولكنها قرارات سياسية تمثل رغبة الجماهير بشكل عام كما تم صياغتها والتعبير عنها من خلال المشرعين والمنفذين للحكومة بأقسامها الفيدرالية والمحلية وحكومة الولاية ٠

وهكذا فان وجود ارادة سياسية واضحة يعطى القطاع العام أهمية خاصة ٠ فهذا هو القطاع الوحيد الذى تفتح مصروفاته وايراداته للتحكم المتعمد ، فنحن نستطيع من خلال أنشطة القطاع العام احداث تأثيرات هامة على سلوك الشركات وقطاع البيوت التى لا تستطيع أن تغير نشاطها الاقتصادى بشكل مباشر كما هو متاح فى القطاع العام ٠

والفكرة العامة وراء السياسة الحديثة للقطاع العام بسيطة للغاية ، فقد رأينا أن الكساد الاقتصادى أساسه أن القطاع التجارى قد فشل فى استغلال المدخرات فى استثمارات كافية ٠

وقد تساءلنا ، اذا ما كان الهبوط فى ج٠ن٠ق سببه عدم كفاية الانفاق من أحد القطاعات (القطاع التجارى أساسا) وما اذا كان من الممكن تعويض ذلك بزيادة فى الانفاق فى قطاع آخر (القطاع العام أساسا) ؟ ألا يمكن للقطاع العام أن يخدم كطريق جانبى بديل لينقل المدخرات الى طريق الانفاق والاستغلال★ ونحن نعرف الاجابة بالفعل ، ففجوة فى الطلب يمكن فعلا اغلاقها عن طريق نقل المدخرات للقطاع العام لانفاقها ٠

وقد رأينا بالفعل أنه فيما يتعلق بميكانيكية الخطوات يوجد فرق بين أن تأخذ المدخرات شركة (أ ت ، ت) وتنفقها فى شراء قمر صناعى خاص أو أن تقترضها خزانة الولايات المتحدة وتنفقها فى شراء قمر صناعى عام ٠

★ بالطبع فان هناك طريقة أخرى لتنشيط ج٠ن٠ق وذلك من خلال تخفيض الضرائب على أمل اطلاق الاستثمار ، وهذا ما ينادى به أنصار التمويل ، ونحن هنا لا نقف الى جانب الانفاق العام ضد تخفيض الضرائب ولكننا فقط نحاول توضيح أن هناك تقاربا بين الانفاق العام والاستثمار الخاص أكبر بكثير مما يظن الكثيرون ٠

ان الأمر يختلف سياسيا ، والتأثير على الرأى العام التجارى والتوقعات العامة والثقة يختلف بشكل كبير · ولكن من مطلق كيفية عمل القطاعات المختلفة وكيف نتعاون فلا يوجد أى فرق ، ورغم أن الاقتصاديين يختلفون بضراوة حول تبعات وآثار الانفاق الحكومى الا أن أحدا منهم لن يعترض على أن الأنشطة الاقتصادية للحكومة يجب أن تتم دراستها وتحليلها كقطاع مقارنة بقطاع البيوت والقطاع التجارى ·

وهذا يعنى أنه عندما تزيد الحكومة من انفاقها فى الشراء فهى تضيف لاجمالى الناتج القومى تماما كما يفعل القطاع التجارى وقطاع البيوت · (عندما تزيد الحكومة من انفاقها على المدفوعات المنقولة فان هذا قد ينشط ج·ن·ق وقد لا ينشطه وهذا يتوقف على : لمن تأخذ الحكومة المال ولمن تعطيه) ·

وبالعكس عندما تخفض الحكومة من انفاقها فان مستوى النشاط الاقتصادى ينخفض تماما كما هو الحال مع القطاعين الآخرين ·

وأخيرا ، اذا ادخرت الحكومة المال عن طريق أخذ ضرائب أكثر مما تنفق ، أى تراكم عندها فائض فى الميزانية فانها تخلق فجوة فى الطلب ، تماما مثل ما يحدث اذا ادخرت البيوت دخولها ، وفى تلك الحالة على الأعمال التجارية أن تستثمر ما يكفى أن يوازى مدخرات قطاع البيوت والقطاع العام حتى لا يهبط مستوى ج·ن·ق ·

العجز فى الانفاق

اذا فهناك فرق عندما نرى أنشطة الحكومة على أنها لقطاع متعاون لا على أنها شركة أو بيت ، ويصبح الفرق حادا عندما ننظر الى أكثر أنشطتها غموضا وهو العجز فى الانفاق ·

والعجز فى الانفاق يعنى أن الحكومة تنفق أكثر مما تحصل عليه من الضرائب وأنها تقترض الباقى ، والجزء المقترض يصبح جزءا من ديون الحكومة ·

ونحن غالبا ما نسمع لوما على هذه الديون الحكومية ، وهو تأنيب ينبع من النظر الى الحكومة على أنها منزل أو شركة ، وقد قيل لنا أن الحكومة لا تستطيع أن تقترض الى مالا نهاية ، مثلها مثل أى بيت أو شركة ، وأن الحكومة التى تخلق عجزا فى الانفاق فانها ببساطة تحيا بأكثر من مواردها ·

فهل هـذا صحيح ؟ انه يبدو كذلك ·

ولكن مع ذلك فان أكثر الاقتصـاديين الذين يعارضـون العجـز فى الانفـاق لأسـباب أخرى ، يعترفون بأن معادلة الحكومة بأسرة أو شركة ليست صحيحة ، فلنأخذ مسـألة العجز ، هل تسـتطيع الحكومة أن تخلق عجزا ، أى تقترض كما تفرض ضرائب ، فى الفصل الخامس عندما شرحنا للمرة الأولى كيف تشـترى الطـوابير المختلفة ج·ن·ق ، لاحظنا كيف أن القطاع التجارى ككل يصرف باستمرار أكثر مما يتلقى من المبيعات ، والفرق يقع فى مدخرات قطـاع البيوت التى يعترضـها القطـاع التجارى ليمول تكاليف رأس ماله ·

وهـذا الانفاق الزائد لا تسـميه أى شركة بكل تأكيد عجزا ، وعندما تستخدم الشركة الأمريكية للتليفون والتلغراف أو شركة ايكسكون مدخرات الجماهير فى بناء مصنع جديد أو معدات جديدة ، فهى لا تظهر خسـائر فى تقريرها السنوى للمساهمين ، على الرغم من أن مصروفاتها على معدات رأس المـال والتكاليف الجارية قد تكون أكثر من المبيعات ·

ولكن النفقات تقسم الى نوعين ·· نوع يربط بين النفقـات الجارية والدخل الجارى ، ونوع آخر يحيل المصروفات على بضائع رأس المـال الى حسـاب رأس المـال المنفصل ، وبدلا من تسـمية هـذه النفقـات الزائدة « عجزا » يسـمونها « اسـتثمارا » ·

هل تستطيع أ ت ، ت أو ايكسكون أن تمضى قدما مع هـذا « العجز » الى مالا نهـاية ؟ الاجـابة نعم ، ولكى نكون متأكدين ، فبعد عدد معين من السنين تصبح بعض مستندات أ ت ، ت أو ايكسكون واجبة الأداء ويجب أن تدفع ، وربمـا كانت الشركات تسـتطيع أن تفعل هـذا من مكتسـباتها المتراكمة ، ولكن ما يحدث غالبا هو أن هـذه الشركات تطرح فى الأسواق سـندات جديدة قيمتها توازى قيمـة السـندات القديمة ، ومن ثمن هـذه السندات الجديدة تسدد مستحقاتها لحملة السندات القديمة · وكثير من الشركات الكبيرة مثل أ ت ، ت وايكسكون تعيد بشكل منتظم دعم سنداتها المطروحة لتدفع بالسندات الجديدة مسـتحقات السندات القديمة ولا تدفع أبدا دينها ككل ، وشركة أ ت ، ت على سبيل المثـال ، وأدت مقدار ديونها الفعلية حوالى عشر مرات ، وشركة ايكسكون رفعت ديونهـا من ١٫١٧٠ مليون دولار سنة ١٩٢٩ الى أكثر من ٤ بلايين عام سنة ١٩٨٠ · ومازال التصنيف الائتمانى لكلتا الشركتين الآن فى مثل جودته وربما أفضل مما كان عليه عام ١٩٢٩ ·

وما هو أهم أن قطاع الأعمال ككل يزيد باطراد من مجموعة ديونها . ففى عام ١٩٧٥ بلغت الديون طويلة الأجل★ ـ مستحقة السداد بعد اكثر من عام ـ ٤٥٢ بليون دولار .

وفى عام ١٩٨٠ بلغت ٩١٢ بليون ، هل هـذا مأمون ؟ ولم لا فان الديون طويلة الأمـد المتراكمـة هى ببسـاطة الوجه الآخر لنمو أسـهمها الحقيقية ، الأصول والممتلكات والآلات والمعدات وما شـابه .

والقطاع الحكومى يستطيع تماما مثل القطاع التجارى أن يبرر ارتفاع ديونه عن طريق زيادة أسهم الحكومة من الممتلكات الحقيقية مثل السدود والطرق ومشاريع الاسـكان وما شـابه .

ولكن هناك تفسير أهم لقدرة الحكومة كقطاع على أن توازن عجزها بأمان . ذلك أن دخل القطـاع العـام يأتى من الضرائب والضرائب تعكس الدخل العام للأمة ... أى أن كل المـال وأى مال تنفقه الحكومة يدخل فى تيـار ج.ن.ق حيث من الممكن تحصـيله من جـديد عن طريق الضرائب ، اذ القدرة « التحصيلية » للحكومة أكبر بكثير من أى شركة بمفردها ، انهـا تقارن فقط بالربح الهائل لكل الأعمال التجارية .

وهـذه المسـببات تساعدنا على فهم لمـاذا تختلف الموارد الفيدرالية عن موارد حكومة الولاية أو الحكومة المحليـة ، فالانفاق بواسـطة مدينة نيويورك أو ولاية نيويورك عرضة لأن يتوزع ويعاد انفاقه من جديد فى عدة مناطق من البلاد ، لهـذا فالدخول التى تؤخذ عليها الضرائب فى نيويورك لا يمكن بكل المقاييس أن ترتفع لتوازى الانفاق المحلى .

وكنتيجة لهـذا ، فان حكومة الولاية والحكومة المحلية تشـبهان فى مواردهمـا الشركات المتفـرقة ، لأن القوة على التحصـيل المـالى الكلى لا تمتلكها الا الحكومة الفيدرالية .

والفرق بين قوة التمويل المحـدودة للشركات والقوة غير المحـدودة « نسبيا » للحكومة القومية يقع فى قلب الاختلاف الأساسى بين عجز الانفاق لقطـاع الأعمال والحكومة .

★ الديون المستحقة بعد سـنة .

وهو أيضا يساعدنا على فهم لماذا تملك الحكومة القدرة على تمويل عمليات تفوق بشكل كبير جدا قدرة المشروعات التجارية · والشركات التجارية تكون مدينة لهيئة أو لشخص ما منفصل عنها ـ ولا تمتلك عليه أى سيطرة ـ سواء كان هذا من حملة السندات أو البنك الذى اقترضت منه ·· وبالتالى لأداء أو لدفع هذه الديون فعلى المشروع التجارى أن ينقل ممتلكات أو مالا من حوزته الى حوزة خارجية ، واذا لم يحدث هذا الانتقال واذا لم يمتلك المشروع ما يكفى للدفع لحملة السندات أو للبنك فان المشروع يشهر افلاسه ·

ولكن الحكومة فى موقع مختلف بشكل جذرى ، فحملة أسهمها والبنوك والأفراد أو المؤسسات التى تكون الحكومة مدينة لهم ينتمون الى نفس المجتمع الذى تستخلص منه مستحقاتها ·

وبمعنى آخر ، فالحكومة غير مضطرة أن تنقل مواردها لمجموعة خارجية لكى تدفع التزاماتها ، سنداتها ، ولكنها تنقلها من بعض أعضاء المجتمع القومى التى لها عليهم حقوق قانونية (دافعى الضرائب) الى أعضاء آخرين فى نفس المجتمع (حملة السندات) · والتناقص فى الحالتين يشبه وضع الأسرة المدينة لأسرة أخرى ، والأسرة التى اقترض فيها الزوج بعهد المال من زوجته · أو بين وضع الشركة المدينة لشركة أخرى وتلك الشركة التى اقترض فرع فيها بعض المال من فرع آخر فى مقر الشركة · فالديون الداخلية لا تستنزف موارد مجتمع الى مجتمع آخر · ولكنها ببساطة تعيد توزيع الحقوق بين الأعضاء فى نفس المجتمع★ ·

وبالمثل ستظل هناك بعض الشكوك من زاوية أن ديننا القومى قد بلغ اليوم ٥٠٠ر٣ دولار لكل رجل وامرأة وطفل ، وليس بدعا أننا نسمع من حين لآخر دعوات للتعقل تخبرنا كيف سنكون أفضل بدون هذا الدين وتحذرنا من : كيف سيكبر أحفادنا تحت ثقله ·

هل هذا صحيح ؟ لنفترض أننا قررنا أن ندفع كل الديون ·· هذا يعنى أن كل سندات الحكومة ستبدل بها المال ، ولكى نحصل على المال لابد من فرض الضرائب على أنفسنا (ما لم نود أن ندير عملية طباعة المال

★ من المهم أن نوضح أن هذه المناقشة تفترض أن سندات الحكومة يستهلكها نفس مواطنيها ، وهذا حقيقى الى حد ما فى حالة الولايات المتحدة اذ أن ٨٠٪ من ديون الحكومة بين أيدى أمريكيين ، ولكن ليس فى حالة دولة كاسرائيل حيث معظم ديونها فى أيدى غير اسرائيليين ، فديون اسرائيل مثل ديون مدينة نيويورك خارجية أكثر منها داخلية ·

بلا توقف) اذا فان ما نفعله حقيقة ليس الا نقل المال من دافعى الضرائب الى حملة السندات ٠

وهل سيكون فى محصلة هذا فائدة للأمة ؟ فلنعتبر أحد الحاملين لسندات الحكومة عائلة مثلا أو بنكا أو مؤسسة تمتلك الآن أكثر ورقة ملكية مأمونة فى العالم واستهلكتها فى البيع ومنها تحصل على دخل ثابت ، لو تم دفع الديون فهذه العائلة والبنوك والشركات ٠٠ الخ ستجد أمامها أحد خيارين :

١ ــ أن تحتفظ بالمال ولا تحصل على أى دخل ٠

٢ ــ أن تستثمر هذا المال وتشترى أسهما وسندات أخرى ستكون بكل تأكيد أقل أمانا ولو بدرجة قليلة ، فهل هذه الاستثمارات أفضل ؟ بالنسبة لأحفادنا فان من الحقيقى أننا لو دفعنا الديون فانهم لن يتحملوا ثقلها ، ولكن تبعا لذلك فانهم لن يتمتعوا بسندات الحكومة التى كانوا سيرثونها ٠

انهم سيتم اعفاؤهم من الضرائب التى وضعت لمواجهة فوائد الدين ، ولكنهم للأسف سيحرمون من متعة ابداء شيكات الخزانة الخضراء لتحصيل الفائدة التى تصرف كمرتب سنويا ٠

بهذا نختتم النظرة الأولى على اقتصاديات القطاع العام ، الجزء الذى يتفق عليه كل الاقتصاديين ، وللتكرار فان الحكومة تعتبر قطاعا ، ولكنها ليست أسرة أو شركة ٠

وكقطاع فعليها التنسيق والتعاون مع قطاع البيوت وقطاع الأعمال ٠ ان أنشطة الاقتراض لمواجهة العجز ــ مختلفة بالنسبة للحكومة الفيدرالية عن الحكومات المحلية ، وحتى عن الشركات الكبرى ، وهناك اجماع فى كل هذا ٠

ولكن لا يوجد اجماع على الاطلاق فيما يختص بما يجب أن يكون عليه الدور الصحيح للحكومة ، وقبل أن ننتقل الى هذا الجدل من المهم أن نتأمل محتويات هذا الفصل ٠

اننا يجب أن نلاحظ فى القطاع العام أنه قطاع كامل وليس مجرد حساب منزلى كبير ، وأنه يمتلك قدرات اقتصادية مختلفة عن باقى القطاعات ، وكما سنرى عندما نقلب الصفحة فهناك الكثير مما سنختلف فيه متعلقا باقتصاديات القطاع العام ، ولكن من المهم أن نفرق بين الاختلاف وبين عدم الفهم المطلق ٠

وفى النهاية تمتلك الحكومة الفيدرالية القدرة على خلق عجز غير محدود لأنها تمتلك سلطة طبع المال ٠

واذا أوجدت حكومة محلية كمدينة نيويورك دينا كبيرا فسيفقد المستثمرون الثقة فى قدرة المدينة على دفع سنداتها عندما يأتى ميعاد استحقاقها ٠

لهذا يرفضون شراء سندات المدينة وتفلس البلدية ٠ ولكن هذا لا يحدث للحكومة الفيدرالية لأنها تمتلك بوساطة الدستور السلطه على طبع المال وتستطيع ببساطة أن تطبع المال اللازم لدفع التزاماتها ٠

ولا حاجة للقول بأن هذا علاج أسوأ من المرض ٠ ونحن نسمع عن ممارسة عملية الطبع « كأسوأ أعراض التضخم » ٠ واذا بدأت الحكومة فى طبع المال بالجملة لكى تشترى سنداتها فسيكون هناك هروب من العملية ٠ وربما فى البدء ـ وسيصبح شبح التضخم الهارب حقيقة واقعة ٠ وسنناقش طبع المال مرة أخرى فى فصل (١٠) ولكننا يجب أن نلاحظ أن السلطة غير المستخدمة لطبع المال ستظل تؤمن المستثمرين بأنهم لن يواجهوا أبدا قصورا فى السندات الفيدرالية ، وهذا غريب !! أليس كذلك ؟ ان سلطة طبع المال هى أهم عوامل الأمان بالنسبة لسندات الحكومة ـ مادامت لا تستخدم !! ٠

الفصل التاسع

الجدل حول الحكومة

سؤالان كبيران يحددان أطر الجدل حول الحكومة فى الاقتصاد :

- هل هى مسببة للتضخم ؟

- هل تضيف الحكومة الى نمو اجمالى الناتج القومى ؟

ويجيب معظم المحافظين فى مجتمع التجارة والمال بنعم على السؤال الأول وبـ لا على السؤال الثانى · فى حين يجيب (المتحررون) « بـ لا » أو « بربما » على السؤال الأول « وبنعم » على السؤال الثانى · ونحن نميل الى جانب المتحررين ولكن ليس تماما اذ أنه لا يزال هناك ما يمكن أن يقال من الجانبين ، وهذا ما سوف نحاول أن نقوله ·

أولا ـ التضخم : هل يسبب الانفاق الحكومى تضخما ؟

كما نرى ، هذا سؤال بعدة علامات استفهام ·

ولا توجد له اجابة قاطعة ولكننا سنحاول أن نضيق نقاط الخلاف بأن نبدأ بالنقاط التى يوجد عليها اجماع ·

يتفق الجميع على أن الانفاق الحكومى يكون مسببا للتضخم تحت ظروف خاصة ، وهذه الظروف توصف فى كلمتين « عمالة كاملة » وتعنى اقتصادا يكون متاحا فيه عدد قليل من العمال بالنسبة للأجور الجارية ، وتستخدم فيه المصانع والمعدات بطاقاتها الطبيعية · اذا وجدت ظروف كهذه فان الانفاق الحكومى الزائد سيرفع الأسعار ، اما لأن الطلب الزائد على العمالة سيرفع الأجور أو لأن محاولة انتاج بضائع أكثر من قدرة المصنع سترفع التكاليف ، وهكذا فانه لا يوجد عقل سليم يمكن أن يؤيد زيادة الانفاق الحكومى عندما يكون الاقتصاد بالفعل فى رواج كامل · ومع ذلك فانه يجب طرح بعض التعليقات حتى حول هذه الحالة الواضحة التى ليس فيها لبس ·

أول تعليق أن « العمالة الكاملة » وضع سيسبب التضخم عند أى انفاق زائد من أى نوع ، فالانفاق من قطاع البيوت أو من قطاع الأعمال سـوف يرفع الأجور أو يرفع النفقات بنفس طريقة الانفاق الحكومى الزائد تماما . اذاً فالمهم ليس أن الانفاق الزائد جاء من الحكومة ولكن أى نوع من زيادة الشراء من أى قطـاع سـتسبب مشاكل اذا كنـا فى حالة « عمـالة كاملة » فاذا ما كنا فى حـالة كهـذه وأردنا أن نزيد من الانفـاق الحكومى ، فلنقل مثلا من أجل الاستعداد العسكرى أو لاقامة برنامج للتجديد العمرانى ، فان الوسيلة الوحيدة لتجنب التضخم هى تخفيض الانفاق فى بعض القطاعات الأخرى ، ففى فترات « العمـالة الكـاملة » لا يمكنك أن تحظى بزيادة فى الاسـتعداد العسـكرى أو فى برامج الرعاية الاجتمـاعية بغير عـواقب « تضـخمية » ما لم تفسح المجال لجزء حكومى أكبر فى ج٠ن٠ق عن طريق تخفيض الشراء اما من قطاع الأعمال أو من قطاع البيوت أو من كليهما معا .

وحالة أخرى أقل حسـما تشمل الوضع على الكفة الأخرى من الميزان الاقتصادى عندما يعانى الاقتصاد من مستويات عالية للبطالة وانخفاض فى توظيف العمـالة .

هل يمكن زيادة الانفاق الحكومى فى هـذه الحالة بدون احداث زيادة فى الأسعار ؟ كانت الحكمة التقليدية السائدة فى الفترات السابقة أن ذلك ممكن ، فان وجود ملايين من العمال العاطلين والمـاكينات المكدسة ، يجعل انفاق المزيد من المـال ــ لأى سبب ــ بغير احداث زيادة فى الأسـعار أمرا يبدو معقولا ، وربما كان أصدق مثال على ذلك تجربة الولايات المتحدة من عام ١٩٣٤ وحتى عام ١٩٤٠ عندما زاد ج٠ن٠ق بمقدار ٥٠٪ ، بسبب زيادة فى الانفاق الحكومى بينما لم ترتفع الأسعار الا بمقدار ٥٪ .

ولكن هـذا اليقين لا يقف ثابتا اليوم لأن تلك كانت أيام كسـاد .

أما اليوم فان ظهور اتحادات عمال أقوى ومؤسسات أكثر نفوذا جعل من الممكن لزيادة الطلب الحكومى أن ترفع الأسعار والأجور ــ على الرغم من انتشـار البطالة ــ على سبيل المثال فى الصناعات العسكرية وفى البلدية فى المواقع الاسـتراتيجية ، أى بتعبير آخر فالاقتصـاد اليوم أكثر عرضـة للتضخم عنه فى المـاضى ، وهـذا موضوع سنتناوله بالتفصيل فى الفصـلين الثانى عشر والثالث عشر ، لذلك لم يعد من السهل اليوم التأكد من أن زيادة الانفاق الحكومى حتى فى أوقات انتشـار البطالة وتوقف المصانع لن ينتج عنه ارتفاع فى الأسـعار جنبا الى جنب مع زيادة العمـالة والانتاج ، ومن

الناحية الأخرى فان نفس هـذه المحصلة السيئة تنطبق أيضا على الانفـاق الزائد بواسطة الشركات أو من نوبة شراء للمستهلكين ، واذا كنا نحيا فى نظام معرض للتضخم فان أى زيادة فى الطلب ـ ليست بالضرورة حكومية ـ قد تعطى التضخم دفعة للأمام ٠

وهنـا ينقسم الخلاف بين الأحرار والمحـافظين الى قسمين ٠ **الأول :** اذا ما كانت زيادة الانتاج الاضافية وتشغيل العمالة التى يتسبب فيها الانفاق الحكومى تسـتحق ذلك التضخم الاضافى الذى قد يحدثه ٠ معظم الأحرار يقولون « نعم » ، ينما يقول المحافظون « لا » وسنفحص هـذه الأسئلة أيضا فى فصل عن البطالة ٠

والقسم الثـانى : يدور حول الفاعلية النسـبية للانفاق الحكومى فى مواجهة الانفاق الخاص لاعطائنا انتاجا أكثر ٠

هنا يدعى المحافظون أن الانفاق الخاص على المصانع والآلات يزيد من قدرتنا على الانتاج ، لذا يؤدى فى النهاية الى الحد من التضخم لأنه سيكون هناك بضـائع أكثر تشترى ، على العكس من الانفـاق العـام الذى ـ كمـا يدعون ـ يضـيف القليل أو لا يضيف على الاطلاق للانتـاج المباع مما يؤثر بشكل مباشر على مستوى الأسـعار ٠

ولا يزال هناك الكثير مما يمكن أن يقال حول هـذه النقطة ، ولكن ليس بالطريقة التقليدية ، اذ أنه عنـدما يتم اضافة الموضـوع باعتباره شروطا للانفاق العام فى مواجهة الانفاق الخاص فاننا غالبا ما نحصل على حماسة أيديولوجية وليس على نظرة تحليلية للأمور ٠ وقبل كل شىء فالانفاق العام قد يكون من أجل قاذفات القنابل التى ـ بكل تأكيـد ـ لن تزيد من الانتـاج المباع ، أو من أجل التعليم الذى سوف يزيد من حجم قوتنا العاملة ، والانفاق الخـاص قد يكون متركزا فى التكنولوجيا الحديثة المعقدة أو فى الفنـادق الضـخمة المرفهـة ، بل ان بعض أنواع الانفـاق الخاص لا يمكن موالاتهـا الا اذا صاحبها أو أعد لها قدر من الانفاق العام ، فلابد من انشاء طرق سريعة قبل بناء صناعة للسيارات ، ولابد من انشاء ميناء قومى للفحم قبل التوسع فى انتاج فحم التصدير ٠ وهكـذا ، فان نظرتنا للأمور تتلخص فى أن بعض أنواع الانفاق بالفعل مسببة للتضخم أكثر من غيرها ، ولكن هـذه الأنواع ليست بالضرورة متركزة فى القطاع العام ، والجدل يجب أن يفحص فى كل خصـوصياته ٠٠ لا أن يستخدم كهواة ٠

وهناك وجه آخر للسؤال وهو : كيف يكون الانفاق الحكومى مسببا للتضخم ؟ يتمركز هذا الوجه حول الطريقة التى يتم بها تمويل الانفاق الحكومى ·

والمحافظون لا يوجد لديهم اعتراض على اقتراض الحكومة من القطاع الخاص - على سبيل المثال عن طريق طرح سندات المدارس للتداول - أو ببساطة اصدار سندات ادخار ، قد يعترض المحافظون على الغرض الذى يتم انفاق المال عليه ، ولكنهم لا يدعون أن الاقتراض من حسابات البيوت أو من مدخرات الأعمال يسبب التضخم ·· فكيف يكون اقتراض مدينة نيويورك للمال لتجديد طرق مترو الأنفاق بها مسببا للتضخم بأكثر من اقتراض شركة اديون لتجديد محطات الكهرباء بها !

ويتركز الجدل حول التضخم على اقتراض الحكومة الفيدرالية مباشرة من بنوك الادخار الفيدرالية عن طريق بيعها لهذه البنوك (سندات) الخزانة وهذا يسمى Monetizing the debt (تنقيد الدين) و (تنقيد الدين) هذا يزيد من قدرة البنوك على اقراض المال · وهذا - كما سنرى - يساوى تماما لو أننا زدنا كمية المال فى النظام ، وكل الاقتصاديين يتفقون على أن زيادة المال تسبب التضخم غالبا · ومثار النزاع هو ما اذا كان المال هو السبب الرئيسى أو السبب الوحيد !!

واعتقادنا الشخصى أن بيع سندات الحكومة لتمويل الانفاق العام قد يساعد فى تدعيم التضخم · وذلك عن طريق جعل الائتمان ميسرا بشكل أكثر سهولة (كما نرى بعد ذلك) ، ولكن هذا بكل تأكيد ليس كمثل قولنا أن هذا هو السبب الرئيسى للتضخم ، وسنقنع الآن بهذه الاجابة غير المفهومة حتى نصل الى مشكلة المال والتضخم فى الفصول المقبلة من الكتاب ·

ادارة الطلب :

سننتقل الآن الى ثانية نقاط النزاع الرئيسية ، وهى ما اذا كان الانفاق الحكومى يتسبب فى زيادة حقيقية فى ج·ن·ق· ؟ الأحرار يقولون « نعم » بينما يقول المحافظون « لا » وسنعرض وجهتى النظر كما نراهما ·

وجهة نظر الأحرار مألوفة لدينا لأنها « أدمجت » فى الكتاب ، وهى تعتمد على أمرين يجب أن يكونا الآن معروفين لدينا · الأمر الأول أن الحكومة - دائما تعنى الحكومة المحلية وحكومة الولاية والحكومة الفيدرالية - تنتج منتجات واسعة النطاق · وأن هذه المنتجات يجب فحصها واحداً تلو الآخر

قبل أى اعلان عام عنها ـ واذا ما نظرنا الى الحكومة فسنجد انفاقا على انشاء السدود ونظام الصرف الصحى ودعم البحوث العلمية وخلق برامج تعرية التربة ، تماما كما نرى المدفوعات على شبكات الرعاية والاعانة ، وعلى استفحال البيروقراطيات ، وعلى التكاليف الباهظة للغواصات النووية ، ولهذا فاننا بالطبع نؤمن بأن الانفاق الحكومى يمكن أن يزيد ج٠ن٠ق لأنه جزء من ج٠ن٠ق ونؤمن بالطبع بأن الانفاق الحكومى يمكن أن يزيد من انتاجيتنا مادام الانفاق على استثمار عام منتقى بعناية ٠

والموضوع الثانى وهو أيضا تمت مناقشته من قبل أن الحكومة تستطيع سد الفجوات فى الطلب على ج٠ن٠ق بمثل كفاءة الأعمال عن طريق اقتراض المدخرات وانقاصها ٠

وتعتبر أحد المنجزات النظرية العامة للاقتصاديات الكبرى تمييزها للدور الذى تقوم به الحكومة فى الموازنة بين باقى القطاعات ـ تقترض وتنفق اذا فشل قطاع الأعمال فى هذا ، وتحجب انفاقها (أى تحدث فائضا فى الميزانية) اذا فشل القطاع الخاص فى ادخار ما فيه الكفاية ٠

وهكذا فان الجانب المتحرر من النقاش يركز على دور الحكومة « كمدير للطلب » يأخذ على عاتقه مسئولية خلق حجم الطلب الذى تحتاجه لكى تصل الى مستوى مرض فى الأداء ٠

وليست ادارة الطلب بالهدف السهل ، وقد مر علينا وقت ليس بالبعيد تحدث فيه الاقتصاديون الأحرار عن « الضبط الدقيق » للاقتصاد كأنهم يستطيعون تنظيم مستوى العمالة والانتاج بنفس الدقة التى يضبطون بها جهاز تسجيل ، وقد اختفى هذا التفاؤل الساذج منذ زمان ، وأدركنا الآن أنه من الصعب توصيل الاقتصاد الى مستويات عالية من الأداء بغير احداث درجة غير مقبولة من التضخم ٠

وأدركنا أننا لا نستطيع زيادة أو خفض الضرائب أو النفقات على أنها مجرد أرقام فى معدلات ٠ فحقائق الرأى العام والتحالفات السياسية أو المقاومات داخل البناء الهيكلى للاقتصاد يجعل من الوهم أن نتخيل أن الحكومة تستطيع أن تقود الاقتصاد لهدف ما كما لو أنها تقود سفينة فى مياه هادئة ، انما الواقع يشبه محاولة التقدم بسفينة صغيرة فى عواصف وأمواج عالية وتيارات مضادة ٠

وحتى أن الأمر فى حقيقته أسوأ مما شرحنا فادارة الطلب لا تتطلب فقط التقدم فى بحار عالية ، ولكنها أيضا السبب فى معظم دوائر الأعمال الحديثة ٠

ولم نعد نستطيع اليوم أن نحمل تلكؤ خطوات الاستثمار الخاص مسئولية الكساد ٠

فبدرجة ما كل كساد منذ الحرب العالمية الثانية يمكن ارجاعه الى سياسات فيدرالية خاصة بالميزانية ٠ ففى أعوام ١٩٤٩ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ اقتطعت الحكومة من انفاقها العسكرى بدون تعويض هذا الاقتطاع عن طريق تخفيض الضرائب أو زيادة الانفاق المدنى ، وفى أعوام ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ وعام ١٩٨٠ تعمدت الحكومة خلق هبوط اقتصادى عن طريق سياسات استهدفت الحد من التضخم ، ولم يتأثر التضخم كثيرا ولكن الاقتصاد تأثر ٠

وهكذا فان علينا أن نفهم أن ادارة الطلب ليست ترياقا يشفى من كل الأمراض وانه من خلال الجهود المبذولة لتخطى المشاكل والعقبات قد تظهر مشكلات جديدة ربما بنفس الخطورة والأهمية ٠ ولكن مع ذلك ومن خلال وجهة النظر التى نؤيدها ، تظل ادارة الطلب سلاحا لا غنى عنه ، وهذا لأننا نرى الاقتصاد على أنه موضوع معرض بحكم طبيعته لنوبات للرواج والكساد تنبع من عدم ثبات استثمار الأعمال ، ومن موجات من التفاؤل أو التشاؤم تؤثر على شراء المستهلكين ، ومن تغيرات فى سياسات الحكومة نفسها ـ على سبيل المثال فى حجم الانفاق العسكرى ٠

واذا أردنا تجنب التأثيرات الكاملة لرياح وتيارات التغيير هذه ، علينا استخدام القطاع العام ، نزيد من انفاقه اذا خفضه القطاع الخاص ونخفضه اذا زاده القطاع الخاص ، وبالتالى نستطيع تنظيم الطلب عن طريق زيادة وخفض الضرائب ، بينما نترك الانفاق العام ثابتا ، وحقيقة أننا وجهنا الأمر خطأ وأحيانا بشكل معاكس ، وهذا يجب ألا يجعلنا نهجر دفة الادارة الفيدرالية ٠ ان التحدى هو أن نتعلم كيف نديرها بشكل أفضل ٠

الاقتصاديات من جانب العرض

هذه هى الطريقة التى يرى بها الاقتصاديون الأحرار الموضوع ، وهى غير طريقة المحافظين ٠ ان مصطلحا جديدا ظهر فى قاموس الاقتصاد فى هذه الأيام هو « اقتصاديات العرض » ويمثل وجهة نظر مختلفة عن وجهة نظرنا تماما ٠

ان الحكومة لا تستطيع زيادة الانتاج ، أو على الأقل لا تستطيع بشكل كبير . والحكومة لا تستطيع أن تقوم بدور الموازنة الذى شرحناه آنفا .

وكما توضح كلمات (اقتصاديات العرض) فهى تهتم أساسا بالعرض - بالانتاج - أكثر مما تهتم بالطلب أو بالشراء .

وأنصار العرض ليسوا ضد تنظيم الشراء أو الطلب ، فهم على سبيل المثال يريدون زيادة الشراء الخاص عن طريق تخفيض الضرائب ، والشيء الرئيسى والهام هو ايمانهم بأن حجم الطلب من القطاع الخاص . اذا تم سحب القطاع العام - سيكون من الضخامة بحيث يمدنا بعمالة كثيرة ونمو مطرد - انهم يقولون « انتخبوا البضائع » وسوف يتم خلق قوة الشراء لاتباع هذه البضائع مع عملية الانتاج نفسها .

ويتساءل أنصار الطلب : وهل سيكون هناك انتاج كاف ؟

ويجيب أنصار العرض : نعم ، بشرط أن تعطى الحافز للانتاج ومتطلباته .

ويرى أنصار العرض الاقتصادى على أنه زنبرك (ياى) ضخم ، مضغوط بثقل الضرائب الباهظة على الأرباح والانفاق الزائد ، ولو نزعنا الضرائب التى تقلل من الاقدام على المخاطرة ومن التوسع ، وقللنا من الانفاق الحكومى الذى يمتص العمالة والموارد التى من المفترض أنها متاحة للقطاع العام ، فسنرى عندئذ الديناميكية الطبيعية للنظام وهى تعمل من تلقاء نفسها .

وهكذا يضع أنصار العرض الأمور فى منظور آخر ، فالزيادة فى الانتاج التى تقوم بها الحكومة تبدو وكأنها تدخل فى أو تحل محل الزيادات فى الانتاج التى كاد القطاع الخاص أن يقوم بها لو لم يكن مثقلا بالضرائب الباهظة ، ومحاصرا بالتنظيمات .

ويقلل أنصار العرض من دور التوازن الذى يقوم به القطاع الحكومى ، لأنهم يرون أن الحاجة اليه ستكون ضئيلة للغاية اذا أعطى القطاع الخاص حريته كاملة .

هل أنصار العرض على حق ؟ هل الحكومة فقط تزاحم جهود القطاع الخاص ؟ هل جزء الحكومة من المشكلة ، ليس جزءا من الحل ؟

كما نرى فلا توجد حقائق لا تنقض فى صالح أى جانب على الآخر ، فالرأسمالية بطبيعتها نظام توسعى ، ربما أثبت أنصار العرض أنهم على

صواب وبرنامجهم لخفض الضرائب على الأرباح ورفع القواعد المعوقة والحد من الشراء ومن المنقولات الحكومية ربما صاحبه دفعات استثمار انتاجية قوية ، من يدرى ؟ فلا توجد قوانين ثابتة فى الاقتصاد ، علينا أن ننتظر ونرى بأنفسنا ٠

وعلينا أن نتفحص بشكل خاص ثلاثة تأثيرات لسياسات أنصار العرض :

الأول : علينا أن نكتشف ٠٠ هل سيخلق خفضه مستوى الانفاق الفيدرالى مشاكل اجتماعية كما سيخفف من الأعباء الاقتصادية ٠ لأن تخفيض الانفاق الفيدرالى سيؤثر بشكل أساسى على تلك الفئة من العاملين الفقراء ٠ نحن لا نعنى أفقر طبقة من العاطلين لأن دخلهم من « شبكة الاعانة » لن يتأثر – ولكننا نعنى الطبقة التالية لهم مباشرة من أصحاب الدخول القليلة والذين يدعمون دخولهم بطوابع الغذاء ومنازل الاعانة وما شابه ٠ فهل سيخلق تقليل برامج الاعانة ضغوطا خطيرة على المجتمع الأكبر ؟

هل وقف برنامج التدريب المدنى سينتج عنه زيادة فى معدل الجريمة ؟

هل وقف طوابع الغذاء سيجبر البورتوركيين على الهجرة الى فلوريدا ونيويورك بحثا عن عمل ؟ هل تخصيص المنقولات الفيدرالية الى البلديات سيؤدى الى الافلاس ؟ !

لا أحد على وجه التحديد يعرف الاجابة على هذه الأسئلة ٠ الأحرار يميلون الى تضخيم مخاطر تخفيض الانفاق الحكومى ٠ بينما يميل المحافظون الى التقليل من شأنها ٠

سيكون هنا بالتأكيد ثمن لابد أن يدفع وسيكون علينا أن نعرف مقدار هذا الثمن ٠

الثانى : سيكون علينا أن نعرف التأثير العاجل لخفض الضرائب ٠ يأمل أنصار العرض أن حصيلة خفض الضرائب سوف تدخر وتستخدم فى زيادة الاستثمار ، بينما أنصار الطلب يبدون تحفظا ، ويشيرون الى الـ ٩٥٪ استهلاك ، ويرون أن تأثير تخفيض الضرائب هو اطلاق فيضان من الشراء الاستهلاكى قبل أن يتحول هذا الى انتاج ، اذا فهم يرون أن مزيدا من

التضخم هو النتيجة العاجلة لسياسات أنصار العرض★ · وأخيرا علينا أن ننتظر نتيجة المغريات التى يقدمها أنصار العرض على الاستثمار وجهود العمل ، لا أحد ينكر أنه ستكون هناك استجابة ، ولكن السؤال هو : الى أى مدى ؟ ! يضع أنصار العرض ايمانهم فى عامل الحافز الذى يحدثه التغير فى السياسات ، والتوقعات جديدة ، وحلول منافذ جديدة واتجاه جديد ·· كل هذا يمكن أن يشحن الاقتصاد لآفاق جديدة من الانتاج والاستثمار ، ان أنصار العرض يؤمنون بأن تغييراً عميقا مفاجئا يغير من وجهة نظر مؤسسات الأعمال وقطاع البيوت ويغير من المسلك الاقتصادى بين يوم وليلة ·

ولكن هل ستتحقق آمالهم ، هناك بالقطع بعض الأشياء يجب أن تقال لوجهة نظر العرض ·

ففى بداية السبعينيات وحتى منتصفها تم خلق عمالة كبيرة عن طريق ظهور دفعات من المشاريع الصغيرة ومحلات الغذاء السريعة ، وبعض المشروعات الصحية والخدمات الخاصة من أنواع لا تنتهى ·

وهذه الأنواع من الأنشطة يمكن تنشيطها بالدوافع التى يراها أنصار العرض وخاصة خفض المعدلات على ضرائب الأرباح · ولكن فى نفس الوقت فاننا نرى أنه من الوهم أن نتصور أن هذه المشروعات الصغيرة تستطيع أن تولد قوة الدفع اللازمة لرفع ج·ن·ق لمعدلاته القصوى ، لأن النمو يحتاج لنواة من الصناعات قادرة على الوقوف بمفردها فى السوق العالمى · وهذا هو سبب ايماننا أن العروض المقدمة من جانب أنصار العرض لا تذهب بعيدا بالقدر الكافى ، لأن هذا العرض (النمو) يتطلب اجراءات أكثر حسما وتأثيرا ، وهى اجراءات سينظر اليها أنصار العرض باستياء ·

فالأعمال التجارية قد تحتاج لمداخل جديدة للائتمان الحكومى تماثل (مؤسسة اعادة تكوين التمويل) التى قادت الانتعاش فى أوقات الصفقات الجديدة ·

★ اننا لم ننظر لجهة أخرى من مسألة الضرائب وهى نوع الضرائب التى نضعها أكثر من حجمها ـ فنظام الضرائب فى الولايات المتحدة عبارة عن خليط بغير نظام وغالبا هناك فرق ضخم فى الضرائب على شخصين لهما نفس قدر الدخل ولكن من مصدرين مختلفين ، وقد شرحنا هذه المسألة فى كتاب « خمسة تحديات اقتصادية » (برنيس هال ١٩٨١) لذا أهملنا هذا الجانب فى هذا الكتاب ·

وقد نضطر لوضع ميزانيات البيوت تحت وطأة ضرائب باهظة على الاستهلاك مثل ضرائب عالية على كل الشراء بكروت الائتمان الحكومى ـ أو مثل ـ ضرائب القيمة الزائدة « على استهلاك الكماليات » ـ اجراءات كهذه يمكن بالفعل أن تدفع الاستثمار للأمام وتظهر تيارا جديدا من الادخار ، ولكن هذه ليست هى الاجراءات المقترحة بواسطة أنصار العرض ·

وكما هو الحال مع معظم نقاط الخلاف فى الاقتصاد · لن يتم سماع الحكم عن طريق لجنة من الاقتصاديين ولكنه يحسم فى محكمة التاريخ · ولسوء الحظ ففى هذه المحكمة لا توجد قواعد كادماج الأدلة ، أو اثبات صحة الشهود ، لهذا فحتى بعد النطق بالحكم هناك مجال للجدل ، ومازال هناك حتى اليوم من الاقتصاديين من يشك فى أن « تعاملا جديدا » قد حسم القضية لصالح سياسات أنصار الطلب أثناء فترات الكساد ، ويقولون انه بدون تدخل الحكومة كان الاقتصاد سينهض على أى حال وربما أسرع · ولذلك فان تأثير سياسات أنصار العرض والمدى الذى يمكن أن تطبق فيه لن يعطى هو أيضا الدليل الذى لا يقبل الشك على مدى صحة تشخيصهم لاقتصاديات العرض ·

وتتوقف أشياء كثيرة على الرؤية النهائية للرأسمالية ومسارها التاريخى ·

وعلى مفهوم دور الحكومة فى مساعدة أو عرقلة هذا المسار على الايمان بقدرة النظام الداخلى على حل مشكلاته أو الاستسلام لهما · ان آراء آدم سميث ، وكارل ماركس ، وجون كينز تؤثر بقوة على التفسيرات التى نضعها للتاريخ وعلى توقعاتنا للمستقبل ، ان رؤيتنا السياسية للرأسمالية هى التى تحدد الاقتصاديات التى نؤمن بها ·

ان هناك حدودا لما يمكن للاقتصاديين أن يثبتوه ، وهذه حقيقة هامة جدا ومفيدة لنا عندما نستمع الى جدل الاقتصاديين حول ما يمكن ومالا يمكن للحكومة أن تفعله ·

الفصل العاشر

ماهية المال

يحب معظم الاقتصاديين أن يشكوا من أن هناك مفهوما وحيدا خاطئا يحاربون من أجل تصحيحه باصرار ، وهو تصور الناس للبنوك على أنها مخازن محشوة بالمال ! بماذا هى محشوة اذاً ؟ !

هذه هى المسألة التى سنأخذ فى شرحها فى هذا الفصل بأكمله ٠ ولكن أولا لابد من كلمة تحذير ، فالمال موضوع معقد غامض ، وفى هذا الفصل حاولنا رفع الغموض ، ولكننا لم نقترب بعد من التعقيد ، وبالنسبة لمن يريد حقا معرفة كيف تعمل البنوك أضفنا ملحقا ورجونا أن ينجح فى ازالة كل غموض موضوع المال الى الأبد ٠ وبالنسبة لغير المهتمين بالموضوع فان هذا الفصل سيرفع على الأقل الحيرة اذا لم يزل الغموض ٠

والحديث عن المال والبنوك والذهب يمكننا من تعلم المزيد عن نظريات التضخم المالى فى الفصل التالى ٠

النقد والشيكات

فلنبدأ بأن نسأل ، ما هو المال ؟ العملة والنقد يعتبران بالتأكيد مالا ٠ ولكن هل الشيكات مال ؟ هل الودائع التى نسحب منها أموال الشيكات مال ؟ هل حسابات الادخار مال ؟ وكذلك سندات الحكومة ؟

الاجابة عشوائية الى حد ما ٠ المال أساسا هو أى شىء نستطيع استخدامه فى الشراء ، ولكن هناك عدة أدوات تمويلية تستطيع أن تخدم هذا الغرض وتختلف فى السيولة أو فى السهولة التى تستخدم بها فى الشراء ، ويعتبر القانون العملة والنقد مالا ، وتعريفهما القانونى أنهما العملة القانونية ٠ ويجب على البائع أن يقبلهما عند الدفع ٠ ولكن يمكن رفض الشيكات ٠ وقد رأينا كثيرا فى المطاعم لافتات تقول « لا نقبل الشيكات » ، على الرغم من أن الشيكات تفوق أكثر الوسائل انتشارا فى الدفع ٠ فى بعض الولايات يمكن كتابة الشيكات على الحسابات الادخارية وأيضا على الحسابات الجارية وفى

بعض الأحيان تقبل السندات الحكومية كطريقة للدفع ، وهكذا فان عدة أشياء يمكن اعتبارها مالا ، ولكن أهم تعريف على الاطلاق الذى يعتبر أن المال هو مجموع النقد فى أيدى الناس بالاضافة الى كل الحسابات الجارية التى نطلق عليها اسم ودائع الطلب ٠

ومن هذين النوعين من المال يعتبر النقد مألوفا لنا بشكل أقرب ، ومع ذلك فهناك الكثير من الغموض حتى حول العملة ، فمن يحدد حجم العملة الموجودة ؟ وكيف ينتظم عرض (طرح) العملات وفوارق النقد ؟ نحن نفترض غالبا ان طرح العملة يتم بواسطة الحكومة التى تصدرها ، ولكن مع ذلك عندما نفكر فى الأمر نجد أن الحكومة لا تقوم بتسليم مال أو عملات أو أوراق نقدية ، وان الحكومة عندما تدفع للناس فان هذا غالبا يتم بواسطة شيكات ٠ اذاً من يقوم بتثبيت كمية العملة فى التداول ؟ تستطيع أنت أن تجيب على هذا الاستفسار بأن تسأل نفسك كيف تحدد كمية العملة التى ستحملها ٠

الاجابة أنك تصرف شيكا اذا احتجت مالا كثيرا مما فى حوزتك وأنك تضع المال مرة أخرى فى حسابك الجارى اذا كان معك اكثر مما تحتاج ٠ وما تفعله يفعله الجميع ، وكمية النقد السائل التى يحملها الناس فى أى وقت ليست أكثر ولا أقل من الكمية التى يريدون أن يحملوها ؟ واذا ما احتاجوا للمزيد ـ فى الكريسماس على سبيل المثال ـ فالناس تسحب النقد من حساباتهم الجارية بالشيكات وعند ما يمر عيد الميلاد ، يقوم أصحاب المحلات ـ الذين يتلقون عملات الناس بايداعها فى حساباتهم الجارية ٠

وهكذا فان كمية العملة التى معنا لها علاقة هامة وواضحة بحجم حساباتنا فى البنك ، لأننا لا نستطيع كتابة شيك بقيمة أكثر مما يستطيع حسابنا فى البنك أن يغطيها ٠ فهل يعنى هذا اذا أن البنوك بها فى خزائنها كم من العملة مثل مجموع حساباتنا الجارية ؟ لا ٠٠ ليس هذا صحيحا ٠ ولكن لكى نفهم هذا فلنتتبع مسيرة بعض المال الذى أودعناه فى البنك الخاص بنا فى حساباتنا ٠

عندما نضع مالا فى بنك تجارى فان البنك لا يحفظ لك المال على شكل كومة من الأوراق النقدية بعلامة خاصة تميزها أو على شكل شيكات لك من دائنين ، ولكن البنك يأخذ ملحوظة بايداعك مطبوعة على شريط كومبيوتر يسجل وضعك المالى الحالى وبعد تسجيل كمية المال أو الشيكات لك ، يوضع المال بعيدا مع المخزون النقدى العام للبنك وترسل الشيكات الى البنوك التى أرسلت منها لتضخم قيمتها من حسابات المدينين الذين حرروها ٠

وهكذا فانك تستطيع أن تبحث ما شاء لك البحث فى البنك الخاص بك ولكنك لن تجد مالا خاصا بك أكثر من حساب باسمك على الورق ٠ وهـذا يبدو شكلا غير حقيقى من المـال بالمرة ، ولكن الحقيقة أنك تستطيع أن تقف على الشباك وتظهر شيكا لتحول حسـابك الى نقود مما يثبت لك أن هـذا الحساب حقيقى بالفعل ٠

ولكن فلنتصور انك وكل المودعين حاولتم أن تحولوا حساباتكم الى نقد فى نفس اليوم ، ستفاجأ عندئذ أنه لا يكون هناك مال فى البنك ليغطى مجموع المسحوبات ، ففى عام ١٩٨٠ على سـبيل المثال ، كان مجموع الحسـابات الجارية أو (ودائع الطلب) فى الولايات المتحدة حوالى ٣٦٥ بليون دولار ٠٠ بينما كان المجموع الكلى للعملات والنقد المحفوظ فى البنوك ١٠ بلايين دولار فقط !!!!

وللوهلة الأولى يبدو لنا أن الوضع سيىء وخطير ، ولكن النظرة الثانية مطمئنة أكثر ، فأولا وقبل كل شىء معظمنا يضع المـال فى البنك لأنه لا يحتاجه بشكل عاجل أو لأن الدفع الفورى يزعجهم بأكثر من كتابة شيك ، ومع ذلك فهناك دائما الفرصة أو بأكثر من ذلك ـ اليقين أن بعض المودعين سيحتاجون لودائعهم نقدا ؟ اذا ما هو حجم النقد الذى يحتاجه البنك ؟ وما هو المدخر المناسب الذى يحتفظ به البنك ؟

نظـام الاحتيـاطى الفيـدرالى

لقد قررت البنوك نفسها منذ عدة سنين أن نسـبة الاحتياطى يجب أن تشتمل عى نسبة مأمونة من النقد كى تصمد أمام ودائع الطلب بالبنك ، واليوم مع ذلك فمعظم البنوك الكبرى أعضاء فى الاحتياطى الفيدرالى ، وهو نظام مصرفى مركزى تأسس عام ١٩١٣ لتقوية الأنشطة المصرفية فى الأمة ، وفى نظام الاحتياطى الفيدرالى هـذا تنقسم الأمة الى ١٢ قطاعا (منطقة) ، كل قطاع له بنك فيدرالى للاحتياطى تمتلكه البنوك الأعضـاء فى المنطقة ، وفى المقابل يتم تنسيق عمل هـذه البنوك الاثنى عشر عن طريق مجلس فيـدرالى ادخارى من سبعة أعضاء فى واشنطن ٠

ولأن رئيس الجمهورية بعـد اقتراح وموافقة مجلس الشـيوخ يعين أعضاء المجلس الدائمين لمدة ١٤ عاما فهم يشكلون جسرا أنشىء خصيصا ليكون سلطة مالية مسـتقلة ٠

واحدى أهم وظائف المجلس الفيدرالى للاحتياطى هى أن يحدد نسبة الاحتياطى تبعا لأنواع البنوك المختلفة داخل اطار عام يحدده الكونجرس ·

وقد تراوحت هذه النسب تاريخيا بين ١٣ ـ ٢٦٪ من قيمة ودائع الطلب وذلك للبنوك فى المدن ، وأقل قليلا للبنوك فى الريف ، واليوم يتم تحديد هذه النسبة عن طريق حجم البنوك ونوعية الودائع ، وتتراوح غالبا بين ١٨٪ لأكبر البنوك و ٨٪ لأصغرها ، والمجلس الفيدرالى للاحتياطى يحدد أيضا متطلبات الادخار للودائع الحالية (التعبير النقدى لودائع الادخار) وهى تتراوح غالبا بين ١ ـ ٦٪ على حسب سهولة السحب ·

والوظيفة الحيوية الثانية التى تقوم بها البنوك الفيدرالية الادخارية هى أنها تخدم أعضاءها تماما ، ونفس الطريقة التى تخدم بها البنوك الأعضاء الجمهور · فالبنوك الأعضاء (فى النظام الفيدرالى الاحتياطى) تضع فى حساباتها الفيدرالية الاحتياطية كل الشيكات التى تحصل عليها من البنوك الأخرى · وكنتيجة لهذا فالبنوك تؤمن شيكاتها بانتظام الواحد تلو الآخر من خلال النظام الاحتياطى الفيدرالى لأن المودعين يكتبون الشيكات باستمرار مدفوعة لأشخاص يودعون فى بنوك أخرى ـ وفى نفس الوقت فان التوازن الذى يحفظه كل بنك من البنوك الأعضاء فى النظام الاحتياطى الفيدرالى ، وحسابه الجارى هناك ـ يعمل كجزء من احتياطيه فى مقابل الودائع تماما مثل النقود فى الخزانة ·

وهكذا نرى أن بنوكنا تعمل بما نسميه « نظاما احتياطيا جزئيا أو استقطاعيا » أى أن جزءا معينا من كل ودائع الطلب يجب أن يحفظ فى متناول اليد فى كل وقت على شكل نقد أو فى « الفيد » نسبة الى الفيدرالى (وهو المصطلح الذى يطلقه الاقتصاديون ورجال البنوك على الاحتياطى الفيدرالى) وحجم الحد الأدنى من المستقطعات يحدده الاحتياطى الفيدرالى لأسباب تتعلق بالسيطرة كما سنوضح بعد قليل ، ولا يتم تحديدها ـ كما يود البعض أن يظهر ـ لكى تكون سنداً لودائعنا فى البنوك ، فتحت أى نظام استقطاعى اذا قرر المدعون سحب كل حساباتهم من كل البنوك فى نفس الوقت فلن تستطيع البنوك مواجهة الطلب على المال وستغلق أبوابها ونحن نسمى هذا اندفاعا أو هجوما على النظام المصرفى ، ولقد ظلت هذه الاندفاعات ظواهر اقتصادية مفزعة ومدمرة ، ولكنها اليوم لم تعد تشكل خطرا لأن النظام الاحتياطى الفيدرالى المصرفى يستطيع أن يمد أعضاءه بكميات لا حصر لها من السيولة النقدية كما سوف نرى ·

ولكن لماذا نتحمل المخاطرة باحتمال حدوث الهجوم أو الاندفاع مهما كانت احتمالاته ضئيلة ؟ وما هى الفائدة من النظام المصرفى الاستقطاعى ؟ لكى نجيب على هذا لننظر فى البنك الخاص بك مرة أخرى ·

لنفترض أن زبائن البنك أودعوا فيه ما قيمته مليون دولار ، وأن متطلبات مجلس الاحتياطى الفيدرالى ٢٠٪ ، وهو رقم أبسط فى العمل به من الرقم الحقيقى · اذاً فقد علمنا أن البنك يجب فى كل الأوقات أن يحتفظ بحوالى ٢٠٠ ألف دولار اما على شكل نقود فى الخزانة أو فى ودائع الطلب الخاصة به فى البنك الاحتياطى الفيدرالى ، ولكن بعد الحفاظ على هذه المتطلبات ماذا يفعل البنك بالباقى من الودائع ؟ اذا تركها هكذا ببساطة كى تظل كغطاء نقدى أو كودائع فى الاحتياطى الفيدرالى فان البنك سيكون فى غاية السيولة أى أنه سيحتوى على كم كبير من النقد السريع ولكنه لا يملك أى وسيلة لخلق دخل خاص به ، وما لم يكن يتقاضى أتعابا مرتفعة للغاية على خدماته المصرفية فسيضطر بعد فترة أن يتوقف عن العمل ·

ومع ذلك فهناك طريقة واضحة يصنع بها البنك دخلا بينما يؤدى خدمة قيمة ، فالبنك يستطيع أن يستخدم كل النقد وقيمة الشيكات التى لا يحتاجها للاحتياطى الخاص به ، فى اعطاء قروض للأعمال الجارية وللأسر أو فى صنع استثمارات فى أسهم الشركات أو الحكومة · وبهذا لن ترجح دخلا ولكنها ستساعد عملية الاستثمار والاقتراض الحكومى ·

وهكذا فان الاحتياطى المستقطع يسمح للبنوك أن تقترض أو تستثمر جزءا من الأموال التى أودعت فيها · ولكن هذا ليس فائدته الوحيدة وكما سنرى فى الفصل التالى فالاحتياطى المستقطع يعطى الفيد أيضا الوسيلة التى تنظم بها كما يستطيع النظام المصرفى أن يقرض أو يستثمر ، وبطريقة أخرى فالاحتياطى المستقطع هو الرافعة التى بها تستطيع سلطات الاحتياطى الفيدرالى أن تتحكم فى كمية المال فى النظام ، أى كمية الودائع التى تستطيع البنوك قبولها★ ·

★ هنا تستطيع أن تقفز فوق تعقيد نظام المال ، والقارىء المهتم بتعلم كيف تخلق البنوك الودائع الجديدة بحق يستطيع أن يقرأ آخر الكتاب تحت عنوان « تذييل : كيف يعمل نظام البنوك ؟ » ·

العملات الورقيــة والذهب

سيأخذنا الفصــل التالى الى سؤال هو : كيف يتعــامل « الفيد » مع أموالنا ؟ ولكن قبل ترك سؤال ماهية المــال علينا أن نكشف الغطاء عن آخر غموض يكتنف الموضوع وهو الغموض الخاص بمن أين تأتى النقود (العملات واوراق النقدية) والى أين تذهب ؟ لو تفحصنا معظم أوراقنا النقدية لوجدنا مكتوبا عليها « بنكنوت الاحتياطى الفيدرالى » أى أنها أوراق مالية طرحها نظام الاحتياطى الفيدرالى ·· ونحن نفهم الآن من أين أتت الجماهير بهــذه الأوراق ، انهم ببساطة ســحبوها من « الحسابات الجارية » وعندما يفعلون هــذا فان البنوك التجارية عندما تجد أن مواردها من الغطاء النقدى تقل فانهــا تطلب من بنوك الاحتياطى الفيــدرالى بالمنطقة أن تشحن اليها قــدر ما تحتاجه من المــال · وماذا تفعل بنوك الاحتياطى الفيدرالى ؟ انها تأخــذ رزما من الأوراق النقدية (من فئة الدولار أو الخمسة أو العشرة دولارات) من خزائنها ، حيث ان هــذه الأكوام المكدسة من الأوراق المطبوعة ليست لها أى قيمة نقدية على الاطلاق ، وتقيد الكمية المطلوبة على ميزانيات البنــوك الأعضاء ثم تشحن المــال المطلوب فى عربات مسلحة · ومادام هــذا المــال الجديد موجودا فى حوزة البنوك الأعضاء فهو بعد ليس مالا ! ولكن بعــد قليل سيتم توزيعه على الجمهور عندئذ يصبح مالا · ولا ننسى بالطبع أنه كنتيجة لذلك فان المــال الموجود فى أرصدة الجماهير سيكون أقل ·

هل يمكن أن تستمر عملية طرح النقود هــذه الى الأبد ؟

هل يمكن للاحتياطى الفيدرالى أن يطبع من المــال قدر ما يريد ؟

فلنفترض أن المسئولين عن الاحتياطى الفيدرالى قرروا طبع ما قيمته تريليون دولار من أوراق النقــد المختلفــة فى مطــابع وزارة الخــزانة · ماذا سيحدث عندما تصل هــذه الأوراق لبنوك الاحتياطى الفيدرالى ؟

الاجابة أنها ببساطة سيتراكم عليها التراب فى خزائن تلك البنوك · فليس هناك وسيلة يملكها الاحتياطى الفيدرالى لطرح هــذا المــال ما لم ترد الجماهير نقدا ، وكمية النقد الذى يمكن أن تطلبه الجمــاهير مقيدة دائمــا بكمية المــال فى حساباتها الجــارية ·

لهــذا فان مفهوم « ادارة عجلة عملية الطبع » يجب أن ننظر اليه بحذر · وفى دولة مثل المــانيا فى فترة ما قبل هتلر ، حيث كان النــاس يتقــاضون أجورهم نقدا وليس عن طريق الشيكات فان ادخال المــال فى دائرة الاقتصاد

كان أسهل منه فى نظام شيكات معقدة مثل الذى نتبعه فى أمريكا ، ان الطرق المؤدية للتضخم كثيرة ولكن طبع المـال ليس واحدا منها★ ٠

ألا يوجد هنـاك حـد لعملية طرح المـال هـذه ؟ فى الأصل هناك قيود وضعها الكونجرس ، تتطلب من الاحتياطى الفيدرالى أن يحتفظ بشـهادات ذهبية تساوى قيمتها على الأقل ٢٥٪ من قيمة العملات المعلنة (الشـهادات الذهبية هى نوع خاص من أوراق النقد تصـدرها وزارة الخزانة الأمريكية ومغطاة ١٠٠٪ بسبائك ذهبية فى فورت نوكس) ٠

ان الارتفاع التدريجى فى معدلات التضخم ، والهبوط الدولى فى قيمة الدولار (المشروح فى الفصل التاسع عشر) ٠ تسببا فى أن مخزون الذهب ، لم يعد يكفى القيمة القانونية المطلوبة لدعم النقد ٠ وهناك طريقتان للخروج من هـذا المـأزق بشكل رئيسى : الأول ، أن نغير الغطاء الذهبى المطلوب من ٢٥٪ الى ١٠٪ مثلا ٠ والثانية أبسط بكثير : أن ننزع الغطاء الذهبى تماما ، وهـذا ما فعله الكونجرس بلا جلبة عام ١٩٦٧ ٠

هل هناك أى فرق بين وجود أو غياب الغطاء الذهبى ؟ !

من الوجهة الاقتصادية ، لا يوجد أى فرق ٠

فالذهب معـدن له تاريخ طويل وغنى بالتـأثير الذى يشـبه التنـويم المغناطيسى ، لهـذا فهناك تأثير نفسى لا يمكن انكاره لوجود غطاء ذهبى خلف النقـد ، ولكن مـا لم يكن هـذا النقـد يمكن تحـويله بنسـبة ١٠٠٪ الى ذهب فان التعامل بهـذا المـال يتطلب ثقة فيه من جانب المتعاملين به ، واذا تم تدمير هـذه الثقة فان المـال يصبح لا قيمة له ، ومادامت هـذه الثقة لم تهتز فان المـال يصبح « فى جودة الذهب » كما يقولون ٠

★ لقد رأينا جميعا صورا للعمال الألمـان وهم يتقاضـون أجورهم فى عربات يد ذات عجلة واحدة محملة بالمـاركات ٠ والسؤال الآن هو : لمـاذا لم تطبع السلطات الألمـانية أوراق مالية ذات قيمة أكبر بحيث يمكن للشخص الذى يقبض بليون مارك فى الأسـبوع أن يتقاضى عشرة أوراق فئة الواحدة مائة مليون مارك بدلا من ألف ورقة فئة الواحدة مليون مارك ٠ الاجابة أن الوقت المطلوب للمرور خلال الخطوات البيروقراطية لطلب أوراق نقد بفئات أعلى كان طويلا ٠ ولنتصور اقتصاديا شابا فى وزارة المـالية آنذاك يقترح على رئيسه طبع أوراق نقد من فئة البليون مارك لطرحها بعد ٦ أشهر فيعترض رئيسه بشـدة ، وعندما يسأله الشاب لمـاذا ؟ يجيب رئيسه لأن الطلب على أوراق فئة البليون مارك سيكون مسببا للتضخم !! ٠٠

وهكذا فان وجود أو غياب الغطاء الذهبى للنقد مشكلة نفسية بحتة مادامت قيمة النقد اليومى محفوظة ٠

ولكن الأمر يحتاج لمزيد من البحث ٠٠ فلنتصور أن نقودنا يمكن تحويلها بنسبة ١٠٠٪ الى ذهب وأننا بالفعل نتعامل بعملات ذهبية ٠ فهل كان هذا سيحسن من اقتصادنا ؟ !

لقد ظهرت حديثا هبة من الاهتمام بنوع من القيمة الذهبية ـ رغم أنها بالطبع ليس اعتمادا على العملات الذهبية ـ ولكن دقيقة من التركيز ستكشف لنا أن قيمة ذهبية ستقيدنا بمشكلة صعبة يتعامل معها نظامنا المالى الحالى بشكل أسهل ، وهى مشكلة كيف نزيد من امدادنا من المال أو نقلله مع تغير احتياجات الاقتصاد ٠ اذ أنه بالعملات الذهبية سنمتلك رصيداً ثابتا من المال ، أو أن امدادنا بالمال سيكون تحت رحمة حظنا فى العثور على مناجم ذهب أو تحت رحمة تيارات التجارة الدولية التى تقذف بالذهب فى أيدينا أو تأخذه منها ٠

وسننظر فى هذا مرة أخرى فى **الفصل التاسع عشر** ، وبهذه المناسبة فان العملات الذهبية لن تتفادى التضخم كما اكتشفت ذلك كثير من الدول عندما زادت فرص التجارة الدولية أو عندما وفرت الصدف السعيدة للتعدين بها مما تملكه من الذهب بأسرع من انتاجها الحقيقى ٠

اذاً كيف نفسر الاندفاع العالمى على شراء الذهب ؟

الاندفاع الذى رفع سعر الشراء للذهب بالدولار من ٣٥ دولارا للأوقية عام ١٩٧١ الى أكثر من ٨٠٠ دولار للأوقية عام ١٩٧٩ قبل أن يهبط مرة أخرى الى نصف هذه القيمة ٠

ومرة أخرى يعجز الاقتصاديون عن تقديم تفسير مقنع لهذه الظاهرة فلا يوجد فى الذهب نفسه شىء أقيم من الفضة مثلا أو اليورانيوم أو الأرض أو الأيدى العاملة ٠

بل انه بالفعل اذا قيس من زاوية القيمة الاستخدامية فان الذهب فقير من ناحية الاستخدامات الانسانية ٠

والسبب الوحيد ان الناس تريد الذهب ، الأغنياء والفقراء ٠٠ الجهلة والمثقفون على السواء ، ان الذهب ظل منذ قديم الأزل قادرا على الاستحواذ على خيالنا واعجابنا ٠ وفى الأيام الصعبة ٠٠ فمن الطبيعى أن نلجأ الى هذا الرمز الخالد للثروة ٠ شىء ضمن رهان على بقاء قدرتنا الشرائية فى المستقبل ٠

وسواء كان ذلك صوابا أو خطأ فقد ظل الذهب على مر القرون يعتبر أضمن « مخزن للقيمة » عرفه الانسان ·

هل سيظل الذهب بالفعل قيما الى الأبد ؟ !

واذا كان الأمر هكذا فالى أى درجة ؟ !

بالتأكيد لا توجد وسيلة للاجابة على هذا السؤال · فالمال ابتكار معقد ومثير للفضول · ومن وقت لآخر فان كل ما يمكن تخيله تقريبا قد استخدم كرمز للمال ، أسنان الحيتان والأصداف والريش ، وفراء الحيوانات والتبغ والزبد والملاءات والجلد والفضة والذهب (وفى البلاد المتقدمة) أوراق عليها بعض الصور أو بعض أرقام على كارت كمبيوتر · ففى الواقع كل شىء استخدم على أنه مال مادامت هناك ندرة طبيعية أو مفروضة على اقتنائه بحيث ان الانسان لا يستطيع الحصول عليه الا من خلال طرق خاصة منظمة ، وخلف كل هذه الرموز تستقر السمة الرئيسية « الثقة » · فالمال يؤدى أغراضه المختلفة مادمنا نؤمن به ، ويفقد قيمته متى فقدنا هذه الثقة ·· وقد سمى المال يوما « الوعود التى يؤمن بها الناس » ·

الفصـــل الحادى عشر

كيفية عمل المـــال

تمتلك الدول الرأسمالية نظما اقتصـــادية شـــبيهة من حيث الأســـاس بنظامنا ، ونتيجة لهـــذا أنشأت جميعها بنوكا مركزية تشبه فى وظائفها وظيفة الاحتياطى الفيدرالى وهى مباشرة السيطرة على اتجاه وحجم التغيرات فى عرض المـــال ٠

وكذلك يتشـــابه الهدف للبنوك المركزية وهو امداد الاقتصـــاد بالكمية المناسبة من المـــال ٠ فاذا ما كان المـــال المقترض قليلا فان الاقتصاد سيعانى كما لو كان فى ملابس ضيقة ، وســـيحاول الأفراد والأعمال التجـــارية على السواء الحصول على قروض من البنوك بلا جدوى ، وسيقلل الأفراد ورجال الأعمال على الســـواء من حجم أنشطتهم الاقتصـــادية ، واذا ما كان المـــال المعروض كثيراً فان الأفراد ورجال الأعمال على السواء سيجدون حساباتهم فى البنوك أكبر من المعتاد ، وستغريهم هـــذه السيولة أو ستغريهم معـــدلات الفائدة المنخفضة على زيادة الانفاق ٠

وهـــذا يجعل وظيفة الاحتياطى الفيدرالى سهلة للغاية ، فكل واجبه هو أن يقيس حرارة الاقتصاد ، وأن يضبط كمية المـــال بالتالى ، فاذا ما كان الاقتصاد ساخنا أكثر من اللازم مع تضخم ضار فهـــذا هو وقت الحد من تداول المـــال ، اذا ما كان الاقتصاد فى ضائقة مع زيادة فى البطالة فان العكس هو الحل ٠ وهـــذا يبدو كما لو أن وظيفة البنك المركزى سهلة للغاية ولكنها كما سوف نرى ليست كذلك ٠

كيفيـــة عمل « الفيـــد » :

كيف يزيد أو ينقص البنك المركزى عرض المـــال ؟ المفتاح كما رأينا فى الفصل السابق يقع فى نظام الادخار الاستقطاعى والذى به تستطيع البنوك أن تعطى قروضا واستثمارات عن طريق المدخرات « الزائدة » وهى ببساطة النقـــد والودائع فى « الفيد » التى تزيد عن الكميـــة المطلوبة لملاحقة ودائع المودعين ٠

وقد صمم نظام الاحتياطى الفيدرالى أساسا كى يرفع أو يخفض من قدر الاحتياطى المطلوب والمأمون بالنسبة لكل بنك من أعضائه ، فاذا رفع قيمة الاحتياطى فهذا يضغط على البنوك التى تجد لديها القليل من الفائض الذى تستطيع استغلاله فى الاقراض أو الاستثمار ، وعندما يخفض الفيد من قيمة الاحتياطى فالعكس تماما يحدث اذ تجد البنوك الأعضاء لديها فائضا كثيرا تستطيع به أن تقرض وتستثمر وتزيد بالتالى من أرباحها ٠

والواقع أن هناك ٣ طرق يعمل بها « الفيد » :

الأولى : هى أن يغير مباشرة من قيمة الاحتياطى المطلوب ٠ ولأن هذه القيم الجديدة تؤثر على كل البنوك فان تغيير سنة الاحتياطى وسيلة فعالة للغاية فى اطلاق أو تقييد أنشطة البنوك على نطاق واسع ، ولكنها وسيلة يمتد تأثيرها عبر النظام المصرفى بأكمله بلا تمييز ٠ لهذا فهى تستخدم نادرا فقط عندما يشعر أعضاء مجلس الاحتياطى الفيدرالى أن الامداد بالمال ضئيل بشكل يهدد بالخطر ٠٠ أو كثير بأزيد مما ينبغى ، وأن الأمر يحتاج لسياسة تشمل كل الأمة ٠

الثانية : هى استخدام معدلات الفائدة كوسيلة للسيطرة على المال ٠ والبنوك الأعضاء التى بها عجز فى الاحتياطى المدخر لها ميزة خاصة اذا شاءت أن تستخدمها فانها تستطيع الاقتراض عن ميزانيات الاحتياطى ببنك الاحتياطى الفيدرالى نفسه ، ثم تضيف ما اقترضته الى حساب الاحتياطى الدائم بالبنك ، وبنك الاحتياطى الفيدرالى بالطبع يتقاضى فوائد على هذا الاقراض ، وهذه الفائدة تسمى « سعر الخصم » وعن طريق رفع أو خفض قيمة هذه الفائدة يستطيع الاحتياطى الفيدرالى أن يجعل الاقتراض وزيادة الاحتياطى بالنسبة للبنوك الأعضاء اما جذابا أو منفرا ، وهكذا على العكس من تغيير معدلات الاحتياطى المدخر نفسه ، فان تغيير « سعر الخصم » يعتبر وسيلة معتدلة تسمح لكل بنك أن يقرر لنفسه ما اذا كان يرغب فى زيادة مدخراته ٠ بالاضافة الى أن التغيير فى سعر الخصم يؤثر على هيكل الفائدة بأكمله اما بالتضييق واما باطلاق المال ٠ اذ عندما تزيد معدلات الفائدة ، فاننا نسمى هذا تضييق المال ، وهذا يعنى ليس فقط أن المقترضين سيدفعون فوائد أعلى ، ولكن أيضا أن البنوك ستكون أصعب وأدق فى اختيار عروض الأعمال التجارية التى تستحق قروضا ٠ وعلى العكس عندما ينخفض سعر الفائدة فالمال يصبح سهلا ، أى ليس فقط أرخص ولكن أسهل فى الاقتراض ٠ ورغم أن تغيير سعر الخصم يمكن استخدامه كوسيلة هامة للتحكم فى عرض المال ، ويستخدم هذا بالفعل

فى بعض البلاد الا أنه لا يستخدم لهـذا الغرض فى الولايات المتحدة ، فمجلس الاحتياطى الفيدرالى لا يسـمح للبنوك أن تقترض ما شـاءت بسعر الخصم الجارى ، فنافذة الخصم هـذه مفتوحة فقط لاقتراض كميات بسـيطة من المـال لتغطية عجز ضئيل فى الاحتياطى ، ولكنها ليست مكانا لاقراض كميات طائلة من المـال بغرض التوسع فى أنشطة الاقراض والاستثمار ، وكنتيجة لهـذا فسعر الخصم انما يخـدم كعلامة للاحتيـاطى الفيدرالى يسرى بهـا ما يحدث أكثر منه كقوة فعـالة فى تحـديد حجم اقتراض البنوك · وغالبا ما يسـتخدم طريقة ثالثة تسمى ، عمليات السوق الحرة ، وهـذه الطريقة تسمح لبنوك الاحتياطى الفيدرالى أن تغير من عرض المدخرات عن طريق بيع أو شراء سندات الحكومة الأمريكية فى السوق الحرة ·

كيف يتم ذلك ؟ لنفترض أن سـلطات الاحتيـاطى الفيدرالى أرادت أن تزيد من احتياطى البنوك الأعضـاء فانها ستبدأ بشراء سندات الحكومة من السماسرة والموزعين فى سوق الأسهم وستدفع لهؤلاء الموزعين بشيكات على الاحتياطى الفيدرالى ·

ولاحظ أن هـذه الشيكات ليست مسحوبة على أى بنك تجارى انهـا مسحوبة على بنك الاحتياطى الفيـدرالى نفسـه · سيودع الموزعون هـذه الشيكات كما لو كانت مثل أى شيكات أخرى فى البنك التجارى الخاص بهم ، وسيقوم هـذا البنك بارسال هـذه الشـيكات الفيدرالية لاضافة قيمتها على حسابه الخاص · وكنتيجـة لهـذا فان هـذا البنك سـيكتسب احتيـاطيات اضـافية بينما لم يخسر أى بنك تجارى آخر أى أرصـدة · وفى المقابل فان النظام سيكتسب قـدرات استثمارية واقراضـية من ذى قبل · وهكذا فانه بشراء سندات الحكومة فان الاحتيـاطى الفيدرالى فى الواقع قد أودع فى حسابات البنوك الأعضاء مالا ، وهكـذا أعطاهم الأرصدة الاضافية التى أزمع خلقها منذ البداية ·

وهـذا هو المقصود بتعويم الدين · وبالعكس اذا قررت سلطات المـال أن احتياطى البنوك أكثر مما يجب فانها سوف تبيع سندات وزارة الخزانة الأمريكية التى تشكل جزءا من أنصبة بنوك الاحتياطى الفيدرالى ·

الآن يعمل الأمر بطريقة عكسية ، فالموزعون أو المشـترون للسـندات سوف يرسلون شيكاتهم من خلال بنوكهم الخاصة الى الاحتياطى الفيدرالى مقابل السندات التى اشتروها · وهـذه المرة سـيأخذ الفيد الشـيكات من البنوك الأعضـاء ويخصم قيمتهـا من حسـاباتهم · وبالتـالى يخفض من

احتياطيهم · ولأن هـذه الشـيكات لن تذهب الى أى بنك تجارى آخر فان النظام ككل سيعانى من انخفاض فى حجم الاحتياطى عن طريق بيع السندات الحكومية · وبقول آخر فان سـلطات الاحتيـاطى الفيـدرالى تخفض من الحسـابات الفيدرالية الاحتيـاطية للبنوك الأعضـاء وبالتالى تخفض من الاحتياطى المدخر بهـا ·

وهكذا فان هناك ٣ طرق يستطيع بها الرصيد الاحتياطى الفيدرالى أن يزيد أو ينقص المعروض من المـال :

- خفض أو زيادة احتياطى البنوك ·
- خفض أو زيادة سـعر الخصم ·
- شراء أو بيع سـندات الحكومة ·

ما مدى دقة هـذه الأساليب ؟ وهل يستطيع « الفيد » أن يوازى بين عرض المـال واحتياجات الأمة له ؟

ومثل كثير من مواضيع الاقتصاد فالاجابة ليست واضحة ، من المؤكد أن الفيد ـ ومثيله (البنك المركزى) فى بعض الدول فى الخارج ـ يستطيع أن يتحكم فى المـال المعروض ، أما اذا كان يفعل هـذا بشكل صحيح أم لا فهـذا سؤال آخر ، ويواجه الفيد أساسا نوعين من المشـاكل :

١ ـ أنه قد لا يعرف ماذا يفعل ، وليس المقصود بهـذا الطبع الطعن فى ذكاء أو كفاءة هيئة الحكام لنظام الاحتياطى الفيدرالى بأعضائه الممتازين فنيا · ولكن لكى نوضح الوضع السىء الذى أصبح يميز اقتصاد معظم الدول الغربية فى العقد الأخير ، هـذا الوضع هو مزيج من الركود والتضخم · فالأسعار تزداد فى معظم الصناعات بينما أعداد كبيرة من الرجال والنساء لا يجدون عملا · وهـذا يضع السلطات الاقتصادية فى متاهة قاسية لأنها اذا قررت أن جانب الركود فى الاقتصاد أخطر من جانب التضخم يصـبح عليها أن تزيد من عرض المـال ·· ولكن النتيجة قد تكون زيادة مفاجئة فى تكاليف المعيشة بلا تحسن مساو فى وضع العمالة · وعلى العكس اذا اهتم الفيد بجانب التضخم على حساب جانب الركود (كما هو الحال منذ سنين) فسـوف يخفض من المتـاح من المدخرات مما قد يسبب هبـوطا مفاجئا فى العمالة وخاصة فى الصـناعات التى تعتمد أسـاسا على تمويل البنك مثل صناعة البناء ، هـذا بدون حدوث أى انفراج سريع لمشكلة الأسعار ·

وسنتحدث عن هــذه المشكلة مرة أخرى فى الفصول التالية ، ولكننا نرى الآن أن المشكلة التى يواجهها أى بنك مركزى أنه مهما كانت السـياسة التى ينتهجها ـ ضد التضخم أم ضد الركود ـ فانها ستكون مؤلمة ، وكذلك لن تحدث أى علاج فورى · الخطر اذاً أن سلطات البنك المركزى ستتأرجح تطلق المــال تارة وتضيقه تارة أخرى ثم تطلقه من جديد وهكذا ··· وليس مدهشا بعد ذلك أن نلاحظ أن الاقتصاد لا يستجيب لهــذا العلاج بنجاح ·

٢ ـ انه قد لا يكون فعالا فيما يريد عمله ·· حتى عندما يعرف الفيد بوضوح ماذا يجب عمله فانه لا يتمكن دائما من تحقيق ذلك ، فقدرة الفيد على التحكم فى عرض المــال معلقــة غالبــا بقدرتنا على تحريك الخيوط ، ومن السهل أن نجذب عن طريق الخيط ولكن من الصعب أن ندفع شيئا به ، وكذلك الأمر مع الفيد من السهل أن نضيق المــال عن طريق الاستقطاع من احتياطى البنوك الأعضــاء بمختلف الطرق · ولكن عملية زيادة المــال ليست بمثل هــذه السـهولة ، فالفيد يستطيع أن يخفض من قيمــة الاحتيــاطى أو يعوم الدين (شراء سندات الحكومة فى السوق الحرة) وبهــذا يدفع الاحتياطى الى النظــام المصرفى ، ولكنه لا يسـتطيع اجبار البنوك على تقــديم قروض اذا لم ترد البنوك ذلك ·

وفى العــادة تود البنوك أن تمنح قروضا ولكن فى الأوقات العســيرة كما كانت أيام الكساد فى أمريكا قد تفضل البنوك أن تكون احتياطيات غير مستعملة على أن تخاطر بالاقراض فى سوق غير مضمون · واذا ما كانت هــذه هى الحالة فلا يوجد شىء يستطيع الفيد أن يفعله لكى ينقل أرصــدة البنوك الى أيدى الجماهير ·

بالاضافة الى أن مهمة الفيد معقدة لأن زيادة أو نقصان المعروض من المــال لا تستخدم دائما فى تمويل أو تقليل الانفاق على البضائع والخدمات ، اذ قد تستخدم أيضا فى زيادة أو تخفيض كمية النقد لدى الجماهير ـ سيولة النقد ـ لنفرض مثلا أن المسئولين توقعوا زيادة فى التضخم ، وقرروا بالتالى أن يضيقوا الخناق على المــال حتى يجعلوا من الصعب على البنوك أن تقدم

قروضا · فاذا سارت الأمور بهـذه الطريقـة فسـيكون هناك اقتراض أقل وبالتالى انفاق أقل ، ومن ثم ضغط أقل على الأسعار وعلى السوق · ولكن اذا أحس الأفراد نحو المستقبل بنفس شعور « الفيد » ربما قرروا أن يحتفظوا بسيولة أقل ، أى أن ينفقوا أموالهم بينما لا تزال قوية وفى هـذه الحـالة فالاجراءات المتشددة التى يتخذها « الفيد » يمكن افسادها بهـذه الظاهرة من الانفاق · ونفس المشكلة يمكن أن تفسد فاعلية اجراءات الفيد اذا قرر زيادة المعروض من المـال لكى يزيد الاقتراض من البنوك لأنه يتوقع كسادا قريبـا ·

مرة أخرى اذا أحس الأفراد بالقلق من المسـتقبل فقـد يقررون هم ورجال الأعمال أن ينقصوا من الانفاق ويحتفظوا بالنقد · وكل المـال الذى يوفره « الفيد » لتمويل المصاريف وانفاقات جديدة يمكن أن يختفى ببساطة ملبيا طلبا أعلى وأهم من السيولة النقدية ·

النظـــام المصرفى

ليست هـذه بكل تأكيد قائمـة كاملة بكل المتـاعب التى تواجه الفيـد ولكنها كافية لكى توضح صعوبة ادارة النظام المصرفى ·

وبالطبع لأن هـذه الادارة صعبة ولأن نتائج سـياساتها ليست دائمـا متوقعـة فقد توجهت الأنظـار مؤخرا الى هـذا النظـام « تزايد التمـويل التدريجى » وقد اقترح الاقتصـادى البارز ميلتون فريدمان الحاصل على جائزة نوبل وصاحب الاتجاه المحافظ نوعا جديدا من ادارة النظام المصرفى ، واقتراح فريدمان يمثل البسـاطة نفسها · فهو يؤمن أنه لا يوجد فى النظام أهم من كميـة المـال · وبالتـالى فهو يعتقـد أن تنظيم عرض المـال يجب ألا يترك لتقـدير سلطات الاحتيـاطى الفيـدرالى ، ويقول أنه حتى بأحسن الفروض والنوايا لن يستطيعوا ضبط المـال المعروض كما يجب أولا بسبب أنهم لا يعرفون ــ ولا غيرهم يعرف ــ بدقة الحالة الحقيقيـة للاقتصـاد فى لحظة ما فالأمر يحتاج لأسابيع وشهور من جمع المعلومات وتحليلها ·

ثانيا : لأن السلطات تفرض فى نتائج قرارات سياساتها السابقة وتحتاج لوقت طويل حتى تغير من آرائها ، وأيضـا لأن المعلومات قد تكون مبهمـة وتسمح بتبرير أكثر من اتجاه للادارة ·

والنتيجة فى رأى فريدمان أن السلطات المـالية فى كل الأمم تزيد من متـاعب دورها بأنهـا تزيد من المـال المعـروض فى الوقت الذى يجب أن

نحجبه فيه ٠٠ والعكس صحيح ٠ ان العلاج الصحيح فى الوقت الخاطىء لا يشفى المرض ولكنه يزيده ٠ والحل واضح أن يزيد المال المعروض بنسبة ثابتة لا تتغير متوافقة مع النمو طويل المدى لانتاج الامم★ ٠

ويؤكد فريدمان أنه بهذه الطريقة فان المال المعروض لن يتوافق فقط مع الاحتياجات المتنامية لرواتب أعلى ، والمقتنيات وقروض أكبر ولكن هذا الثبات لنمو عرض المال سيحفظ الاقتصاد على طريق النمو ، فاذا وجدنا أنفسنا نقترب نحو فترة كساد ، فلنقل مثلا بسبب التطور العالمى فان الزيادة الثابتة فى المعروض من المال ستضيف الى احتياطى البنوك وتشجعهم على التوسع فى تقديم القروض وبهذا نتخطى الكساد ٠

ومن جهة أخرى اذا واجهنا موجة من التضخم فان نفس الزيادة فى مقدرات البنك الاقراضية لأنها ثابتة ولا تتغير فستعمل كلجام تلقائى ، يحد من قدرة البنوك على تمويل طلبات العملاء الزائدة بفعل التضخم وتعمل بالتالى على تجاوز ضغوط التضخم ٠

وفكرة فريدمان تجد قبولا بكل تأكيد ، ولكنها أيضا لها مشاكلها ، واحدة من هذه المشاكل اقتصادية وهى تحديد ما هو معدل النمو الطبيعى المنتظم ٠ اذ أن خطة فريدمان تعتمد على افتراض أن قدرتنا على انتاج البضائع والخدمات ستتبع خطها التاريخى معبرة بشكل رئيسى عن الزيادة فى الانتاجية على المدى الطويل ٠ ولكن السنوات القليلة الماضية قد أظهرت أن الزيادة فى الانتاجية ليست أوتوماتيكية بالشكل الذى كنا نظنه ، بالاضافة الى أنه حتى لو علمنا أن القوى الطبيعية دفعت الاقتصاد قدما بنسبة ٣٪ سنويا فى الماضى ٠٠ هل يمكن أن نكون واثقين أن هذه النسبة المثالية ستتوفر للمستقبل ؟ أليس من الممكن أن تتطلب منا قيود البيئة أن نقلله قليلا ، أو أن البطالة تضطرنا لأن نسرع قليلا ٠ بمعنى آخر لا يمكننا التأكد من أننا نريد معدلا ثابتا للنمو بأكثر من آخر فهذا الأمر لا يمكن تغييره بحسب الظروف ٠

★ لاحظ أن هذا ليس نفس وجهة نظر أنصار العرض فأنصار العرض يريدون أن يزيدوا النمو عن طريق تخفيض الضرائب وازالة اللوائح والقوانين ، بينما المصرفيون يريدون تشجيع النمو عن طريق زيادة ثابتة مطردة فى المال ، وقد تتعارض السياستان بحدة اذا أرادت الادارة أن تتبع نظاما توسعيا عن طريق تخفيض الضرائب ، ولكنها غير مستعدة لان تخفف من حدة قيودها المصرفية على عرض المال ٠ وهذا بالضبط ما أوقع ادارة ريجان فى أزمة فى منتصف عام ١٩٨١ ٠

والمشكلة الثانية سياسية أكثر منها اقتصادية ، ففريدمان يطلب منا أن نكف عن العبث بالنظام ، وأن نترك ديناميكياته الطبيعية تعدل نفسها بنفسها ، ولكن ماذا يحدث لو أن هذه الديناميكيات غابت لبضع سنين · هل يجب علينا أن نمنع أنفسنا من دفع عجلة الاقتصاد حتى لو كانت المؤشرات تدل على هبوط حاد ؟ اذا اتبعنا رأى فريدمان فهذا بالضبط ما يجب علينا فعله ، أن نطمئن الراكبين أن ديناميكيات الهواء الطبيعية لنظامنا سوف تعطينا رحلة أفضل وأكثر أمنا مما لو سمحنا للغيار باستخدام أجهزة التحكم الآلى ! !

وربما كان هذا هو الاتجاه القاتل فى نظرية فريدمان ، من وجهة نظرنا ·

لأنها تعكس حذرنا من اقتصاديات العرض ، وسواء كان هذا صوابا أم خطأ فالاتجاه فى القرن الأخير كان ناحية مزيد من التدخل فى عمل النظام الاقتصادى ، ليس فقط لأن كثيرين من الاقتصاديين كانوا يعتقدون أنه بامكاننا أن نتدخل بنجاح برغم كل المشاكل التى طرحها فريدمان وأنصاره من المصرفيين ، ولكن أيضا لأنه كان هناك ضغط سياسى متزايد أن « نفعل » شيئا أمام تدهور الاقتصاد · وفكرة أن نقف ونسمح للنظام أن يغير من نفسه بنفسه أصبحت قديمة الآن · فلسفة آدم سميث أزاحتها جانبا أفكار جون كنز ·

اننا قد نعجز أحيانا عن التدخل بنجاح ، وقد نأتى بنتائج غير التى أردناها ·· وبمعنى آخر قد يكون تحذير فريدمان لنا صحيحا ، ولكنه من غير الواقعى أن نرضى أنفسنا دائما بموقف سلبى تجاه النظام الاقتصادى ، ان « فعل اللا شىء » قد يبدو سياسة صالحة ··· ولكن الواقع أنها ليست كذلك ·

الفصـــل الثانى عشر

التضـــخم

المشـــكلة الأولى

لا يجهل أحد أن التضخم هو مشكلتنا الأولى · ولكن ما يحتاج الناس معرفته هو ماذا يفعلون حيالها ··

يقترح الاقتصاديون حلولا كثيرة ، فماذا نفعل فى ذلك ؟ !

أول شىء أن نفرق بأقصى ما نستطيع بين الأوجه المختلفة للتضخم تكاليفه وأخطـاره وجذوره والخطط المختلفة للسيطرة عليه · اذا تفحصـنا الأمر خطوة خطوة بهـذه الطريقة ، فاننا على الأقل سنوضح الكثيـر من التشوش وسنفهم ببساطة أكثر ما هى مشكلة السيطرة على التضخم ·

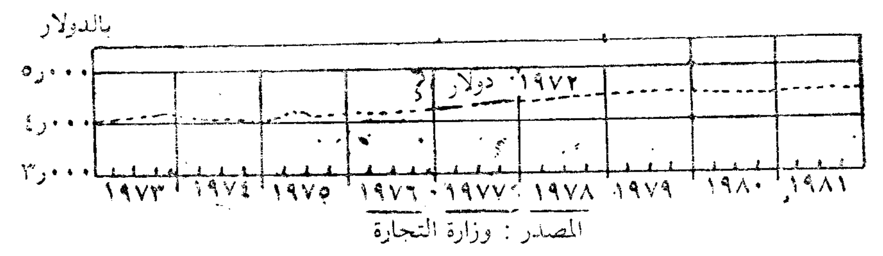
ولعله من المناسب أن نبدأ فنسأل : ما الذى يفزعنا فى التضـخم ؟ !

سنجد الكثير من الخلاف هنا ، فنحن نسمع باستمرار ـ مثلا ـ أن التضخم يحد من مستوى المعيشة ، ان دخولنا بالدولار تزداد بينما تقل كمية الطعام التى نضعها على الموائد والملابس التى نضـعها فى خزائن الملابس والمفروشات فى البيوت ·

ولكن هذا غير صحيح · وهذه صورة قد تحتاج الى عشرة آلاف كلمة شرح وفى الجـدول التالى نوضح الدخل الحقيقى المستخدم للفرد من عـام ١٩٧٣ حتى ١٩٨١ ، وبكلمة « الحقيقى » نعنى أننا قد رفعنا تأثير التضخم وأن الدخل فى كل عام مسحوب بالقوة الشرائية للدولار عام ١٩٧٢ ، وبكلمة « المستخدم » نعنى بعد الضرائب الفردية ، وبمعنى آخر فالجدول يوضح قوة الانفاق الحقيقية والتى هى أقرب ما نستطيع الوصول اليه لقياس كم يستطيع الفرد أن يشترى★ ·

★ ان أى بيت عادى يحتوى تقريبـا على ٤ أفراد · لذا فان القوة الشرائية لقطاع البيوت ٤ أضعاف الكمية الموضحة بالجدول تقريبا ·

الدخل الفردى الحقيقى المستخدم



وهناك ارتفاعات وانخفاضات بالخط البيانى ، ولكن الاتجاه واضح : فالدخل الفردى عام ١٩٨١ أعلى ١٠٪ عن عام ١٩٧٢ برغم التضخم الرهيب فى بعض الأعوام . واذا رجعنا حتى عام ١٩٦٩ لوجدنا الزيادة فى القوة الشرائية الحقيقية لافتة أكثر للنظر ، انها حوالى ٣٠٪ وابتداء من منتصف ١٩٧٩ فقط نرى تدهورا فى الخط الذى يمثل رخاءنا الحقيقى ولكننا مع ذلك نرى أنه تدهور يمكن اهماله وهذا الهبوط البسيط يعكس أساسا هبوطا فى الانتاجية أخذ نسبا خطيرة فى منتصف ١٩٧٦ وصاحبه بعد ذلك كساد فى أوائل ١٩٨٠ وهاتان المشكلتان سنوجه لهما اهتماما خاصا فى الفصل القادم ولكنهما ليستا بسبب التضخم على كل حال .

ومهما كانت المشاكل التى سببها التضخم فان التدهور فى القوة الشرائية الحقيقية ليس احدى هذه المشاكل .

وهــم المــال

اذن لماذا نشعر جميعا أن مستوى معيشتنا قد تأثر بفعل التضخم ؟

يلقى الاقتصاديون الوم على ما يسمونه « وهم المال » . وهو يعنى أننا نميل الى تقدير رخائنا الاقتصادى بعدد الدولارات التى نمتلكها وليس بتقدير قوتها الشرائية . وبهذا عندما يزداد عدد الدولارات فى المظروف الذى يحوى رواتبنا نظهر أننا أصبحنا أغنى مما نحن فى الحقيقة .

ولنأخذ مرة أخرى الأعوام من ١٩٦٩ الى ١٩٧٩ قبل حدوث الهبوط الأخير ٠

خلال هذه الفترة زاد متوسط الراتب من حوالى ١٢٥ دولارا الى حوالى ٢٢٥ دولارا ٠ ولكن الزيادة فى القوة الشرائية للدولار فى الواقع أقل من الزيادة فى عدد الدولارات ، فالمبلغ عام ١٩٧٩ يشترى بمقدار ٢٨٪ فقط أكثر من سنة ١٩٧٣ ٠ وهكذا نحن نحيا فى وهم أن دخولنا تضاعفت تقريبا بينما فى الواقع أنها ازدادت (فى القيمة) بما لا يزيد كثيرا عن الربع ٠

والتفاوت بين الاحساس بالزيادة الضخمة فى الدخل وواقع الزيادة المتواضعة فى القوة الشرائية يتحول الى خيبة أمل مريرة بل والأسوأ من ذلك الى احساس حقيقى بفقد الدخل ٠

فلنفترض أن شخصا ما قد وافق على اعطائك هدية قدرها مائة دولار مع صحف الغد ، وأنك عندما فتحت الظرف لم تجد الا ٢٥ دولاراً ٠ الواقع أنك الآن أفضل بمقدار ٢٥ دولارا عما كنت ، ولكنك تشعر أنه قد سرق منك ٧٥ دولارا التى كنت تتوقعها ، هذه هى الحالة فى العالم الحقيقى ، فلا أحد يحسب أو حتى يلاحظ الزيادة البسيطة الثابتة فى القوة الشرائية من عام لآخر ٠ لأننا مسلط علينا مرارة العجز عن استخدام دخولنا المتزايدة بشكل كبير لشراء الكماليات الهائلة التى يفرضها علينا وهم المال الذى نعيش فيه ٠

وسبب آخر للاحساس العالمى السائد بأن التضخم خدعنا ٠٠ وهو أن التضخم يحول المشاكل الخاصة الى مشاكل اجتماعية عامة !

ففى السوق الاقتصادية هناك دائما المتقدمون والمتأخرون ، وفى الأوقات العادية فهذا يعتبر جزءا من اللعبة الاقتصادية وجزءا من الحياة نفسها ، وفى أوقات التضخم ـ مع ذلك ـ فالكل يمتلك دخولا مالية أكبر ، والخاسرون فى هذه اللعبة هم الذين تزداد دخولهم بسرعة أقل من سرعة معدل التضخم ، وفى عالم بلا تضخم يلوم الخاسرون الحظ السىء أو سوء التقدير أو أشياء أخرى ، ولكن فى فترات التضخم عندما يخسر البعض رغم الدخول المرتفعة فهم يلقون التبعة على النظام ٠ لذا فهم يتهمون التضخم بالتسبب فى خسارة فردية قد لا يكون للتضخم أى علاقة بها ٠

أساتذة الجامعات يلومون التضخم على دخولهم المتجمدة بينما المشكلة الحقيقية هى اننا نمتلك عددا كبيرا من درجات الدكتوراه ٠ وعمال المصانع يلومون التضخم بينما المذنب هو الزيادة فى توظيف النساء وعمالة ـ جزء الوقت ـ التي اقتطعت من الأجور الأسبوعية رغم أن معدلات العمل قد زادت ٠

ولهـذا يمتلك التضخم القدرة على تسوية قدرتنا على القياس الصحيح لرخائنا وهـذا مهم للغاية اذا قارنا فى عقولنا بين تأثير التضخم والكساد ٠

ففى الكســاد يهبط دخل الفــرد ٠٠ وفى الواقع يهبط دخل الكثيرين بل وأكثر من ذلك لا يوجد أى مكسب اجتماعى يقابل هــذه الخسارة المــادية ٠

والقوة الشرائية الغائبة عن جيوب العمال العاطلين ـ مثلا ـ لا تنتقل الى جيب شخص آخر ٠

بينمــا التضــخم يختلف ـ فالهبــوط فى القوة الشرائيــة للأفراد أو المجموعات من سيئى الحظ تظهر دائما كقوة شرائية اضافية لبعض الأشخاص أو المجموعات الأخرى ـ وهــذا لأن أى زيادة فى الأسعار تضاف الى دخل البعض ٠ على سبيل الافتراض الرابحون هم مجموعة من العاملين فى بعض المواقع الاستراتيجية من الذين أجورهم العالية هى الوجه الآخر للأســعار المرتفعة ، أو انهم مجموعة من رجال الأعمال الذين تمثل الأســعار المرتفعــة بالنسبة لهم أرباحا أكثر ٠ النقطة هى أن الأســعار العالية لا محالة تخلق دخولا أعلى لبعض الناس ٠ ان التضخم قد يكون يقتلنا ببطء ، ولكن هناك من يشترى هــذه الأحذية المرتفعة الأسعار من جوتشى أو تلك الرولز روس الجديدة ذات المــائة ألف دولار ٠

وهــذا يعنى أنه عندما نحلل التضخم يجب البحث عن الفائزين كما نبحث عن الخاسرين ، خذ الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ على سبيل المثــال ، عندما زاد اجمالى الناتج القومى أكثر من ٣٠٠ بليون دولار ، بمقياس قيمة دولارات عام ١٩٧٢ يجب أن يكون هناك مستفيدون من هــذا الدخل الزائد ، هل هم الأغنيــاء جداً ؟ شركات البترول ؟ الاتحــادات ؟ الاجابة أنه كلنا ٠ ونستطيع أن نرى هــذا اذا تأملنا ما حدث لتوزيع الدخل فاذا كانت مجموعة واحدة ـ الأغنياء مثلا أو الطبقة العاملة ـ قد ربحت أكثر من غيرها فسيبدو هــذا كتحول فى توزيع دخولنا ، ولكن نظرة على الجدول التالى ســتوضح لنا أنه لا يوجد أى تحول على الاطلاق ٠

نصيب العائلة من الدخل فى عام ١٩٧٠ وفى عام ١٩٨٠

	١٩٧٠ فى المائة	١٩٨٠ فى المائة
الفقراء (الـ ٢٠٪ فى الأسفل)	٤ر٥	١ر٥
الطبقة العاملة (الـ ٤٠٪ التالية)	٨ر٢٩	١ر٢٩
الطبقة الوسطى (الـ ٣٥٪ التالية)	٢ر٤٩	٦ر٥٠
الطبقة العليا (٥٪ العليا)	٦ر١٥	٣ر١٥

وبالطبع لم يظل الجميع كل فى مكانه على السلم الاجتماعى للأمة ، ولكن التحولات ليست تلك التى نتوقعها فى عصر التضخم هذا ، والتقاليد السائدة أن أسوأ الخاسرين فى التضخم هم اليتامى والأرامل الذين يحيون على دخل ثابت ، وهذا صحيح لو لم يكن دخلهم الثابت من الضمان الاجتماعى بشكل أساسى ، ولو لم يكن الكونجرس يزيد بشكل متكرر فوائد الضمان الاجتماعى حتى لتزيد أحيانا عن معدلات الزيادة فى تكاليف المعيشة ، ثم يربطها بعد ذلك بهذا المعدل بحكم القانون ، وكنتيجة لذلك فمتوسط الأسرة الكبيرة فى السن والتى عمادها الرئيسى من الأرامل والأيتام قد حسنت من قدرتها الشرائية بأفضل قليلا من متوسط الأسرة العادية فى الأمة ٠

بل وأكثر من ذلك اثارة للدهشة أن أحد أكثر الخاسرين خلال العشر سنوات الماضية كانوا حملة الأسهم ، ومعظمهم من أعلى الطبقات دخلا ، وكما أن الحكمة التقليدية جعلتنا نعتقد أن معظم أصحاب المعاشات سوف يعانون ، وكذلك اعتقدنا أن جملة الأسهم سيستفيدون لأن الأسهم تمثل حاجزا ضد التضخم ، ولكن الأمور انقلبت عكس ما ظننا ٠

اذ فى العشر سنين الماضية بينما تضاعفت تكاليف المعيشة ظلت أسعار الأسهم ثابتة وهذا يعنى أن القوة الشرائية لمجموعة من الأسهم المتوسطة القيمة قد نقصت قيمتها بمقدار النصف ، وهذا يماثل الهبوط أيام الكساد الكبير فى أمريكا فى الثلاثينات ٠ لماذا اذن لم تصبح الأسهم حاجزا ؟ هناك كما يبدو سببان :

الأول : تزايدت معدلات الفوائد فى البنوك بشكل ضخم كنتيجة للتضخم الى حد جعل المستثمرين يفضلون أن يضعوا أموالهم فى سندات أو اعتمادات بسوق المال على أن يضعوها فى أسهم ٠

الثانى : تشاؤم المستثمرين من المستقبل بسبب التضخم أساسا ، وهم يعتقدون ـ صوابا أو خطأ ـ أن سبيكة ذهبية تعتبر مخزنا للقيمة أضمن من نصيب فى شركة أى بى أم ـ مثلا ·

وهناك كثير من الحديث يدور حول وطأة التضخم على عائلات الطبقة الوسطى ، ومن الصعب معرفة كيف يمكن بدقة تقدير هـذا ·

فالكثير من عائلات الطبقة الوسطى أضيرت بسبب الكساد أو بسبب الكوارث مثل تدهور شركة كرايزلر فى عام ١٩٨٠ · ولكن هـذا ليس سببا مباشرا للتضخم ـ والأدق أن نقول أن التضخم كان واضحا فى بعض أنواع البضائع التى تشكل جانبا كبيرا من ميزانية الطبقة العاملة ·· الطعام والطاقة والخدمات الطبية والاسكان · والمشكلة أننا لا ندرى بالتحديد كمية التكاليف الزائدة فى هـذه النوعيات · فالغذاء مثلا ارتفع بحدة لأن أسعار المطاعم زادت أكثر من أسعار البضائع فى المحال والبقالات · والاسكان ارتفعت أسعاره لأن أسعار الفائدة على العقارات الجديدة زادت جدا · ولكن معظم عائلات الطبقة العاملة لا تأكل فى المطاعم أغلب الوقت ، ولا يأخذ معظمهم عقارات جديدة ، ويوضح جوزيف ميناريك بمعهد بوكينج أن أسعار الأساسيات اذا صححناها من هـذه الاضافات فسنجدها قد ارتفعت أقل من تكاليف المعيشة ككل ·

ان الاحصاءات الاقتصادية ماكرة (مراوغة) ويجب التعامل معها بحذر · وليس من المؤكد على الاطلاق أن التضخم قد أثر فى عائلات الطبقة العاملة أكثر مما أثر فى عائلات الطبقة الوسطى ككل · والنتائج المستخلصة من هـذا غالبا ما تكون مفاجئة :

فأولا : علينا أن نتعلم أن ننظر بحذر شديد للادعاءات التى تلقى جزافا بأن هـذه المجموعة أو تلك هى ضحية خاصة للتضخم ·

وثانيا : يجب أن نضع فى اعتبارنا أنه لا يوجد تدهور فى مستويات المعيشة للأمة ككل حتى مع احساس كل فرد بأنه قد خدع أو غبن حقه ·

تهـديدات التضخم وعواقبـه

لا يعنى هـذا بكل تأكيد أن القلق من التضخم لا مبرر له ، اذ انه على الرغم من وهم المـال الا أن هناك العديد من الأسباب كى نضع التضخم على رأس قائمـة المشـاكل الاقتصـادية ، ولكنـه يعنى أن علينـا أن نفرق بين التهـديدات التى يمثلها التضخم والعواقب الفعلية التى يسـببها والتهديد

الرئيسى للتضخم أنه قد يزداد ضمن أخطر جوانبه هـذه القدرة على التزايد ، ومن عام ١٩٥٠ حتى ١٩٦٥ مثلا كان معدل التضخم فى الولايات المتحـدة ٢٪ تقريبـا★ .

وخلال النصف الثانى من الستينيات قفز الى ٤٪ وفى خلال السنوات الخمس الأولى فى السـبعينيات قفز الى ٦٪ ومن عام ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٠ هبط قليلا ثم ارتفع الى ٩٪ . وبعد ١٩٨٠ سـكن قليلا ثم ما لبث ان دخل مرحلة الرقمين .

وهـذه الخاصية يمكن أن نجدها فى سائر أنحاء العالم . وفى الدول العشر الصناعية الرائدة فى العالم ارتفع مستوى الأسعار حوالى ٥ر٢٪ فى العالم فى الخمسينيات وبحوالى ٥ر٣٪ فى العالم فى الستينيات ، وبأكثر من ٩٪ فى السـبعينيات .

وهناك أسباب داخلية لتزايد التضخم . ان معدل التضخم يعتبر دائما عاملا هاما فى المناقشات التى تدور حول الأجور (ما شابهما) . ولنفترض أن معدلات العام المـاضى للتضخم كانت ٧٪ عندما يذهب زعماء العمال الى مائدة المفاوضات يبدأون بزيادة الأجور بنسبة ٧٪ لتتماشى مع نسبة الزيادة فى الأسعار ثم يضـيفون على ذلك مطالبهم « الحقيقيـة » ولنقل مثلا انهم يطلبون ٧٪ زيادة أخرى . هذا يجعل الزيادة الكليـة فى الأجـور ١٤٪ وبافتراض أن أصـحاب الأعمال قبلوا ذلك فهـذا يعنى أن معدلات التضخم القومية من المؤكد أن تزداد عن العام السابق فلنفترض مثلا الى ١٠٪ اذا فى العام القادم عندما تبدأ المفاوضات سيبدأ زعماء العمال المناقشات بـ ١٠٪ زيادة لتتمشى مع الزيادة فى تكاليف المعيشة ثم يضيفون طلباتهم الحقيقية بعد ذلك . ويمكنك أن ترى كيف تدفع هـذه العملية بمعـدلات التضخم الى زيادة مستمرة .

أى أن احتمـالات زيادة معدلات التضخم كافية للتهديد بأن نصل الى تضخم ـ زائد ـ يسبب انهيارا لكل نظامنا الاقتصادى والاجتماعى . مثلما حدث فى الولايات الكونفيـدرالية عقب الحرب الأهلية أو فى ألمـانيا بعـد الحرب العالمية الأولى ، وفى الواقع أن التاريخ أوضح لنا أن هـذه الفترات

★هـذا القياس طبقا لمعدلات ج.ن.ق وهو مؤشر لكل البضائع والخدمات فى ج.ن.ق وأسـعار الاسـتهلاك قيست عن طريق « دليل أسـعار المستهلكين » ، وغالبا ارتفع بأسرع من معـدلات ج.ن.ق .

من التضخم ـ الزائد ـ هى نتاج كوارث عسكرية أو اجتماعية ولكن مع ذلك فليست تلك قاعدة ثابتة ، والتضخم يرفع من درجات القلق النفسى ، وهو سبب كاف لأن نخشاه ، والوجه الآخر من عملية ارتفاع مستوى الأسعار هو اختفاء قيمة الممتلكات المالية ، فالتضخم يأخذ من قيمة الحسابات الادخارية وبوالص التأمين وغيرها من الأموال الثابتة ٠

وهذا يؤكد التهديد بأن التضخم قد يمحو الطبقة المتوسطة كما فعل فى المانيا بكل ما قد يسببه ذلك من اضطرابات سياسية واجتماعية ـ وحتى الآن لم يحدث شىء كهذا فى الولايات المتحدة ، ونجحت معظم العائلات فى الوقوف فى وجه التضخم فيزيدون من التأمينات اذا هبطت قيمة البوالص القديمة ، ويضيفون الى حساباتهم الادخارية فى البنوك ثم يتحولون الى سندات ذات فائدة مرتفعة فى سوق المال ٠

وبالمثل فالمناخ التضخمى يجعل الاستثمار المنطقى مما يخضع الكثير من العائلات لحمى اقتناء المجموعات من العملات الذهبية الى الفنون والتحف الى العقارات ٠

وأحيانا ينجح هذا النوع من الاستثمار وأحيانا لا ينجح ، فالأرض التى تشتريها قد تكون فى المكان الخطأ ، واللوحة قد تكون للفنان الخطأ وقيمة الذهب ـ هذا المعدن السحرى ـ دائما مثار خلاف ، واذا كنت قد اشتريت ذهبا بسعر مائة دولار للأوقية عام ١٩٧٣ وبعته عام ١٩٨٠ بسعر ٨٠٠ دولار للأوقية فلابد أنك الآن تهنىء نفسك ولكن هناك بالتأكيد من اشترى منك عام ١٩٨٠ ان هذا الشخص الآن قد فقد على الأقل نصف استثماره ٠

ومشكلة أخرى تسبب القلق ، وهى ما يفعله التضخم فى الاقتراض ، ففى أوقات التضخم يعتبر مكسبا كبيرا أن تقترض ، اذا وجدت اعتمادات رخيصة بشكل مناسب ، لذا يحاول الجميع الاقتراض ٠ ولنفس هذا السبب فان البنوك لا تقدم قروضا الا بأسعار فائدة مرتفعة للغاية ٠ ويستتبع ذلك نتيجتان :

الأولى : ترتفع قيمة الفائدة أعلى فأعلى فى الزحف من أجل الحصول على المال ، وهذا يصبح عقبة أمام كثير من الاستثمارات وبالذات البناء ، ومن عام ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠ بينما تزايدت قيمة الفائدة بالنسبة لأفضل العملاء بمقدار الضعف هبط عدد المبانى الاسكانية الجديدة الى النصف ٠

الثانية : تثقل الديون كاهل الاقتصاد ، ويستدين المستهلكون بشكل يصعب احتماله ، ونفس الأمر مع رجال الأعمال · كل هذا يقلل من مرونة واحتمال أسواق الدين للأمة · وهناك الخطر من ان أى قصور ضخم ـ مثل الافلاس الذى كان يتهدد شركة كريزلر مثلا أو نيويورك سيتى ـ يمكن أن يحدث أصداء خطرة فى عالم البنوك ـ فالتضخم يزيد فى احتمالات عدم الاستقرار المالى على المستوى القومى ·

كل هذه المشاكل ، الأسعار المتزايدة فى ارتفاعها ، واختفاء قيمة الممتلكات الثابتة والأزمات الاقتصادية ، كلها أخطار تصاحب أى تضخم مزمن وهى تساعد فى تفهم سبب الاحساس المتسلط بالأعباء الذى يسببه التضخم ، الاحساس المبهم بالخطر أو الشر ، والاحساس بأننا ضحايا لموقف لا نملك عليه أى سيطرة ·

ولكن كل هذه المشاكل ليست هى تبعات التضخم ، فما هى هذه التبعات ؟ لقد علمنا أنها ليست ما ندعى دائما من هبوط فى مستوى معيشتنا ·

فالأسباب الحقيقية لهبوط مستوى المعيشة هى هبوط الانتاجية والكساد ، وهما موضوعا الفصل التالى ·

ولكن التبعة الحقيقية للتضخم مرتبطة بالكساد ، انها البطالة التى يسببها التضخم ·

وهذه البطالة تسببها ـ جهود للحد من التضخم ، فعلى سبيل المثال سياسات تضييق المال التى نتبعها بهدف الحد من التضخم تسبب بشكل مباشر بطالة فى الصناعات التى تعتمد على المال المقترض فى دفع أجور العاملين بها ·

وصناعة البناء هى الضحية الأولى هنا · بل وأكثر من ذلك ، فالتضخم يمنعنا من القيام بسياسات تخلق عمالة لأننا نخشى أن تسبب هذه السياسات فى اضافة مزيد من الوقود الى نار التضخم ·

وهذا التأثير المشل للتضخم يستحق كلمة أخيرة ، فكما رأينا أن التبعات الحقيقية للتضخم حدثت مبالغات فيها بسبب وهم المال · ولو تجاهلنا القلق النفسى ، فالتضخم لم يلق تبعات مباشرة ضارة على المجموع ·

ولكن تبعات الكساد ليست وهما ، وفقد الوظائف والدخل حقيقى جدا لمن يعانى منهما ، ولكن هـذه التبعات لا تحدث فيها مبالغات ، بل تقلل من قيمتها من المنظور السياسى لأن نسبة قليلة من الناس تعانى منها ، وكذا يبدو فى كل مكان أن الحاجة لوقف التضخم أهم من محاربة البطالة ٠

وتتراجع البطـالة فى وقت متأخر نسـبيا رغم أثرها المـدمر بينما كل جهود الحكومة تتجه نحو الحد من التضخم ٠ لهـذا فان الشلل فى سياسة الاصلاح الاجتماعى هو التحدى الأكبر الذى يواجه عصر التضخم هـذا ٠

الفصـــل الثالث عشر

التضـــخم

المشـــكلة الثـــانية

ما هو لب هــذا الوضع المستعصى الذى نعانى منه جميعا ؟ اذا سألت دستة من الاقتصاديين لحصلت على دستة اجابات · سيضع بعضهم اللوم على المــال ، وســيوضح أن الحكومة من خلال نظام الاحتيــاطى الفيدرالى تخلق بشــكل دائم ديونا بأجل أكثر مما يجب مما يســمح لرجال الأعمــال وللأفراد أن ينفقوا الكثير من المــال · وهــذا التفسير المــالى يقودنا الى الحكمة القديمة عن المــال الكثير الذى يطارد البضائع القليلة · وسنناقش هــذه المســألة بعد قليل ·

وفى أثناء ذلك سيلقى اقتصادى آخر باللوم على القوة الاقتصــادية الخاصة المتركزة فى قلة ، أو بالأصح لو كان هــذا الاقتصادى من المتحررين فسيتجه بأصبع الاتهام الى قوة الشركات الضخمة التى رفعت التكاليف ، بينما لو كان هــذا الاقتصادى من المحافظين فسوف يتهم اتحادات العمال التى سعت للحصول على زيادات فى الأجور بأكثر من الزيادة الانتاجية فى المقــابل ·

واقتصادى ثالث يعتقد فى القوة كسبب رئيسى للتضخم ، ومن المحتمل أن يعتبر الحكومة المسئول الأوحد · ومرة أخرى يعتمد الأمر على الاتجاهات السياسية للفرد · فاقتصادى محافظ – من أنصار العرض – يجد أن من أســباب التضخم الرئيســية التكــاليف الملقــاة على عاتق الأعمــال وذلك بالقرارات الزائدة (مثل المتطلبات المكلفة المضادة للتلوث) · وبالاحبــاط الذى يصيب الأعمال عموما نتيجة للضرائب الباهظة · بينما لا يهتم اقتصادى متحرر كثيرا بهــذه الجوانب للحكومة كمسبب للتضخم ، كما يهتم بالقطاع العسكرى الذى يمتص الموارد والمهارات والذى يتزايد بسرعة · وبكل تأكيد سيتفق الاثنان على ادانة أنشطة شركات البترول وســادة الأوبك باعتبارها مســاعدة على التضخم ·

وكل هـذا لا يمثل جميع الاحتمالات ، فهناك مجال لالصاق الاتهـام بالانتاج الثابت كسبب رئيسى فى دراما التضخم · وقد يضع خبير آخر اللوم على مؤسسة وضع الفهارس والتى ـ كما رأينا ـ تجعل المدفوعات الداخلية مثل التأمينات الاجتماعية أو أجور الاتحادات مرتبطة بشكل مباشر بالأرقام القياسية لنفقات المعيشة ·

وأخيرا قد يقول البعض أن التضخم يعكس ببساطة حالتنا العقلية رغبتنا القومية أن نحيـا حيـاة مرفهة دون أن ندفع ثمن ذلك · مثل هـذا الجدل يصـادفنا كلما اسـتمعنا للمحللين فى الراديو أو التليفزيون ، أى هـذه التحليلات هو الصائب ؟ المشكلة أن كل هـذه الأقوال بها جوانب صحيحة وهامة عن التضخم · والذى نعتقده هو اطار جامع نضع فيه هـذه التفسيرات بحيث تتشـابك ويقوى بعضـها بعضـا بدلا من أن تتقاتل وتتصارع بحيث تربكنا وتحيرنا ·

جـذور التضخم

هل توجد طريقة لتوحيد مفهومنا عن التضخم ؟ نحن نظن ذلك ، لو أننا بدأنا من حقيقة المسايسة ولكنها غالبا تهمل عن الحياة الاقتصادية وهى أن الاقتصاديين الرأسماليين دائما فى حالة توتر عصبى ، فى حالة حركة فعلية أو داخلية ، وعدم اتزان الحروب وتغير النظم السياسية والمصادر والموارد والتكنولوجيا الحديثة والتغيرات فى أذواق المستهلكين ·· كل هـذا يسبب اضطرابا فى تيار الحياة العملية ولك أن تسأل أى رجل أعمال اذا كان يحيا فى بحيرة هادئة أم فى بحر هائج مضطرب ، قد لا يبدو مهما أن تبدأ بالتركيز على هـذه الصفة العميقة فى النظام الرأسمالى · ولكن متى وضعناها فى مكان الصدارة فسيواجهنا فورا سؤال هام : كيف أن هـذه الصفة أنتجت تضخما وليس كسادا مثلا أو أى شكل آخر من أشكال الخلل ؟ لأننا عندما نفكر فى الأمر نجد أن التضخم لم يكن مشكلة الرأسمالية فى السابق ولكنها أشـكال أخرى من الخلل ·

ولنذكر ركود عام ١٨٩٣ وكيف عانينا ٦ سنوات من بطالة تتراوح بين ١٢ الى ١٦٪ من الأيدى العاملة ، أو فى انهيار الثلاثينيات · و فى انبلاج عصر الشركات الصناعية العملاقة وما سببه من مشاكل ـ فى نهاية القرن التاسع عشر ـ خروجها كجبل جليدى عملاق وسط طبقة جليد رقيقة تمثل الشركات الصغرى فى ذلك الوقت ·

من هـذا المنظور يمكننا القول بأن التضخم يمثل الطريقة التى بهـا يستجيب النظـام الرأسمالى للصدمات والتفكك الـذى أصاب النظـام فى نهاية القرن العشرين ، ولنأخذ على سبيل المثال الدفعة التى أعطاها للتضخم ارتفاع أسعار البترول عام ١٩٧٣ ولنتصور أن صدمة مماثلة تماما قد حدثت فى القرن الماضى ٠ ولنقل مثلا أن شركات بنسلفانيا للفحم قد اجتمعت معا فى اتحاد وأعلنت فجأة زيادة قدرها أربعة أضعاف فى سعر الفحم ٠ هل كان يمكن لاتحاد الفحم هـذا أن يسبب تضخما ؟ انه سؤال ساذج لأن هـذه الزيادة كانت ستسبب كسادا هائلا ٠ وكانت مناجم الفحم ستغلق أبوابها ومصانع الحديد والصلب كذلك ، الخ ٠٠٠ هـذا السيناريو التخيلى غير المشكوك فيه مع ذلك ـ يضع لنا السؤال الصحيح ، ما الذى تغير منذ ١٨٧٣ حتى ١٩٧٣ بحيث ان نفس الصدمة ـ ارتفاع فى سعر الطاقة ـ تسبب كسادا فى عصر وتضخما فى عصر آخر ؟ وليس السؤال عسيرا على الاجابة ، فأشياء كثيرة جدا قد تغيرت فى البناء الاقتصادى والاجتماعى للرأسمالية فى كل أنحاء العالم ومن أهمها بلا جدال كان ظهور القطاع العام القومى الضخم ، وفى كل الرأسماليات الغربية يبتلع العام من ٣٠ الى ٥٠٪ من النفقات وأحيانا اكثر ٠ وهـذه النفقات العامة تمهد الأرضية للأنشطة الاقتصادية ، وهـذا لم يكن موجودا من قبل ٠ وهـذا فى حد ذاته كفيل بتحويل العالم من احتمالات الكساد الى احتمالات التضخم ٠ ولقد علمتنا التجارب أن أرضية من الانفاق العام لا تمنع حدوث الكساد ولكن الفرض أن نظاما للسوق له قلب من الانفاق العام لا يتحول بسهولة من ركود الى كساد شامل وأعمق ٠

والهبوط فى الخط البيانى للانتاج والعمالة محدود بدعم من الانفاق الحكومى مثل التأمينات الاجتماعية واعانة البطالة وما شابه ٠ واحتمالات الكساد المتراكم الشامل تحولت الى ركود محدود رغم كونه دائما ومزمنا ٠ بالاضافة الى أن وجود القطاع العام الجديد الضخم زاد من المسئولية السياسية للحكومة لأداء اقتصادياتها ، ولهـذا تجد البنوك المركزية مثل « الفيد » تعانى مشاكل الاضطلاع بالسياسات المالية التقشفية التى ـ اذا نفذت بشكل صحيح ـ قد تحد من التضخم ، فالبنوك المركزية تجذب الخيوط التى تحد من الاقراض بأجل ولكن من الصعب الاستمرار فى هـذه السياسة لفترات طويلة ٠ كما أظهرت تجربة تاتشر القاسية فى انجلترا ٠ فاذا جذبت الخيوط بشدة أو لفترات طويلة فان موجة من الاحتجاج تنصب على الحكومة من رجال الأعمال الصغار ، وأعضاء الاتحادات العمالية من العاطلين ومن المشترين المحيطين ومن ممثلى الشعب الذين يشعرون اليوم

كما لم يشعروا فى القرن الماضى أو حتى فى عشرينات هذا القرن أن الحكومة مسئولة عن منع الكساد أو منع ازدياده ومن الصعب جدا مقاومة هذه الضغوط ، حتى لو كانت المقارنة عنيدة وملحة كما فى حالة مسز تاتشر فان الثمن السياسى يكون غالبا · وهكذا آجلا أو عاجلا فان سلطات النقد تخضع فى هذه الحملة ضد التضخم وترخى الحبال المالية · وتتنفس مرة أخرى وتستمر الأسعار فى ارتفاعها التدريجى★ · والوجه الآخر من مجرى التغير الذى طرأ على الرأسمالية فى القرن الأخير هو الزيادة فى قوة القطاع الخاص ونحن نرى ذلك فى المؤسسات العملاقة ـ جبال الجليد ـ التى تطفو على مياه الأعمال التجارية والعمالة على السواء ، وقد ساهم ظهور المؤسسات الخاصة العملاقة مساهمة هامة فى استعدادنا للتضخم ، وفرق هام بين اليوم والأمس أن أوقات التضخم فى الماضى كانت تعقبها أوقات هبوط طويلة ، فالمنحنى البيانى للأسعار يوضح هبوطا غير منتظم على مدار النصف الآخر من القرن التاسع عشر ، لماذا ؟ أحد الأسباب أن الاقتصاد كان زراعيا بشكل اكثر منه الآن ، وأسعار منتجات الزراعة دائما غير مستقرة وغالبا فى هبوط · على عكس المنتجات الصناعية ، وهكذا فان أى اقتصاد صناعى بحكم سيطرة المصنوعات عليه لا يحتمل أن يصادف هبوطا فى الأسعار مثل الاقتصاد الزراعى بشكل عام ·

وسبب آخر هو أن خواص القطاع الصناعى نفسها قد تغيرت ، ففى السنين الأولى من القرن العشرين لم يكن من المستغرب أن تعلن الشركات الكبرى عن خفض الأجور اذا ما كانت الأحوال سيئة · هذا بالاضافة الى أن الأسعار فى تلك الأوقات كانت تهبط بفعل التقدم التكنولوجى وكنتيجة للمنافسة التى كانت مستقرة بين الشركات الصناعية للسيطرة على السوق ·

وهذا كله فصل فى التاريخ الاقتصادى كتبت نهايته بالفعل · فالزراعة تشكل الآن جزءا صغيرا من ج·ن·ق والتكنولوجيا مازالت تخفض

★ وهناك سبب آخر غير الضغوط السياسية يجعل من الصعب على السلطات النقدية أن تضيق على القروض بأجل · وهو ان الشركات الكبرى لها مداخلها الخاصة للحصول على المال بغض النظر عما تفعله الحكومة ففى انجلترا على سبيل المثال فى فترة تضييق على القروض وضعتها حكومة تاتشر . طرحت الشركات الكبرى ببساطة كمبيالات مسحوبة من البائع على المشترى والمسماة (أنا مدين لك) · من يستطيع أن يقاوم شراء كمبيالة (انا مدين لك) لشركات البترول البريطانية ؟ من الصعب جدا ان ننكر مداخل الشركات الكبرى للحصول على المال ·

من التكاليف ـ احيانا بشكل أكثر من العادى ـ وانظر ماذا حدث للكومبيوتر فى خلال العشر سنوات الأخيرة !

ولكن هـذه التكلفـة الصـناعية المنخفضـة حجبتها هـذه النـزعة الصمامية للأجور والأسعار منذ الحرب العالمية الثانية · والنزعة الصمامية تعنى أن الأجور والأسعار اكتسبت خاصية الصمام الذى يسمح بالمرور فى اتجاه واحد تصاعدى نحو الزيادة ، ولكنه لا يسمح لها بالانخفاض الا فى حالات الثورات التكنولوجية ونكبات السـوق مثل الفوضى التى حدثت فى صـناعة السـيارات الأمريكية ·

فى الأوقات العادية وفى الأعمال التجارية العادية نرى عمل « الصمام » فقوى الاتحادات والأعمال المركزة فى أيدى بضع شركات مع الرعب العام من تكنيكات المنافسة المستعرة تعنى أن الأجور والأسعار تتحرك فى اتجاه واحـد فقط الى أعلى ولا تسـتطيع أى شركة كبيرة أن تخفض من الأجور الا فى حـالات المحن · وتسـتمر الزيادة فى الأجور بمقـدار ١٠٪ وهـذه النزعات أيضا تضيف الى موجة التضخم ·

وهناك تغيرات صناعية أخرى ساهمت فى جعل نظامنا اليوم عرضة للتضخم أكثر مما كان منـذ مائة أو حتى منذ خمسين عاما مضت · فنحن نحيا فى نظام اقتصادى مبرمج على الخدمة ، بينما الانتاجية ترتفع فى مجال الخدمة بأقل سرعة مما فى مجال البضائع ، فنحن أصبحنا أكثر رفاهية ، وبالتالى أقل استعدادا لأن نحتمل بخضوع النظام الطبقى التقليدى ، ان عامل النظافة البسيط أو عامل الأسانسير أو عسكرى الدرك مثلا لا يشعرون بأنهم فى ذيل السلم الاجتماعى اليوم ، وهم يوجهون نقاباتهم والمفاوضين باسمهم فى الاتحـادات الى ذلك ، وهـذه المواقف المتشـددة تميل أيضـا بالنظام لاتجاه التضخم · هـذه التغيرات تساعدنا على فهم لمـاذا نحيا فى عالم مناقض لعالم آبائنا انه أصـبح تضـخميا · لقد التقطنا التضخم كما التقطت الراسمالية الانكمـاش فى نهاية القرن التـاسع عشر وبداية القرن العشرين ·

والاستعداد للتضخم شىء بينما حلوله الفعلى شىء آخر ، وتجربتنا فى التضخم لها أصولها فى حوادث خاصة هى التى بدأت الأمر ، مثلما حدث مع الكسـاد فى العصور الماضية · فى حالتنـا هـذه ربما تلقى التضخم الدفعة الأولى التى بدأته من الاتجـاه نحو الانفاق الذى حـدث عقب حرب فيتنام · ثم حدث تحفيز قوى للتضخم فى دول أخرى بواسطة الهيمنة التى

استخدمتها الولايات المتحدة لاجبار هــذه الدول على قبول دولاراتها بدلا عن الذهب ، مما خلق امتدادات تضخمية من الذين فى الخارج واثرت تلك فى النهاية على مستوى أسعارنا · ثم جاءت صدمة البترول الشهيرة عام ١٩٧٣ عندما رفعت الأوبك أسعارها من ٣ الى ١١ دولاراً للبرميل ، ثم مرة أخرى عام ١٩٧٩ عقب ثورة ايران عندما ارتفعت الأسعار مرة أخرى من ١٣ دولارا الى ٢٨ دولارا للبرميل ·

وقد أوضحنا بالفعل الفرق بين التاثيرات المسببة للتضخم المصــاحبة لصدمة البترول هــذه وبين التأثيرات المسببة للكساد المصــاحبة لصــدمة مشابهة تخيلنا انها قد تحدث فى مجال الفحم عام ١٨٧٣ · والآن علينا أن نلقى بالا الى مؤسسة فى غاية الأهمية جعلت ارتفاع الأسعار المصاحب لأزمة البترول معدا بهــذه الدرجة ·· وهو وجود مؤسسات الفهرسة التى لفتنا النظر اليها آنفــا · فعمل الفهــارس قد غير من الطريقــة التى يعمل بهــا الاقتصاد · فالأسعار المرتفعة لم تعد تعمل كمانع من الشراء كما كانت الحال عام ١٨٧٣ · اذ انه تحت نظام الفهرسة فان الدخل الزائد اللازم لتغطيــة التكاليف الزائدة يتم توفيره تلقائيا عن طريق الكولاس (مؤسسات تكاليف المعيشة) أو عن طريق الضمانات الاجتماعية وغيرها من المدفوعات القياسية (المفهرســة) ·

وعندما ترتفع الأجور فجاة كنتيجــة لصــدمة بترولية أو كنتيجة لأى زيادة فى تكاليف الانتــاج ، فان الاقتصــاد يتقلص لفترة فتتوقف المبيعات وتقل العمالة ولكن بعد ذلك تظهر اســعار البترول أو الأجور أو التكــاليف كزيادة فى الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ، وبارتفاع هــذا الرقم القياسى كذلك تزداد الشيكات الخضراء التى تذهب لمستحقى التأمينات الاجتماعية ، أو تعديل الأجور المدفوعة للمتعاقدين ، وكل هــذا يخدم هدف ملاحقة الكساد باقتدار ولكنه يمهد السبيل للتضخم · ومع هذا التغيــر نحو التضــخم فى المؤسسات يأتى تغير آخر أخطر منه هو التغير نحو التضخم فى العقول وفى طريقة التفكير ·

ففى السابق كانت وجهة النظر السائدة فى الحياة الاقتصادية تتلخص فى العبــارة الشــهيرة « ما طار طير وارتفع الا كما طار وقع » حتى أن الرواج والانعاش وارتفاع الأسعار كان يخلق غالبا ــ وليس دائما ــ درجة نافعة من الحذر ــ بينما اليوم تغير الاتجاه وعندما نسمع أن سلعة ما ارتفعت أسعارها فان انطبــاعنا الأول هو انه غالبا ما ســتواصل هــذه الأســعار الارتفاع ربما أسرع ، وانه قد يكون من الأفضل أن نحصل عليها الآن قبل أن يتعذر الحصول عليها ·

وهكـذا اصـبح مجرد توقع ارتفاع الأسـعار طريقـة لتثبيت دعائم التضخم مثلما حدث أيام الكساد عندما طالت فترة الركود لأن رجال الأعمال توقعوا لها أن تستمر ، ان التوقعات عملية بها قوة دفع ذاتية ، وفى التضخم فان الاعتقاد السائد غير المدحوض أن أسعار العام القادم ستكون ١٠٪ أعلى يؤدى الى السلوك السائد « اشتر الآن وادفع بعد ذلك » وهو السلوك الـذى يضمن وحده أن العام القادم سيكون ١٠٪ أعلى ٠

كل هـذا يساعدنا أن نرى أن كثيرا من التفسـيرات المعطاة للتضخم تلعب دورا فى الحفاظ على الخلل المزمن فى اقتصادنا ٠ فالحكومة مسئولة بالفعل عن التضخم من حيث انها أدخلت قاعدة على الاقتصـاد ، وأنشأت الفهارس للمدفوعات الهامة ودعمت الضـمانات الاجتمـاعية بحيث جعلت توقعاتنا ومواقفنا أكثر عدوانية عن ذى قبل ، وتكتل قوة الاتحادات والأعمال ساهمت أيضا فى الضخم بطريقة نزع « الصمام » فى الأجـور والأسـعار ونستطيع أن نرى عوامل أخرى كثيرة فى الخلفية أو فى مقدمة الصـورة ، والفرق فى ادراكنا أننـا الآن نرى هـذه التفسـيرات المتعددة فى أماكنها المختلفة داخل اطار عام من التناسق والفهم ٠

فالتضخم ـ نوعنا الخـاص من التضخم المزمن المصـاحب بتيار من الكساد ـ ظهر لأن الرأسمالية تمارس طاقاتها العصبية التوسعية الدافعة فى بيئة اجتماعية تغيرت ٠ فالرأسمالية الآن مدعومة حكوميا ٠ وهى تمثل كتلة قوة ، انها رأسمالية التوقعات الجماهيرية الضخمة ٠

وهـذه الخواص فى البنيـة لن تتغير ، برغم جهود ادارة ريجـان ، فلا يمكن للحكومة أن تنسحب من بنائنا الاقتصادى لأنها ليست محشـورة فيه كالجسـد الغريب ، ولكنها دخلت فى نسـيج الاقتصـاد والمجتمع بكل طبقـاته ٠ ونفس الشىء يمكن أن نقـوله عن الشركات الضـخمة والعمـالة الضـخمة لا يمكن أن ننزع أيهما من البنية بغير تمزيق النسـيج الاجتماعى بنتائجه الرهيبة ٠ ولا يحتاج الأمر أن نوضح أنه لن يكون هناك توقف فى عمليات التوقع عند الجمـاهير ولا عودة عن فلسـفة الشـمول الى المنطقة الوعرة للفردية ٠

وستبقى الرأسمالية بنفس خواصها الضخمة المعقدة التى نعرضها بها ، معتمـدة على درجة عاليـة من التدخل والدعم والتنظيم من القطـاع العام (مما لا يعنى بأى حال أن بعض البرامج لا يمكن تنقيحها أو حتى الغاؤها) ، وكنتيجة لهـذا فتستمر الرأسمالية فى استجابتها للصدمات الخارجية مثل زيادة أسعار البترول ٠٠ أو الداخلية مثل معدلات الأجور العالية بطرق ترفع

من مستوى الأسعار ولا تهبط بها · فالميل للتضخم هو الوسيلة التى تستجيب بها الرأسمالية الحديثة لضغوطها وقيودها تماما كما كان الكساد هو وسيلتها فى الماضى ·

مكافحة التضخم

ما هى أفضل طريقة لاحتواء التضخم ؟ من الصعب تحديد الاجابة اذا تحدثنا من وجهة نظر هندسية ، ولكن المشكلة أن الاقتصاد ليس آلة وأجزاءه ليست تروسا وصواميل ، انه أفراد وطبقات ومناطق ، ولا يضير الآلة أن تتغير أجزاؤها أو تعدل ، ولكن الاقتصاد يضار بشدة لو تبدلت أو أعيد تصميم أجزائه ــ البشرية ــ والمشكلة فى مكافحة التضخم أن تطبق وسائل ليست فعالة اقتصاديا ولكنها مقبولة سياسيا · وهذا كما سترى عسير بكل تأكيد ·

موازنة الميزانية الفيدرالية

ولنبدأ بواحدة من أكثر الطرق المقترحة لمكافحة التضخم ، موازنة التضخم الفيدرالية · هل يمنع هذا التضخم ؟

وكما يحب الاقتصاديون أن يقولوا ، مع تساوى الأشياء الأخرى فموازنة الميزانية ستساعد على خفض التضخم ، واجراء فائض فى الميزانية سيساعد بشكل أفضل ، ولكن الأمر لا ينتهى هنا لأن هناك أكثر من طريقة لموازنة الميزانية الفيدرالية · واحدة من هذه الطرق وان كانت غير محبوبة فى هذه اللحظة الا أنها قد تكون فعالة للغاية فى الحد من التضخم ، وهى أن نثبت النفقات على ما هى عليه فى الوقت الحالى وأن نرفع الضرائب حتى نغطيها · ففى عام ١٩٨١ لو أننا رفعنا الضرائب على الدخل بنسبة ٢٠٪ لأمكننا موازنة الميزانية الفيدرالية ولأعطينا التضخم درسا فى المقابل ، ولكن السؤال السياسى هو من كان سيصوت من أجل الضرائب المرتفعة ؟

أو نستطيع أن نوازن الميزانية عن طريق خفض الضرائب ثم التقليل من النفقات بحيث نجعل النفقات تكافىء الدخل ، وهذه تقريبا هى خطة حكومة ريجان ، ونحن نعلم بالفعل المشكلات هنا ، اذ عندما يستقبل المواطنون خفض الضرائب فهل سيضعون الزائد من الدخل فى البنك أم سينفقونه ؟ اذا أنفقوه فسوف يكون هناك دفعة للتضخم برغم موازنة الميزانية · وسؤال آخر ، هل ستساعد موازنة الميزانية فى تهدئة الاقتصاد الأمريكى ؟ ان ادارة ريجان تعتزم أن تخفض الانفاق المدنى ، والمواصلات والتعليم وطوابع الطعام ، واعانات البطالة ، وأن تنفق المزيد على الصواريخ وحاملات الطائرات والزوارق ، فهل هذا التحول يمكن أن يخفض من الأسعار ؟ !

وأخيرا من الضرورى أن نفكر فى الميزانية الكلية العامة ، وليس فقط فى الميزانية الفيدرالية عندما نقترح موازنة الميزانية كعلاج للتضخم ، وهذا لأن جزءا أساسيا من العجز الفيدرالى يأتى كنتيجة للمنح الفيدرالية من مختلف الأنواع للولايات والبلديات · وفى عام ١٩٧٩ على سبيل المثال كان هناك ١٤ بليون دولار عجز فى الميزانية الفيدرالية ولكن لم يكن هناك عجز فى القطاع العام ككل ، والعجز الذى ظهر فى واشنطون تمت معادلته وأكثر بزيادات فى هيوستون وفينكس وسكرامنتو ، زيادات سببها معونات فيدرالية للولايات ، ومنذ عدة سنوات تقدم وفد من مشرعى الولايات ـ المهتمين بوقف التضخم عن طريق موازنة الميزانية الفيدرالية الى تيب أونيل المتحدث الرسمى للبيت الأبيض ، وقد استمع أونيل بعطف الى رجائهم لوضع نهاية لهذا العجز الفيدرالى ، وقد أوضح أونيل الصعوبات فى خفض الانفاق العسكرى والضمان الاجتماعى وما شابه ، ولكنه فى النهاية أشار الى عنصر هام يشكل حوالى ٢٠٪ من الانفاق الفيدرالى ·· وخصمه ليمكن أن يؤدى الى موازنة الميزانية فى واشنطون ، وهو يلمح الى المنح للولايات والمدن ، وفجأة فقد الوفد حماسه لدعواه ، وهكذا معظم الناس الذين يدرسون حقيقة الميزانية الفيدرالية ·

تقييد المال

ربما كان تقييد المال هو أكثر الأسلحة المضادة للتضخم استخداما بواسطة الاقتصاد الرأسمالى فى كل أنحاء العالم ·

ونحن لا نعنى بعبارة تقييد المال تجميدا تاما للمال المعروض ، وانما نعنى تقييد قدرة البنوك على تقديم المزيد من القروض حتى أن قطاعى البيوت ورجال الأعمال من المقترضين ليجدون انه صعب جدا ـ وأكثر تكلفة بكثير ـ أن يأخذوا قرضا · وتقييد المال يقلل بكل تأكيد من مساحة الشراء والانتاج الاقتصادى وبدرجة أقل يحد من التضخم · ورغم أنه لا توجد قاعدة حديدية تقول أن الأسعار يجب أن تهبط لمجرد أن الانتاج قل أو الشراء هبط ، فالنتيجة غالبا لتقييد المال هى زيادة المنافسة فى مجال تجارى ضحل وهذا قد يهبط بالأسعار أو يمنعها من الارتفاع · والانخفاض فى أسعار الرحلات الجوية خير مثال على ذلك ·

وقد أوضحنا من قبل الصعوبات عند تضييق المال ، احداها أن تبعة التضييق على القروض غير متساوية وأنها تؤثر بعنف ، وقد تترك تأثيرات قاتلة على المشروعات الصغيرة ، فى حين لا تتأثر الشركات الكبرى لما تملكه من مصادر أخرى للاقتراض ؟

ومشكلة أخرى هى حفظ سياسة نقدية ثابتة ضد المعارضة الرهيبة التى يقيمها التقييد على القروض · فأصحاب الشركات الصغرى والاتحادات العمالية ، والمشردون العاديون لا يقفون بسلبية بينما أسعار الفائدة المرتفعة ونوافذ القروض المقفولة تدفعهم بعيدا عن السوق ، فهم يشعرون ممثليهم السياسيين بآمهم وشكواهم ، هؤلاء بالتالى يرسلونها الى واشنطون · وهكذا واجهت سياسة تضييق المال فى الماضى أسلوب المنع ـ الاباحة ، الاطلاق ـ التقييد ·

فأولا : صرخات من التضخم · فتوضع سياسة لتقييد المال ويقل التضخم ـ وربما ـ يبدأ احتجاج رجال الأعمال والبيوت ، يعلو الاحتجاج وتعلو الأصوات الغاضبة ، فترتخى القبضة على القروض ويتلاشى الاحتجاج ولكن الأسعار ترتفع من جديد · وتبدأ مرة أخرى دورة جديدة ·

الكساد الضخم

كلما حاولنا سياسات ضعيفة مترددة من الاطلاق ـ التقييد ، أو من تخفيض الميزانية ، بغير أن نحد من معدل التضخم بسرعة ، كلما سمعنا أن ما تحتاجه الأمة حقا هو سياسة مالية حازمة متقشفة حتى ولو أدت الى كساد · بل ان المرء ليسمع دعوة الى وضع اطار مالى حديدى حول النظام ـ لا زيادة فى القروض ـ ولو استطعنا أن نوقف بثبات كل الزيادة فى عرض المال فسنستطيع وضع نهاية سريعة للتضخم ·

ويجب أن يكون واضحا ما هى المشاكل فى هذه الحلول الهندسية · فالعواقب الانسانية ستكون فادحة ربما بشكل غير مقبول بالمرة ، ويمكننا أن نتعلم من تجارب ألمانيا الغربية وسويسرا ، فكلتاهما وضعت نظاما نقديا صارما كى يمكنها كبح جماح اقتصادها ، وبمعنى آخر كلتا الدولتين خططتا بشكل هندسى وبعمد لاحداث كساد ، ففى عام ١٩٧٨ على سبيل المثال كانت العمالة الصناعية فى ألمانيا الغربية أقل منها عام ١٩٧٢ بنسبة ١٢٪ وفى سويسرا كانت أقل بنسبة ١٠٪ ولهذا السبب كانت معدلات التضخم فى هاتين الدولتين فى السبعينيات أقل المعدلات فى العالم كله ·

لماذا لا نحتذى حذوهم ؟ الاجابة أن البطالة فى ألمانيا وسويسرا وقعت بالكامل تقريبا على كاهل العمال الأجانب ـ المسمين العمال الضيوف ـ والذين تم ترحيلهم الى يوغوسلافيا وايطاليا وأسبانيا وتركيا · ولك أن تقارن ذلك على اقتصاد مثل اقتصادنا ، ان سويسرا وحدها قد رحلت عشرة

ملايين عامل الى بلادهم فالى أين نذهب نحن بعشرة ملايين عامل أمريكى ؟ والواقع ان استقطاعات تماثل المستوى ليست كافية لأن تخلق بطالة فى الولايات المتحدة تقرب من ٣٠٪ ، ولو تركنا جانبا المشاكل الاجتماعية التى قد تخلقها سياسات كهذه فان البطالة وسيلة غير منصفة لمحاربة التضخم ، فلنفترض أننا نملك نسبة بطالة ٨٪ ، ان هذا لا يعنى أن كل عامل يركن جانبا ٨٪ من السنة ، ولكن هذا يعنى أن بعض العمال عاطلون لفترات أطول من الزمن ، ان أكثر من ٥٠٪ من الأسابيع الكلية للبطالة ، يتحملها أفراد عاطلون لأكثر من ½ عام ، وحوالى ½ هؤلاء الذين يعانون من فترات طويلة فى البطالة لا ينتهى بهم الأمر بأن يجدوا عملا ، ولكن بأن ينسحبوا من القوة العاملة ٠

وهكذا فان كانت البطالة هى وسيلتنا فى محاربة التضخم ، فيجب أن نميز أن العناصر التى تخرج ليست تلك التى سيكون خروجها مؤثرا فى الهبوط بمعدلات الأجور ، ونعنى بهم المتقدمين نسبيا فى السن من الذكور البيض ، ولكن على العكس فالبطالة تكون من نصيب العمال الصغار السن من ١٦ ـ ٢٤ عاما والنساء والزنوج والأسبان ٠

وهؤلاء يشتركون فى صفتين ، فهم يفتقدون المهارة غالبا وهم يفتقدون القوة السياسية ٠

وهكذا فان حجم استقطاعاتهم من معدلات الأجور قليل ، وعلى ذلك فان الاختيار ليس فقط مجحفا ولكنه أيضا غير مؤثر ، بهذا نجد أن معدلات البطالة تزيد بينما لا تهبط فى المقابل معدلات التضخم ٠

التحكم الاختيارى

والكلمة التى تظل تظهر كلما تحدثنا عن وقف التضخم هى التحكم ، والتحكم نقمة بالنسبة لبعض الاقتصاديين ونعمة للبعض الآخر ، ونظرتنا الخاصة أنه لا يوجد مجموعة واحدة من الاجراءات اسمها التحكم وانما هناك مجموعة من الاحتمالات وأن هناك الكثير مما يمكن أن يقال مع البعض وضد البعض الآخر ٠

ومن أسهل وأقل أنواع التحكم تدخلا هو أن نقترح حدودا للأجور وللزيادة فى الأسعار ، والفكرة خلف هذه السياسة الارشادية واضحة وسليمة ، واذا وافق الجميع على وضع حد للزيادة فى دخله بمقدار فلنقل مثلا ٥٪ ، فسوف يهبط بالتأكيد معدل التضخم ولن يكون هناك أحد فى حال أسوأ ، ان قرارا جماعيا مثل هذا يمكن أن يبطىء الصعود على السلم الاجتماعى ولكنه لن يغير من مواضعنا المختلفة عليه ٠

ولكن المشكلة هى أن نضمن استمرار سياسة التحكم الاختيارى فى الدخل ، ولكن لسوء الحظ ما لم يتعاون كل فرد فلن يصلح النظام ، واجراءات التهرب هائلة ، فانه من الممكن أن يرى الجميع ملعب كرة القدم اذا ظلوا جالسين ولن يكسب أحد شيئا اذا وقف الجميع • ولكن اذا ظل الجميع جالسين فان القلة المتهربة التى تختلس الوقوف تحصل عندئذ على أفضل رؤية للملعب ، بينما اذا وقف الجميع يحصل قصار القامة سيئو الحظ على أسوأ منظر لملعب • ولنفس السبب تقريبا يفشل التحكم الاختيارى ، ولهذا فان العديد من الاجراءات تتخذ بحيث تجعل الالتزام بهذه البرامج ممكنا (ليس اجباريا) ، ووطنيا فى نفس الوقت • من ضمن هذا ما يسمى « كيب » وهى الحروف الأولى بالانجليزية لكلمة (خطط الضرائب الشعبية) الذى يفرض عقوبات ضريبية على الشركات التى تضع تسويات للأجور أعلى من المعدلات الارشادية • واذا شجع هذا الكيب العاملين على الالتزام بأجورهم فسيظل معدل الأجور فى مكانه ولن يستفيد أو يضار اتحاد عمالى على حساب الآخر ، لهذا توجد درجة من الاهتمام بهذه الخطط ، ولكن صعوباتها ادارية أكثر منها اقتصادية ، فهى تتطلب درجة من الاشراف والتدخل من الجانب الحكومى الذى من المؤكد أن يخلق بيروقراطية ويولد الاحتكاك ، ولكن قد يستحق هذه الصعوبة ، اذا فشلت الوسائل الأخرى •

التحكم الاجبارى

وأخيرا فى النهاية ، هناك التحكم الاجبارى مثل وضع حد أقصى للأسعار وللأجور ولكن هذه الاجراءات تتطلب شيئين لكى تكون فعالة :

١ ـ يجب أن تكون دائمة أو على الأقل احتياطية بحيث لا تتعرض للاطلاق والتقييد •

٢ ـ يجب أن تدعم بضرائب عالية فالتحكم وحده ليس الا أكياسا رملية نحاول أن نمنع بها فيضان نهر ، يجب أن نفرض ضرائب اذا شئنا أن نسيطر على النهر •

واذا اندلعت حرب فاننا نستطيع بلاشك أن نطبق هذه الاجراءات الاجبارية ونفرض الضرائب بنتائج طيبة ـ فقد طبقنا ذلك بنجاح فى أثناء فترة الحرب الكورية على سبيل المثال ، وهذا لأن الحرب تعطينا الروح المناسبة لتحمل ذلك ، كما أنها تعطى الحكومة سلطة اتخاذ ما تراه مناسبا من الاجراءات • واذا أدى التحكم الى عجز فى الاستثمارات على سبيل المثال فالحكومة تستطيع فى وقت الحرب أن تبنى المصانع أو تمدها بالمال

والمعدات ، ولكن كل هـذا صعب أو مستحيل فى أوقات السلم فالاتجاه الفنى لن يكون الاذعان الارادى ولكنه سيكون الطـاعة اللامبـالية أو التهـرب الفورى · بالاضـافة الى أن التحكم مسئولية فادحة ، وقد أفلح النظـام فى وقت كوريا ولكنه تطلب ١٨ ألف ملاحظ ، وحتى مع وجود الكومبيوتر الحديث فلابد من جيش مشـابه من الملاحظين اذا أردنا تطبيق مثل هـذا النظـام الاجبارى الآن · وهكذا فان الاعتراض على التحكم الاجبارى له شقان :

فمن المؤكـد أن هـذه الاجـراءات سـتسبب الكثيـر من الانزعـاج للجماهير ، ويمكننا جميعا أن نتخيل ما ستحويه مانشيتات الجرائد عندئذ ، وستطرح هـذه الاجراءات أسـئلة لا نهاية لها عن تقرير كيف يمكن ضبط هـذا السعر أو ذلك الأجر مع نمو الاقتصـاد وتغيره وتغير التحديات التى تواجهـه ·

ولكن من الزاوية الأخرى فالتحكم له فائدة رئيسية ، وهى انه سيوقف دائرة التضخم ، ورغم أن هـذا الايقـاف قد يكون مؤقتا الا أنه سـيعطينا مساحة من الوقت للتنفس لوضع سياسة ضريبية مقاومة للتضخم وفعالة ، وفى هـذه الفترة فان اجراءات الفهرسة الخطيرة وتركيبات « الكولاس » يمكن انهاؤها ، ولو فشت الاجراءات الأخرى واستمر التضخم فى تهديده لسلامنا النفسى فاننا قد نضطر الى اللجوء الى هـذا الحل الأخير ·

وهـذا تقريبا كل ما يمكن لأى اقتصادى أن يغامر بقوله ، المشـكلة الأساسية أنه لا يمكننا أن نحد من التضخم بغير أن نخفض من دخول البعض ، من هم هؤلاء البعض الفقراء ؟ الأغنياء ؟ العسكريون ؟ الاتحـادات ؟ بعض الاقتصاديين قـد يريد مسـاعدة المزارعين وليس العمال الصناعيين عندئذ سـيدعو الى برنامج يشـجع السـوق الحرة فى القمح ولكن فى الأجور · واقتصادى آخر قد يطالب بالتحكم فى أسعار الغذاء ولكن ليس فى الأجور · وهكـذا الأمر ، بحسب ميل الاقتصـاديين الى المؤسسات أو المستهلكين أو الشركات الصـغيرة والعمال ··· الخ ·

أى هؤلاء الاقتصاديين هو المصيب ، لا يوجد صواب فالحد من التضخم يمكن بطرق كثيرة كل منهـا يفيد البعض ويضر البعض الآخـر ، والمزايا والعيوب فى رأى البعض ليست كذلك فى رأى البعض الآخر ·

لهـذا فالحل ليس فى ايجاد صيغة سحرية ولكن فى ايجـاد برنامج سياسى تراه الأمة بمجموعها منصفا وعادلا ، يضع قيودا كافية على المواضع الحساسة بحيث يبطىء من حدة الاعصار الدائر بشكل يمكن قبوله والتعامل

معه . ويجب أن يكون واضحا مما سبق أن مثل هـذا البرنامج من المستبعد اكتشـافه قريبا ، لأن الهدف السياسى عسير للغاية . فالأمة غير مسـتعدة لأن تضـع عبء الحل بلا رحمـة على بعض القطـاعات ، مثل الشركات الصـغيرة ، والعمـال غير المنظمين ، أو على الشركات الكبرى والعمـال المنظمين ، أو أن توافق على تحديد عام للدخول قد يكون بلا عواقب باعتبار مواقعنا فى الاقتصاد ، ولكنه أسلوب بيروقراطى اشتراكى★ !! .. وبواقعية فقد رأينا الآن التضخم بشكل واضح سواء بدا هـذا أفضل أم أسوأ ـ وكذلك لفترة طويلة مقبلة .

★ لكى نوفر على قرائنا الحيرة فسوف نحيلهم الى ملحوظة لما يمكن أن يسببه برنامج كهـذا ، فاننا يمكن بلاشـك أن نحد من التضخم اذا منعنا الناس من انفاق المزيد كل عام ، واذا استطعنا أن نفرض ضريبة تضخم على كل الدخول ، فنأخذ مثلا ٩٥٪ من الزيادة فى كل عام ، وهـذا مساو لأن نجعل الجميع يوافقون على زيادة سنوية لا تتعدى ٥٪ من الدخل ، نفس النصـيحة التى نسمعها دائما موجهة للاتحـادات الكبرى ، وبلاشـك سـيكون هنـاك تعويضات مقبولة للأفراد الذين يغيرون وظائفهم الخ ... ، ولكن من المؤكد أن هـذا الاجراء سيضع حاجزا ضخما أمام التضخم ، ولكن السؤال هو : ما مقدار الخوف الذى يجب ان نكون فيه كى نقدم على مثل هـذا الاجراء ؟

الفصـــل الرابع عشر

التـــدهور

مشـــكلة الانتـــاجية

كان من اكثر الصـدمات التى هزت وجـداننا القومى معـرفتنا أنه فيما يختص بمستويات المعيشة فأمريكا لم تعد ـ رقم واحد ـ فى العالم ، وبالفعل فى التقسيم العالمى لمستويات المعيشة فنحن رقم ١٠ ، ولو استمرت اليابان فى ملاحقتنا كما يحدث الآن فقريبا سـنصبح رقم ١١ ، وفى بعض الحالات مثل السعودية وأبو ظبى فان التصنيف ليس الا خطأ احصائيا ناتجا من أخذ متوسط الدخل الخرافى لقلة حاكمة رغم المستوى المعيشى المنخفض والمتخلف لمجموع السكان • ولكن الوضع ليس كذلك فى الأمم الصـناعية مثل ألمـانيا الغربية وسويسرا والدانمرك ، ولن يكون كذلك مع اليابان عندما تسبقنا ، والسبب الرئيسى الذى يسبب لنا القلق هو أن الانتاجية الأمريكية هبطت اليوم عن سـائر البلدان المتقدمة ، فنحن ببسـاطة ننتج أقل بالنسـبة للفرد مما ينتجون •

فكيف حـدث أن أصبحت الولايات المتحـدة التى كانت محط اعجاب وحسد العالم فى هـذا الوضع المزعزع ؟

هناك طريقتان للاجابة على هـذا السؤال ، طريقة ايجابية ، وطريقة سـلبية :

الطريقة الايجابية تؤكد أن اختفاء الزيادة الأمريكية يمكن النظر اليه بشكل أفضل على أنه المحصلة أو النتاج المسـتحق لقوة وقدرة الاقتصـاد الأوربى واليابانى ، اذ أنه بعد كل شىء فانتاجية الدولة انما تعكس مخزونها من المهارات والمواهب والارادة ، ورصـيدها من الميكنة ونصيبها من الموارد ، والأمم التى على قمـة العـالم الآن من حيث الدخل لم تصبح هناك الا لأن مصـادرها ومعداتها ورأس مالها الانسـانى قد صـعدت بها الى هنـاك • فالهندسة الألمـانية أو السويدية مثلا كانت دائما مشهودا لها بالكفاءة •

وأسلوب اليابان فى التعليم تحفة فنيـة فى تطبيقـه ونظـامه ، وحتى السعوديين المنتفعين من بترولهم انما يستمتعون بادعاء الثروة واستمتعنا به نحن أيضا عندما أعطتنا الطبيعة السـهول الفسـيحة ومراعى ميسـانى ولا تزال تعطينا ، وهى ميزة الهية على كل من سـوانا ٠

اذا فالجانب الايجابى من قصة الانتاجية يقول أن أوروبا استطاعت أخيرا أن تتغلب على آثار حربين عالميتين مروعتين ، وأن اليابان أصـبحت قوية وحدها مرة أخرى ، وحيث ان العالم يكون أكثر أمنا وأفضل كمجتمع متكافىء لذلك فنحن لا نستطيع الا أن نبارك صعوده نحو الثراء حتى لو كان هـذا يعنى أن عصر السياحة الرخيصة والتفوق الأمريكى الساحق قد ولى الى الأبد ٠

ولكن موضوع الانتـاجية له أيضـا جانب سـلبى ، فالأثرياء الجدد لم يطالبوا فقط بمكانهم المسـتحق تحت الشـمس ، ونحن الأمريكيين قـد خسرنا مكاننا لأننا عانينا من هبوط فى الانتاجية مقارنا بحلفائنا الغربيين ٠ ففى الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٨ زادت الانتاجية فى ألمانيا الغربية بمقدار ٤٪ فى العام ، وفى اليابان زادت بمقدار ٥٪ فى العالم ، بينما لم ترتفع فى أمريكـا الا بمقـدار ١٪ فى العـام ٠ وفى عام ١٩٧٩ لم نفقد فقط المقـارنة بمنافسـينا ولكننا بالفعل تراجعنا الى الخلف !! فلفترة قصـيرة فى تلك السنة هبط الانتاج فى ساعة العمل بمقدار ٣ر٢٪ فى السنة ، ولو كان هـذا الانخفاض قد استمر لعانت أمريكا من انخفاض حاد فى مسـتوى المعيشـة كما أعلنت اللجنة الاقتصادية بالكونجرس ٠ وفى عام ١٩٨٠ اسـتمر هبوط الانتاج فى ساعة العمل فى قطاع الأعمال رغم أن معدل الهبوط كان أقل ، وفى عام ١٩٨١ يبدو أننا تخطينا مأزقا لأننا على الأقل لم نعد ننتج فى نهاية العام مقدارا من البضائع للفرد أقل من بداية العام ٠٠ ولكننا نجحنا مرة أخرى فى أن نجعله أكثر قليلا ٠

ماذا حـدث للانتاجية؟

ما سبب ظاهرة التدهور هـذه ؟

ان الارتفاعات والانخفاضات فى الخط البيانى للانتاجية توضح لنا أن هناك عملية قصيرة المدى تأخذ مجراها وأن هناك عملية أخرى طويلة الأمد أيضـا ٠

والعملية قصيرة الأمد ليست بالضرورة خطيرة ، فهى تحدث لأن الانتاجية المقاسة عدد السيارات ، أطنان الحديد ٠٠ الخ ٠ ترتفع وتنخفض بحسب ما اذا كنا فى رواج أو فى كساد ٠ وفى أوقات الكساد رغم أن أصحاب الأعمال قد يضطرون الى التخلى عن جزء من العمالة الا أنهم يحاولون الا يتخلوا عن الموظفين المهرة حتى لو كان العمل لا يحتاجهم فى ذلك الوقت لأنهم يعلمون أنه عند تغير الحال فليس من السهل تعيين كاتب حسابات ماهر أو مندوب مبيعات يعرف أصول عمله ، وهكذا فان الانتاج القليل يتوزع على القوة العاملة التى هى أكبر من المفروض ، والنتيجة الحتمية هى أن معدل الانتاجية للفرد يقل ، وهذا هو السبب نفسه فى أن الانتاجية تقفز فور انتهاء الأزمة ، لأن الانتاج يزداد بغير الحاجة الى تعيين موظفين جدد ٠

وهكذا فانه فى أوقات الرواج تبدو الانتاجية جيدة ، وهذه الأسباب قصيرة المدى تستوجب العذر من المانشيتات الرئيسية فى الصحف التى تحذر من الانحدار السريع فى الانتاجية ، ولكنها لا تشير الى التدهور البطىء المستمر من عام لآخر فى الأداء الأمريكى ٠ فعلى سبيل المثال التدهور عام ١٩٧٩ فى الانتاجية أخذ مكانه قبل حدوث الكساد ٠ لابد أن شيئا آخر يعتبر رئيسيا هو الذى يحدث ٠٠ فما هو هذا الشىء ؟ يقفز الى الذهن حاليا شيئان رئيسيان ، الحديد وصناعة السيارات ، فالجميع يعرفون أن الصناعتين عانتا من فترات صعبة لكى تواجها المنافسة الأجنبية ، وخاصة من ألمانيا الغربية واليابان ، وكلتاهما قامتا باجراءات تحميها من أن تكتسحهما الواردات ٠ ولكن المدهش أننا عندما نتفحص بانوراما الاقتصاد الأمريكى لكن نعين الأماكن التى هبطت فيها الانتاجية بشكل خطير نجد أن هاتين الصناعتين ليستا هما أول ما يلفت نظرنا ، فلنتركهما جانبا بعض الوقت لكى ننظر فى مكان آخر ٠

وأول مكان يجب أن نوجه اليه اهتمامنا هو التحول الذى حدث فى تقسيم الجهد الانتاجى الأمريكى ٠ واذا قارنا الثمانينيات بالخمسينيات أو بقرن سابق على ذلك نستطيع أن نرى تحولا ثابتا ومستمرا فى العمالة وفى رأس المال الخاص بالزراعة الى القطاع الصناعى ثم الى قطاع الخدمات ٠ وفى قول آخر ، فالعامل التقليدى عام ١٩٠٠ كان هو المزارع ، وفى عام ١٩٤٠ كان هو العامل فى المصنع ، وفى عام ١٩٨٠ أصبح البائع فى المتجر ٠

ولو وضعنا ذلك فى تغييرات اقتصادية لوجدنا أن هذا رفع من الانتاجية الأمريكية فى السنين الأولى عندما كان القطاع الصناعى ينمو ، وخفض من الانتاجية فى السنين الأخيرة عندما تضخم قطاع الخدمات ٠ واليوم يعمل ٧٠٪ من كل الموظفين فى نوع من أنواع صناعات الخدمات ٠ سواء كانت

محلات ماكدونالد أو النظام المدرسى المحلى ، وهـذه نسبة أعلى بكثير منها فى أى بلد صناعى آخر • وتعبير « الخدمات » يغطى مساحة كبيرة من الأعمال والمهن • والتعريف التقنى يشمل أعمالا مثل الاتصالات والمواصلات ، حيث الانتاجية عالية جدا • كما أنه يشـمل أيضـا مجـال التجـزئة الواسع حيث الانتاجية ٥٠٪ فقط من المستوى فى التصنيع وما يهمنا هو توضيح أن عـدة أماكن فى قطـاع الخـدمات المتسع والتى تتميز بانتاجيتها المنخفضـة بشكل ملحوظ هى الأماكن التى زادت فيها العمالة فى العقد الأخير ويتفوق فى هـذا قطاع الخـدمات الشـخصية ، مثل المحـامين والمحاسبين والصحة وخدمات المستشفيات والتعليم ، وفى هـذين المجالين الأخيرين بالذات فان الانتـاجية للعامل فى الساعة أقل بكثير من أى مجال آخر ، وتنمو أيضـا ببطء أوضح بكثير من أى مجال آخر •

وكذلك فان الخمسة عشر ألفا من الأشخاص الذين تمت اضـافتهم الى قوات الأمن الخاصة فى العقد الأخير كان لهم تأثير سلبى تماما على الانتاجية لأنهم أضافوا الى التكاليف بلا أى اضـافة انتاجية على الاطلاق • ولا يعنى هـذا أن حراس الأمن أو البوليس ليس لهم ضرورة ، ولا أن بيوت التمريض مضيعة للمال ، بل على العكس اذ يبدو أن لدينـا عددا أقل مما نحتاجه من الحراس رجال البوليس ، كما أن امكانيات التمريض غير كافية ، ولكن هـذا لمجرد توضيح أننا يجب أن ندفع ثمن الانتاجية المنخفضة للبعض لكى نحقق مجتمعا يمدنا بالرفاهية والأمان والحكومة القومية ، وبنفس الشكل فهـذا هو سبب •• لمـاذا هبطت انتاجيتنا ! وسبب آخر •• يوجد عدد من الصـناعات الهامة واجهت مشكلات انتاجية خاصة ، احدى هـذه الصناعات هى التعدين ، حيث الهبوط كان واضحا • ولكن هنا يمكن القاء اللوم على عاملين مختلفين تماما • فى حالة استخراج البترول (وهو يعتبر نوعا من التعدين) فالمشـكلة فى الطبيعـة فلقد دخلنا فى مرحلة الجفـاف الجيولوجى فى أمريكا ، الآبار الجديدة تستخرج من أعماق أكبر وتنتج أقل ، وهى مشكلة من المتوقع أن تزداد حتى لو تعلمنا كيف نستخرج البترول من الصخر الرسوبى ومن الأحجـار القـديمة •

والجزء الثانى من مشكلة التعدين يقع فى صناعة الفحم حيث المشكلة ليست جيولوجية ولكن اجتماعية ، فالاجراءات البيئية والأمنية الصـارمة تضـع تكاليف أكثر على تعدين الفحم وخاصة لاصـلاح الضرر الحادث من جراء عمليات تعرية المناجم ، وهـذه الاجراءات أضافت الى كمية العمالة اللازمة لانتاج كل طن من الفحم مما يهبط بانتاجيتنا بالتالى ، ونفس الشىء مع تعدين النحاس ، وكما هو الحال مع رجال البوليس وهيئة التمريض فنحن بحاجة ماسة لهـذه الاجراءات ، ولكننا يجب أيضـا أن نفهم أن هنـاك ثمنا يجب أن ندفعه على هيئة انتاج أقل للفرد العامل •

وليس التعـدين هو الصـناعة الوحيـدة التى هبطت ·· كذلك تأثرت الصـناعة الخاصة بالمرافق العامة جزئيا بسبب التكاليف الباهظة للطاقة · ولكن المثير « أننا لا نعرف بالفعل لمـاذا هبطت الانتاجية » فى حالة صـناعة البناء ، فالمعلومات تشير الى هبوط ثابت فى الانتاج بالنسبة للفرد العامل فى هـذه المنطقة الواسعة من النشـاط ·· لمـاذا ؟

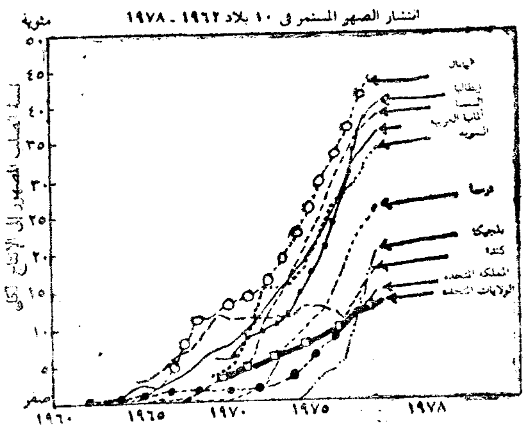
ربما لأن كثيرا من مشروعات الانشاء الضخمة الهامة الخاصة بالطاقة الذرية قد أوقفت · ربما لأن الانشاء أصبح أكثر تعقيدا عن ذى قبل ، ربما لأن تقاليد العمل القديمة قد ضـاعت ·

الحقيقة أننا لا نعرف الاجابة ولكننا نعرف أن الانتاجية تهبط فى مجال الانشاء وأن هـذا يهبط بالمتوسط القومى للانتاجية ·

تحـدى الانتاجية

نأخذ معا التحول الى الخدمات ، والهبوط فى انتاج التعدين ، والهبوط فى صناعة البناء والانشـاءات ، ان الهبوط فيها يشـكل حوالى ثلث الهبوط الكلى فى انتاجيتنا فى السنوات الأخيرة ، اذاً لابد أن هنـاك أسـبابا أخرى وصناعات أخرى وراء هـذا الهبوط فى الانتاجيات · وهنا سنتحدث عن واحد فقط من هـذه التفسـيرات الاضـافية ، وهو فشل الصـناعة الأمريكية فى استثمار معدات رأس مال حديثة كافية لأن تظل ملاحقة لمنافسيها الغربيين · ومعدات رأس المـال وحدها ليست هى مفتاح الانتاجية بكل تأكيد ، ولكنها جزء هام جدا من المشكلة كما سنرى ، وهـذا يعود بنا الى الصلب والسيارات ، لمـاذا فشلت هـذه الصناعات فى مواجهة منافسيها الدوليين ؟ أحد الأسباب هو فشل الادارة الأمريكية فى اتخاذ القرارات المناسبة ، فصـناعة الصلب قررت ألا تدخل فى مجال استخدامات الأوكسجين والسبك المستمر ، وصناعة السيارات قررت ألا تترك السيارات الكبيرة · وكلا القرارين خاطىء جدا ، وخصوصا لأن منافسينا قرروا شيئا آخر ، والنتيجة أنه فى عام ١٩٨٠ ولأول مرة أنتجت اليابان بالفعل سيارات أكثر من الولايات المتحدة (٥ر٥ مليون سيارة لليابان مقابل ٥ر٤ مليون للولايات المتحدة) وحلت التويوتا ونيسان محل فورد كمنافس أول لجنرال موتورز ، والرسم البيانى التالى يوضح لنا أن الولايات المتحدة تذيلت العالم فى تحويل مصانع الصلب بها الى السـبك المستمر ، والسبب أن مصانع الصلب عندنا تستخدم أرباحها فى تشغيل أعمال فى جهات أخرى ، بينما توجه الشركات المنافسة أرباحها الى صناعة الصلب مرة أخرى ، وليس هـذا نهاية التحليل اذ لمـاذا اتخـذ المديرون الأمريكيون القرارات الخاطئة ؟

يبدو أن السبب هو الاختلاف فى الامتداد الزمنى الذى تدرب الأمريكيون والأجانب على التفكير فيه • فالأمريكيون يركزون اليوم على الخط السفلى •• مصانع الحديد الخردة وخطوط تجميع السيارات التى كانت تدر المال فى السبعينيات كانت بحاجة لقرار كى تقبل خطوطا سفلية فقيرة انتاجيا وقتها ، وفى مقابل توقعات لنمو سريع ومرض بعد خمس سنوات ، والأوربيون واليابانيون تدربوا على التفكير طويل المدى بينما يفكر الأمريكيون فى الربح السريع والنتيجة كانت باهظة التكاليف علنيا •



المصدر : منظمة التعاون الاقتصادى والنمو •

ولكن حتى مع ذلك فهذا ليس هو التفسير الكامل للفشل فى تحديث صناعة السيارات والصلب ، فالتحول من المعدات الموجودة الى مصانع ومعدات جديدة يتطلب ليس فقط الهرب من عقلية الخطوط السفلية سريعة الربح ولكن أيضا سهولة الحصول على رأس المال ، فقرار تحديث الصلب تماما مثل قرار تصغير السيارات كلاهما يحتاج للبلايين من الدولارات توضع فى الاستثمار ، وشركة جنرال موتورز وحدها اضطرت الى انفاق ٢٠ بليون دولار فيما بين سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٨٠ ، وفى أوربا واليابان كان رأس المال هذا موجودا وأسهل فى استخدامه من الولايات المتحدة ، وتلك هى الحالة فى جزء منها لأن استعداد هذه الأمم للادخار أكثر من أمريكا ، وقد سبق أن أوضحنا أن العائلات فى ألمانيا الغربية توفر ١٥٪ من دخلها ، وفى

اليابان ٢٠٪ من دخلها بينما فى أمريكا لا تتجاوز النسبة ٥٪ من الدخل السنوى ٠

وحتى لو أضفنا مدخرات الهيئات العامة الى المجموع ، فان ١/٧ الدخل فقط هو المتاح لاستبدال رأس المال الجديد بالقديم ، بينما فى المانيا واليابان فان المتاح يعادل من مرة ونصف الى مرتين من المتاح عندنا ٠ كذلك كان رأس المال متاحا فى الخارج لأن كثيرا من الدول الصناعية الأجنبية استخدمت قوة الحكومة فى دعم ـ بل حتى فى تمويل ـ تجارتهم الضخمة الدولية ، وهذه هى الحالة فى اليابان بالذات ، وحيث ادت الأنشطة المتصلة بالحكومة اليابانية ، بنوكها الكبرى ومؤسساتها الضخمة الى الجهود المتضافرة للحكومة والأعمال ، أو ما نسميه اليابان المتضافرة ٠ فالحكومة اليابانية التى تعمل بجانب بنوكها وقياداتها الصناعية تختار شركة أو شركتين لتخدمهما باعتبارهما القادرة فى صناعة ما ٠ وتؤمن قروضا هائلة طويلة المدى لهذه الشركات ، وبهذا تمهد السبيل لها لكى تدخل المجال العالمى مسلحة بأحدث تكنولوجيا ، ونفس هذه الطريقة من التعاون الحكومى ـ الخاص ، استخدمتها الدول الغربية حتى المانيا الغربية التى بها أقل سيطرة حكومية ٠٠ فهناك جهد موحد لجعل رأس المال متاحا عند اللزوم ، واثناء كساد عام ١٩٧٤ على سبيل المثال منحت البنوك تأجيلا جبريا للدفع ـ لم يعلن عنه قط ـ لشركة فولكس فاجن حتى يمكنها القيام باستثمار مكلف جدا لكى تخرج عن اطار تصميم السيارة التقليدى ـ وهذا سبب آخر لفشل صناعة السيارات والصلب الأمريكية فى مواجهة المنافسة ، انها لم تتنافس بشروط متكافئة ، ولقد اعترف الجميع أن الأمريكيين ارتكبوا أخطاء فادحة فى الحكم على السوق وفى اعطاء أهمية كبيرة للربح السريع ، ولكن هذه الأخطاء قد عكست غياب كيان خاص ـ عام كان من الممكن أن يلفت الأنظار ويمدنا بالروح اللازمة لنحاول برامج طموحة ٠ وفى قول آخر أن المشروعات الأمريكية لم تتعلم كيف تنظم جهودها وفقا لمفاهيم جديدة عالمية المنظور ، حيث تهتز القروض التقليدية بين الحكومة والمشروعات الخاصة ٠ لعلنا لا نحب هذه الطريقة فى الحياة الاقتصادية ، ولكنها موجودة ويجب اعتبارها عندما نتساءل لماذا تدهورنا ؟

وليس هذا بكل تأكيد تحليلا شاملا لمشكلة الانتاجية فعلى سبيل المثال ذكرنا سابقا هدفا مفضلا لأنصار العرض ـ القواعد الحكومية التى تثقل الصناعة بأساليب مكلفة ، وربما بلا طائل لحماية البيئة ، كما لم نعط اهتماما كافيا لتحذيرات هؤلاء الذين يلقون التبعة على التسليح كسبب لتدهور الانتاجية مدعين أن كثيرا من الجهد الهندسى والعلمى والموهبة والكثير من

القوة البشرية المدربة تذهب الى تسليح غير انتاجى لا طائل من ورائه ـ وأخيراً ففى كل العـالم المتطور يتحول الانتبـاه من التركيز المطلق على ما يسـميه اليابانيون الانتـاجية الصـعبة ـ وهى الناتجة من التكنولوجيـا المتقـدمة ورأس المـال الضخم ـ الى ـ الانتاجية البسيطة ـ هو الزيادة فى الانتـاج الناتجة عن المعنويات الأقوى والاحساس الأصيل بروح الفريق · ما مدى قدرة هـذا التقدير المتأخر لكرامة العمل على مواجهة ضغوط الربح وحكمة الكفاءة التقليدية ؟ هـذا سؤال قد يثبت المستقبل أهميته المصرية ·

ولكن بدلا من الاستمرار فى قائمة طويلة من العوامل المساهمة نفضل أن ننتهى بنقطتين هامتين الأولى واضحة بالفعل وستصبح أوضح لو استمررنا فقط فى التحليل ، وهى أنه لا يوجد حل سريع للمشكلة ·

فلا توجد طريقة سريعة لوقف التوجه نحو قطـاع الخدمات ، ولا يوجد طريقة لجعل الطبيعة أكثر عطاء ، وقد نستطيع أن نخفف من همومنا البيئية ·· ولكننا لم نعد نسـتطيع تجاهلها · كما أن العقلية الأمريكية لن تتغير ما بين عشية وضحاها ، ومعدلات الادخار للعائلات الأمريكية لن تتضاعف غدا ، والشك التقليدى المتبادل بين الحكومة وقطاع الأعمال يجعل من الصعب أن نجـد طرقا للالتقاء لمواجهـة تحدى الحكومة ـ القطـاع الخاص الآتى عبر الحدود ، وفى قول آخر أن مشكلة الانتاجية لن تحل سريعا ·

ثانيا : ان تحسين الانتاجية سيكون مؤلمـا وغير مقبول ! فقد يعنى هـذا على سبيل المثال ، تصفية الصناعات أو الشركات التى لا تستطيع الصمود فى المعركة الدولية من أجل العرض · فبأى حماس سـتوافق هيئة التجـارة الأمريكية على ذلك ؟ تحت حجة مساعدة الانتاجية الأمريكية ·

وكيف يمكن للقوى العاملة غير الكفء لشركة كريزلر أن تترك أعمالها وتخرج للشارع حيث قد يوجد أو لا يوجد لها مكان لعمل جديد ؟

وحتى زيادة الاسـتثمار ـ آخر الوسـائل الافتراضية ـ سـوف تأتى بعواقب ، فزيادة الاستثمار تتطلب زيادة المدخرات وزيادة المدخرات تتطلب أن يسـتقطع من رغبتنا فى الانفـاق · فشـعار « اشتر الآن وادفع بعـد ذلك » لا يتمشى مع « استثمر الآن واربح بعد ذلك » ·

واذا كنا جادين فى رفع الاستثمار فعلينا أن نكون جادين فى عدم تشجيع أسلوب الحياة بكروت القروض والأقساط ، وعدم تشجيع تخفيض الضرائب على الكماليات (مثل البيوت الاضافية التى تستطيع خصم قيمة فائدة الرهن وضريبة الملكية لها من ضريبة الدخل) • وفى عدم تشجيع النداء القومى « استمتع الآن » هل يمكن لرجال الأعمال الذين يسبحون بمجد الانتاجية الأعلى أن يساندوا الاجراءات التى ستقلل من مبيعات الاستهلاك ؟ هل يوافق الكونجرس على فرض ضرائب استهلاك ـ حتى على استهلاك الكماليات ـ لكى يشجع الادخار ؟ لهذا لن يكون سهلا أو لطيفا أن نعكس اتجاه الانتاجية الأمريكى ، واذا أردنا تشخيص حالة الاقتصاد الأمريكى اليوم ، فهو يعانى من آلاف الجروح واللدغات والكدمات ، ولا يوجد داء عضال واحد يمكن توجيه جهد واحد عظيم للقضاء عليه ، فالعلاج يحتاج لألف رباط شاش ، واحد لكل جرح ، وكل قطعة شاش سوف تؤلم وستقابل بمقاومة •

كل فرد يريد للانتاجية أن تزيد اذا بدأنا بالآخرين ، ولكن اذا أردنا المنافسة على السوق العالمية مع اليابانيين والألمان الغربيين فيجب علينا أن نزيد الانتاجية وأن نزيدها كثيرا جدا ، واذا لم نجد العزيمة السياسية لكى نتحمل تبعات ذلك بطريقة عادلة ، فاننا ببساطة لن نحل المشكلة ، واذا ما تدهورنا الى الخلف فاننا سنظل فى الخلف •

الباب الثالث

اقتصاديات المشاكل الصغيرة

تشريح نظام السوق

الفصل الخامس عشر

كيفية عمل السوق★

لعله يبدو من الجنون أن تنقسم الاقتصاديات الى جزأين : الكبرى ، والصغرى ، وذلك الى حد ما لأن هناك اقتصادا واحدا فقط ، ومع ذلك فالواقع أن هناك أنواعا من المشاكل ، كتلك التى كنا نتفحصها ، وهى تتضح بجلاء من خلال هذا المنظور القومى الذى يركز على التدفق الكبير للمدخرات والاستثمارات والانفاق الحكومى ، ولكن نفس هذا المنظور يلقى القليل من الضوء على أنواع أخرى من النشاط الاقتصادى ، وخاصة تلك التى تتعلق بنوعية المنتجات التى ننتجها ٠

لهذا فان الأسئلة التى نسألها عن الاختيارات التى نقدمها كمنتجين أو مستهلكين ـ أسئلة لها تبعات جسام على حياتنا الاقتصادية ـ تتطلب وجهة نظر مختلفة ، تضىء لنا أنشطة البائعين والمشترين والمستهلكين ورجال الأعمال ، هذه هى وجهة نظر السوق ، محل البقالة ، مخزن القمح ، مكتب الشراء ، حيث التعامل بين البائعين والمشترين يعطينا الصورة الحية للعلاقات التى نغفل عنها عند دراستنا لاجمالى الناتج القومى (ج٠ن٠ق) ٠

نظام الأسعار

وهذا المنظور المصغر يأتى بنا فورا لكى نتأمل مشكلة الأسعار ، وهو سؤال أهملناه تماما الا فى مجمل حديثنا عن كل الأسعار ونحن نتحدث عن التضخم ، ولكن فى الاقتصاديات الصغرى نريد أن نوضح كيف يتحدد سعر كل منتج فى السوق ، لهذا تبدأ الاقتصاديات الصغرى بدراسة « العرض والطلب » وهى الكلمات التى نسمعها ونرددها دائما بغير فهم واضح لما تعنيه ٠ وغالبا ما نتحدث عن العرض والطلب كما لو كانت الجملة تعنى قانونا ما فى الحياة الاقتصادية ، انه القانون الذى يقول أن كل ما ارتفع لابد يوما أن ينخفض ، ولكن الحقيقة أنه لا يوجد مثل هذا

★ استخدمنا بعض الرسوم البيانية هنا لتوضيح نقاطه ، بالنسبة لبعض الناس توضح الرسوم البيانية المفهوم فورا لهذا يستخدمها الاقتصاديون كثيرا وبالنسبة للبعض الآخر فان الرسوم البيانية تربكهم فاذا كنت من الطراز الأخير فاقفز فوق هذه الرسوم لأنها لن تؤثر على فهمك للموضوع ٠

القانون ، ولو كان يوجد لما كان هذا هو قانون العرض والطلب ، ولكن العرض والطلب عبارة عن طريقة لفهم كيف يؤدى الصدام بين البائعين والمشترين الى وجود أسعار تعمل على وجود تسوية فى السوق - وهى كلمة سنحاول توضيحها فورا - أو لماذا يفشل هذا الصدام أحيانا فى الاتيان بهذه الأسعار ، فالعرض والطلب اذاً - بمعنى آخر - يخبرنا عن الطريقة التى تولد بها السوق نوعا من الترتيب فى نظامه ، ودمج الاقتصاد بعضه ببعض بطرق أخذنا منها لمحة فى الفصل الثانى عندما تحدثنا عن مفهوم آدم سميث فى الحياة الاقتصادية ٠

لهذا سنبدأ بتوضيح ما نعنيه عندما نتحدث عن الطلب ٠ معظم الناس يعتقدون أن الكلمة تعنى قدرا معينا من الانفاق ، كما هو الحال عندما نقول أن الطلب على السيارات قد هبط ، أو أن الطلب على الذهب يرتفع ، ولكن ليس هذا ما يكون فى ذهن الاقتصادى عندما يتحدث عن الطلب كجزء من تفسيره للسوق ، فالطلب لا يعنى فقط كم ننفق من أجل سلعة معينة ، ولكن كم ننفق على هذه السلعة بسعرها الحالى ، وكم سننفق عليها لو تغير هذا السعر ٠

وأكثر من ذلك فالاقتصاديون يطلقون تعميما هاما على سلوكنا فى مواجهة تغير الأسعار ، وهو أننا نميل الى أن نشترى أقل عند ارتفاع الأسعار ونشترى أكثر عند هبوطها ، وهو ما يبدو تعميما بسيطا للغاية ، ولكن كما سنرى يمكن أن نستنبط منه الشىء الكثير ، ويؤمن الاقتصاديون بصحة ذلك لسببين :

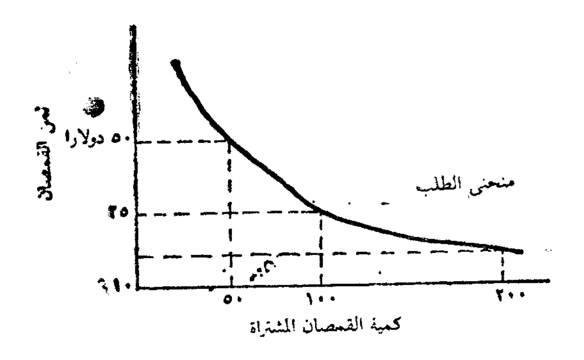
الأول : مع انخفاض الأسعار فان قدرتنا على الشراء تزداد ، لأن دخولنا تتسع ٠

الثانى : مع انخفاض الأسعار فان رغبتنا فى الشراء تزداد لأن المنتجات بأسعارها الرخيصة تبدو أكثر جاذبية مقارنة بالمنتجات الأخرى★ ٠

★ نستطيع أن نفهم ببساطة كيف تزداد قدرتنا على الشراء مع هبوط الأسعار ٠ ولكن لماذا تزداد رغبتنا ؟ ! الاجابة تقع فيما يطلق عليه الاقتصاديون الفائدة أو المتعة التى نحصل عليها من السلعة ، وبشكل عام كلما أضفنا وأضفنا وحدات من سلعة معينة فى فترة من الزمن فان متعتنا تقل ٠ وعشاء من اللحم المشوى مرة فى الأسبوع رائع ومرتين جميل - وثلاث مرات لا بأس به أما سبع مرات فملل ٠ وهذا الانخفاض فى المتعة يسمى انخفاض القيمة الهامشية ٠ وبسبب هذا التتابع فى المتعة من وراء عشاء اللحم المشوى فاننا لا نشتريه الا عند انخفاض سعره ، وقد نكون مستعدين لأن ندفع الكثير فى العشاء الأول ولكننا بكل تاكيد لن ندفع كثيرا فى العشاء السابع غير المطلوب ٠

وبهـذا المنطق المقنع يبنى الاقتصاديون فكرة واضحة جدا ونافعة عن سلوك السوق ويسمونها منحنى الطلب ، وهو ما يوضحه الشكل التالى · ولنفترض أنه مصـمم لتوضـيح كم قميص تم شراؤه من المتجر فى خلال أسـبوع بعـدة أسـعار ·

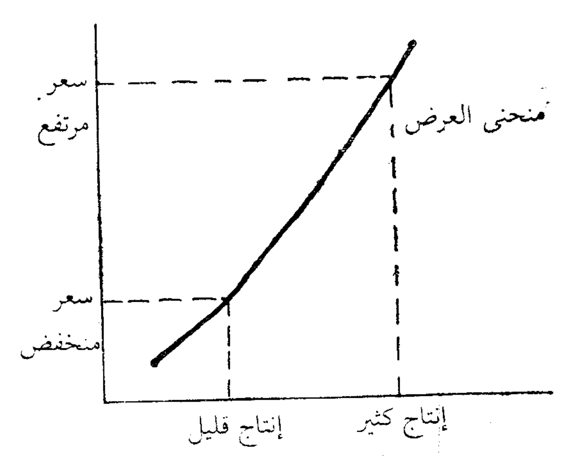
ولو نظرنا للخطـوط المنقطعـة فى الرسم للاحظنا أنه اذا كان ثمن القميص ٥٠ دولارا فان عدد القطع المباعة هو ٥٠ ولو كان ثمن القميص ٢٥ دولارا فان عدد القطع المباعة سيصبح ١٠٠ ولو خفضنا السعر الى ١٠ دولارات فان عدد القطع المباعة سيرتفع الى مائتين · والآن ماذا عن العرض ؟ كما يمكن أن نتوقع فالبائعون يتفاعلون مع التغير فى الأسـعار ولكن فى الاتجاه المعاكس تماما لاتجاه المشـترين ، فكلما ارتفع السـعر كلما زادت قدرة ورغبـة البائعين فى طرح المنتج فى السـوق ، والعكس صحيح ·



ونحن لا نتحدث عما اذا كانت جهة الانتاج لا تستطيع أن تنتج أكثر بتكاليف أقل ولكن السؤال هو ·· هل تملك شركة جنرال موتورز أو يملك صاحب مزرعة محلى الرغبة والامكانية لأن يمد المشترين بانتاج أكثر فى الحال لنفس المعدات وبنفس الأرض اذا ما كانت الأسـعار أكثر ارتفـاعا مما هى عليه الآن · الاجابة كما هو واضح ·· نعم ·

وهكـذا يمكن اسـتنباط أن منحنى العـرض الطبيعى سـيكون الى ارتفاع بدلا من هبوط كحالة منحنى الطلب ، ومدى الانحناء انما يعتمد على السرعة التى يستطيع بها المنتجون أن يمولوا السوق بالمنتجات مع ارتفاع الأسعار ، فالمزارع قد يكون محاصرا بكمية انتاج محدودة ٠

بينما جنرال موتورز قد تستطيع أن تنتج دفعة سـيارات جديدة عن طريق تشغيل ثلاث ورديات يوميا ٠



شكل منحنى العرض التقليدى

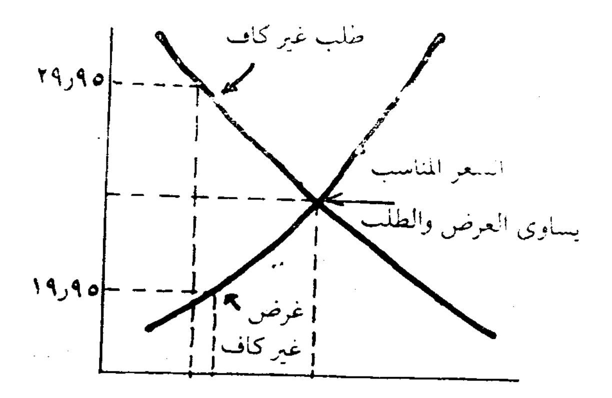
موازنة العرض والطلب

نحن الآن مستعدون لأن نرى كيف يعمل نظام السوق ، وبلاشك فقد رأينا الهـدف ٠ حقيقة أن سلوك العرض والطلب مختلف ومتعـارض من ناحية الباعة والمشـترين بما يسـمح للنظام أن يجد السـعر الذى يوازن السـوق ٠

وأحسن طريقة لفهم عمل العرض والطلب هى أن نتصـور مثالا فى عقولنا ، لنتخيل أن متجرا يبيع البلوزات بسعر ٢٩٫٩٥ دولارا للبلوزة وأنه يمتلك مخزونا قدره مائة دسـتة من البلوزات وأنه يتوقع أن يبيعهـا فى غضون شهر ، ولكن التقارير تصل بأن البلوزات « لا تتحرك » أى أن الطلب على البلوزات بسعر ٢٩٫٩٥ دولار ليس كافيا لأن ينقل البضاعة بأكمنها

لأيدى الزبائن • ويخفض المحل السعر الى ١٩٫٩٥ دولار ، وفى هذه الحالة يبدأ البيع ، بل الواقع أن الاقبال كان شديداً لدرجة أن البائع حاول طلب المزيد •• ولكنه طلبه من المنتجين بنفس الأسعار الرخيصة حتى يمكنه أن يستمر فى البيع بسعر ١٩٫٩٥ دولار ويظل يحقق أرباحا ، ولكن البائع يجد أن المنتج لا يستطيع أن يلبى الطلب بالسعر المعروض • هناك اذن طلب على البلوزات الرخيصة ولا عرض •

والسؤال الآن : هل يوجد سعر يجعل كلا من العارض والمستهلك راضيين ؟ الاجابة نعم ، انه السعر الذى يساوى كمية البلوزات المطلوبة بالكمية المعروضة ، ونستطيع أن نرى ذلك فى الرسم التوضيحى التالى :

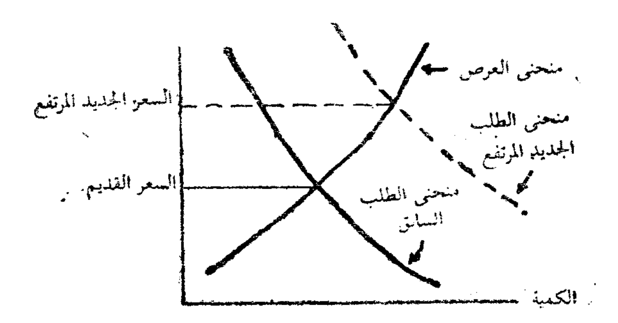


وما رأيناه حتى الآن هو أن السوق ، اذا تركت وشأنها ستصل الى سعر مناسب تتوازن به ، ولكن السوق نادرا ـ أو ابدا ـ لا تترك وشأنها ، فالباعة والمشترون يغيرون دائما من أذواقهم أو يتعرضون لتغيرات فى دخلهم وتكاليفهم • وكنتيجة لذلك يزيدون من البضائع بالسعر القديم ، أو يفقدون الرغبة فى شراء نفس الكمية السابقة ، والبائعون أيضا يجدون أنفسهم راغبين وقادرين على عرض كميات أقل أو أكثر فى السوق تبعا لكل سعر •

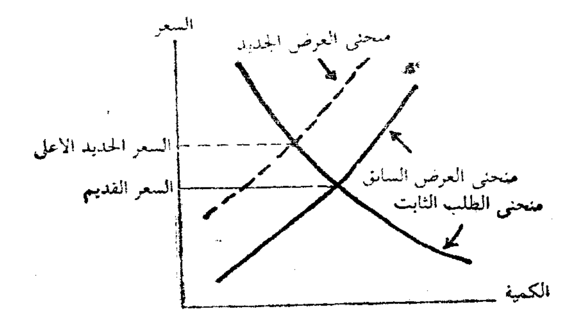
ثم ماذا بعد ؟

الاجابة بالطبع أن السعر يتغير •

عندما نريد ونستطيع أن نشترى المزيد فنحن نقول أن الطلب يزداد ، والكل يعلم أن نتيجة ازدياد الطلب هى ارتفاع الأسعار • ونستطيع أن نرى هذا فى الرسم التالى :



الخطوط السوداء توضح العرض والطلب وسعر التوازن قبل أن يزداد الطلب لفعل تغير ما ـ مثلا : بزيادة فى الدخول · والخطوط المتقطعة توضح ماذا حدث للطلب عندما ازداد الدخل ، وبالتالى ماذا حدث للأسعار ، انهـا ترتفع · وبالطبع فالخطوات يمكن عكسـها ، اذا هبط الدخل ، يقل الطلب ، وتنخفض الأسعار ، ولكى ندير الأشياء فى ذهننا سنرى رسـما يوضح ماذا يحدث عندما لا يريد البائعون أن يعرضوا بضائع بنفس الكمية ، ربما كنتيجة لزيادة التكاليف ، وعندما يقل العرض ترتفع الأسـعار كمـا يوضح الرسم ، واذا زاد العرض تهبط الأسعار كما يوضح الرسم أيضا ، وبالقطع يمكن تغيير العرض والطلب فى نفس الوقت ، وهـذا يحدث غالبا ـ والناتج اما زيادة أو انخفاض فى الأسعار أو حتى ثبات الأسعار بحسب محصلة القوى المتصارعة فى السـوق ·



توزيع الحصص

أسعار السوق تهمنا لأسباب كثيرة ، ولكن لعله لا يوجد أهم من وظيفة توزيع الحصص التى تقوم بها الأسعار ، وهذا دائما ما يعتبر مفاجأة لأننا دائما نتصور توزيع الحصص على أنه وسيلة رسمية غير مرئية للمشاركة فى المنتجات ، كارت واحد يعنى رغيفا واحدا من الخبز وهو ما يبدو على العكس تماما من النظام الحر والتدفق غير المحدود للسوق ، وبطريقة ما هما بالفعل متناقضان ، ولكنهما متفقان فى أن نظام الأسعار يقوم بمهمة توزيع الحصص كما تفعل بطاقات التموين تماما . ولا توجد بحق نقطة يلزم ملاحظتها أهم من هذه النقطة الرئيسية التى تقوم بها السوق .

فلنتصور سوقا بها عشرة مشترين ، كل منهم قادر ومستعد لشراء وحدة واحدة من السلع .. ولكن لكل حد أقصى فى السعر لا يستطيع تجاوزه ، ولنتخيل وجود عشرة موردين ، كل أيضا مستعد وقادر على أن يضع وحدة واحدة من المواد فى السوق وكل بسعر مختلف . مثل هذه السوق قد تبدو كالجدول التالى :

هكذا تعمل السوق

السعر بالدولار	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
العدد الراغب والقادر أن يشترى وحدة واحدة بالسعر العلوى	صفر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
× بيع وحدة واحدة	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	صفر

كما نرى فان سعر التوازن يتوقف عند ٦ دولارات لأنه عند هذا السعر سيوجد خمسة موردين لكل مورد وحدة واحدة وخمسة مشترين لكل مشتر واحدة .

ولكن انظر الى معنى ذلك ، كل المشترين الذين يقدرون ويريدون دفع سعر التوازن (أو أكثر) سيحصلون على السلع التى يريدونها ، بينما الذين لا يستطيعون لن يحصلوا على شىء ثم أيضا كل البائعين الذين يريدون ويقدرون

على الحصول على السلع بسعر التوازن أو أقل سيحققون مبيعات ، بينما الذين لا يستطيعون لن يحققوا شيئا ٠

وهكـذا فان السوق من محاولتها وضع سعر توازن تسحب البضائع من أيدى بعض المشترين وتضعها فى أيدى البعض الآخر ، وتسـمح لبعض البـائعين أن يقوموا بالعمل وتحرم البعض الآخر ، لاحظ أن السوق بهـذه الطريقة وسيلة لاستبعاد بعض الناس من الحياة الاقتصادية وهم المستهلكون الذين يمتلكون القليل من المـال و الذين رغبتهم ضـعيفة أو الموردون غير القادرين أو غير المستعدين لأن يعملوا تبعا لسـعر معين ٠

ورؤيتنا لنظام الأسعار كوسيلة لتوزيع الحصص تسـاعدنا على توضيح معنى كلمتين نسمعهما كثيرا كنتيجة للتدخل فى عملية توزيع الحصص للسوق وهما النقص والفائض ٠

عندما نقول أن هناك نقصا فى المنازل لأصحاب الدخول المحدودة ، فان المعنى اليومى الدارج لهـذا القول أن الناس لا يجدون منازل كافية ٠ ولكن فى كل سـوق هناك بعض المشـترين لم تلب حاجاتهم ، وقد رأينا فى مثالنا المصغر للسوق أن كل من لم يسـتطع دفع ٦ دولارات للقطعـة من السـلع سيرجع بدون شراء ٠٠ فهل هـذا يعنى أن هناك نقصا ؟ !

لم يستخدم أحد هـذه الكلمة لكى يصف ناتج السوق الطبيعى ، رغم أن هناك دائما من يخرج منه بغير استيفاء حاجاته ، اذاً ماذا يعنى النقص ؟ !

نحن نرى الآن أن النقص غالبا ما يشير الى الوضع الذى تخلقه بعض الوكالات من خارج السوق ، مثل الحكومة عندما تثبت السعر تحت سـعر التوازن ٠ وكنتيجة لذلك فان بعض المشترين الذين كان يجب اقصاؤهم من السوق ، ظلوا فيها برغم عدم وجود بضائع كافية لتلبية حاجاتهم جميعا ، والنتيجة هى غالبا طوابير فى المتاجر لشراء الأشياء قبل نفادها ، وتعاملات فى الخفاء ليحصل أناس معينون على البضائع ، أو سوق سوداء أو رمادية تبيع البضائع بأعلى من تلك الأسعار المحددة قانونا ٠

والعكس تماما يحـدث مع الفـائض ٠ فلنفترض أن الحكومة وضعت أرضية للسعر أعلى من سـعر التوازن ، على سـبيل المثال ، عنـدما تدعم الحكومة محصولا فوق سعر السوق الحرة ٠ فى هـذه الحالة تكون الكمية المعروضة أكبر من المطلوبة ، وفى السوق الحرة سينخفض السعر حتى يصل الى سعر التوازن ، ولكن اذا استمرت الحكومة فى دعم سعر السلعة عندئذ

تكون الكمية المشتراة من قبل الصناعات الخاصة أقل من القيمة التى يعرضها المزارعون ، والكمية غير المباعة ـ الفائض ـ تشتريه الحكومة ، اذاً فالكلمات الفائض والنقص انما تعنى مواقف يظل فيها البائعون والمشترون نشيطين وغير راضين ، لأن نظام الأسعار لم يستثنهم وهذا مختلف تماما عن السوق الحرة ، حيث البائعون والمشترون الذين لا يستطيعون مواجهة السعر القائم لا يؤخذون فى الاعتبار ٠

فمعظم الناس الذين ليس لهم طلب على الكافيار بسعر ٨ دولارات للأوقية لا يشتكون من نقص الكافيار ٠ ولكن اذا حددت الحكومة سعر أوقية الكافيار بدولار فسرعان ما يوجد النقص ٠

وماذا عن الوضع فى حالة المنازل قليلة التكلفة ؟

وما نعنيه أساسا عندما نتحدث عن نقص فى المنازل الرخيصة (قليلة التكلفة) هو أننا ننظر لمحصلة هذا الوضع الخاص للسوق من وجهة نظر غير اقتصادية ، وتكون النتيجة المعلنة ممقوتة ٠ وبمعايير السوق فان الفقراء الذين لا يستطيعون شراء المنازل هم مجرد مثال آخر لعملية توزيع الحصص التى تحدث فى كل سوق ٠

وعندما نحدد بعض السلع أو الخدمات (مثل الرعاية الطبية) على أنها (ناقصة فى العرض) فنحن نشير الى أننا لا نقبل نظام الأسعار الحر كوسيلة مناسبة لتوزيع هذه الموارد النادرة فى هذه الأوقات وعدم موافقتنا لا تشير الى أن السوق ليست موزعا كفؤا ـ كعادته ـ ولكن مالا نحبذه هو نتاج عملية توزيع الحصص هذه لأن التوزيع (أو سوء التوزيع) للدخول يصطدم مع قيم أخرى نرى من الصالح العام أنها أهم بكثير من أى كفاءة ٠ وهذه الكلمة ـ الكفاءة ـ تقودنا الى جانب آخر ، وربما يكون أهم جانب من عمل السوق ، وهو قدرة السوق على توزيع السلع والخدمات بأكفأ من أى نظام لتوزيع الحصص مهما كانت الخطة التى وضع عليها ٠ ولا يوجد شك فى أن السوق هى من أبرز المبتكرات الاجتماعية فى التاريخ الانسانى ، واذا ما تذكرنا صفات المجتمعات القديمة فيما قبل ظهور السوق فسنتذكر أنها كانت تعانى غالبا فى صعوبتين ٠ فاذا ما كانت تحكم بواسطة التقاليد وهو الأغلب كانت تميل لأن تصير خاملة وسلبية وغير متغيرة فمن الصعوبة بمكان أن يتم أى شىء فى اقتصاد تحكمه التقاليد ، اذا كان يجب أن يتم بشكل جديد ٠

ونظام موجه – حديث أم قديم – له مشاكله الموروثه الخاصة · فهو يستطيع أن يتم الأشياء التى يريدها ولكنه يحصل على قدرته فى حل المشاكل بثمن ، وهـذا الثمن هو وجود قوة سياسية فى النظام الاقتصادى اما على شكل بيروقراطية ضخمة أو على شكل سلطة قادرةعلى دس أنفها فى الحياة اليومية ، وفى مواجهة هاتين الصعوبتين فان نظام الأسعار الحر له ميزتان : له ميزة الديناميكية العالية ·· ويقوى نفسه بنفسه ، أى أنه من ناحية يعطى فرصة سهلة للتغيرات لكى تدخل النظـام ، ومن ناحية أخرى فهو يسمح للأنشطة الاقتصادية أن تعمل بغير سيطرة من أحد على النظام ·

والميزة الثانية للسوق (قوتها الدافعة الداخلية) مفيدة بشكل خاص من جهة وظيفتها فى توزيع الحصص بدلا من بطاقات التموين ، وما تخلفه من سوق سوداء (لا محالة) ، ومناطق التفتيش المتعبة ، وطوابير الزبائن الذين يحاولون أن يكونوا الأوائل فى الصف · فنظام الأسعار الحرة يعمل بلا أى هيئة ادارية ظاهرية أو مشـاكل جانبية ، وكل الطـاقات التى تذهب للتخطيط أو الاحتكاكات الناتجة مع توزيع الحصص تصبح غير ضرورية عن طريق نظام السـوق الحرة (انظر نهـاية هـذا الفصل تحت عنوان توزيع حصص البنزين) · ومن جهة أخرى فالنظام يفتقد للفضائل ، فاذا ما كان ديناميكيـا وكفؤا فهو أيضـا يخلو من القيم · انه لا يعترف بأى حق فى البضائع والخدمات الا من خلال الدخل والثروة ، هؤلاء الذين يملكون دخلا وثروة لهم حق فى البضائع والخدمات التى ينتجها الاقتصاد ، وأولئك الذين بلا دخل ولا ثروة لا يتلقون أى شيء ·

وهـذا التجاهل من قبل السوق لأى حق فى منتجات المجتمع الا بالداخل والثروة يخلق مشاكل عديدة ، فهو يعنى أن هؤلاء الوارثين لثروات طائلة يمتلكون الحق فى سلعة وخدمات هائلة رغم أنهم أنفسهم لم ينتجوا أو يبذلوا شيئا وهو يعنى أن الأشخاص الذين لا يملكون ثروة والذين لا ينتجون ربما لأنهم مرضى أو لأنهم لا يجدون عملا – لن يجدوا طريقة للحصول على دخل من خلال النظام الاقتصادى الحر · والاكتفاء بنظام السوق فقط فى التوزيع يعنى أننا يجب أن نكون مسـتعدين لتحمل رؤية أفراد يتضـورون جوعا فى الطرقات ·

لهـذا فكل مجتمع للسـوق يتدخل بدرجة أو بأخرى فى نتاج نظـام الأسـعار وتوزيع الحصص وفى أوقات الطوارىء يتم طرح رخص خاصـة تأخـذ الأسـبقية على المـال وبهـذا نمنع الأغنى من شراء كل المواد الأغلى والأندر من السوق وفى الأماكن الفقيرة قد يتم توزيع الغذاء والملابس على

من لا يملك مالا للشراء · وتاريخيا استخدمت الحكومة الضرائب والمنقولات بطريقة متزايدة لاعادة توزيع جرايات المال لما تقتضيه العدالة بأكثر مما تقتضيه مقاييس الكفاءة ، وفى الواقع أن التوتر بين ادعاءات الكفاءة وادعاءات العدالة يقع معظم الخلاف فيه بين وجهات نظر المحافظين والأحرار ·

توزيع حصص البنزين

بدموع وبغير دموع

على الرغم من أننا الآن نفهم أن نظام الأسعار هو نظام توزيع للحصص فاننا عندما نقول « توزيع الحصص » فاننا عادة نعنى نظام كوبونات أو أوليات جماهيرية خاصة ، فاذا ما كان هناك نقص دائم فى البنزين ·· أى أنه بالأسعار القائمة قليل فان كمية البنزين المطلوبة ستكون أكبر من الكمية المعروضة وقد نضع حصصا بحيث تسمح لكل مالك سيارة بكمية متساوية لغيره ، أو بحيث نضمن أن عربات معينة كالاسعاف تحصل دائما على الدور الأول من المعروض ، وفور أن نبدأ التفكير فى توزيع الحصص عن طريق الكوبونات ، نبدأ فى ادراك التعقيد فى المشكلة ، من الواضح أن الغرض من توزيع الحصص هو أن نمنع الأغنياء من ركوب الكاديلاك بينما لا يستطيع الفقراء الذهاب الى أعمالهم فى سياراتهم الهوندا لأنهم لا يتحملون ثمن البنزين ، وتصور أنك مسئول عن توزيع الحصص وأن كمية الجالونات المتوقع الحصول عليها مائة بليون ، فهل ستقدر الآن على تقسيم الحصة القومية لهذا العدد على السكان فتعطى كل فرد كمية متساوية ؟ ان هذا يفيد جدا أسرة عندها سيارة واحدة وعدد كبير من الأطفال ، ويضر شخصا واحدا يعتمد بشكل مطلق على سيارته ، وماذا تفعل أسرة اذا حصلت على نصيبها بينما لا تملك سيارة ؟ ربما اذا ترى أن توزع الحصص المعروضة على كل مالك سيارة بدلا من كل فرد ؟ هنا المشكلة بالطبع أنك ستعطى نفس الحصة لكل مالك سيارة بغير أن تعرف احتياجاتهم النسبية ، فبعض المالكين يعتمدون على سياراتهم فى حين أن البعض الآخر قد لا يستعمل كل نصيبه من الكوبونات ·

والآن افترض أنك طرحت لكل فرد دفترا من الكوبونات به نصيبه من حصص البنزين ، وأنك سمحت للأفراد أن يشتروا أو يبيعوا هذه الكوبونات · من المؤكد أن الأغنياء سيكونون فى موقع يسمح لهم بشراء دفاتر الكوبونات ، ولكن الفقراء لن يبيعوا كوبوناتهم الا اذا لم يحتاجوها · عندئذ يمكنهم رفع دخلهم عن طريق بيع الكوبونات ، والنقطة فى هذه الخطة هى استخدام

الســوق كوسيلة يحدد بها الأفراد أنشــطتهم الاقتصــادية بحسب فوائدهم الهامشية ، وادماج هـذا الاستخدام بالعدل العام الذى قد لا تحققه السوق · ان دفاتر الكوبونات قد تضــمن مقاســمة ديمقراطية لجزء من ثروة الأمة ، كما انها تســمح للأفراد بأن يزيدوا من اســتخداماتهم للحد الأقصى بطريقة لا يسمح بها توزيع الحصص وحــده ·

الفصل السادس عشر

حيث تفشل الأسواق

حتى هذه اللحظة ونحن مهتمون بكيفية عمل السوق ، والآن يجب أن ننظر فى حالتين لا تعمل فيهما السوق ·

الحالة الأولى لها علاقة بالأوقات التى لا يمتلك فيها رجال السوق القدرة على صنع القرارات الذكية ، وحيث بالتالى تعكس النتائج الجهل أو الحظ أو الحوادث أكثر مما يعكس سلوكا مدروسا · والحالة الثانية تشمل قطاعا ضخما من الانتاج نسميه البضائع العامة ـ البضائع التى تهرب من خدمات السوق تماما ·

انتشار الجهل

كل نظام مبنى على افتراض أن الأفراد منطقيون وطماعون وأن رجال السوق عندهم على الأقل معلومات صحيحة الى حد ما عن السوق · ومثال جيد على أهمية المعلومات هو الموقف الذى يواجهه السائح فى بازار بأى بلد لا يعلم أى كلمة من لغته · مثل هذا المشترى لا يمتلك أى طريقة لمعرفة ما يجب عليه أن تكون أسعار أى سلعة لهذا يرجع السائحون بتحفهم الأثرية من البازار ليكتشفوا أنها معروضة فى فنادقهم بنصف الثمن ·

وبغير معلومات صحيحة وكافية لا يستطيع رجال السوق أن يتخذوا القرارات المناسبة ، ولكن رجال السوق التقليديين لا يمتلكون معلومات كافية ، والمستهلكون يرشدون أنفسهم عن طريق الأقوال المتناثرة والمعلومات العشوائية المجموعة تلقائيا أو من خلال حساسيتهم للاعلان ، من هذا ألذى عنده الوقت ليتحرى أى نوع من أنواع معاجين الأسنان أفضل أو حتى طعمه ألطف ؟ حتى المشترون المحترفون مثل الوكالات الصناعية للشراء لا تستطيع أن تعرف سعر كل منتج شاملة كل البدائل ·

ونقص المعلومات يمكن علاجه على الأقل الى درجة ما ، ولكن العلاج يكلف مالا أو ما يقابله : الوقت · والقليل منا يملك الوسائل والصبر لعمل بحث كامل على كل شىء نشتريه ، ولكن يكون من المنطقى أو الضرورى أن

نفعل ذلك ، لهـذا تظل هناك دائما درجة من الجهل فى كل الأسواق تجعل الأسعار والكميات تختلف عما كان يمكن أن تكون عليه لو أننا حصلنا على معلومات كاملة ، وهـذا الاختلاف قد يكون عظيما جدا ، لأن كل فرد يعرف من الذى اكتشف بحرارة أنه قد اشـترى سلعة بأكثر مما ينبغى ، أو باع أخرى بأحسن ممـا تسـتحق ، وسبب آخر لفشل السـوق يكمن فى تأثير التوقعات السيئة المقلق ، فلنفترض أن ارتفاعا فى الأسـعار أثار شـائعات بأن الأسعار سترتفع أكثر ، وهـذه تجربة شهيرة فى أوقات التضخم ، عندما يتسبب ارتفاع الأسعار فى احساسنا بأنها سترتفع أكثر ، وفى هـذه الحالة لا نتصرف كأصحاب حاجات طبيعيين فنقلل من الشراء عند ارتفاع الأسعار ·· بل على العكس نندفع فى الشراء بشـكل يجعل الأسعار ترتفع بالفعل أكثر وأكثر ، وفى نفس الوقت قد لا يقرر البـائعون وقد رأوا ارتفـاع الأسـعار الا ينتهزوا فرصة الأوقات المريحة هـذه بأن يزيدوا من المعروض ·· ولكنهم قرروا أن يقلصـوا فى العرض انتظـارا للغد ، وهكـذا يزداد الطلب ويقل العرض ، وهـذا هو السبيل الى أسواق بأسعار متصاعدة سريعة · وحركة أسعار كهـذه يمكن أن تؤدى لعواقب خطيرة جدا ، فهى تلعب دورا أساسيا فى العملية التراكميـة التى تؤدى للتضخم أو الانهيـار ، ويمكن أن تجعل السلع ترتفع الى أسعار خيالية أو تهبط الى القاع · وفى أسوأ الحالات فان السلوك التشاؤمى هـذا يهدد الاقتصاد بأكمله بالتهاون والسقوط فى حالات « التضخم الزائد » أو الفزع ·· وفى أحسن الحـالات فهو يربك الأسـواق الهادئة المنتظمة ويجلب الصـدمات والأزمات للاقتصاد · هل يمكن علاج أسـباب فشل السوق هـذه ؟ ! بعضها يمكن علاجه والبعض الآخر لا ، فالجهل بكل تأكيد يمكن تقليله عن طريق التقارير الاقتصادية الأفضل أو بالصدق فى تقاليد الاعلان ، والسلوك التشاؤمى يمكن تقليله عن طريق التصريحات المقنعة من الشخصيات المسئولة الهـامة ·

ويجب أن نعرف أن هنـاك بقايا من العشـوائية حتى فى أفضل طرق العلاج وأصدقها فيه ولنأخذ مسألة معلومات المستهلكين فنحن نبلغ المسـتهلك من خلال ورقة على علبة السجائر أن التدخين ضار ولكننا لا نمنع اعلانات السـجائر ·

نحن ننشر معلومات السـوق بأن نجعل المعـلومات غير المفهـومة عن الدواء مطبوعة على العلبة ولكننا نسمح بتضليل المستهلك من خلال الاعلان وايهامه بتفوق نوع من الاسبرين على الآخر !!

لماذا ؟ لا يوجد منطق معقول واضح فى هذه الحالات ، بالأساس نحن نحاول أن نصلح السقطات فى نظام السوق ، ـ تحشد المعلومات بحيث يستطيع المستهلكون الاختيار بشكل أفضل ـ بغير وصاية عليه ، ربما لأننا نظن أنه من الأفضل أن نسمح للمستهلك أن يخطىء بدلا من السماح للحكومة بأن تخطىء بدلا عنه ، أو على الأقل هـذا ما يجب أن يكون ، ولكن النتيجة تكون أن السوق ستظل تنتج أقل من المطلوب كلية لأن بقايا من الجهل أو المعلومات الخاطئة سيسمح لها بالبقاء ـ أو ستبقى برغم كل جهودنا ٠

سبب آخر لاختلاف الاقتصاديين

تعمل موازنة الأسواق على مساواة العرض والطلب ، بغير المشاكل البيروقراطية للتحديدات الخارجة من اطار السوق ، ولا أحد يختلف على هـذا ، ولكن كم من الوقت يستهلك هـذا ؟ وما مقدار « الشوشرة » السياسية والاجتماعية ستخلفه عملية الموازنة هـذه ؟ هناك مجال كبير للاختلاف حول هـذا ، وهـذا فى الواقع أحد الأسباب التى تجعل الاقتصاديين لا يتفقون فى الرأى حول الكثير من الأشياء ، فمعظم المحافظين ، يؤكدون على سرعة تسوية السوق ويقللون من المشاكل الجانبية التى تخلقها ديناميكيات السوق ، ولهـذا السبب ـ مثلا ـ يريد الاقتصاديون المحافظون أن يرفعوا المراقبة على الايجارات ، وهم يرون نهاية سريعة لنقص المساكن ودرجة ضئيلة من الخطر الاجتماعى من جراء الكف عن وضع حد أقصى للأسعار ٠ بينما يرى الاقتصاديون الأحرار الأمور على العكس تماما ، فهم يرون أن السوق تأخذ وقتا طويلا ـ ربما عدة سنوات ـ قبل أن توازن بين العرض والطلب ٠

وفى نفس الوقت فهم يلاحظون مشاكل عدم الاستقرار للفقر والأرباح « المجحفة » للفئة المحظوظة من أصحاب العقارات ٠

أى جانب هو الصواب ؟ ، ان الاجابة ليست بأن نضع ـ اذا كنا نستطيع ـ جدولا زمنيا لحركات السوق أو حسابها للأشخاص المتأثرين بهـذه الحركات ، ولكن بأن نعطى أهمية على أرباح هؤلاء الناس الذين تساعدهم السوق الحرة لمواجهة النتائج السيئة على هؤلاء الذين أزيحوا جانبا ٠ ولا توجد اجابة « صواب » لهـذه الأسئلة ، ولهـذا السبب فسيظل الاقتصاديون يختلفون حول هـذه الأشياء ومثال ذلك نزع المراقبة على الايجارات ٠

البضـائع العـامة

والآن علينا أن نتحول الى مجموعة المشاكل النابعة من حقيقة أن بعض أنواع الانتاج فى نظامنا لا تملك صفات البضائع العادية أو الخدمات ، لأنها لا تباع ، وهـذا لأنها لا تدخل فى نظام السوق فى المقام الأول ، لهـذا ليس مدهشا أن السوق لا تستطيع تصنيعها ، ونحن نسمى هـذا الانتاج البضائع العامة ، ولأنه ليس من السهل تعريف البضائع العامة فسنبدأ باستعراض خواص بضائع مثل الدفاع وخدمات الطقس القومية والفنارات ·· هـذه البضـائع لها ثلاث صـفات خاصة :

الأولى : أن استهلاك هـذه البضـائع بواسطة فرد ما لا يتعارض مع استهلاك فرد آخر ، فالفنار يخدم عشرة سفن بنفس الكفاءة التى يخدم بها سفينة واحدة ، وخدمات الطقس تفيد عشرة ملايين مشاهد للتليفزيون كما تفيد مائة فقط ، بينما على العكس لا يمكن استهلاك البضائع الخاصة بنفس الطريقة ، فالطعام والملابس وخدمات الطبيب التى أستخدمها أنا لا يمكنك استهلاكها معى ·

والثانية : لا يمكن استثناء أحد من استخدام البضائع العامة ، فأنا يمكن أن أمنعك من استخدام سيارتى ولكنى لا يمكن أن أمنعك من اسـتخدام « نظامى » القومى للدفاع ·

والصفة الثالثة والأخيرة وأهم من كل ما مضى : فالبضـائع العـامة تطرح فقط بناء على قرارات كلية ، فاسـتهلاكى الخاص يعتمد على قرارى الفردى أن أنفق دخلى أولا أنفق ، ولكن لا توجد وسيلة أستطيع بها وحدى أن أشترى خدمات طقس أو دفاع أو خدمات فنار★ ، فنحن لا نوافق فقط على شراء البضائع والخدمات العامة ولكن نوافق على حجم الشراء ·

وليست كل البضـائع العامة « خالصـة » تماما ، فالطرق السريعـة والتعليم والمحاكم والخدمات الصـحية ليست متـاحة للجميع مثل الدفاع وكهرباء المنازل ، فكمية التعليم ومساحة الطريق ووقت المحكمة وخـدمات القمامة التى أستهلكها تؤثر على الكمية المتبقية لك ، ومن الممكن استبعاد

★ حتى لو كنت فاحش الثراء أو ملكا مطلقا فى هـذه الحالة لن نحتاج الى نظـام للسوق ولكن اقتصادا موجها يملكه شخص واحد ·

عندئذ حقا لن يكون هناك فرق بين بضائع خاصة وعامة ·

بعض المواطنين من المدارس أو الفنارات ، ولكن حتى هــذه الأمثلة غير التامة تشترك فى الصفة الثالثة الرئيسية للبضائع العامة بأن يجب أن تنتج جميعها بقرارات « كلية » ، غالبا من خلال نظام الاقتراع للمجتمع ، وبسبب خواصها فكل البضائع العامة تشترك فى صعوبة مشتركة وهى أن اعدادها لا يمكن أن تعهد به الى ميكانيكية اتخاذ القرار للسوق ٠

وفى حــالة اســتخدام البضــائع العــادية لا يســتهلك أى شــخص الا ما يستطيع شراءه ، وفى هــذه الحالة يعمل السوق بنجاح ، وعلى العكس فى حالة استخدام البضائع العامة هنا لن يشترى أى شــخص الكمية التى يحتاجها حقيقة لأن الكل يستطيع الاستمتاع بالبضائع التى يشتريها شخص آخر ، لا تنس أنه لا توجد طريقة لاستثناء البعض من اســتخدام البضــائع العامة غير الخالصة تماما ، لهــذا سيحاول كل منا الحصــول على فائدة مجانية اذا حاولنا أن نستخدم السوق فى تحديد مستوى الانتاج ٠ ولنضرب لذلك مثالا ، الفنارات ، خدمات تعتبر بضائع عامة خالصة لمــاذا لا نجعلها بضائع خاصة ؟ الاجابة أنه لن يوجد مالك لســفينة مستعد لأن يدفع القيمة الحقيقية لضوء الفنار بالنسبة له ، ولمــاذا يفعل ذلك ٠ مادام شخص ما قد بنى الفنار وهو يستطيع أن يستمتع بخدماته مجانا ؟ ٠٠

كيف اذا يمكننا أن نحدد كمية الامداد بهــذه البضائع ؟ بأن نهمل نظام السوق غير المجدى وننتفع بطريقة أخرى من طرق اتخاذ القرار : الاقتراع ، فنحن نقترع على كمية البضــائع العــامة التى نريدها ولأن الاقتراع عملية مثيرة للتساؤل فأحيانا نمد أنفسنا بأكثر مما نحتــاج من هــذه البضائع ، وأحيانا بأقل مما نحتاج ، ومن الأسباب التى تجعل الاقتراع بهــذه الصورة أنه لا توجد وســيلة لتوزيعه على أجزاء كمــا نفعل مع الدخل ، فاقتراعنا اما نعم أو لا ٠ وكنتيجة لذلك فنحن نغرق حتى أذنينا فى مجال الدفاع بينما نفتقر الى الانفاق على اصلاح السجون لأن الدفاع له أصدقاء فى الكونجرس بينما السجون لا تملك أحــدا ٠

هل هناك علاج لهــذه المشكلة ؟ اقترح بعض الاقتصاديين أننا يجب أن نأتى بأكثر ما نستطيع من البضــائع العامة الى مجال الســوق عن طريق تجريدها من صفاتها العامة ٠ فنحن نستطيع تقاضى أجور على الدخول فى حدائق المدن بحيث ننشيء خدمات « حدائقية » فقط بقدر استعداد الناس على أن يدفعوا ٠ ويمكننا أن نتقاضى ضرائب على الطرق وحتى على الشوارع ، وأن نحد من بناء واصــلاح السريعة الى كمية الطلب الخاص على خدمات الطرق ، وقد نقصر استخدام المحــاكم على هؤلاء الذين يؤجرون القــاضى والمحلفين ، أو أن نطلب من البوليس أن يتدخل فقط لصــالح هؤلاء الذين يرتدون شارة توضح مساهمتهم فى ميزانية الشرطة ٠

ومثل هـذا التخصيص للبضائع العامة حقا قد يرفع من انتاجها أو قد يخفضه الى المستوى الذى كنا سنستهلكه لو أنها كانت بضائع خاصة بحت مثل السيارات وتذاكر السينما ، ولكن المشكلة مزدوجة أولا هناك مصاعب تكنيكية لا حصر لها فى محاولة جعل البضائع العامة خاصة ، تخيل مشاكل تقاضى ضريبة على كل شوارع المدينة !!

ثانيا : والأهم أن الفكرة تسىء الى احساسنا بالعدالة ، فلنفترض أننا استطعنا تحويل الدفاع الى بضاعة خاصة ، فالنظام الدفاعى سـيدافع فقط عن هؤلاء الذين اشتروا خدماته ، وبافتراض أنه كلما دفعت أكثر كلما تمت حمايتك أكثر ، ان القليل من المؤمنين بالديمقراطية سيسـعدهم رؤية دفاعنا القومى يتحول الى قلعة تحوى الأغنياء ، ولسنا نستطيع كذلك نزع المحاكم والمدارس والبوليس وما الى ذلك من الاستخدام العام ٠

وعلى عكس البضائع الخاصة التى لنا ميزة شرائها من دخلنا فالبضائع العامة نعتبرها حقا لنا ٠

وهناك بعض الحجج الصحيحة والسبل الذكية لارجاع بعض البضائع العامة لنظام السوق ، ولكن النقطة الرئيسية التى يجب وضعها فى الاعتبار هى أنه لا يمكن تحويل كل البضائع العامة الى خاصة ، وبالنسبة لتلك التى تظل عامة فالسوق لا يمكنها أن تستخدم لتحديد مستوى مطلوب من الانتاج ، هنا يجب على نظام السوق أن يفسح الطريق للطرق السياسية فى صنع القرار الاقتصـادى ٠

العــوادم

وملاحظتنا الأخيرة على فشل السوق شديدة الاتصال بصفات البضائع العامة ، انها لمشكلة أن نأخذ فى الاعتبـار ما يسميه الاقتصـاديون عوادم الانتاج وهى تأثيرات انتاج البضـائع والخدمات الخاصة على الأشـخاص بخلاف هؤلاء الذين يشترونها أو يبيعونها أو يستخدمونها ٠ والمثال التقليدى للعوادم هو دخان أحـد المصانع فى منطقة ما ، ان هذا الدخان يتسبب فى تكاليف طبية ونظافة تقع على عاتق الأهالى السكان المجاورين الذين قـد لا يستخدمون انتاج المصنع ، أوخذ مثلا الضوضاء فى مطار قريب ، وهى تؤذى طبلة الأذن وتقلل من القيمة الحقيقيـة لممتلكـات الأفراد الذين قـد لا يستفيدون من وجود المطار لأنهم لا يسافرون بالطائرة أبدا ٠

والعوادم تأتى بنا الى واحدة من أصعب وأحيانا أخطر المشاكل فى نظامنا الاقتصادى ـ مراقبة التلوث ـ ما هو التلوث من وجهة نظر اقتصادية ؟

انه انتاج النفايات القاذورات والضوضاء والازدحام وغيرها من الأشياء التى لا نريدها ٠ وعلى الرغم من أننا لا ننظر الى الدخان والضباب المحمل بدخان المصانع وضوضاء المواصلات وعادم السيارات على أنها جزء من انتاج المجتمع ، الا أن هذه الأشياء هى عواقب انتاج أشياء أخرى نريدها ، فالدخان جزء من عملية الانتاج التى تعطينا الصلب والأسمنت ، والضباب المحمل بدخان المصانع هو نتاج انتاج الطاقة والحرارة وأشياء أخرى ، والمواصلات هى نتاج جانبى للنقل ، وفى رطانة دارجة يسمى الاقتصاديون هذه المنتجات الجانبية غير المرغوب فيها « سيئات » ويؤكدون على علاقتها بما نسميه السلعة ٠ والسبب الرئيسى لوجود العوادم تكنولوجى ، فنحن لا نعرف كيف ننتج الكثير من البضائع وبنظافة ، مما يعنى بغير فضلات أو منتجات جانبية سامة ، ولكن هناك أيضا جوانب اقتصادية للمشكلة ، فحتى لو كنا نعرف كيف ننتج بنظافة ، فالعوادم توجد لأنها أرخص طريقة لصنع الكثير من الأشياء أو لاستهلاكها ، أرخص أن نبعثر الأشياء من أن نشترى سلة مهملات ، أرخص أن نصب الفضلات فى النهر عن أن ننظفها ٠ وهذا أرخص للأفراد وللشركات ، ولكنه قد لا يكون أرخص بالنسبة للمجتمع فان أى مصنع قد يلقى فضلاته فى نهر « مجانا » ولكن الناس الذين يعيشون حول المجرى سوف يعانون من مصاعب وتكاليف الحياة مع مياه ملوثة ٠ وأخيرا علينا ملاحظات أن بعض العوادم ليست « سيئات » ولكنها « سلع » ، فمبنى ادارى جديد قد يرفع من قيمة العقارات فى الجوار وهذه « عوادم » ايجابية وهناك فائدة تعود على الآخرين بسبب هذا المبنى الجديد ، ولكنها غير مدفوعة لأصحاب المبنى ومثل هذه العوادم تعطى بعض البضائع الخاصة بعض صفات البضائع العامة ٠

وفى مواجهة منظر الدخان القبيح يتصاعد من مدخنة مصنع ، أو النفاية وهى تتسرب الى بحيرة ، أو السيارات وهى تخنق المدينة بالعادم ، أو الأشخاص الذين أضر بهم التلوث ، يصرخ علماء البيئة المهتمون فى طلب القواعد والقوانين وهم يقولون « أقروا قانونا يحرم المداخن أو الفحم الكبريتى ، أقروا قانونا يجعل المصنع يلقى فضلاته فى مكان آخر أو ينقيها ، أقروا قانونا يحرم مرور السيارات فى قلب المدينة » ٠

ما هى النتائج الاقتصادية للقواعد والقوانين ؟

ان الفكرة الأساسية وراء وضع القانون هى أن وضع أى قانون على نشاط كان فى السابق مجانا بالنسبة للأفراد والشركات رغم أنه كان يكلف ـ كما رأينا ـ المجتمع ككل ٠ وهذا يعنى أن على الأفراد والشركات أن تتوقف عن النشاط الملوث للبيئة تماما ، أو أن تتحمل تكاليف تلك العقوبة التى يقرها القانون أو أن يجدوا وسيلة للقيام بأنشطتهم بغير التسبب فى التلوث ٠ هل القواعد والقوانين وسيلة جيدة للحد من التلوث ؟ !

فلنأخذ حالة الشركة التى تلوث البيئة أثناء انتاجها للسلع أو الخدمات ، ولنفترض أنه تم اقرار قانون يلزم تلك الشركة بوضع وسائل ضد التلوث ، فلتر للدخان أو وسائل لمعالجة النفايات ، من يتحمل تلك التكاليف ؟ !

ان الاجابة تبدو سهلة للوهلة الأولى ، الشركة تتحمل تلك التكاليف ٠ ولكن اذا حولت تلك الشركة هذه التكاليف المرتفعة الزائدة الى أسعار بيع أعلى فسنصل الى نتيجة مختلفة الآن ٠ أى تحليل اقتصادى بسيط سيوضح لنا أن التكاليف تحملتها ثلاث مجموعات وليست الشركة وحدها ٠ **فأولا :** تحملت الشركة جزءا منها لأنه بالأسعار الأعلى ستبيع الشركة انتاجا أقل ، ولكن أقل الى أى درجة ؟ هذا يتوقف على مدى حساسية السعر والطلب على انتاج الشركة ، ولكن ما لم يكن الطلب غير حساس بالمرة فان المبيعات والدخل ستنكمش بكل تأكيد ٠

المجموعة الثانية التى تتحمل جزءا من التكلفة هى مجموعة عناصر الانتاج : القوة العاملة ، وملاك المواد الخام ، فسوف يتم توظيف عناصر أقل لأن الانتاج قد هبط ، وفقد هؤلاء للدخل يعتبر أيضا جزءا من تكلفة القوانين المضادة ٠

والمجموعة الثالثة والأخيرة المستهلك بالطبع حيث ترتفع الأسعار بسبب الانفاق ضد التلوث ٠

ان المستهلك لابد أن يتحمل أيضا جزءا من تكلفة القوانين ويعوض كل هذه التكاليف ، حقيقة أن كل مجموعة من هذه المجموعات استفادت من البيئة الأفضل ، ولا يوجد سبب مع ذلك لأن تظن كل واحدة من هذه المجموعات ، بمفردها أو مجتمعة ، أن مكاسبها فاقت تكاليفها ، فمعظم الفوائد تذهب الى جماهير الناس أكثر مما تذهب الى الأفراد المشتركين بالفعل فى انتاج أو استهلاك البضائع أو الخدمات المسببة للتلوث ٠

وهكـذا فان قانونا يجبر صانعى السيارات على صنع محركات أنظف سوف يكلف المصنع بعض الخسائر فى المبيعات ، وسيكلف المستهلك نفقات زائدة على ثمن السيارة ، وسيسبب خسارة فى الدخل لبعض الأرض والأيدى العاملة ورأس المـال غير المستخدم بسبب تكاليف الانتاج المرتفعة ، وكجزء من المجموع تستفيد هـــذه المجموعات الثلاث من الهواء الأنقى ، ولـكن كلا منها ستشعر فى الأغلب بخسارتها الخاصة بأكثر مما ستقدر فائدتها العـامة ٠

هل هـذه القوانين مفيدة ؟ هل القواعد مفيدة أم ضـارة ؟

تعتمد الاجابة غالبا على سهولة فرض القوانين ، ولنقارن بين فاعلية حدود السرعة التى تستهدف الاقلال من خارجية الحوادث وبين القوانين ضد القاء المهملات ٠ من الصعب حقا أن تفرض قوانين السرعة ، ولكنه يكاد يكون مسـتحيلا أن تطبق القوانين ضد القاء المهملات ومن وجهة أخرى فقوانين القاء المخلفات المشعة أسهل فى الفرض لأن الملوثات أقل ، ويسهل الاشراف عليها ٠ وهـذه مرة أخرى مسألة تكاليف فلو كنا مستعدين لأن نضع رجل بوليس على كل ميل من الطرق السريعة ، وعلى كل ناصية شارع فى المدينة لأمكن تطبيق قوانين السرعة والقوانين ضد القاء المهملات بنفس كفاءة تطبيق القوانين ضد التخلص من النفايات المشـعة ، ولكن من الواضح أن التكلفة سـتكون هائلة ، وكذلك أيضا ستكون ردود أفعال الناس لاحســاسهم بأنهم محاصرون بالشرطة أكثر مما ينبغى ٠ وطريقة أخرى للتمشى مع التلوث هى أن نفرض عليـه ضرائب ، وعنـدما تقرر الحكومة أن تفرض ضرائب على التلوث (غالبا تسمى مدفوعات جارية) ، فهى بالضرورة تنشىء نظام أسعار لعمليات التخلص من القمامة ، واذا ما رأى فرد ما أو شركة أنها تسـتطيع أن تنظف نفاياتها الملوثة بأرخص من دفع الضريبة فلها أن تفعل هـذا وبهـذا تتجنب الضريبة ، واذا لم تستطع الشركة أن تنظف نفاياتها بنفسها (وهـذه هى الحالة غالبا) فعليهادفع الضريبة المطلوبة ٠ وتقوم الولاية بتنظيف البيئة ، وتبدو المدفوعات الجارية ـ لهذا ـ وكأنها رخصة تلوث للبيئة ـ ولكنها ليست كذلك ـ انها رخصة تسـمح لك بانتاج بعض الملوثات ولكن بثمن ٠ وكنتيجة للمدفوعات الجارية فان نشاطا كان سابقا غير مكلف لم يعد كذلك ، وهكـذا فانه من زاوية تأثيرها الاقتصادى وهـذه المدفوعات تشبه قوانين الحكومة بل فى الواقع أنها نوع من القوانين الحكومية ٠ والفرق أن كل منتج يستطيع أن يقرر أن يدفع لشراء معدات تنظيفية ولا يدفع الضريبة أو أن يلوث ويدفع كل التكاليف الضريبية الواقعة عليه ٠

أيهما أفضل القوانين أم الضرائب ؟

الاعتبارات العملية تقرر بنفسها ، فعلى سبيل المثال ، الضرائب على القاء الفضلات فى الأنهار أكثر عملية من الضرائب على الدخان المتصاعد من المصانع ، فالدولة تستطيع أن تقيم مشروعا لمعالجة الصرف ولكنها لا تستطيع أن تنقى الهواء من التلوث الناتج لأن المنتجين يجدون أنه من الأرخص لهم أن يدفعوا الضريبة على أن يضعوا معدات كافية للدخان ٠ وأكثر من ذلك ، لكى نكون فعالين فضريبة التلوث يجب أن تختلف بحسب كمية التلوث ، ومصنع الورق أو خلافه يجب أن يزيد من قيمة الضرائب اذا زاد من انتاجه للمخلفات أو الدخان ٠ واحدى مشاكل الضرائب هى ايجاد معدات قياس ٠ فمن الصعب وضع مقاييس دقيقة للتلوث ، ومن الصعب أن نأخذ فى اعتبارنا الاختلاف فى مقدار الضرر الواقع على البيئة من نفس الكمية من الدخان المتصاعد من مدخنتين لمصنعين فى منطقتين مختلفتين ، والطريقة الثالثة للتعامل مع التلوث هى أن نعوض الذى يقوم بالتلويث حتى يتوقف عن تلويث البيئة ، وفى هذه الحالة فان الحكومة تدفع للجهة المقصودة حتى تصلح آثار ما تفسده أو تتوقف عن ذلك ، وعلى سبيل المثال فان المدينة قد تخفض الضرائب على الشركة التى توافق على وضع مرشح على مداخنها ، وهذا يعتبر بالطبع كأن الحكومة تدفع للشركة حتى تتوقف عن تلويث البيئة ٠

وهناك حالات يصبح فيها التعويض أسهل الطرق لتجنب التلوث ٠ فعلى سبيل المثال قد يكون أكثر فاعلية وتأثيرا أن ندفع لأرباب البيوت حتى يحتفظوا بالعلب القديمة والزجاجات عن أن نحاول أن ننظم عاداتهم فى التخلص من القمامة أو من فرض الضرائب عليهم على كل زجاجة أو علبة فارغة يلقونها ، والتعويض قد يصبح أحيانا وسيلة غير مكلفة لتحقيق الهدف المرجو ، رغم أنه قد لا يكون أفضل الطرق من وجهات نظر أخرى ٠

مراجعة سريعة للسوق

مشكلة العوادم تختلف تماما عن مشكلة البضائع العامة ٠ والاختلاف يقع فى أنه من الممكن أن نسمح لنظام السوق نفسه أن يتولى التكاليف المختلفة المختفية للتلوث عن طريق استخدام الطرق المختلفة التى شرحناها ، ولا توجد طريقة لاستخدام السوق فى تحديد انتاج أو استهلاك نظام العدالة مثلا ٠

ولهذا فى محاولتنا للقضاء على العوادم فى انتاج البضائع الخاصة ٠ تحاشينا بعض الأحكام التى شكلت معضلة فى الامداد بالبضائع العامة ٠ ونحن نستطيع « ادخال » تكاليف التلوث بطريقة لا نستطيع مثلها عندما

نحاول « تخصيص » تكاليف أو فوائد البضـائع العامة · ومع ذلك فعلينا الحفاظ على نغمة واحدة فى هـذا الفصل ، وهى أن نظام السـوق له نقاط ضعف أو مناطق غير مؤثرة ، خاصة بطبيعته المؤسسية · والعلاج يتطلب تدخلا سياسيا من نوع أو آخر ـ قوانين أو ضرائب أو تعويض ـ لأنه لا يوجد بديل عن التدخل السياسى عندما يفشل النظام الاقتصادى التلقائى ، وهـذه ليست خلاصة يجب تقديمها كنوع من الدعوة العامة للمزيد من التـدخل الحكـومى ·

فالكثير من الاقتصاديين الذين ينتقدون السوق بشدة يريدون جهـدا حكوميا أقل فى عدم الديمقراطية وفى عدم المسـاهمة وفى البيروقراطية · والمسألة مع ذلك هى أن ندرك أن وجود وأسباب الخلل فى السوق يجعل من الصعب تجنب بعض التدخل الحكومى ، ويمكننا عندئذ اللجوء الى استخدام قوة الحكومة فى اصلاح الفضل الفردى من أجل تقوية النظام ككل ·

وبعد كل هـذا النقد لنظام السوق ربما يكون من الأفضل أن نختم بأن نتذكر مواطن القوة به ، وبالأساس هناك اثنان · **الأول :** أن السوق تشجع الأفراد على بذل الطاقات والمهارات والطموح وخوض المخاطرة فى الجانب الاقتصـادى من الحياة ، وهـذا يعطى نظام السـوق قدرا كبيرا من المرونة والحياة والابتكارية والتغير ، ورغم كل فشله فاقتصاديات السوق لعبت دورا مدهشا فى النمو ومصدر هـذا النمو يقع فى النهاية فى الأنشطة المختلفة لرجال السـوق ·

الثانى : أن النظام يقلل الى الحد الأدنى من الاحتيـاج الى الاشراف الحكومى رغم أنه ـ ولأسباب ندركها الآن ـ لا يمكنه الاستغناء عنها ، ومن الخطأ أن نتصور أن كل لمحة تدخل من الحكومة حجرا على الحرية ، أو أن كل مناطق نشاط السـوق مثال حتى على الحرية ، والحقيقـة أن الحكومة والسوق قادران بشـكل متسـاو لكل منهما على دفع الحرية أو ممارسـة القهر · ومع ذلك وفى عالم أصبحت فيه سيطرة قوة الحكومة واحدة من أكبر الكوارث على الجنس البشرى فهنـاك بلاشـك شىء يجب أن يقال عن وجود نظام قادر على ممارسة الأهداف الاقتصادية الأساسية للمجتمع ولكنه يعتمد ـ بحد أدنى ـ على السـلطة السياسية ·

الفصــل السابع عشر

نظرة على الأعمال التجارية الضخمة

ان كلمات مثل « الاحتكار » أو « السيطرة على السلع » تعتبر هــذه الأيام من الكلمات الكريهة لمعظم الناس ، تماما مثلما تعتبر كلمة « المنافسة » من الكلمات المحبوبة ، على الرغم من أنه ليس من السهل أن يحدد المرء ما هو الجيد أو القبيح بالضبط فيهمـا★ ٠

ولكننــا واقفون تحت سـيطرة الانطباع بأن هــدف المحتكرين شرير وضار بينما هــدف المنافسين نبيل وبه ايثار ، ولهــذا فالفرق الرئيسى بين عالم منافسة صافية وآخر من المنافسة غير الخالصــة يبدو وكأنه الفــارق بين حوافز ودوافع المتنافسين حسنى النية وبين الاحتكاريين سيئى النية ٠

والحقيقة أن نفس الدوافع الاقتصادية هى التى تحرك الاحتكار وتحرك الشركات المتنافسة ، كلاهما يسعى لأن يصل بأرباحه الى الحد الأقصى ، وبحق فالشركات المتنافسة لأنها تواجه ضرورة أن تراقب التكاليف والدخل حتى تستطيع الاستمرار فى المنافسة ، فهى أكثر استعدادا لأن تصبح أكثر سعيا وراء البنس وأكثر حرصا على الربح السريع من الاحتكارى الذى (كمــا سنرى) يتحمل أن يأخذ موقفا أقل سعيا وراء الربح ، بينما الدوافع والنوايا السيئة لا علاقة لها اطلاقا بمشكلة المنافسة غير المتكاملة ٠

★ ان الاحتكــار فى صــورته الأســاسية نادر ، ومعظم الشركات الكبــرى تحتكــر سلعة ما مشاركة مع غيرها من الشركات ، وفى مواقف كهــذه يتقاسم عدد قليل من البائعين السوق ، وفى بعض الأحيان هناك سلسلة من المتنافسين الأصغر شأنا يتقاسمون المتبقى ٠ ومثال جيد على ذلك صــناعة الصابون ، ففى عام ١٩٧٢ كان هنــاك اكثر من ٥٠٠ صــانع للصابون والمنظفات ، ولكن الشركات الأربع على القمة كانت تمثل ٦٢٪ من السوق ، وفى صناعة الاطارات والانابيب ، تشكل ١٣٦ شركة عماد الصناعة ، ولكن الشركات الأربع التى فى القمة لها ٣/٥ المبيعات ، وفى السيارات تحتكر أكبر أربع شركات (من ١٦٥ شركة) ٩٣٪ من السوق (منذ ذلك الوقت أطاحت جنرال موتورز وفورد بشركتى أمريكان موتورز وكريزلر ولكنهما فقدتا أرضا لصالح الواردات الأجنبية) ٠

اذأ ما هو الجيد فى المنافسة ؟ ! نظريا الاجابة واضحة جدا · فى سوق تنافسية تماما يعتبر المستهلك ملكا وبالفعل فان سياسة هذه السوق توصف بأنها « سيادة المستهلك » وهذا الشعار يعنى شيئين ، **الأول** : أنه فى سوق تنافسية تماما فان المستهلك يحدد توزيع المواد تبعا لطلبه · فالجمهور يختار النغمة التى يرقص عليها رجال الأعمال ·

الثانى : يستمتع المستهلك ببضائع تباع بأرخص وتنتج بأكثر ما يمكن فى سوق تنافسية تماما تنتج الشركات البضائع التى يريدها المستهلك بأكثر الكميات وبأقل التكاليف الممكنة ·

وفى سوق المنافسة بها غير كاملة يفقد المستهلك الكثير من سيادته ، فالشركات لها استراتيجية ، وهى تشمل السيطرة على طلب المستهلك ، والشركات الاعلانية تحاول أن تجعل المستهلك يرقص على أنغامها ، والبضائع لا تباع بأرخص ما يمكن ولكن بربح احتكارى ، ولأن الأسعار ليست زهيدة فان حجم البضائع المباعة للجمهور ليس أعلى ما يمكن ·

نتائج الاحتكار

لا أحد يعترض على تلك النتائج النظرية العامة ، ولكن المشكلة تكمن فى تقدير مدى أهميتها فى الحقيقة !

ولنأخذ السؤال حول طلب المستهلك ، فى عام ١٨٦٧ أنفقنا حوالى ٥٠ مليون دولار فى اقناع المستهلكين أن يشتروا منتجات ، وفى عام ١٩٠٠ بلغت تكاليف الاعلانات ٥٠٠ مليون دولار ، وفى عام ١٩٨٠ بلغت ٥٠ بلبون دولار ، أى تقريبا نصف ما نصرفه على التعليم الأولى والثانوى ، وبحق فتكاليف الاعلانات يمكن اعتبارها حملة ضخمة « لتعليم » المواطنين كيف يكونون مستهلكين ناجحين · الى أى درجة يعتدى الاعلان على سيادة المستهلك ؟ انه سؤال محير ، فمن جهة لم يعد من الممكن أن نفكر فى المستهلك على أن له ذوقا « طبيعيا » ، مادمنا قد خرجنا من نطاق اقتصاد الكفاف ·

ولهذا السبب فان الكثير من الاعلانات لها أغراض اعلامية بحتة ، فالناس يجب أن يدركوا أن من الممكن (ومن المتخيل) ــ مثلا لعامل فى مصنع أن يأخذ أجازة بالطائرة بدلا من استخدام عربة الأسرة · بل ان جهودا عديدة لخلق أذواق قد فشلت ، فى منتصف الخمسينيات صرفت شركات فورد ١/٤ بليون دولار فى سيارة جديدة « ايدزل » وقاموا بحملة اعلامية هائلة كى يجعلوا الشعب الأمريكى يحبها ، ولكن الجماهير لم تحبها واضطر المصنع

لابطال السيارة · ومرة أخرى قرر المستهلكون تلقائيا أن يشتروا السيارات الاسبور الصغيرة فى أوائل الخمسينيات ، وبعد جهود مضنية لوقف هـذه الموجة اضطر المنتجون الأمريكيون صاغرين الى الرضـوخ والاعتراف بأن المشترين الأمريكيين يريدون سيارات صغيرة · ومن الواضح أن الاعلانات ليست كلها اعلانية وأن أذواق المستهلكين يتم التلاعب بها لدرجة كبيرة (رغم أنها غير مقاسة بوضوح) ، اننا مخلوقات لها ميل ناحية ماركة معينة ، ليس لأننا اختبرنا كل المتاح ثم قررنا بعد ذلك ، ولكنه تحت تأثير الضغط الاعلانى ·

ومن الصعب أن نتأمل الأسبرين أو الصابون (١٠٪ من ثمن الصابون تكاليف مبيعات) ، أو السيارات أو السجائر بغير أن نميز أن معظم هـذه المعارك مجرد مضيعة للموارد والمواهب ، والأسوأ من كل هـذا هو تأثير الاعلام فى جعل المستهلك مجرد هدف للفرصة ، يتلاعب بلا خجل فى مفهومه للحياة من خلال دراما قصـيرة من أرضـيات المطـابخ اللامعة والشـعرر المسـدلة ·

وتمييز الانتـاج - جعل نوعا من معـاجين الأسـنان مختلفا ومميزا عما سواه - حالة أخرى غريبة ، فقليلون سينكرون أن المـاركات قد تضاعفت الى درجة من السفه ، والأهم الى حيث أصبحت من الناحية الجوهرية خسارة اقتصـادية ·

ولكن كما فى الاعلان ، السؤال هو أين يوجد الخط الفاصل ؟

متى ينتج عن تعدد المنتجات اختلاف حقيقى فى النوعية ؟ ومتى لا يصبح مجرد اختلاف فى الشكل ؟ وعلى المرء أن يسأل عما اذا كان على المجتمع أن يهدف الى انتاج أكبر كمية ممكنة من منتج قياسى بأقل تكلفة ممكنة ، أو أن يسـمح بسيل من المنتجات المختلفـة المـاركات التى ترضى أذواقنا ، ولكن بلاشك بتكلفة أعلى قليلا ؟ القليل من المستهلكين فى مجتمع غنى سيفضلون زيا موحدا رخيصا على ملابس حرة أغلى · ومن وجهة النظر هـذه فحتى هـذا الاستعراض المضياع من ماركات السيارات له فلسفته الخاصة ·

وهكـذا ، كما فى الاعلان ، فان بعض تنوع الانتاج يلعب دورا مفيدا ودافعا للانتاج ، ولكن السؤال هو : الى أى درجة ؟ من الصعب أن نضـع حكما موضوعيا تماما ، فبالتأكيد هناك متعة حقيقية فى التنوع ، على الرغم من أن المرء ليشك فى أنها قد تأخـذ شكلا موسـميا « موديل هـذا العام » بلا درجة كبيرة من التحفيز الظاهرى ، ان تكاثر المـاركات هو فى جزء منه جهد لزيادة الفائدة (أو المتعة) العامة الى الحـد الأقصى ، وفى جزء آخر جهد لخلق تلك الفائدة لزيادة ربح المنتج الى الحد الأقصى ·

وماذا عن الصفة الثانية الرئيسية لسيادة المستهلك وهى قدرته على شراء البضـائع بأرخص ما يمكن ؟ والى أى درجة يسـبب احتكـار بعض الشركات لسلعة ما نقصا فى النظام ؟ مرة أخرى يكون الدليل فى الحقيقة أقل وضوحا عن النظرية · لأننا نميل الى افتراض أن الشركة المتنافسة هى بالضرورة شركة على كفاءة ، هل هـذا حقيقى ؟ فلنفرض أن الشركة المتنافسة لا تسـتطيع تحمل نفقات المعـدات التى تقود الى انتاج ضخم اقتصـاديا ، فلنفترض أنها لا تستطيع حمل انفاق ضخم على البحث والتطور ، ولنفترض أن عمالها يعانون من انخفاض الروح المعنوية ولا ينتجون بالقدر الواجب ، وهـذه ليست افتراضـات طائشـة ، فهنـاك دلائل قوية على أن الكثير من الشركات الكبرى أكثر كفاءة فى معدل انتـاجية العـامل فى السـاعة عن الشركات الصـغيرة ، على الرغم من أن بعض الشركات الاحتكارية الكبرى تستطيع أن تحتمل الى حد كبير ممارسات من عدم الكفاءة وذلك ببساطة لأنه لا توجد منافسة ، فالشركات الكبرى تمارس معدلات من التقدم التكنولوجى أعلى من الشركات الصغيرة المتنافسة ، وقد تجعل من التطور التكنولوجى طويل المدى مبررا لأرباحها الاحتكارية قصيرة المدى ·

ومرة أخرى علينا اعتبـار الجـانب الآخر · الأرباح فى الصـناعات الاحتكـارية بوجه عام أعلى بنسـبة ٥٠٪ ـ ١٠٠٪ منهـا فى الصـناعات التنافسية ، وفى صناعات معينة مثل صناعة الدواء ، هناك دلائل على أن المستهلك قد تم استغلاله بشدة ، فنوع جديد من الأسبرين لماركة خـاصة يباع بثلاثة أمثـال ثمن العقـار من غير المـاركة الجديدة ، وبعض الأدوية كالمضـادات الحيوية وما شـابهها تتمتع بأرباح طائلة ، وهى قـد أجبرت المستهلكين على دفع أكثر بكثير مما كانوا سيدفعونه لو أن أسعار البيع كانت تنافسية وليست احتكارية · وحتى نقلب العملة على الوجه الآخر مرة أخرى فان تعقيدا آخر قد أضيف بواسطة الحقيقة التى تقول أن الشركات الاحتكارية قد وضعت ظروف عمل أفضل ومكاتب أفضل ومصانع أكثر أمنا مما تملكه الشركات الصـغيرة ·

وهكـذا فان جزءا من الخسـارة فى رفاهية المسـتهلكين قد عوضها رفاهية العـاملين ، وغنى عن القول أن هـذا لا يعكس طيبة قلب الشركات الكبرى ، ولكنه يعكس وضعهم المحمي من ضـغوط المنافسة ، ولهـذا فان المكتسبات فى ظروف العمل والروح المعنوية للعاملين حقيقية ويجب وضعها فى الاعتبـار ·

ولهـذا ليس من السهل رسم التوازن الاقتصادى ، والميزات ليست بأى حال فى جانب واحد ، ورغم أننا نأخذ مثال المنافسة التامة كأساس ومقياس للكفاءة و « الفضيلة » الاقتصادية الا أننا نجد فى الواقع أن العالم أعقد من ذلك ، وهناك مع ذلك اعتبار واحد أخير ، يختص بالقوة ، والاقتصـاديون لا يتحـدثون كثيرا عن القوة لأنه فى موقف التنـافس الذى يؤخذ على أنه الطبيعى تختفى القوة • وفى قلب فكرة سيادة المستهلك توجد فكرة أن الشركة لا تمتلك قوة ، وأن الكيان التجارى لا يستطيع أن يفرض ارادته على الذين يستخدمهم ولا على الذين يخدمهم • من الواضح أن هـذا ليس صحيحا فى عالم المنافسة غير التامة (العالم الحقيقى) لهـذا تتزايد أهمية موضوع كيف يسيطر على القوة ؟ ليس فقط فى مجال الحكومة ، حيث كانت دائما محور اهتمام الفلاسفة والمفكرين السياسيين ، ولكن فى المجالات الخاصة للعمل والأعمال التجارية • ويأخذ السـؤال أهمية أكبر عندما نعرف أن المجال الذى تمارس فيه الشركات سـلطاتها يتسع ليشـمل الكرة الأرضية كلها ، وليست الأمة فحسب ، فالشركات المتعددة الجنسيات التى تأخذ مواردها من مكان فى العالم وتضع امكانياتها الانتاجية فى مكان آخر وتبيع انتاجها فى مكان ثالث ، هى بعد جديد للأعمال التجارية الضخمة لم نستطع بعد ادراك دلالاته كاملة ، وسنكرس لها فصلا مسـتقلا فيما بعد ، وفى الوقت الحالى يظل السؤال ، ماذا نفعل فى الشركات الكبرى داخل اطارها القومى ؟ هـذه بعض الاجابات المقترحة •

عمل اللاشىء

أول اقتراح يرتبط بقوة باسم « ميلتون فريدمان » الفيلسوف المحافظ الذى شرحنـا رؤيته المـالية المصرفية (فصل ١١) ، واجابة فريدمان على سؤال ـ ماذا على الشركات أن تفعل حتى تؤدى مسئوليتها الاجتماعية ؟ ـ بسيطة للغاية : صـنع المـال • يقول فريدمان : « ان وظيفـة المؤسسـات التجارية فى المجتمع هى أن تعمل كعوامل فعالة للانتاج وليس كنقاط للتطور الاجتمـاعى ، وهى تخـدم هـذا الهدف الانتاجى بأفضل صورة عن طريق السعى خلف الربح على أن تلتزم أثناء ذلك بالقواعد الأساسية والأشكال القانونية للمجتمع ، وليس واجبا على الشركات أن تفعل « الأشياء الطيبة » بينما واجب الحكومة أن تمنعها من أن تفعل « الأشياء السيئة » •

ويقول فريدمان : « بمجرد أن تحاول الشركات أن تطبق أى قواعـد بخلاف صنع المـال ، فهى تأخذ بين يديها قوى تابعة للآخرين مثل السلطات السـياسية » •

بل ان فريدمان حتى ليذهب الى منع الشركات من اعطاء الأموال للوجوه الخيرية أو للجامعات ، فهو يؤكد أن عملهم ومسئوليتهم نحو المجتمع هى الانتاج ، وهو يقول « اجعل متلقى الأرباح يضعون الأموال التى أعطتها اياهم الشركات أينما شاءوا ولكن لا تجعل الشركات تصبح هى الهيئات النشطة للخير الاجتماعى فى المجتمع » ٠

نطلب من الشركات الكبرى أن تكون مسئولة رسميا

من المدهش أن نلاحظ أن بعض رؤساء الشركاء يرفضون رأى فريدمان ، وهم يرون أن الشركات الضخمة بسبب حجمها وقوتها الهائلة عليها تبعة لهذه القوة سواء أرادت ذلك أم لم ترد ، وحل هذه المشكلة كما يراها هؤلاء المسئولون أن يعمل المديرون التنفيذيون للشركات بشكل رسمى على استخدام هذه القوة ، فيفضلون ما بوسعهم للحكم فى المنازعات بين المجموعات المختلفة المسئولة عنها هذه الشركات من عمال وحملة أسهم وعملاء والجمهور بشكل عام ، ومما لاشك فيه أن كثيرا من مديرى الشركات الكبرى يعتقدون أنهم بمثابة الحكم بين الجماعات المتنازعة ، ومما لاشك فيه أن كثيرا منهم يستخدمون الحذر والتفكير المستمر قبل استخدام سلطة القرار ، ولكن نقطة الضعف فى وجهة النظر هذه ليس من الصعب ادراكها ، فليس هناك صفات معينة للتأهيل كمدير شركة مسئول ، ولا يوجد خط واضح للارشاد حتى بالنسبة لأكثر المديرين تدقيقا وحرصا – يحدد له الأسلوب الصحيح الذى يمارس به مسئولياته ، هل يهتم المدير بأساليب منع التلوث على حساب حصوله على ربح جيد فى نهاية العام ٠٠ أو على حساب اعطاء زيادة فى الأجور ٠٠ أو على حساب تخفيض تكاليف الانتاج ؟ وهل اسهامات الشركة فى مجال الخير أو التعليم يجب أن تمثل الاهتمام الأول للمدير أم للعملاء والعاملين ؟

هل تملك شركة « زيروكس » الحق فى مساندة القضية المذاعة لصانعى الأسلحة لمساعدة تدعيم الهيئة القومية للبنادق ؟ ! !

هذه الأسئلة تبدأ فى توضيح تعقيد مشكلة المسئولية الاجتماعية والمشاكل الناتجة عن السماح لبعض الأفراد أن يتخذوا قرارات فى بعض القضايا الاجتماعية الهامة خاصة عندما يكون هؤلاء الأفراد غير مسئولين أمام الناس عن هذه الأفعال ٠

حل الشركات الكبرى

واقتراب ثالث من مشكلة المسئولية يأخذنا فى اتجاه آخر ، حيث توجد اقتراحات بتفتيت قوة الأعمال التجارية الضخمة عن طريق تقسيمها الى وحدات أصغر ، وقد أثبتت بعض الدراسات أن أكبر مصنع مطلوب من أجل الكفاءة الصناعية يمكن أن يكون أصغر بكثير (من حيث الأصول المالية) من الأشكال التقليدية العملاقة لأكبر خمسمائة شركة صناعية فى الأمة (بل ومن هذا المنطلق من الخمسمائة شركة التالية أيضا) لهذا اقترح بعض الاقتصاديين اقرار قوانين ضد الاتحادات الاحتكارية وتطبيقها بشدة ، ليس فقط لمنع الاندماج ولكن أيضا لفصل المشروعات الضخمة مثل جنرال موتورز الى وحداتها الجزئية : شركة بويك وشركة أولدز موبيل ، وشركة شيفروليه وهكذا ..

ومنذ عدة عقود هناك اتفاق غير معلن بين الاقتصاديين على أن تطبيقا صارما لقوانين مضادة للاحتكار هو أحد أفضل الطرق لمواجهة مشاكل احتكار عدد قليل من الشركات لسلعة معينة ، ولكن اليوم فان وجهة النظر هذه قد اهتزت قليلا ، أولا لأن الاقتصاديين قد عرفوا أن صناعة تسيطر عليها شركة أو شركتان على القمة ، وذيل طويل من الشركات الصغيرة لا تختلف فى طريقة عملها كثيرا ــ أو اطلاقا ــ عن صناعة بها ٥ أو ٦ شركات فى المقدمة .. حتى أن حل صناعة الألومونيوم من شبه احتكار تحت سيطرة شركة الكوا الى صناعة لها ٤ شركات كبرى تتقاسم السوق لم يبد أنه غير فى أسعار الألومنيوم أو سياسات تسعيره ، والمدافعون عن القوانين المضادة للاحتكار لا يتساءلون بجدية عن وجهة النظر السابقة ومن غير المتصور أن شركة جنرال موتورز مثلا يمكن أن تنقسم الى ألف شركة منها لها رأس مال ٤٠ مليون دولار ، على الرغم من أن جنرال موتورز من الضخامة بحيث يمكن أن تنتج كل هذا العدد ، ولكن من الأرجح أن حل جنرال موتورز سوف ينتج عنه تكوين ثلاث أو أربع شركات عملاقة ، كل واحدة تساوى ١٠ بلايين دولار ، وكل واحدة تظل تملك قوة هائلة فى السوق ، كما أن الاقتصاديين بدأوا يعون أن الصناعات التى تسيطر عليها شركات كبرى تملك القدرة على خلق تطورات تكنولوجية ، وعلى مر الأيام فان كثيرا من الصناعات التنافسية ظلت ثابتة تكنولوجيا ، بينما كانت الصناعات الاحتكارية أكثر خلقا وابتكارا ــ ماعدا بعض الاستثناءات بالطبع .

واعتبار ثالث هو الوقت الضائع فى القضايا الاحتكارية الضخمة ، فقضية احتكارية ضخمة قد تظل لمدة ٢٠ أو ٣٠ عاما قبل أن يتم حسمها .

وقد يتساءل المرء عما اذا كانت المدخرات النهائية تساوى التكاليف القانونية الباهظة !

وهكذا فان كثيرا من الحماسة للقضية المضادة للاحتكار قد ضاعت ، وهناك قضايا جديدة تستجد ، ودعاوى قضائية ضد شركة « أى ، ب ، ام » وضد شركة « أ ، ت ، و ت » ، ولكنه لم يعد واضحا اذا ما كان الاقتصاد سيستفيد حقا اذا ربحنا تلك القضايا • واخيرا فان حماسة الداعين لحل الاحتكارات تقل مع اتضاح أن المنافسة الموجودة اليوم هى على نطاق دولى وليس مجرد اطار قومى ، وقد علمتنا التجربة أنه حتى العمالقة مثل شركة كريزلر أو فورد أو جنرال موتورز (ولسنا نذكر الأمريكان ستيل ، وبنيلهايم ستيل) يمكن أن تتهدد من المنافسة اليابانية والألمانية وشركات أجنبية أخرى • وكما رأينا فان أحد دواعى قوة تلك الصناعات هو دعم حكوماتهم لهم ، وأمام هؤلاء المنافسين الجدد فان التقسيم عن طريق قوانين الاحتكار يبدو اليوم اقل جاذبية عما كان قبل وجود مثل تلك الشركات الخاصة ـ العامة ـ الجديدة ، وسننظر فى هذا مرة أخرى فى فصل ٢٠ •

تنظيم العمالقة

ان التنظيم كان هو الاستجابة الأمريكية منذ فترة طويلة لمشكلة قوة الشركات ، وقد اعتبر أن التنظيم يحبط أو يحد من أنشطة الشركات فى عدة مجالات : الأسعار ، والاعلان ، وتصميم المشروعات ، والتعامل مع الاتحادات والأقليات وغيرها ••

ومع ملاحظة الطرق العديدة التى يتم تنظيم الشركات بها فليس من المدهش أن يكون تأثير عملية التنظيم غير متعادل ، ولكننا مع ذلك يمكننا أن نحدد صفتين عامتين تؤثران على معظم الهيئات التنظيمية •

أولا : الأحداث الاقتصادية تتغير بأسرع من القواعد التى تنظمها • فقوانين المبانى للمدن التى كانت مناسبة تماما وقتما وضعت أصبحت طرازا بطل استخدامه وأعاقت استخدام الأساليب والمواد الجديدة التى كانت ستصبح أفضل ولها نفس درجة الأمان •

لماذا لا تلاحق التنظيمات والقواعد •• الأحداث ؟

جزء من الاجابة أن العملية السياسية أبطأ من العملية الاقتصادية ، وجزء آخر أن أى قانون أو نظام سرعان ما يخلق المدافعين عنه ، فالمصالح الخاصة تتشكل حول القوانين الموجودة وتحارب من أجل منع التغييرات فى

تلك القوانين ، فالسباك الذى يستخدم المواسير النحاسية التى يطلبها القانون قد لا يكون هو السباك الذى يستخدم المواسير البلاستيك اذا تم السماح بها ٠

ثانيا : الهيئات التنظيمية غالبا ما تأخذ وجهة نظر نفس تلك الصناعة التى من المفروض أن تنظمها لأن عليها أن تلجأ لخبراء تلك الصناعة ليكونوا هيكل لجانها ، لهذا من المعتاد لجسد تنظيمى أن يصبح أسيرا لوصايته هو نفسه ٠ وهيئة التجارة الداخلية التى أنشئت عام ١٨٨٧ بفرض تنظيم السكك الحديدية هى خير مثال على هذا التحول فى الهدف اذ عند انشاء تلك الهيئة كانت السكك الحديدية احتكارا يلزمه بشدة اشراف جماهيرى ، ولم تكن السيارات العامة والخاصة قد وجدت بعد ،لذا كانت البدائل المتاحة للنقل قليلة فى أماكن عديدة ٠

وعند نهاية الربع الأول من القرن العشرين ، لم تعد السكك الحديدية بلا بدائل فعالة ، فقد كانت هناك السيارات ، والحافلات ، والطائرات ، ومترو الأنفاق ٠ وكلها شكلت منافسة فعالة ، عند هذه النقطة أصبحت هيئة التجارة مهتمة بحماية السكك الحديدية من المنافسة أكثر من اهتمامها بوقف اساءة الاستخدام ، وواحدة تلو الأخرى وقعت تلك الطرق الجديدة تحت رعاية هيئة التجارة (أو تحت رعاية من هيئات مماثلة) وتم وضع أسعار جديدة شبه احتكارية لهذه الطرق الجديدة للنقل وكنتيجة لهذا فقد ظهر حديثا اتجاه جديد لاستخدام أساليب السوق نفسها للوصول الى مستويات أعلى فى الأداء ، وحيث خلقت القوانين أشباه احتكارات مترهلة وكسولة يمكن بالغاء القوانين والتنظيمات أن يحدث تغيير منشط فى السلوك والاتجاه ٠ وقد أدى هذا الاتجاه الى اختفاء الكثير من القوانين فى مجال النقل والطرق الجوية ، ويمكن أن يستخدم لتسهيل العمل فى مناطق أخرى وسيكون علينا أن نرى هل الرجوع الى المنافسة الحقة يؤدى الى النتائج المرجوة من الغاء القوانين ٠٠ أم أنه فقط سيؤدى الى الالقاء بالصناعة فى صراع ينتج عنه نداء جديد من أجل التنظيم ٠

تأميم الصناعات الكبرى

لماذا لا نؤمم الشركات الكبرى ؟ ان الفكرة تبدو « تخريفا » لأمة تعودت على ربط التأميم بالاشتراكية ، ومع ذلك فألمانيا وفرنسا وانجلترا والسويد وايطاليا وغيرهما من الدول الرأسمالية قد أممت صناعات تختلف من تكرير البترول الى خطوط الطيران ٠٠ ومن انتاج السيارات الى انتاج

الفحم والكهرباء ، لهذا اقترح جون كينيث جالبريث أن نؤمم الشركات المتعاملة مع المصلحة العامة مثل المنتجين الكبار للسلاح الذين يعتمدون تماما على البنتاجون ٠٠ لكى نضع تلك الشركات تحت المراقبة العامة ، ولكن هل يحقق التأميم هدفه من تأمين المسئولية الاجتماعية ؟ فى عام ١٩٧١ دبر البنتاجون عقودا وقروضا « خاصة » ليحمى شركة لوكهيد ـ احدى شركاته الكبرى من الافلاس ٠وهذا يمكن أن يكون مصير أى شركة أخرى على غير كفاءة ، والتأميم الصريح سوف يقوى فقط هذا الاتحاد بين القوتين الاقتصادية والسياسية بأن يجعل لوكهيد جزءا من البنتاجون ، وهذا يجعل من الأصعب أن نضع عليها ضغوطا حتى لكى تعمل بكفاءة والمشكلة هى أن التأميم لن ينزع فقط الشركة المعينة تماما من ضغوط السوق ولكنه لا محالة سيأتى بها تحت الغطاء السياسى للحكومة ويحميها من النقد المؤثر ٠

كل هذه الصعوبات توضح لنا أنه لن يكون من السهل حل مشكلة المسئولية الاجتماعية أو حتى تحديدها بغض النظر عن نوعية الخطوات التى اخترناها ، من « ترك الأمور وشأنها » كما يقول فريدمان ، الى التأميم الذى ينادى به جالبريث ، ولكل مشكلة من هذه المشاكل مع الشركة يمكننا بسهولة أن نوجه أنظار الذين عليهم مراقبة اتحادات العمال أو الحكومة نفسها ٠

ماذا اذا يمكن عمله ؟ ؟توجد مجموعة خطوط من الأنشطة تقترح نفسها أحدها هو توسيع المسئولية القانونية للشركة بحيث تشمل مناطق من النشاط لها بها اليوم علاقة بسيطة أو ليست لها بها علاقة على الاطلاق ٠

الضرر على البيئة واحد من هذه العلاقات وحماسة المستهلك علاقة أخرى ٠

والخطوة الثانية هى توسيع المسئولية العامة عن طريق الاظهار ، أو ما يسمى طريقة « وعاء السمك فى التنظيم » ، اذ يمكن أن نطلب من الشركات أن ترسل تقارير الى هيئات جماهيرية عامة أو جماعات الضغط السياسية توضح فيها انفاقاتها على مكافحة التلوث وما الى ذلك ، ويمكن اعلان الاقرارات الضريبية لشركات للجماهير ، ويمكن أن نطلب من الشركات والاتحادات على السواء أن تظهر للجماهير ممارساتها التشغيلية فى مجالات التعيين والسماح والترقية ومعدلات الأجور ٠

واتجاه آخر للنشاط هو تعيين أعضاء عموميين فى مجالس ادارات الشركات الكبرى أو فى القطاعات التنفيذية للاتحادات الكبرى ، وأن يكلف هؤلاء الأعضاء بحماية مصالح المستهلكين ، وأن يبلغوا عن السلوك المخالف للمصلحة العامة ·

ويمكن أيضا للأعضاء العاملين أن يقوموا بهذا الدور النافع فى مجالس الامدادات (هناك مثل هؤلاء الأعضاء فى ألمانيا وبين بعض الحركات العمالية المنظمة فى عدد من البلدان الأوروبية) ·

وأخيرا هناك الحركة التصحيحية لأفراد مخلصين مثل « رالف نادر » الذى ارتفع الى الشهرة بسبب تطبيقه لاجراءات أمنية فى صناعة السيارات والذى وجه مسدسه صوب التلوث وصوب بعض التصرفات غير المسئولة من الشركات الكبرى ، وصوب الأداء المتدهور للبيروقراطية الفيدرالية ، ومثل هذا الضغط العام الفردى قصير العمر بالضرورة ، ولكنه كان دائما مصدرا قويا للتغيير الاجتماعى ·· ولكن من الخطأ أن ننهى هذا العرض بانطباعة أن قوة الشركات (أو الاتحادات أو الحكومة) يمكن السيطرة عليها ببساطة من خلال بضعة اجراءات قانونية أو بواسطة قوة الرأى العام ، بالطبع يمكن وقف الكثير من المساوىء وكذلك يمكن الوصول الى مستويات أفضل من الأداء الاجتماعى ، ولكن التنظيم الجماعى يبدو أنه الاتجاه الحتمى لعصرنا عصر التطور التكنولوجى والاستقلال الاجتماعى المتزايد ، وعلينا هنا ملاحظة أننا نركز على وجوه مختلفة من هذه الظاهرة العامة بحسب اهتماماتنا ، وبالنسبة للبعض الذين يخشون النمو المستمر للأعمال التجارية الضخمة فان الجانب العام فى اعتقادهم هو أننا فشلنا فى السيطرة على قوة الشركات ، وبالنسبة للبعض الآخر من المهتمين بالتخلص من الاتحادات العمالية الضخمة فان قوة العمال هى التى هربت من قبضة السيطرة وبالنسبة للآخرين المنزعجين كذلك من ظهور الحكومات القوية فان نمو القوة العامة هو المشكلة الرئيسية ·

وهكذا فان سؤال القوة الاقتصادية يظل ، فى أحسن الأحوال ، له نصف اجابة ومنذ عدة سنوات كتب « أ · أ · بيرل » يقول « بعض هذه الشركات يمكننا أن نتخيلها فقط بنفس الطريقة التى نتصور بها بعض الدول » ·

ولكن على عكس الدول فان قوتها مع ذلك لم يتم تبريرها قانونا ، ولم تختبر بالممارسة وهى غير واضحة الفلسفة · وبلاشك فان التأثير السياسى والاقتصادى لمراكز الصناعة الكبرى يثير أسئلة وعلى الرأسمالية وكل الأمم الصناعية أن تعالجها لعدة سنوات فى المستقبل ·

الفصـــل الثامن عشر

توزيع الدخل

اذا سألت معظم الناس « لمـــاذا يزيد دخل فرد ما عن دخل الآخر ؟ » فالأغلب انهم سيجيبون بأن الناس « تكتسب » الدخل الذى تحصل عليه · وذلك بافتراض أن الفرد الذى تسأل عنه لم يحصل على ارث كبير أو كان ضحية ظروف ما · مما يعنى أنه من المعتقد أن الأفراد يحصلون من المجتمع على عائد مساو ـ الى حد ما ـ لمـــا يقدمونه للمجتمع ·

والاقتصاديون غالبا يقدمون نفس هـــذه المقولة فى لغة اكثر تعقيدا · فهم يؤكدون أن الدخل يعكس الى حد كبير الانتاجية الهامشية للمســـاهمين المختلفين فى العملية الاقتصادية · وهى مجرد طريقة معقدة للقول بأن الأفراد يحصـــلون على دخول قريبـــة من قيمة العمل الذى يقـــومون به للآخرين أو لأنفســـهم ·

ولكن هل يساعدنا هـــذا التفسير على فهم التوزيع الحقيقى للدخل الذى نجده فى المجتمع ؟ الاجابة كالمعتاد ·· نعم ولا ·· ان هـــذا التفســـير يلقى الضوء على الأمور لأنه فى العديد من الحالات نجد أن انتاجية الفرد تؤثر بشكل واضح فى دخله ، فالعامل المـــاهر يكسب أكثر من العامل غير المـــاهر ·

ولكن ·· الانتاجية لها أهمية بسيطة فى تفهم طبقات القمة والقاع فى كعكة الدخل الأمريكى حيث نحن فى أشد الحاجة للشرح والتوضيح ·

الأغنيـــاء والفقـــراء :

دعنا نبدأ بالفقراء ·· بمراجعة بعض الخصائص البارزة فى العائلات الأمريكية التى عانت من الفقر فى الثمانينيات :

- حوالى ثلثهم من الزنوج ·
- حوالى نصفهم تكون ربة العائلة امرأة ·
- ثلثهم فوق خمسة وستين عاما ·
- العشر من أرباب العائلات عاطلون ·

وبالطبع ليست هـذه هى الأسـباب الوحيدة للفقر ولكنهـا العوامل المسببة التى تظهر الى حد ما فى العديد من حالات الفقر ٠

ومع ذلك لاحظ أن العلاقة ضـعيفة بين خصـائص الفقر هـذه وبين الانتاج ٠ فليس هناك سبب للاعتقـاد بأن امكانية الانتـاج لدى الزنوج أو النساء تؤدى بهم الى حالة من انخفاض الدخل ٠ (وسنناقش هـذه المسألة فيما بعد) ٠ وليس لزاما على من تخطوا سن الخامسة والستين أن تكون انتاجيتهم ضـعيفة ٠

فالعديد من أشهر فنانينا ورجال دولتنا والمحامين والموظفين الاداريين قد تخطوا سن الخامسة والستين ، وبالتأكيد فان انتاج شخص عاطل يساوى صفراً ليس لأنه غير قادر على الانتاج ولكن لأنه ليست لديه وظيفة ٠

وبالتالى فان الفقر مسـألة يجب أن نفحصـها من منظور مختلف عن منظور الانتـاجية الهامشية فلماذا لا يقـدم الاقتصـاد أعمـالا للجميع ؟ ولمـاذا توجـد فروق انتـاجية من مكان لآخر ؟ ولمـاذا يوجد التمييز حيث ينشأ مجتمع فقير فى الأحياء الفقيرة يصعب الخروج منه ؟

بعض هـذه الأسئلة عولجت فى هـذا الكتاب وبعضها الآخر يذهب بعيدا عن مجال أو معرفة الاقتصاديين ٠

ومن الواضح أننا عندما نريد أن نتفهم الفقر جيدا فان نظرية الانتاجية الهامشية لن تخدمنا كثيرا ٠ فالناس ليسوا فقراء لمجرد أنهم غير منتجين ٠ ففى الأغلب هم غير منتجين لأنهم أعيقوا بصورة جعلت منهم فقراء ٠

وعن الجانب الآخر من مقياس الدخل ، الخمسة بالمـائة من العائلات التى تتمتع بدخل أكثـر من ٥٦٫٠٠٠ دولار سـنويا أى نسـق القمـة من المليونيرات ٠ هل تستطيع الانتاجية الهامشية أن تفسر هـذا الدخل العالى ؟ لابد أن يكون واضحا أنه ليست هناك أية علاقة بين انتاجية الفرد والدخل الموروث الذى يحصـل عليه ٠ ولكن ماذا عن المليـونيرات الذين اكتسـبوا ثرواتهم !

هل نستطيع أن نفسر ثراءهم بدعمهم الانتاجى للمجتمع ؟ لا نستطيع أن نؤكد هـذا ٠ فالنظرية الاقتصادية التقليدية تفسر تراكم الثروة بالادخار ، وبلاشـك فان بعض الأشـخاص يجمعون كميـات محدودة باقتطـاعها من الاستهلاك ، ولكنهم بالتأكيد لا يجمعون ثروات ٠

أنك لو بدأت بمائة ألف دولار وهو الكم الذى لا يملكه الا جزء صغير جدا من كل العائلات ٠٠ واذا ما أودعت هـذا الكم بفائدة عشرة بالمـائة وتدفع خمسين بالمـائة كضريبة على الفـائدة فسـوف ينقضى عمر بأكمله (سبعة وأربعون عاما بالتحديد) لتكمل مليون دولار ، وقليل جدا من الملايين التى جمعت بهـذه الطريقة ٠

ويبـدو أن هناك طريقتين للثراء : **الأولى** : عن طريق الوراثة ، وهو مصدر حوالى نصف ثروات اليوم ٠ **والطريقة الثانية** : وهى الاثراء السريع ، وهو المصدر الرئيسى للثروات الجديدة وأيضا المصدر الأصلى لمعظم حالات الثروات القديمـة ٠

كيف يستطيع الفرد أن يكون غنيا بين يوم وليلة ؟ ان الحظ قد يسـاعد على أية حال ٠٠٠

وأولئك الذين يكونون ثروة من محاولة واحدة نادرة ما يستطيعون أن يملكوا مثلها مرة أخرى ٠

وفى الحقيقة فان المؤسسـات المـالية التى تسـتخدم أحسن الخبراء المتاحين لا تصيب نجاحا باستثماراتها أكثر مما تقدمه سوق الأوراق المـالية ٠

واذا كان الحظ يلعب دورا فى اختيار الرابحين فان عنصرا آخر يحدد حجم الربح ، فلنفترض أن مخترعا قد تصور أن تركيب وبناء مصنع معين لصنع منتج جديد سيتكلف مليون دولار وأن المنتج فى حالة بيعه سيدر ربحا قدره ٣٠٠ ألف دولار ، وقدم البنك المـال ، وتم بناء المصنع والحصول على الربح (٣٠٠ ألف دولار) ٠ الآن تأتى الثروة السريعة ، وبالنسبة لأسـواق رأس المـال القومية فان تكلفة المصنع الفعلية لا عائد من ورائها ، وما يهم هو معدل الفائدة على استثمارات بنفس درجة المخـاطرة ٠

اذا كان هـذا المعدل ١٠٪ فان مصنع المخترع يساوى فجأة ٣ ملايين دولار لأن هـذا هو الكم الذى ينتج ٣٠٠ ألف دولار ، بمعدل ١٠٪ عائدات ، والآن يمتلك المخترع مليونى دولار أكثر مما هو مدين للبنك ، وسيرتفع الى مصـاف المليونيرات لأن السوق قد ضاعفت أرباحه الى مكاسب رأس مال ليس بحكم انتاجيته وليس لأن مدخراته جعلته ثريا ٠

وعنـدما ننتقل من دخل العقـارات الى الدخل المكتسب ، فان القوة الايضاحية للانتاجية تصبح أقوى ، فهناك ارتباط واضح بين دخول من هم على القمة من المحامين والطيـارين والفنانين ومقدمى البرامج والمسـاهمة التى يقدمونها للانتاج ٠ (اننا قد لا نحب هـذه المساهمة ، أو قد نظهر انه من العار أن يقدر المجتمع نجوم الرول بهـذا القدر ٠ ولكن هـذا ليس بأن

نذكر أنه بمقاييس السوق فان اسهاماتهم للمجتمع مرتفعة للغاية) ومع ذلك فحتى فى هـذه الحالة توجد مشكلة ، فبعض هـذه الدخول المكتسبة الكبيرة لم تصبح كذلك الا لأن العقبات قد وضعت فى طريق اكتساب هـذه القدرات الانتـاجية ٠

وبالطبع لا يمكن لأى فرد أن يصبـح نجم رول ولكن بكل تأكيـد فان الكثيرين يمكن ان يكونوا محامين أو جراحين أو حتى عمالا مهرة مرتفعى الأجر ـ لو لم توجد صعوبات لدخولهم هـذا المجال ٠

وبمعنى آخر فهناك حواجز من الجنسية أو الثروات أو من الأتعـاب المرتفعة من التدريب الباهظ الثمن أو الضرائب الاجتماعية ينتج عنها أسوار يحتمى فيها بعض الأشخاص ليتقاضوا دخولا أعلى مما تستحق انتاجيتهم لو أننا فى سوق مفتوحة بحق ٠

والجانب الآخر من القصة هو أن الحواجز أيضا تشكل مصـدرا للتفرقة يقلل من دخول هؤلاء الذين منعوا من اكتسـاب الدخول التى تتيحها لهم السوق الحرة وأوضح مثال مع الزنوج ٠ ان الأسرة الزنجية متوسط دخلها أقل من متوسط دخل أسرة من البيض ، وفى كل مجال تقريبا فان دخل الزنوج أقل من البيض فى نفس الوظائف ، وفى حد ذاتها بالطبع فان هـذه الحقائق لا تثبت أن هناك تفرقة ، فقد يكون العذر أن هناك حقا فرقا فى الانتـاجية بين البيض والزنوج ، وفى هـذه الحالة يكون السؤال عما اذا كانت هناك تفرقة أسـاسا فى التعليم أو التدريب ٠

متوسط دخول الزنوج مقارنة بالبيض سـنة ١٩٧٨

العمـــر	العمـال الزنوج الذكـور	 الاناث
	(النسبة المئوية لربح البيض)	
١٨ ـ ٢٤	٧٩	٨٧
٢٥ ـ ٣٤	٧٥	١٠٥
٣٥ ـ ٤٤	٦٦	١١٠
٤٥ ـ ٥٤	٥٧	٩٨
٥٥ ـ ٦٤	٦٠	٧٢
٦٥ ـ فأكثر	٤٧	٥٢
الاجمـــالى	٦٥	٩٨

ومنذ عدة سنوات قليلة مضت كان من السهل أن نستعرض أن السود كانوا يمنعون من اكتساب مهارات متساوية مع البيض أو اكتساب وظائف بشروط متساوية وكان دخلهم أقل لأنهم أجبروا على الهبوط الى قاع وظائف المجتمع غير قادرين على الدخول الى العديد من الكليات وبعيدين عن المهن عالية الأجر ، وببساطة حرموا بسبب ماضيهم الفقير من ادخار المال اللازم لهم لشراء التعليم الذى يسمح لهم بالمنافسة ٠

ولكن هذه الصورة الآن تتغير من وجوه كثيرة هامة كما يوضح الجدول السابق ٠ فمتوسط الدخل للزنوج ارتفع عن ذى قبل وبالذات بين العمال صغيرى السن ، وبين السيدات من الزنوج فيما بين ٢٥ ـ ٤٠ سنة أعلى من مثيله بين البيض ، وهذا التغير نتيجة كسر الكثير من العوائق أمام الزنوج لدخول حرف ومهن كثيرة ٠٠ ومنطقة أخرى للتفرقة ضد السيدات هذه المرة ، فالجدول التالى يوضح أجور النساء (على كامل طول السنة) مقارنة بالرجال ، وكما يوضح فالنساء يكسبن أقل من الرجال فى كل المهن ، وجزء من هذا قد يرجع الى انسحاب النساء من العمل لانجاب الأطفال ولرعايتهم فى سنواتهم الأولى ، ولكن مما لاشك فيه أن هذا السبب « الانتاجى » لفرق الأجر لا يفسر كل هذا الاختلاف الذى نراه ٠

ربح الرجال والنساء عن عمل كامل طول السنة (بالدولار) :

المهنة	الرجال	النساء
الادارة	١٩ر٧٢٩	١٢ر٦٤٨
المهندسون	١٩ر٦٣٣	١٠ر٦٨٩
البائعون	١٦ر٨٣٩	٧ر٦٤٤
حرفيون	١٥ر٧٧٦	٩ر٥٨٤
كتبة	١٥ر٢٨٩	٩ر١٥٨
مديرون	١٣ر٦٦٠	٨ر٠٠٥
خدمات اجتماعية	١١ر٠٥٧	٦ر٨٣٢
عمال غير زراعيين	١٢ر٠٣١	٧ر٤٥٢
عمال زراعيون	٧ر٩٤٨	لا توجد معلومات

والاحصاءات التى تقارن بين الرجال والنساء فى سن الخامسة والثلاثين توضح أن المرأة غير المتزوجة ستظل فى عملها فى المتوسط لمدة ٣١ سنة أخرى أكثر من مثيلها الرجل – وفى المتوسط أن المرأة المتزوجة من غير المحتمل أن تترك عملها الآخر ، بعكس الرجل (تغير ٦ر٨٪ من النساء عملهن سنويا مقارنة بـ ١١٪ من الرجال) وأخيرا تفيد معلومات الصحة العامة الأمريكية أن المرأة تتغيب عن العمل ٣ر٥ يوما فى السنة وهو رقم أفضل من الرجال ٠

وفى السنوات الأخيرة رأينا الكثير من الصراع حول حقوق متساوية للمرأة ، وهناك انطباع بأن التفرقة ضد المرأة قد انتهت ، ولكن الاحصاءات لا تدعم هذا ، فان نسبة الفجوة دائمة بين مكسب الرجال والنساء من العمل ولم تتغير منذ ١٩٣٠ ! !

هل ستتغير هذه النسبة ؟ لقد ربحت منظمات تحرير المرأة دعاوى قضائية رفعتها من أجل أجور متساوية عن الأعمال المتساوية ، وكذلك فى الحقوق المتساوية من أجل الوظائف بغض النظر عن الجنس ، ولعل هذا يغير من نظرتنا المتحيزة ٠

لقد كانت الولايات المتحدة بطيئة للغاية فى الاعتراف بالمرأة فى كل المهن والمجالات ، اذ يوجد ١٠٪ فقط من الأطباء من النساء ، بينما فى ألمانيا الغربية نسبتهن ٢٠٪ ، وفى روسيا ٧٠٪ ٠ بل وأكثر من ذلك فى السويد ٧٠٪ من عمال الأوناش من النساء ، وهى مهنة غير معروفة للنساء تقريبا فى الولايات المتحدة ٠ وهذه النسب المدهشة على جانبى المقياس الاجتماعى لا تترك لنا شكا فى أن النساء يستطعن أن يكسبن أكثر مما يكسبن بالفعل اذا أزيلت عوامل التفرقة ٠

الهنود والشيكانو وأهالى بورتريكو وآخرون

يجذب الزنوج الانتباه لأنهم الأقلية التى نحن مسئولون عن بدايتها « العبودية » ولكن الحقيقة أن الزنوج ليسوا أكثر الأقليات ظلما فى أمة ، فأكثر الأقليات ظلما فى جماعة صغيرة من الأمريكيين الأصليين لا توجد عنهم معلومات اقتصادية كافية ولا حتى اهتمام ، انهم الهنود الأمريكيون الذين طبقا للتقارير المرفوعة من نصف مناطق الايواء يتلقون دخولا تبلغ حوالى ¼ دخل مثيلاتهم من العائلات البيض ٠

ومجموعة أخرى هى الأقليات الأسبانية ونحن نستخدم صيغة الجمع لأنه فى الواقع هناك مجموعتان من تلك الأقليات ، ومجموعة منهما هى العائلات التى تتحدث الأسبانية والتى تقيم فى الولايات المتحدة قانونا • وهؤلاء دخلهم يوازى حوالى ¾ دخل العائلات البيض ، وهو أفضل قليلا من معدل الزنوج ، والمجموعة الثانية من الأسبان المتسللين الذين لا يملكون حقا قانونيا فى الاقامة ، ونحن لا نملك احصاءات عن تلك المجموعة ولكن المعلومات الأولية تفيد أنهم فى غاية الفقر ، والآن كلمة أكثر بهجة •• اذا نظرنا الى معلومات الدخل لكل الطوائف الصغيرة لوجدنا ٣ طوائف فقط تحت متوسط الدخل القومى : الزنوج ، والأسبان ، والهنود ، ومن مائة مليون أمريكى لهم أصول أخرى نجد ٨٠ مليونا يمتلكون دخلا أكثر من هؤلاء الذين يعتبرون من أصول بدائية ، وفى عام ١٩٧٢ أغنى المجموعات هى تلك التى من أصل روسى ثم بولندى ثم ايطالى •

تغيير توزيع الدخل

هل يمكننا تغيير توزيع الدخل ؟ بالطبع نستطيع ، هل يجب علينا ذلك ، هذا سؤال أصعب ، عندما نتحدث عن تغير متعمد فى توزيع الدخل فان غرضنا عادة هو جعله أعدل ، ونعنى بتعبير أكثر عدلا أن يكون غالبا أكثر تساويا ، وان كان هذا المفهوم ليس دائما ، فأحيانا نقول أنه ليس من العدل لطائفة المدرسين مثلا ألا يتقاضوا أجورا أعلى على الرغم من أنهم بالفعل يأخذون دخولا أعلى من المتوسط للمجتمع ، وفى الحديث التالى سنركز على الطرق التى نجعل بها توزيع الدخل أكثر عدلا عن طريق جعله أكثر تساويا ، وفى نهاية هذا الفصل سنلقى نظرة فاحصة على المشاكل التى يثيرها التحيز نحو المساواة •

وبافتراض أن الانتاجية الضعيفة هى سبب هام ـ ان لم تكن السبب الوحيد ـ للدخل القليل فان بعض المتحمسين لتغيير توزيع الدخل سيقترح زيادة انتاجية العمال الأقل مهارة وتدريبا ، كيف ؟ عن طريق التعليم والتدريب على المهارات المتخصصة التى يفتقدونها • ولمحة خاطفة على الجدول التالى توضح لنا أن هناك علاقة قوية بين التعليم والربح طوال الحياة ، ولكن علينا ألا نقفز الى استنتاج أن التعليم هو السبب الرئيسى وراء تلك الأرباح ، لأنه على سبيل المثال ٣٠٪ من خريجى المدارس العليا البيض سوف ينتهى بهم الأمر الى ربح مال أكثر من زملائهم من خريجى الجامعات و ٢٠٪ من خريجى الجامعات سيربحون أقل من متوسط خريجى المدارس العليا ، فمن الواضح

انه لا يوجد ضمان بأن التعليم سوف يؤتى ثماره مع الجميع ، ولو أخذنا كل العوامل فى الاعتبار فان تكاليف الدراسة الجامعية ستعطى متلقيها عائداً مدى الحياة قدره ٧ ــ ١٠٪ من هـذا الاستثمار ، صفقة غير مربحة ٠

وطريقة أخرى مختلفة لتغيير توزيع الدخل هى أن نتدخل فى جانب الطلب من السوق وأشهر طريقة للتدخل هى وضع حد أدنى للأجور سـواء تم فرضه بالقانون أو عن طريق الاتحادات ، والحد الأدنى للأجور له تأثيران ٠ فهو يرفع المكاسب لهؤلاء الذين يتم تعيينهم ولكنه قد يتسبب فى فقد البعض الآخر لعمله ، وحجم المجموعة المستفيدة والمجموعة المضارة يعتمد على شكل الطلب على الأيدى العاملة ، وسيختلف من حالة لأخرى ، فعلى سبيل المثال ، حـد أدنى للأجور مرتفع قد يتسبب فى أن يفقد عمال النسيج أعمـالهم لأن أصحاب الأعمال سيتحركون الى هونج كونج ، وأجور مرتفعـة للمزارعين المهاجرين قد تفقدهم أعمالهم اذا ما اتجه أصحاب الأعمال الى الميكنة ،ولكن الزيادة فى الأجور للعاملين فى المستشفيات قد تتسبب فى خسارة قليلة جدا للعاملين ، لأنه لا توجد وسيلة لنقل المستشفى أو ميكنة العمل ٠ وفى قول آخر أن التأثير المباشر لفرض أجور عالية يختلف من حالة لأخرى ومن العسير محـاولة التعميم ٠

التعليم للذكور ومتوسط الربح مدى الحيـاة

	الربح مدى الحياة ١٩٧٨
المدارس الأوليـة	
٧ سـنين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣١٦ ألف دولار
٨ سـنين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٨٨ ألف دولار
المدارس العليـا	
١ ــ ٣ سـنين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥١١ ألف دولار
٤ سـنين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٨٨ ألف دولار
الكليـات	
١ ــ ٣ سـنين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٩٦ ألف دولار
٤ سنين فأكثر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٨٢٦ ألف دولار

وطريقة ثالثة لتغيير توزيع الدخل هى أن تفرض ضرائب على الدخول العالية وتدعم الدخول المنخفضة ، والضرائب والتدعيم (المنقولات) تستخدمها كل الحكومات لتوزيع الدخل ٠ والنظام الضريبى نسبى ، أى أنه يطبق بشكل ثابت على كل الدخول الأعلى عن الحد الأدنى والدخول الأقل عن الحد الأقصى ٠ وفيما بين خمسة آلاف وخمسين ألف دولار من الدخل يدفع الأمريكيون ٢٠ ـ ٢٥٪ ضرائب للحكومة ٠

ولو نظرنا الى ضرائب الارث ـ التى تؤخذ على الثروة لأعلى الدخل ـ فسنرى نظاما يبدو تصاعديا ـ أى أن نفرض ضرائب مرتفعة كلما زادت الثروة ٠ وأقصى معدل ضريبى على العقارات يصل الى ٥٠٪ ، ولكن التحايل لتفادى دفع هذه الضريبة متعدد لدرجة أن أحدا لا يدفعها ، ومجموعة ضرائب الميراث بلغت أقل من ٢٪ سنويا على الثروة ، ومن الواضح أن هذه الضرائب لا تستطيع التأثير على توزيع الدخل ٠ وعلى الرغم من أن الضرائب ليس لها تأثير على توزيع الدخل فان المدفوعات المنقولة تؤثر ٠ واذا نظرنا الى العائلات فى قاع الـ ٢٠٪ من المجتمع ، لوجدنا أن ٦٠٪ من دخلهم يأتى على شكل مدفوعات منقولة ٠ وبغير هذه المدفوعات فان نصيبهم من الدخل سيصل الى أقل من نصف دخلهم الحالى ٠

وفى نفس الوقت فان البرنامج الحالى للمدفوعات المنقولة ليس منظما بعناية ، فبعض الفقراء يتلقون مزايا عديدة ، وبعض الفقراء الآخرين لا يتلقون شيئا ، وبعض البرامج تعطى مساعدات لأناس لن يبقوا فقراء على المدى الطويل ، والبرامج توضع بشكل محلى مما يخلق فروقا ضخمة من ولاية لولاية ، وللتغلب على هذه المشاكل فان رؤساء الجمهورية من الحزبين نيكسون ـ فورد ـ وكارتر ـ اقترحوا اقامة ضريبة دخل سلبية ـ مدفوعات تلقائية من الدخل الكافى لكل العائلات الموصوفة بالفقر لرفعها فوق خط الفقر ـ وهناك مشكلتان لهذه المقترحات ٠ الأولى : أنها مكلفة والثانية : أنها غير محبوبة سياسيا ، فالأساس أنها تتطلب من الأغنياء أن يتحملوا عبء الفقراء ، وهو ما قد يتمشى مع موعظة الأحد ، ولكن ليس مع مفاهيم الحياة اليومية ، ولهذا ظلت ضريبة الدخل السلبية فكرة لم يأت أوانها بعد ٠

نحو تعريف صالح للعدالة

هل يمكننا التحديد بدقة لما هو شكل التوزيع العادل للدخل ؟ ٠٠ بكل تأكيد لا ٠ هل يمكننا تحديد توزيع للدخل يتفق مع ما يراه معظم الناس على أنه عادل ؟ اننا وضعنا هذا السؤال بحيث يمكننا قياس النتائج عن طريق اقتراح عام ٠٠٠ مثلا لو أجرينا هذا الاقتراح لوجدنا أن معظم الناس فى الولايات المتحدة يتفقون على أن التوزيع الحالى للدخل غير عادل لأنهم يعتبرون أنه ليس العدل أن يوجد أناس فى مثل الفقر الموجود ٠٠ وأغنياء فى مثل هذا الثراء ٠

ولنفترض أننا سألنا عما اذا كان الناس يوافقون على توزيع للدخل يماثل دخل مجموعة من الشباب الذين يعملون بشكل مستمر طول العام بغض النظر عن كونهم جراحين أو كناسين فى الشوارع ٠٠ وهذه المجموعة لا تعانى عادة من معظم المعوقات كالأصل العرقى والجنس والسن والعجز البدنى الفردى والسياسات الاقتصادية السيئة ، وعن طريق فحص ربحهم وليس دخلهم يمكننا أن نزيل آثار الثروة الموروثة ـ اذا كانت هناك ـ فهل هذا المعيار لن يروق لبعض الناس باعتباره التعريف العملى لتوزيع عادل فى الدخل ؟

لأن الاقتراح لم يتم أبدا فلن نستطيع الاجابة على السؤال ، ولكن يمكننا أن نرى كيف سيبدو توزيع الدخل تحت هذا التوزيع حيث تبدو النتائج فى الجدول التالى ٠ انه من المدهش أن نلاحظ أن معيار العدالة هذا اذا تم تطبيقه سوف يخفض توزيع الدخل بنسبة ٤٠٪ ! !

الربح السنوى (بالآلاف)	توزيع الدخل طبقا لمعيار « العـدالة »	التوزيع الحقيقى للدخل (١٩٨٠)
صفر ـ ٤	٧ر٢٪	٨ر٢٥٪
٤ ـ ٥ر٨	٨٪	٢ر١٩٪
٥ر٨ ـ ٥ر١٢	٣ر١٥٪	٣ر١٦٪
٥ر١٢٪ ـ ٥ر١٧	١ر٢٠٪	١ر١٤٪
٥ر١٧ ـ ٢٥	٩ر٢٦٪	٥ر١٣٪
٢٥ ـ ٣٥	١٧٪	٢ر٧٪
٣٥ ـ ٥٠	٣ر٦٪	٥ر٢٪
٥٠ ـ ٧٥	٦ر٢٪	١ر١٪
٧٥ ـ فأكثر	١ر١٪	٤ر٠٪

العـدالة والمسـاواة

وتبقى مواجهة مشكلة أخيرة ، ان عاجلا أو اجلا ، ففى كل المناقشات حول توزيع الدخل تطل علينا فكرة العدالة برأسها ، وهى غالبا ما تأخـذ شكل وجهات نظر معارضة مريرة ترى المسـاواة على أنهـا الشكل الأمثل للعـدالة ، ولكن الناس تختلف بعنف حول هـذه النقطـة • فالبعض يدعى أن التوزيع العادل الوحيد للدخل هو المساواة ، بينما يقول الآخرون أن مساواة الدخل أمر غبى (ولا يمكن الوصول اليه) تماما كالمسـاواة فى الموهبة أو القدرة البدنية وخلافه •• وفكرة المساواة بالفعل أمر محير ولكنه ليس فوق التحليل • فلنبـدأ بالحقيقة القـائلة أن معظم الأمريكيين بحق ، بل ومعظم الناس فى العالم المتحضر يميلون الى قدر من المساواة فى قيمهم الاجتماعية فنحن نسمع عن سياسات فى كل أمة تسـعى لتقليل الفوارق بين الأغنيـاء والفقراء ، ونسـمع عن سياسات قليلة جدا تدعو الى المزيد من عدم المساواة •

وحتى السياسات التى تساند مزيدا من عدم المساواة - مثل منع الضرائب على المليونيرات مثلا - يتم تبريرها اعتمادا على نتائجها النهائية فى رفع الدخل للجميع والقضاء على الفقر بعد ذلك · وابتداء بهذا التحيز لصالح المساواة نحتاج لبعض التفهم لنوع الاستثناءات التى قد تواجهها هذه القاعدة · أى أنه علينا أن ننظر بعناية الى الحجج التى يسوقها أنصار عدم المساواة ، وهناك أربع حجج :

١ - نحن نعترف أن عدم المساواة يكون مبررا اذا كان لكل واحد فرصة عادلة لكى يتقدم ، فمعظمنا لا يعترض على عدم المساواة بل على العكس يحبذها اذا اقتنعنا أن السباق تم تحت شروط عادلة وأن أحدا لم تتم اعاقته منذ البداية · ما هى الشروط العادلة ؟ هنا يصبح الجدل معقدا ، هل الميراث الضخم عادل ؟ معظم الأمريكيين سيتفقون على أن الميراث عادل ولكن على الضرائب أن تمنع الانتقال الكامل للثروة من جيل لآخر ·

وماذا عن ميراث الموهبة ؟ لا أحد يهتم بهذا · ميراث الثقافة ؟ لقد تدربنا لبعض الوقت على تجاهل عوامل القصور التى ورثها الأفراد ممن ولدوا فى الأحياء الفقيرة أو لآباء من الزنوج ·

٢ - نحن نوافق على عدم المساواة اذا كانت نتاج التفضيل الفردى · اذا كان نتاج اللعبة الاقتصادية هو دخل غير متساو فنحن نوافق على هذا اذا ما تمشى مع مختلف الرغبات الفردية ، فبعض الأشخاص يعملون أكثر من الآخرين لذا يستحقون دخلا أكبر ، البعض يختار أن يدرس القانون ويحصل على ثروة والبعض الآخر يختار الوظيفة ويكتفى بقدر بسيط من الدخل ، ونحن نتمادى فى هذه الاختلافات الى الدرجة التى تبدو فيها أنها تعكس تفضيلات فردية ·

٣ - نحن نحتمل هذه اللامساواة عندما تعكس الكفاءة · والكفاءة ليست هى نفس الشىء كالعدالة فى التفضيل الفردى ، ولكنها تتعلق بايماننا بالمكافآت الأعلى التى يتم تبريرها بالاسهام الأكبر فى الانتاج ، فنحن لا نعترض على تلقى الناس لأجور مختلفة فى السوق اذا ما استطعنا أن نرى أن كل فرد ساهم بكمية مختلفة فى اجمالى الانتاج ·

ولكن هذا بالطبع مجرد حكم على القيمة ، فلنفترض أن هناك عاملين على خط تجميع متجاورين تماما ، أحدهما صغير السن وقوى وأعزب ومنتج بشكل واضح ، والآخر أكبر سنا وله عائلة كبيرة ونفقات متعددة وانتاجية

أقل ، هل يجب مكـافأة الأول أكثر من الثانى ؟ اننا نجد أنفسنا فى صراع تقديرات هنا فتحيزنا تجاه المساواة يقول لنا : لا ، واستثناؤنا للكفاءة يقول لنا : نعم ٠ ولا يوجد حل صحيح لهـذا أو لأى مشكلة أخرى تشمل أحكاما مشابهة ٠ فمرة أخرى قد تتدخل عوامل اجتماعية لتعطى الأصغر أكثر من الأكبر وأحيانا العكس وأحيانا تساوى بينهما ٠

٤ ـ وأخيرا نحن نوافق على خلق روح المساواة اذا اقتنعنا أن فى عدم المساواة منفعة عامة ٠

والمنفعـة العامة غالبا ما تترجم الى بنود عملية فى اجمالى النـاتج القومى ٠ وهكـذا قد نوافق على منح مكافآت غير متساوية لأننا مقتنعون أن هـذا الاختلاف سـينفعنا فى النهاية عن طريق رفع كل الدخول كمـا يرفع دخول هؤلاء المميزين ، وهـذه حجة غالبا ما تطرح للدفاع عن الدخول المرتفعة لأنها ستؤدى الى الادخار ، وبهـذا تثرينا جميعا من خلال الاستثمار ٠

وهناك سؤال سهل وصعب فى نفس الوقت :

السؤال السهل هو أن هناك طرقا أخرى للحصـول على نفس النتيجة بغير اقرار اللامساواة ، فعلى سبيل المثال نستطيع تمويل الاستثمار العام عن طريق فرض الضرائب بأكثر من تمويل الاسـتثمار الخـاص عن طريق الادخار ٠

والسؤال الأصعب يشمل تعريف « المنفعة العامة » هل الاستثمار العام جـزء من المنفعة العـامة ؟

هناك كما هو واضح طرق كثيرة لتعريف ما نعنيه بهـذا المصطلح ، وكلها تشمل أحكام تقديرات ، حتى المنفعة العامة من أجل البقاء التى قد تبرر اعطاء مكافآت أكبر لهؤلاء المؤتمنين على البقاء مسألة حكم تقديرات ٠ هل كل المجتمعـات تستحق البقاء ؟ هل المـانيا النـازية بررت سعيها من أجل البقاء رغم كل شىء ؟ وهـذه القواعد العامة لا تصف لنا الطريقة التى يجب أن نفكر بها فى اللامساواة ، انها محاولة لوصف الطريقة التى نفكر بهـا بالفعل ، الحجج التى نسمعها دائما أو نستخدمها بالفعل فى دفاعنا عن توزيع غير متسـاو للبضائع والخدمات أو للثروة ٠

وكل من هـذه الحجج ، كما نرى ، يثير مشـاكله المتشـابكة ٠ وهناك أسباب كثيرة لضرورة أن تكون متشابكة ، لأن توزيع الدخل أكبر حيرة فى كل المشـاكل الاقتصـادية لأى مجتمع ٠ فمن ناحيـة هو ينتقد كل المميزات

واللامساواة التى يتمتع بها كل مجتمع ، فيجبرنا على أن نشرح لأنفسنا لمـاذا يجب أن يتمتع فرد بدخل أكبر مما يستطيع انفاقه ، بينما يعانى البعض الآخر من دخل أقل ممـا يمكن أن يقيم أوده ، ومن الناحية الأخرى ، فهو يجبرنا على تفحص المشاكل والتناقضـات لمجتمع بدخول متساوية تماما ، حيث كل فرد (أو عائلة) يتلقى نفس المقدار كالآخرين بغض النظر عن الفرق فى القدرة البدنية وأوضاع الحياة وامكانية المساهمة فى المجتمع · وغالبا ما نضطر للمساواة لكى نجد أسبابا تدعم توزيع دخل ليس متسـاويا تماما ولا هو غير متساو تماما ، هنا علينا أن نعتمد جزئيا على معلوماتنا عن تأثير توزيع الدخل على العمل والانتـاج ، وجزئيا على تقـديراتنا الخاصة التى تسمح باستثناءات من القاعدة العامة التى تقول أن على المجتمع أن يسعى نحو المساواة · وبتغير التقديرات فنحن الآن نحيا فى فترة تتغير فيها القيم بسرعة ــ نزن الحجج التى كانت تقدم لتبرير عدم المساواة فى الدخل بميزان جـديد ·

البـــاب الرابع

بقيـــة العـــالم

الفصـــل التاسع عشر

حمـــاية الدولار

« التجارة الخارجية » و « التمويل الدولى » كانتا دائما من المواضيع التى لا يعبأ الأمريكيون غالبا بمعرفتها · وفى معظم كتب الدراسة بالكليات – على سبيل المثال – يوضع هـذان الموضـوعان فى فصل خاص فى نهاية الكتاب ، وهناك اتجـاه عام الى أنه لو اضـطر الموجه الى الغاء فصل من الكتاب لضيق الوقت أو ما الى ذلك فان الاقتصاد الدولى هو الذى يلغى · ولكن هـذا تغير وبشكل كبير فى السـنوات الأخيرة · **أولا** : لأن التجـارة الخارجية قد تخللت اقتصادنا بدرجة لم يسبق لها مثيل ، فلم تكن الصادرات والواردات تمثل أكثر من ٢٠٪ من اجمالى الناتج القومى لنا ، أما الآن فهى تشـكل حـوالى ٧٪ من ج·ن·ق ، وأصـبحت أسـماء الشركات المتعـددة الجنسيات كلمات أسرية – فالهوندا والفولكس فاجن مألوفة لدينا الآن مثل جنرال موتورز وفورد ·

وثانيا : لأن الدولار الأمريكى الذى كان كصخرة جبل طارق فى عالم عاصف ، قد تلقى لطمات عنيفة فى حقبة السبعينيات ، والملايين من الأمريكيين الذين كانوا يظنون أن الدولار « كالذهب » تماما أدركوا الآن أنه ليس كذلك ، ومؤخرا عاد الدولار لقوته وهبط سعر الذهب ولكن أيام اللامبالاة نحو عالم الاقتصاديات الدولية قد ولت الى الأبد ·

سـعر الدولار

سنتعلم فى هـذا الفصل والذى يليه شيئا عن تلك الحقائق الجديدة فى الحياة ، ولنبدأ بهـذه النزوات للدولار ، ولكن هناك مشكلة ، هل نناقش مشاكل الدولار الهابط ·· الدولار الذى كان هبوطه هو موضوع الصحف فى السـبعينيات ، أم الدولار المـرتفع ·· الدولار الذى كان صـعوده هو موضوع مانشيتات الصحف فى ألمـانيا وفرنسا عام ١٩٨٢ ؟ · سيكون من المرهق أن نتأرجح هبوطا وصـعودا كما فى مباريات التنس لمناقشـة جانبى المشكلة ، لهـذا سـنركز على الأحداث الخاصة والصـفات المميزة للدولار الهابط وهو الأمر الذى يثير الهلع بين كثير من الناس ·

وكمـا نرى فانه ليس عسـيرا على الاطلاق أن ننظر فى المرآة لنرى المشاكل الناجمة عن ارتفاع الدولار ، ومن وقت لآخر سوف نذكر أنفسنا أن هناك جانبين للقصة ، وأننـا لو فهمنا جانبا منهما فان الآخر سـيكون من السهل ادراكه ، لذلك سنعود أدراجنا الى أواخر السبعينيات عندما أخبرتنا مانشـيتات الصحف أن الدولار يهبط ٠ فى بعض الأحيـان تقول الأنباء أن الذهب يرتفع أو أن الين اليابانى أو المـارك الألمـانى أو الفرنك السويسرى قـد حققوا ارتفاعا جديدا ، وكل هـذه الجمل تعنى شيئا واحدا ٠٠ ولكن ما هو هـذا الشىء ؟ ! ، عندما يهبط الدولار فى أسواق المـال العـالمية فان هـذا لا يعنى أن الدولار سوف يشترى بضائع أمريكية أقل ، وهـذه نقطة هامة جـدا يجب أن نتذكرها ، فالدولار تنخفض قيمته فى الداخل بارتفـاع الأسعار كنتيجة للتضخم ولكنه من الممكن أن يهبط التضخم بقيمة الدولار فى أمريكـا ـ على الأقل لفتـرة من الوقت ـ ولكنه لا يهبط فى أسـواق المـال الأجنبية ، والعكس صـحيح ، من الممكن أن تهبط قيمة الدولار فى الخارج ولا تتأثر قوته الشرائية فى الداخل ٠

واذا تحدثنا عن هبوط الدولار فى التجارة الخارجية فان هـذا يعنى شـيئا واحدا ، أن الدولار سـيشترى عملة أجنبية أقل ، المـارك الألمـانى والفرنك الفرنسى أو السويسرى والكورونا السويدية ، وما الى ذلك ، بالتالى يصبح « أغلى » ومكلفا أكثر عندما نشترى البضائع والخدمات الأجنبية ٠ ولنفترض مثلا أنك تحبـذ النبيـذ الفرنسى الذى يبـاع عن طريق منتجيـه بالفرنكـات ٠٠ العملة التى يدفع بهـا المنتجـون فواتيرهم ويريدون بهـا مستحقاتهم ، ولنفترض أنهم وضعوا سعرا لنبيذهم ٢٠ فرنكا للزجاجة ، كم ستكلفنا هـذه العشرين فرنكا فى أمريكا ؟ تتوقف الاجابة على السعر الذى نسـتطيع به تغيير الفرنكـات بالدولارات ، أى أنه يعتمد على سعر الفرنك ٠ ونحن نكتشف هـذا السعر اذا ما عدنا للبنوك جهات التعامل الرئيسية مع العملات الأجنبية من كل الأنواع ، وعند سؤالنا عن سعر استبدال الدولار ـ الفرنك يقال لنا ٥ فرنكات للدولار ٠ اذا لكى نشـترى زجاجة من النبيذ الفرنسى (سنتجاهل الشـحن والتأمين وخلافه) ستتكلف ٢٠ ÷ ٥ = ٤ دولارات ٠

والآن دعنا نتصور أن الدولار « هبط » وهذا يعنى أن الدولار أصبح أرخص فى سوق العملة الأجنبية مما سيستتبع أن الفرنكات ستصبح أغلى بالنسبة للدولار ، وبدلا من خمسة فرنكات للدولار سنحصل على أربعة فقط ، وفى الوقت نفسه فان سعر الخمر (النبيذ) الفرنسى لم يتغير فهو مازال ٢٠ فرنكا

للزجاجة ، ولكنه يصبح الآن يكلفنا خمسة دولارات ـ وليس أربعة ـ لكى نشترى ٢٠ فرنكا ، أى أن هبوط الدولار يرفع أسعار البضائع الأجنبية أمام النقد الأمريكى ، وبالعكس فان الارتفاع فى سعر تغيير العملة مثل ذلك الذى شاهدنا عام ١٩٨١ يرخص من أسعار البضائع الأجنبية ، فلنتخيل أننا نعد رحلة لألمانيا وأننا سألنا عن أسعار الفنادق الألمانية والطعام وما شابه ، وأنه قيل لنا أننا نحتاج الى ٣٠٠ مارك فى اليوم ، كم يساوى ذلك بالعملة الأمريكية ؟ الاجابة أن ذلك يعتمد على أسعار تغيير العملة ، ولنتصور أن السعر هو ٣ مارك للدولار ٠

اذاً ٣٠٠ مارك تساوى مائة دولار فى اليوم ، ولكن اذا ما كان سعر الدولار فى ارتفاع فسوف نفاجأ مفاجأة سعيدة ، اذ أنه حتى يحين موعد السفر يستطيع الدولار أن يشترى مثلا ٤ مارك ، ومازالت الرحلة ستكلفنا ٣٠٠ مارك فى اليوم ولكننا الآن لا نحتاج الا الى ٧٥ دولارا كى نشترى ٣٠٠ مارك ٠

ولكن علينا أن نتذكر مع ذلك أن الاقتصاد الدولى يجب دائما أن ننظر اليه من على جانبى المحيط ، اذ عندما يرتفع الدولار فان البضائع والخدمات الأجنبية تصبح أرخص بالنسبة لنا ، ولكن بالنسبة للألمانى فالعكس تماما هو الصحيح ، فالسائح الألمانى القادم الى أمريكا قد قيل له أنه سيحتاج مثلا الى مائة دولار فى اليوم لتغطية تكاليفه ، وسيسأل كم سيكلفه ذلك بالمارك ؟ لو كانت التكلفة ٣ ماركات فقط لشراء الدولار فان ذلك بكل تأكيد سيكون أرخص مما لو كلفه شراء الدولار ٤ ماركات ٠

لاحظ أن هـذا هو العكس تماما بالنسبة للسائح الأمريكى :

وقد دخل الاقتصاد الدولى فى مجال وعينا عندما كان هبوط الدولار يشكل العناوين الرئيسية فى الصحف ـ على الأقل الصحف الأمريكية (فى ألمانيا كانوا يتحدثون عن ارتفاع المارك وفى اليابان عن ارتفاع الين) ، ونحن الآن نعلم أن أسعار الدولار فى سوق المال العالمية كانت ولابد تقل ـ ليس بالضرورة أمام كل العملات ولكن على الأقل أمام تلك التى ندير معها معظم تعاملاتنا ٠

لماذا هبط سعر الدولار ؟ كما نفعل مع أى تغير فى الأسعار ، فان أول مهمة هى أن ننظر فى وضع العرض والطلب ، وهـذا يتطلب منا أن نتحرى عن طبيعة سوق الدولار والعملات الأخرى ، وأفضل بداية هنا هى أن نجمع

فى ذهننا كل أنواع التعامل وهى التى يدخل فيها الدولار والعملات الأخرى الى سوقين أساسيتين واحدة منهما هى سوق العملة لمباشرة الصفقات الجارية ، والثانية هى سوق العملة لمباشرة صفقات رأس المال ، ولن تجد صعوبة فى متابعة القصة لو تذكرت ذلك دائما ٠

سوق الصفقات الجارية

أول سوق حيث العملة تأتى وتباع هى تلك التى تتم فيها الصفقات الجارية بين الشركات والأشخاص أو الحكومات ٠ هنالك يأتى الطلب على الدولار من الأجانب الذين يريدون استيراد البضائع والخدمات الأمريكية فيحتاجون لشراء دولارات ، أو من السائحين الذين يريدون دولارات للارتحال داخل الولايات المتحدة ، أو من الحكومات التى تحتاج للدولار كى تحتفظ بسفارات وقنصليات فى أمريكا ، أو من الشركات فى الخارج (أمريكية أو أجنبية) التى تريد ارسال الأرباح أو الفوائد الى الولايات المتحدة بالدولار ، كل هذه الأنواع من التعاملات تتطلب من حملة المارك أو الين أو الفرنك أن يشتروا الدولارات الأمريكية فى السوق الأجنبية ٠ وبالطبع هناك مجموعات مشابهة من الأمريكيين الذين يمدون بالدولارات السوق الأجنبية لتغيير العملة لعكس السبب تماما ٠ وهنا نجد المستوردين الأمريكيين الذين يريدون استيراد الكاميرات اليابانية ـ مثلا ـ عليهم أن يقدموا الدولارات من أجل الحصول على الين لاتمام صفقاتهم ، وكذلك الشركات الأمريكية أو الأجنبية التى ترسل أرباحها وفوائدها التى ربحتها فى أمريكا الى فروع الرئاسة الأجنبية ، والأجانب المقيمون فى أمريكا أو الأمريكيون الذين يبيعون الدولارات للحصول على الليرات أو الدراخمة أو الكورونا لارسالها الى الأقارب والأصدقاء فى الخارج ، أو الحكومة الأمريكية التى تستخدم الدولارات فى شراء العملات الأجنبية لكى تدفع مصاريف الدبلوماسيين أو لدفع المصاريف العسكرية فى الخارج ٠

كل هذه الأشياء مجتمعة وهذا العرض والطلب على الدولارات يشكل ما نسميه التوازن فى الحساب الجارى ٠ وهذا الميزان هبط فى بداية السبعينيات ثم ارتفع بحدة ثم هبط مرة أخرى ، فحتى عام ١٩٦٨ كان الأجانب يشترون الدولارات لكل أغراض الصفقات الجارية أكثر مما كان الأمريكيون يبيعون الدولارات لنفس الأغراض ، بينما أثناء السبعينيات اختل الميزان فى الاتجاه المضاد ، فاذا كان السبب فى هذا التحول الحاد فى ميزاننا الجارى للمدفوعات ؟ كان هذا أساسا نتيجة لهبوط حاد فى الميزان التجارى للبضائع ٠ وهذه سوق صغيرة داخل التدفق الأكبر لكل الصفقات

الجارية ، حيث نهتم فقط بالدولارات المطلوبة والمعروضة لتمويل استيراد وتصدير البضائع حتى سنة ١٩٧١ كانت الولايات المتحدة تمتلك ميزانا مائلا لصالحها فى حساب البضائع ، وهذا يعنى أننا كنا نبيع بضائع وخدمات فى الخارج ـ مسحوبة بالدولار ـ أكثر من القيمة الدولارية للبضائع والخدمات التى كنا نشتريها هناك ، فماذا حدث بعد ذلك حتى يتحول الميزان من الأسود للأحمر ؟

الاجابة فى جزء منها ترجع الى أزمة البترول التى نتج عنها زيادة كبيرة فى عدد الدولارات التى اضطررنا لعرضها لشراء البترول فى الخارج ، فى عام ١٩٧٢ كانت فاتورة البترول ٥ بلايين دولار ، وفى عام ١٩٧٤ أصبحت ٢٧ بليونا ، وحتى عام ١٩٧٩ أصبحت ٩٠ بليونا ، ولكن أزمة البترول لم تكن السبب الوحيد لهبوط ميزان البضائع ، فكما رأينا لقد عانينا من هبوط طويل متدرج فى قدرتنا على المناقشة المتكافئة مع العديد من الأمم الصناعية الغربية ، هبوطا سببه بدرجة كبيرة هبوط فى الانتاجية الأمريكية ، بالاضافة الى أن عددا من التطورات قد أزاحت ميزان البضائع بعيدا عن أمريكا ـ الوضع الزراعى الدولى ، ومعدلات التضخم المرتفعة فى الولايات المتحدة ، والمنافسون الرئيسيون ، وعوامل أخرى كثيرة ـ وهذا سبب رئيسى كبير حيث فاق المعروض من الدولارات من أجل الاستيراد الطلب عليها من الأجانب الذين يحتاجون الدولار لشراء الصادرات الأمريكية ، اذ عندما تزيد الكمية المعروضة من أى سلعة عن الكمية المطلوبة تهبط أسعارها وليس الدولار استثناء ، لهذا هبط ، ولكن ما هبط يمكن أن يرتفع مرة أخرى ، وبداية من منتصف عام ١٩٨٠ ، تحول الشد والجذب للعرض والطلب الى صالح الولايات المتحدة ، وبدأ ميزان الحسابات الجارية يوضح فائدة ٠٠ فان ضغط العروض والمزايدات فى الأسواق المختلفة للبضائع ورحلات الطيران والتأمين والمواضيع الأخرى فى حساباتنا الجارية بدأت فى ممارسة ضغطها ناحية دولار أقوى ٠

سوق صفقات رأس المال

ولكن سوق الصفقات الجارية ليست هى المجال الوحيد الذى يتحدد فيه سعر الدولار بالنسبة للعملات الأخرى بناء على العرض والطلب ، فهناك سوق أخرى منفصلة تماما نشأت لتستوعب الاحتياج للدولار والعملات الأخرى لتمويل صفقات رأس المال ، لا الصفقات الجارية ، هنا مواضيع مثل بناء أو شراء مصنع ومعدات فى بلد آخر ، أو شراء الأسهم والسندات المطروحة فى أمة أخرى ٠ وأول تدفقات رأس المال هذه تسمى الاستثمار

المباشر ، وهى تنشأ من جهود الشركات الأمريكية (متعددة الجنسيات أساسا) للتوسع فى ملكيتها للمصانع والمعدات فى الخارج ومن الجهود المماثلة للشركات الأجنبية التى تفعل نفس الشىء هنا ، وفى عام ١٩٧٨ أستمرت الشركات الأمريكية أكثر من ١٧ بليون دولار فى تسهيلات للانتاج الأجنبى من تكرير البترول الى السوبر ماركت ، بينما اشترت الشركات الأجنبية أو بنت استثمارات مباشرة هنا قيمتها ٦ بلايين دولار ، وبالتالى فان العرض والطلب على اعتمادات الاستثمار المباشر عام ١٩٧٩ هبطت أيضا بسعر الدولار ٠

والجزء الثانى من سوق رأس المال مكون من الأفراد أو الشركات الأمريكية أو الأجنبية التى تريد أن تضيف الى استثماراتها النقدية الخاصة من الأسهم والسندات فى الخارج ، هنا نجد أمريكيين يشترون سندات الحكومة الألمانية ، ومستثمرين اجانب يشترون سندات جنرال موتورز أو سندات وزارة الخزانة الأمريكية ، وفى عام ١٩٧٩ أيضا كان الميزان مائلا لغير صالح الولايات المتحدة ٠

ولو أضفنا الاستثمارات الخاصة الى المباشرة ، لحصلنا على محصلة قدرها ٣٠ بليون دولار عرضت عام ١٩٧٩ أكثر من الطلب ، وهذه الزيادة فى العرض ساهمت فى الهبوط بسعر الدولار ٠ لماذا حدث هذا التسرب الضخم فى رأس المال ؟ جزء من الاجابة أن الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات قد تمت أسرع من مثيلاتها هنا ، وقد سمعنا فى السنين الأخيرة ، من غزو الأموال العربية للأسواق الأمريكية ، ولكن هذا لا يقترب حتى من ضخامة غزو الأموال الأمريكية المستمر للأسواق فى الخارج ، اذ بين عامى ١٩٧٠ ــ ١٩٧٨ قفزت الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى الخارج من ٧٦ بليون الى ١٦٨ دولار بينما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الأسواق الأمريكية من ١٣ بليون الى ٤٠ بليون دولار فقط ٠

أما التدفق السلبى فى الحسابات الخاصة فينشأ من عاملين رئيسيين :

أولا : أن معدلات الفائدة الأوربية قد أصبحت مؤخرا أعلى من المعدلات الأمريكية ، وحملة الموازنات السائلة الضخمة مثل خزائن الشركات المتعددة الجنسية أو المستثمرين الأفراد الأثرياء ، انهم يضعون أموالهم حيث العائد اكبر ما يمكن ، لهذا لجأت هذه الأموال الى أكبر عائد قصير المدى ، وهبط الدولار كنتيجة لذلك ٠

ثانيا : معظم الأفراد المستثمرين يستثمرون فى أسواق الأموال لبلاد متعددة وقد أظهرت سوق الأوراق المـالية موقفا لا مباليا فى العقد الأخير مقارنة ببعض الأسـواق الأوربية واليابانية ، وهـذا أيضا أدى الى عرض رأس المـال لتغيير العملة وهو أسعار تغيير العملة التى يتوقع المستثمرون أن يتلقوها فى المستقبل ، فاذا تصورت أن المـارك الألمـانى سـيرتفع أمام الدولار فانه يمكنك أن تجنى مالا اذا اشتريت المـارك قبل أن يرتفع سعره ، لهـذا فان هناك تدفقا ثابتا من العملة الصعبة من بلد لبلد اذ ينقل المستثمرون أو الشركات متعددة الجنسية اعتماداتهم دائما على أمل الشراء الأرخص والبيع الأغلى ٠ وكثيرا أيضـا من هـذه التكهنـات كانت فى غير صـالح الولايات المتحدة لأن المستثمرين شعروا أن الولايات المتحدة لم تكن حازمة فى حمايتها للدولار وأن الدولار بالتالى سوف يضعف ، وبالتأكيد فان بيع الدولار وشراء المـارك أو الين وما الى ذلك ساهم فى تحقيق تكهناتهم ٠

وكما فى حالة الحسـابات الجـارية فان العرض والطلب على العملة لأغراض رأس المـال يمكن أن يتعرض لحالات مد وجزر ، وهـذا ما حدث للدولار بعد أسوأ أيامه فى بداية الثمانينيات ٠ وبداية من عام ١٩٨١ ، فان أموالا طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل ، وعملات صعبة ومحلية تدفقت على البنوك الأمريكية بدلا من أن تخرج منها ، تدفقت تلك الأموال بواسطة أسعار الفائدة العـالية التى جاءت بها السـياسة المـالية الحـازمة لادارة ريجان ، وهـذا المد أضاف ضغوطا على الصفقات الجارية مما أدى الى ارتفاع الدولار من جديد ، وبالتالى وبالطبع فان الألمـان قد قرأوا فى جرائدهم أن المـارك ـ صخرة جبل طارق ـ فى السبعينيات قد هبط ٠

مشـاكل هبوط الدولار

طوال الوقت الذى كان الدولار يهبط فيـه اعتـدنا على سـماع خطط لا تنتهى عن كيفية حمايته ، لهـذا علينـا الآن أن نهتم بالسـؤال التالى ، نحمى الدولار من ماذا ؟ ماذا يعنى للأمريكيين ان كان الدولار يسـاوى ٣ مارك أو أربعة ؟ ما الفرق الذى يحـدث اذا هبط الدولار عن سعر تغييره ـ مهما كان هـذا السعر ـ الى سعر أقل ؟ ! ولنأخذ الجزء الأول من السؤال ، هل من المهم معرفة كم يساوى الدولار بالين أو الفرنك أو المـارك ٠٠٠ الخ ؟ ككثير من الأسئلة الاقتصادية هـذا السـؤال له اجابة سياسية ، لأن قيمـة التغيير لعملة ما تؤثر على أفراد ومجموعات ومناطق مختلفة ، بطرق مختلفة ، ولنفترض أن الدولار رخيص ، من الواضح أن هـذا حسن بالنسبة لكل من يريد شراء بضائع أو خدمات أمريكية مستخدما عملة أجنبية ، وهو يجعل

السفر فى الولايات المتحدة زهيدا بالنسبة للأجانب • وهو يجعل الصادرات الأمريكية جذابة ، وهو يجعل السندات الأمريكية والمشاريع المادية مغرية للمستثمرين الأجانب ، وكل هـذا يعود بالفائدة على المصدرين الأمريكيين وأصحاب الفنادق وسماسرة الأوراق المالية وأصحاب الأملاك الذين يريدون أن يبيعوا للأجانب ، ولكن من جهة أخرى فان دولارا رخيصا يضر بمجموعات أخرى ، فأى أمريكى يسافر للخارج يجد الأسعار مرتفعة للغاية ، وأى مستورد يجد أن أسعار النبيذ الأجنبى والسيارات والكاميرات ••• الخ مرتفعة للغاية ، وكذلك المستهلكون والشركات الأمريكية التى تفكر فى الاستثمار فى الخارج تعوقها الأسعار المرتفعة لتغيير العملة ، وكل هـذا سيىء بالنسبة للسائحين الأمريكيين والمستهلكين والمستثمرين ، هل هناك أى سبب لكى تفضل المجموعات التى تستفيد من الدولار الرخيص على تلك المجموعات التى تستفيد من الدولار المرتفع الثمن ؟ من وجهة نظر الخير القومى فلا يوجد سبب معين لتفضيل مجموعة على أخرى • هل من الأفضل لمليون مستهلك أن يشتروا الكاميرات أرخص أو لمائة عامل فى الحديد والصلب أن يحصلوا على دخول أعلى ؟ لا توجد اجابة واحدة شافية قاطعة ، فقط اختلاف فى الآراء •

كيف اذا تحدد أمة السعر المناسب لتغيير عملتها اذا كانت الأسعار الرخيصة تفيد بعض الناس والأسعار المرتفعة تفيد البعض الآخر ؟ الاجابة أن الأمة تحاول أن تكتشف السعر الذى يوازن بين كل العرض وكل الطلب على عملتها بحيث تحصل على علاقة تعادل ثابتة بين نقدها والنقد الأجنبى •

ماذا يحدث اذا لم تحصل أمة على علاقة « التعادل » هـذه ؟ اذا كانت الأسعار مرتفعة جدا سوف يكون هناك حافز للأمة لكى تشترى واردات وتتقهقر فى الصادرات •

وسوف تكون النتيجة بطالة فى صناعاتها التصديرية ثم بالتالى بطالة فى أماكن أخرى ، ولعل أشهر حادثة للمبالغة فى أسعار العملات كانت فى انجلترا عقب الحرب العالمية الأولى عندما حاول ونستون تشرشل الذى كان مستشارا لوزارة المالية آنذاك أن يقر سعر الجنيه الاسترلينى بخمسة دولارات ، وبهذا السعر كان الطلب على الجنيه الاسترلينى أقل بكثير من العرض • وهبطت الصادرات البريطانية بشكل خطير • وهبطت بالاقتصاد معها • ولقد عانت بريطانيا من كساد حاد حتى هبط سعر تغيير الجنيه أخيرا الى ٤ دولارات • كذلك يجلب المتاعب السعر الأقل عما ينبغى ، فهناك الآن دافع تلقائى للأجانب أن يشتروا الصادرات الرخيصة أو الأموال للبلاد التى

لها سعر عملة قليل ، وسيتدفق المال الأجنبى للبنوك فيزيد من المال المعروض ، ومع زيادة المعروض من المال تزداد ضغوط التضخم ، وستعانى الأمة من ارتفاع الأسعار ، وهكذا يمكننا أن نعرض مشكلة أسعار تبادل العملة التى هى أقل مما يجب أو أكثر مما يجب كما يلى :

أسعار مرتفعة أكثر مما ينبغى تؤدى الى البطالة ، أسعار منخفضة أكثر مما ينبغى تؤدى الى التضخم · حماية الدولار اذا تعنى العثور على سعر مناسب يوازن بين العرض والطلب على العملة الأجنبية لأغراض العمليات التجارية ولتدفق رأس المال ، وعندما يهبط الدولار فهذا يعنى أننا لم نجد هذا السعر بعد وحكم السوق أن الدولار أعلى مما يجب ، ونحن نعلم هذا الحكم لأن الطلب على الدولار فى مقابل المارك أو الفرنك وغيرها من العملات القوية كان أقل من العرض بشكل دائم ·

ماذا يحدث عندما يهبط الدولار ؟ من الواضح أننا نتحرك من أخطار العملة المرتفعة السعر الى أخطار العملة الزهيدة الثمن ، وهى أن هبوط الدولار يحفز الصادرات ويشجع العمالة ، ولكنه أيضا يجعل الواردات أغلى ، وفى النهاية فى اقتصاد معرض للتضخم كاقتصادنا لا ينتج عن هذا واردات أقل فقط ولكنه يرفع من الأسعار أكثر فقد ارتفعت أسعار البترول بسبب انخفاض أسعار تغيير العملة ، ومع البترول ارتفع سعر الهوندا وأجهزة التليفزيون والشاى والقهوة والنتيجة الكلية لهبوط الدولار تقاس لهذا من واقع الفائدة التى شرحناها فى اتساع العمالة مقابل الضرر الواقع من ارتفاع الأسعار · وكما رأينا من قبل يضع معظم الناس أولوية للتضخم فوق البطالة ، ونحن نرحب بالزيادة فى الصادرات ولكننا نضع أهمية أكبر على الزيادة فى تكاليف المعيشة ·

والآن ماذا عن ارتفاع الدولار ؟ هنا نحن فى مباراة للتنس ، والكرة فى الملعب الآخر ، فارتفاع سعر الدولار يعنى أن السفر للخارج سيكون أرخص ولكن بيع البضائع الأمريكية فى الخارج سيكون أصعب ، وهو يجعل البضائع الألمانية واليابانية أرخص مما قد يتسبب عنه طرد بعض العمال الأمريكيين من العمل · اذا فان ارتفاع الدولار يسبب مشاكل تماما كهبوطه ، وهو يفيد مجموعات أخرى من الناس ، ومناطق أخرى وصناعات أخرى ، وهو يساعد على الحد من التضخم (واردات أرخص) ، ولكنه يساعد فى تضخيم البطالة (بضائع أجنبية أكثر) ، هل يجب علينا اذا حماية الدولار ضد الارتفاع ؟ لقد بدأنا نرى صعوبة المشكلة ·

ما الذى يمكن عمله !!

سنعود مرة أخرى لسؤال عما اذا كان ينبغى لنا أن نحمى الدولار من الهبوط أو نقلق لارتفاعه · ولكن أولا من المهم أن نفهم كيف يمكننا تغيير سعر العملة ، مرة أخرى سنبدأ بحالة هبوط العملة ، لأن هـذا دائما يبدو مزعجا أكثر من ارتفاعها · عندما يهبط الدولار نقول أنه « ضعيف » وعندما يرتفع نقول أنه « قوى » فماذا يمكننا عمله للدولار الضعيف ·

أولى الوسائل هى البساطة بعينها : نمنع سيل الواردات من الزيادة ، وأى شىء سيحول ميزان مدفوعات البضائع لصالحنا سوف يغير بلاشك من حالة العرض والطلب وسيساعد الدولار فى الارتفاع ·

هل هـذه سياسة سليمة ؟ لن يكون مفاجأة أن نقول أن الاجابة سياسية وليست مجرد حـكم اقتصـادى ، من المؤكد أن هناك واردات معينـة نود لو نقللها ، ليس فقط لحماية الدولار ولكن أيضا لتقوية الأمة نفسها ، فعلى سبيل المثال لو أننا نستطيع احلال الطاقة المنزلية (الفحم والطاقة الشمسية) محل البترول المستورد ، أو لو أننا نستطيع الاقلال من واردات البترول عن طريق توفير الطاقة ، فتستعيد الولايات المتحدة مما تحتاجه أكثر وهو استقلال اسـتراتيجى بالاضـافة الى مسـاندة الدولار · ومع ذلك اذا اقتطعنا من الواردات عن طريق منع استيراد الأحذية الرخيصة ، والأقمشة أو الصلب فاننا ببساطة نحمى الصناعات الأمريكية غير الجيدة ونعاقب المواطنين ورجال الأعمال الأمريكيين بحرمانهم من حق شراء الأحذية والمنسوجات والصـلب بأرخص ما يمكن · ويمكننا توضـيح ذلك بأن نتصـور أن تعريفتنا الجمركية كانت عالية للغاية ، عندئذ لن تأتى بضائع الى الولايات المتحدة ، فهل سيكون ذلك خيرا على أمريكا ؟

ومن الناحية الأخرى فالواردات تهدد العمـالة ، وحتى لو عوضـنا العمال فى الصناعات المهددة أو ساعدنا فى اعادة توزيعهم أو اعادة تدريبهم فان بعضهم لن يتمكن من عبور تلك المرحلة وسيظل عاطلا ، وهـذه خسارة انسانية حقيقية سببها المنافسة سواء من الداخل أو من الخارج ، ولا ينبغى تجاهلها ، فهل نسمح بتسريح مائة ألف عامل فى مصانع السيارات والحديد والصلب فقط لكى نحصل على صلب أو سـيارات أرخص ؟ سـيقول معظم الاقتصاديين ان فوائد الحصول على بضائع أجنبية أرخص بالاضافة الى أن فوائد تحويل مواردنا وعمالتنا عن الاستخدامات غير المثمرة تفوق فى النهاية مضار البطالة · وسيكون من المدهش أن نرى أنهم وصلوا الى نفس النتيجة

اذا كنا نستورد اقتصاديين أرخص من الخارج ، وطلبنا من أخصائيينا أن يبحثوا لهم عن وسيلة أخرى لكسب القوت ، ولكن حتى لو قبلنا الحكمة التقليدية فسنرى أن هناك خلافا حقيقيا فى المصالح متعلقا بحماية الدولار عن طريق تقييد الاستيراد ، وهـذا بكل تأكيد الجانب السياسى من الموضوع ، وهـذه النقطـة السـياسية ـ من الذى يكسب ومن الذى يخسر ـ هى التى يجب أن تحل قبل أن نوجه جهودنا لاقتصاديات السؤال ٠

وماذا عن مساعدة صادراتنا ؟ حاولت دول كثيرة مساعدة صادراتها عن طريق اعطاء تعويضات من مختلف الأنواع لمنتجيها حتى يستطيعوا بيع منتجاتهم رخيصة فى الخارج ، وقد تعهدنا نحن باعانة بعض الصادرات عن طريق تمويل السفن التجارية بواسطة تنظيم صـفقات خـاصة من مبيعـات الأسلحة الأمريكية للدول الأجنبية ، وعن طريق سـياسات الدعم الخارجية التى سمحت لنا ببيع كميات كبيرة من منتجات المزارع فى الخارج ٠

وكما هو الحال مع الواردات ليس من الممكن أن نعطى اجابات فاصلة عن حكمة حماية الدولار عن طريق مساعدة التصدير فقد يكون من المصلحة القومية أن نبيع بمبلغ ٨ بلايين دولار بشروط ميسرة ، أو أن نصدر أغذية بمبلغ مليون دولار للدول المتخلفـة طبقـا للقانون رقم ٤٨٠ ، ولكن هـذه السياسات يجب الحكم عليها من وجهة نظر موضوعية بحتة وكونها تساعد فى حماية الدولار يجب ألا يكون له أى اعتبار خاص ، وسياسات مسـاعدة الصادرات أو الحد من الاسـتيراد تؤثر على ميزان المدفوعات للحسـابات الجارية ، ولكن هناك أيضا سوق تغيير العملة لأغراض رأس المـال ٠ هل يمكننا حماية الدولار عن طريق التدخل فى هـذه السوق ؟ نحن نذكر أن هناك نوعين رئيسيين من الصفقات فى سوق رأس المـال ـ الاستثمار المبـاشر (شراء المصـانع والمعدات والممتلكات الأخرى فى الخارج) ، والاستثمارات المـالية (شراء الأسهم أو السندات) ، ونحن نستطيع ببساطة حماية الدولار عن طريق فرض قانون يمنع الشركات الأمريكية من شراء ممتلكات أجنبية ، والصـعوبات هنا لها شقان ، الأول : أن أى تدخل فى حركة رأس المـال سيقلل من كفاءة نظام السوق ، ونحن نفضل عدم التدخل فى حق الشركات فى استثمار أموالها حيث تدر أعلى ربح سواء كان هـذا فى الداخل أو فى الخارج ، بالاضافة الى أن تدفق الأرباح من اسـتثماراتنا الخارجية يمثل احدى أقوى الدعائم للدولار ، ففى عام ١٩٨٠ على سبيل المثال تم ارسال ٦٧ بليون دولار الى الولايات المتحدة كأرباح لمصـانعها الموجودة بالخارج فى مقابل ٤٣ بليون دولار كأرباح للشركات الأجنبية غادرت الولايات المتحدة

الى بلادها الأصلية ، وفى هذه الحركة الدولية للربح المتبادل فان الولايات المتحدة كما هو واضح هى الفائزة ، وأى حد على سيل الاستثمار المباشر سوف يؤثر ان عاجلا أو آجلا على هذا المصدر للكسب · وطريقة أخرى لحماية الدولار فى أسواق رأس المال هى أن نسعى لاجتذاب الاستثمارات النقدية ، أو رؤوس الأموال سريعة العائد الى الولايات المتحدة ، وهذا يمكن عن طريق رفع قيمة الفائدة حتى نجتذب الأموال التى تتبعثر فى أسواق المال العالمية · ولقد رأينا الآن مشكلة هذه الطريقة فى حماية الدولار فرفع قيمة الفائدة حتى تزيد من تدفق الأموال للولايات المتحدة له نفس تأثير رفع قيمة الفائدة لأى سبب آخر ، أحباط الاستثمار ، وبطء الانفاق ، وركود الاقتصاد · ان ثمن حماية الدولار عندئذ يكون تعريض الاقتصاد لمزيد من البطالة · وهناك طرق أخرى لحماية الدولار وهى منعه من الهبوط أو الارتفاع الى النقطة التى يصبح فيها تهديدا للاستقرار الداخلى ، والطريقة الرئيسية هى استخدام مصادر نظام الاحتياطى الفيدرالى لشراء أو بيع النقد الأجنبى ، ويستطيع النظام أن يقوم بهذا الا أنه يحتفظ بأرصدة العملات المختلفة تماما كما تحتفظ البنوك المركزية بأرصدة من الدولار ، وهكذا فان « الفيد » يستطيع دخول السوق تماما كما لو كان تاجرا ويستطيع دعم الدولار عن طريق شرائه من مخزونه من الين أو المارك أو خلافهما ، كما أنه ــ بكل تأكيد ــ يستطيع دائما أن يبيع الدولارات التى يمتلك منها كميات غير محدودة ، وكل البنوك المركزية فى كل الدول تبيع وتشترى عملات بهذه الطريقة ، حتى تحرك قيمتها الدولية الى أعلى أو أسفل · وهذه الممارسة تسمى التعويم « القذر » لأنه يعنى أن أسعار الصرف لا تتحرك بناء على قوى السوق ولكن يتم مساعدتها قليلا من قبل السلطات المصرفية ، وسواء ارتفع الدولار أم انخفض فان قيمته التبادلية الدولية لها أصداء تمتد أبعد مما شرحنا ، وهذا لأن الدولار الأمريكى قد أصبح ــ بحق ــ ذهب العالم · وكنتيجة للدمار الذى حدث بعد الحرب العالمية الثانية استخدمت كثير من الدول الدولار كمخزونها الخاص من العملة ، ولهذا فانه عندما يتحرك الدولار ، يتأثر العالم كله سواء بالخير أو بالشر ·

ومؤخرا ، بدات بعض العملات الأخرى مثل المارك الألمانى والفرنك السويسرى فى أن يحل محل الدولار كمخزون من العملة مما قلل من هذا الضغط الشديد على الدولار · كما أدى تطور آخر وهو ارتفاع سعر الذهب الى رفع مزيد من القيود عن الدولار ، ففى عام ١٩٨٠ كان المعروض من الذهب فى المدخرات الرسمية للعديد من الأمم حوالى ٩٠٠ مليون أوقية ، بسعر حوالى ٤٠٠ دولار للأوقية ، وقيمة المدخرات العالمية من الذهب تقترب

من نصف المدخرات الكلية لكل البنوك المركزية فى العام ، وبدون أى اتفاق مسبق ، تحرك العالم نحو نوع من المعيار الذهبى الواقعى ، ومهما كانت مميزات أو عيوب هذا المعيار فان الوضع الرئيسى المتميز للذهب يقلل من حجم العبء على الدولار★ ٠

لا أحد يستطيع التنبؤ ماذا سيحدث لسعر الذهب فى المستقبل ، لهذا فلنفكر فى طريقة واحدة أخيرة تزيح عن كاهل الدولار عبئه الدولى ، وهو الاستخدام التدريجى لمعيار مالى جديد تماما وضعه صندوق النقد الدولى (آى ٠ ام ٠ اف) وهو فرع من البنك الدولى أنشىء تحت رعاية الأمم المتحدة ٠ وهذه الوحدة النقدية الجديدة اسمها (س٠د٠ر) وهى نوع من « أوراق الذهب » كعملة معروفة دوليا ومربوطة من خلال صندوق النقد الدولى بالذهب وبأى عملة رئيسية أخرى ، وهذه الوحدة (س٠د٠ر) تحتفظ بها الآن الدول العظمى فى العالم بالاضافة الى الذهب ومخزون من العملات الأخرى وحق السحب الخاص متاح للبنوك المركزية فقط ولكن (س٠د٠ر) لها ميزة أنها مطروحة تحت المراقبة الدولية ٠ اذ لا يوجد سبيل لكى يزيد العالم عن قصد منكمية أو قيمة الذهب ، ولا توجد أى وسيلة يستطيع بها العالم أن يغير من قيمة أو كمية الدولارات أو الماركات أو الفرنكات كمخزون دولى ، ولكن دول العالم تستطيع الاتفاق على زيادة قيمة (س٠د٠ر) وعن طريق استخدامها فى تصفية المدفوعات الدولية بدلا من الدولار يمكن بالتدريج اعفاء الدولار من كونه العملة الرئيسية فى العالم بكل ما يتصل بذلك من أخطار ٠

★ ان المعيار الذهبى من المواضيع الضخمة التى سنحاول تكثيفها فى هذا الهامش ٠ فالأساس أن المعيار الذهبى يؤسس رابطة قانونية تبين كمية الذهب التى تمتلكها الامة وكمية الودائع المسموح لبنوكها أن تكونها ، فاذا ما كانت كمية الذهب ثابتة أو تزداد ببطء فاننا عندئذ نحصل على نسخة من نظام « فريدمان » التلقائى لعرض المال (أنظر فصل ١١) ، ولكن المشكلة تنشأ عندما تفقد الأمة الذهب اذا ما زادت وارداتها عن صادراتها ، لأنها اذا تمسكت بقواعد اللعبة فانها عندئذ عليها أن تضيق على مالها المعروض وبافتراض أن هذا الاجراء سوف يحد من الواردات ويشجع الصادرات وسيتوقف تسرب الذهب ، فان السؤال الآن هو : هل يسمح المواطنون فى الدول المتقدمة للتجارة الخارجية أن تنظم وتتحكم فى رخائهم الداخلى ؟ اننا لا نظن أن هذا ممكن ، وهذا ما جعلنا نقدم هذه الاضافة على الهامش فى هذا الموضوع المعقد ٠

وللتلخيص ، نستطيع أن نتبين أن حماية الدولار تعنى أشياء كثيرة ، فهى تعنى أن نجد مكانا للاقتصاد الأمريكى الذى سيوازن مدفوعاته من والى بقية العالم بصعوبة ، وهى تعنى ـ مرة أخرى ـ أن نجد الحل بين الخوف والذعر المتولد عن التضخم والبطالة ، وهى تعنى ايجاد حل وسط بين رغبات المستهلكين فى بضائع أجنبية رخيصة وبين مجموعات معينة ستتهدد معيشتها بالمنافسة الخارجية ، (من المؤكد أن حيوات كثيرة يمكن أن تتأثر بالمنافسة من صناعة فى الجوار ، ولكن الضغوط تتضاعف آلاف المرات ، اذا ما كانت الصناعة المنافسة ، مكانها بعيد وتحركها أيد ومديرون من ثقافة أخرى ولون آخر) • ولا توجد حلول بسيطة لتلك التحديات السياسية والاقتصادية ، وبالفعل فان التشيع المتزايد للتأميم جعلنا نرى تهديدات فى مواقف هى فى الحقيقة انجـازات ، كما قد لاحظنا بالفعل عندما نتحدث عن الانتـاجية ، فالأمريكيون يرون أنه فشل من جانبهم أن الألمـان الغربيين قد تخطوا مستوانا فى المعيشـة وأن اليـابانيين كادوا يلحقون بنا ، فاننا لازلنا نحلم بالمـاضى عندما يبدو حتميا (وبالتالى مناسبا) من الناحية الاقتصادية ، ان مستويات المعيشـه للأمريكيين سـتظل دائما مرتين أوثلاث مرات أعلى من مثيلتها فى الدول التـالية عليها •

وتدهشنا الآن فكرة أنه ليس فشلا منا ولكنه نجاح باهر منهم أنه أخيرا قد تم تحقيق تكافؤ من الاستقرار المـادى بين أمم تتشارك فى نفس الميراث وتملك الكثير من الأهداف السياسية المشتركة •

وموقف المنافسة المستعرة بين الأمم ذات الميراث القديم أدى فى مرات لا تحصى الى الحرب ، ومن المستبعد جدا أن تؤدى حماية الدولار « ضـد » شركائنا الغربيين الى حرب فى هـذه الأيام ، ولكن تهديدات العداء والصدام تأتى من جانب مهمل حتى الآن ، انه يأتى من الدول النامية ، اذ أن اتجاها جديدا واضحا هناك فى البلدان الشرقية والجنوبية التى تتعرض للجرعة الكاملة من التكنولوجيا والادارة والأيديولوجية الغربية الرأسـمالية • ان الاسـتسلام والخنوع الذى مكن الغرب من فرض طريقته فى الحيـاة على العالم النامى يفسح طريقه لنوع من المقاومة لازالت غير منظمة وغير فعالة ـ ولكنها مع ذلك مقاومة ، وظهور الأوبك يعتبر أحد مظاهر هـذه المقاومة ، هل سيعقب الأوبك ظهور تنظيمات أخرى شبه اتحادية تغير جذريا من الميزان الاقتصادى بين الغرب وبقية دول العالم النامية ؟ مازال سؤالا غير محسوم • وما هو غير محسوم أيضـا هل لمحة الاسـتقلال والتمرد المتمثلة فى الأوبك سوف تصبح عاملا دائما فى الحياة الاقتصادية الدولية فى المستقبل ؟

وهكـذا فان حماية الدولار سوف ترى عقبات جديدة للأحقاب القادمة ، وأكثر من أى وقت مضى ستدور هـذه العقبات حول عوامل سـياسية هى ايجاد توازن مناسب بين مصـالح الأمريكيين (أو الغرب ككل) فى حفظ مركزهم المتميز فى العالم ، ومصلحتهم فى نظام عالمى مستقر ، وسيكون من الحماقة أن نحاول التنبؤ بنتيجة هـذا الصراع المقبل ، ولكننا يجب أن نتوقع أن تؤثر هـذه الضغوط السـياسية والاقتصـادية على حياتنا لفترة طويلة قادمة ٠

الفصـــل العشرون

الشركات متعددة الجنســية

ان مشكلة الأعمال التجارية الضخمة قديمة وترجع الى فترة ما بعد الحرب الأهلية ، ولكن طرأ عليها تحول جديد بظهور الشركات الهائلة التى تحيط امبراطورياتها التجارية بالعالم ، انها الشركات العالمية متعددة الجنسية ٠ خذ « بيبسيكو » على سبيل المثال ، ان بيبسيكو لا تشحن انتاجها حول العالم من مصنعها بالولايات المتحدة ، انها تنتج « بيبسى كولا » من اكثر من ٥٠٠ مصنع فى اكثر من مائة دولة ، وعندما تشترى « بيبسى كولا » فى المكسيك أو فى الفيلبين أو فى اسرائيل أو الدانمرك فانت تشترى منتجا أمريكيا تم تصنيعه فى هذه البلد ، وبيبسيكو تعتبر من اشهر الأسماء ولكنها ليست بالضرورة من اكبرها ، ففى عام ١٩٧٩ كانت رقم ٧٥ فى تسلسل اكبر الشركات الأمريكية ، ولو قارناها بشركة فورد عام ١٩٧٩ ، وهى عالمية متعددة الجنسية نجد أن فورد تتكون من شبكة من ٦٠ شركة فرعية ، ٤٠ منها اساسها أجنبى ، ومن مجموع الأصول البالغ ثمنها ٢٣ بليون دولار يتم استثمار اكثر من الثلث فى ٢٧ دولة أجنبية ، ومن الموظفين البالغ عددهم ٤٩٤ر٠٠٠ (عام ١٩٧٩) ، أكثر من ١٧٥ ألف يعملون خارج الولايات المتحدة ، ولو درسنا هيكل شركة جنرال موتورز أو (آى ٠ بى ٠ ام) أو الشركات البترولية العظمى لوجدنا أنها أيضا شركات متعددة الجنسية ، فاجزاء رئيسية من ثروتها الكلية تستثمر فى تسهيلات انتاجية خارج الولايات المتحدة ، ولو اتسعت نظرتنا لتشمل أكبر مائة شركة أمريكية لوجدنا أن ثلثيها لها مثل هذه التسهيلات فى ٦ دول أجنبية على الأقل ٠ والأهم أن قيمة الانتاج الذى تنتجه فى الخارج يفوق بمراحل قيمة الانتاج الذى لا تزال تصدره من الولايات المتحدة ، ففى عام ١٩٧٤ بلغت قيمة مبيعات الشركات الأجنبية المندمجة فى شركات أمريكية (ما نعنى به الفروع المملوكة لهم جزئيا أو كليا) أكثر من ١١٥ بليون دولار ٠ بينما فى نفس السنة بلغت قيمة صادراتنا الكلية من المنتجات ٤٧ بليون دولار ، أى ٤١٪ فقط من قيمة انتاج الشركات الأمريكية فى الخارج ٠

وطريقة أخرى لتوضيح الارتفاع المذهل فى الانتاج الدولى هى أن نتبع الزيادة فى قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة ، أى قيمة المصانع والمعدات الأمريكية الملكية الموجودة فى البلاد الأجنبية (وليست السندات الأجنبية التى تمتلكها شركات أمريكية) ٠ فى عام ١٩٥٠ كانت قيمة الاستثمارات المباشرة الأجنبية للولايات المتحدة ١١ بليون دولار ٠ وفى عام ١٩٨٠ كانت أكثر من ٢١٣ بليون دولار ، بل وأكثر من ذلك فهذا الرقم يحتاج الى تعديل بالزيادة لأنه يشمل فقط قيمة الدولارات الأمريكية المستثمرة فى الخارج وليس القيمة الاضافية لرأس المال الأجنبى الذى يمكن التحكم فيه بهذه الدولارات ٠ فعلى سبيل المثال اذا استثمرت شركة أمريكية ١٠ ملايين دولار فى مشروع أجنبى قيمته الكلية ٢٠ مليون دولار فان الأرقام الأمريكية الرسمية عن استثمارنا الخارجى تأخذ فى اعتبارها الـ ١٠ ملايين دولار الأمريكية فقط ، وليس الـ ٢٠ مليون دولار التى هى القيمة الحقيقية للثروة التى يتحكم فيها استثمارنا ، ولو حسبنا رأس المال الذى تتحكم فيه استثماراتنا الأجنبية المباشرة ككل فان قيمة الأصول الانتاجية الأمريكية فى الخارج قد تصل الى ٣٠٠ بليون دولار ٠ وبشكل عام فان ما يقرب من ¼ الى ½ الأصول الحقيقية لأكبر شركاتنا توجد فى الخارج ، وبالفعل فان أكبر الشركات الأمريكية هى أكبر الشركات فى العالم ٠

والحركة نحو « تدويل » الانتاج ليست ، فى الواقع ، حركة أمريكية خالصة ، فاذا ما كانت الشركات الأمريكية مُتعددة الجنسية هى اليوم الأكثر تأثيرا فى العالم ، (هناك ٣٠٠ شركة أمريكية من بين أكبر ٥٠٠ شركة فى العالم) ، فانها تنافسها شركات أخرى غير أمريكية كما يوضح الجدول التالى ، فشركة « فيليب لامب » مثلا ، شركة هولندية عملاقة لها أعمال فى أكثر مَن ٦٨ دولة ، ومن عدد موظفيها البالغ (٢٢٥ر٠٠٠ موظف) ، هناك (١٦٧ر٠٠٠) يعملون فى بلدان أخرى خارج هولندة ، وشركة « رويال دتش شل » هى الأخرى شركة عالمية متعددة الجنسية موطنها بين هولندة وانجلترا (فهى ملكية مشتركة لمواطنين من كلا البلدين) وتعتبر « شل » فى الولايات المتحدة ضمن أكبر ٢٠ شركة « لنا » ، وكذلك « شيكولاته نستله » ، شركة سويسرية ينبع ٩٧٪ من دخلها البالغ بليونى دولار من خارج سويسرا ٠

ولو قسنا الأمور بحجم رأس المال السويدى المستثمر لاعتبرنا « سان باولو » ثانى أكبر مدينة صناعية سويدية !

ولو أخذنا أكبر عشر دول مصدرة لرأس المال معا (شاملة الولايات المتحدة) لوجدنا أن صادراتهم مجتمعة فى عام ١٩٦٧ تعدت ١٣٠ بليون

دولار ولكن انتاجهم فى الخارج مجتمعا تعدى ٢٤٠ بليون دولار ٠ وفى عام ١٩٨٠ قدر اقتصادى فى غرفة التجارة الدولية أن مجموع الانتاج الدولى ـ الانتاج الأمريكى فى الخارج والانتاج الأجنبى هنا (فى أمريكا) ، والانتاج الأجنبى فى بلدان أجنبية أخرى ـ يساوى حوالى ١/٦ القيمة الكلية لكل انتاج العالم ٠ ونسبة أعلى من ذلك بكثير من المنتجات الصناعية العالمية ٠

واليوم النسبة أعلى من ذلك بكثير على الرغم من أننا لا ندرى بالضبط حجم الانتاج الدولى ٠ ما الذى يدفع أى شركة لأن تنتج فى الخارج بدلا من أن تبيع للخارج فقط ؟ احدى الاجابات المقترحة كمثال أن احدى الشركات ناجحة هنا فى الوطن وامكانياتها التكنولوجية والتنظيمية تعطيها قدرة على المنافسة العالمية ، فتبدأ بتصدير منتجاتها ، وتتسع السوق الأجنبية ، وعند نقطة ما تبدأ الشركة فى حساب ما اذا كان من الأربح لها أن تنظم عملية انتاج خارجية ، فهى بهذا ستوفر تكاليف النقل وقد تستطيع تفادى الضرائب الجمركية عن طريق تصنيع منتجاتها خلف الحائط الجمركى ، واعتبار آخر هام جدا هو أنها قد تستطيع الاستفادة من معدلات الأجور الأرخص ، وهكذا بالتدرج توقف شحن البضائع للخارج ، وبدلا من ذلك (تصدر) رأس المال والتكنولوجيا والادارة وتصبح شركة متعددة الجنسية ٠ وقد تكون الحسابات أعقد ، على درجات ، فشركة ناجحة قد تغير من وجهة نظرها ، فأولا تفكر فى نفسها كشركة محلية وربما بسوق صغير للتصدير ، ثم تزيد من صادراتها فتفكر فى نفسها على أنها شركة عالمية لها اهتمام بالتصدير ٠ وأخيرا يتغير منظورها ويتحول الى شركة متعددة الجنسية وتعتبر العالم (أو مناطقه الرئيسية) سوقا لها ، وفى هذه الحالة قد تبنى مصانع فى الخارج قبل أن تتبلور السوق تماما ، حتى تكون ثابتة الأركان فى الخارج قبل منافساتها ٠

والكثير من الشركات الضخمة فى العالم بدأت فى اعتبار العالم كله سوقها « الطبيعية » وليست بلدها فقط ، والصراع بين شركات السيارات والكومبيوتر والاتصالات والصلب هو على أنصبة فى السوق العالمية ، وهذا هو السبب فى أننا نجد شركات مثل آى ٠ بى ٠ ام جنرال موتورز تعتبر العالم مكانها ليس فقط فى مصادرالمواد الأولية ولكن أيضا فى أماكن المصانع واتجاه جهود البيع ٠ وبالنقل النفاث الحديث السريع ، والمعلومات العالمية الفورية ، يمكن ببساطة أن يتزايد كل يوم توجيه الصناعة الى حيث يتم انتاجها بسعر أرخص ثم نقلها الى بلاد أخرى حيث توجد أغنى الأسواق ٠

وهكـذا نجد لدينا راديو ترانزستور كمنتج يابانى صنع فى هونج كونج أو كوريا الجنوبية أو سنغافورة وتم تجميعه فى المكسيك ويباع فى الولايات المتحدة · وفى بدايات عام ١٩٧٢ ـ تاريخ قديم (منذ عشر سنوات) ولكنه أفضل ما لدينا ـ قدر مثل هـذا الانتاج المتعدد الجنسية بحوالى ١٥ ـ ٢٠ ٪ من اجمالى الانتـاج للعالم الرأسمالى ·

اكبر ١٥ شركة متعددة الجنسية عام ١٩٧١

الشـــركة	المبيعات الكليـة (بالبليون) بالدولار	المبيعـــات الأجنبيـة كنسـبة مئـوية من الاجمـالى	عدد البلدان التى توجد بهـا فروع الشركـات
جنـرال موتورز	٢٨ر٣	١٩٪	٢١
ايكســكون	١٨ر٧	٥٠	٢٥
فـــــورد	١٦ر٤	٢٦	٣٠
رويال دتش وشل (غير أمريكية)	١٢ر٧	٧٩	٤٣
جنـرال اليكتريك	٩ر٤	١٦	٣٢
آر · بى · ام	٨ر٣	٣٩	٨٠
موبيل أويل	٨ر٢	٤٥	٦٢
كــريزلر	٨	٢٤	٢٦
تكســاكو	٧ر٥	٤٠	٣٠
يونى ليفر (غير أمريكية)	٧ر٥	٨٠	٣١
آى تى	٧ر٣	٤٢	٤٠
جـلف أويل	٥ر٩	٤٥	٦١
برتس بتروليم (غير أمريكية)	٥ر٢	٨٨	٥٢
نيليبس (غير أمريكية)	٥ر٢	لا يوجد حساب	٢٩
ستاندا رد أويل أوف كاليفورنيا	٥ر١	٤٥	٢٦

سواء ٠٠ استمر انتعاش الشركات العالمية بنفس معدلاته السابقة أولا فان ظهور الشركات متعـددة الجنسـية قد غير بالفعل من وجه العلاقات الاقتصادية الدولية ، وأحد التأثيرات الرئيسية هو التحول الحاد فى المواقع الجغرافية والصفات التكنولوجية للأنشطة الاقتصادية الدولية ، والتحول من التصدير الى الانتاج العالمى قد أدخل تغيرين على مسرح الاقتصاد القومى ٠

التغير الأول : هو حركة الاستثمار الأجنبى بعيدا عن تكدسه الأساسى فى المناطق النـامية من العالم نحو أسـواق أغنى فى البلاد المتقدمة ، فمنذ خمسين عاما مضت فى عصر أوج الأمبريالية ، كان معظم رأس المـال الذى يترك بلدا الى آخـر يتحـرك من الأراضى الأغنى الى الأفقر ، لهـذا كان الاسـتثمار الأجنبى فى أواخر القرن التـاسع عشر وبداية القـرن العشرين مرتبطا بخلق مستعمرات واسعة وبناء الطرق الحديدية بين الغابات وتطوير التعدين ، ولكن نمو الشركات العالمية صاحبه تحول أكيد بعيدا عن الاستثمار فى العالم الثالث الى الاستثمار فى العالم الصناعى ٠ فى عام ١٨٩٧ كان ٥٩٪ من الاستثمار الأمريكى المباشر فى الخارج فى الزراعة والتعدين أو فى الطرق الحديدية يوجد فى العالم الثالث أساسا ٠ وفى نهاية ١٩٨٠ هبط اسـتثمارنا فى الزراعة والتعدين والطرق الحـديدية الى ٢٠٪ من مجموع الأصـول الاستثمارية فى الخـارج ، وأصبح موقعها الجغرافى فى العالم النامى لا يتجاوز ٣٦٪ من كل استثماراتنا المباشرة فى الخـارج ٠

والأوضح أن ثلاثة أرباع الزيادة الضخمة فى الاستثمار المباشر فى الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٧٠ كانت فى العالم المتقدم ، والجزء الأكبر منها كان فى التصنيع والبترول أكثر منه فى بناء المستعمرات والطرق الحديدية والذهب ، وهكذا فان الشركات المتعددة الجنسية تستثمر فى أراضى كل منها الأخرى بدلا من غزو مناطق الدول النامية ٠ وفى السنوات الأخيرة لاحظنا اندفاعا ملحوظا للاستثمار متعدد الجنسية فى التسهيلات الصناعية فى بعض الأمم الفقيرة ــ مصانع استثمارية ضخمة فى المكسيك ، هونج كونج ، تايوان ، سنغافورة ، كوريا ــ ومع ذلك فهـذه الاسـتثمارات مازالت اقل بكثير من استثمارات الشركات متعددة الجنسية فى البلدان المتطورة ٠

والتغير الثـانى : هو فى الواقع تطبيق على الأول ، انه تحـول من صناعات التكنولوجيا الثقيلة الى صناعات التكنولوجيا المعقدة المتطورة ، بعيدا عن الصناعات التى ترتبط فيها كميات كبيرة من رأس المـال بالضخامة كقوى عماليـة ضـخمة غير ماهرة كمـا فى حالات بنـاء السكك الحديدية

والمزارع الى صناعات يكون رأس المـال فيها مستثمرا أو متجها الى الأخذ بالعمالة التكنولوجية المـاهرة ، والأسلوب الادارى المعقد كما فى صناعات الكومبيوتر والبتروكيماويات والصناعات الأخرى الجديدة ·

والجدول التالى يوضح هـذا التحول الكلى ·

لاحظ التحول الحاد بعيدا عن أمريكا اللاتينية الى أوروبا ، وبعيدا عن النقل والتعدين والزراعة الى التصنيع ، وهو تحول كان يمكن أن يكون أكثر حدة لو لم نكن مازلنا نعتمد على البترول كمصدر رئيسى للطاقة ، واذا حلت الطاقة النووية أو الخلية الضوئية محل البترول فى العقـدين القـادمين ، فانا نتوقع مزيدا من الهبوط فى الاسـتثمار فى المناطق المتخلفة (وخاصة الشرق الأدنى) مع نسبة أكبر فأكبر من تركيز الاستثمار الأجنبى المبـاشر فى التصـنيع ·

حجم وتوزيع الاستثمار الأمريكى الأجنبى المباشر

	١٩٢٩	١٩٥٠	١٩٨٠
المجموع (بالملايين)	٥٢٨ر٧ دولار	٧٨٨ر١١ دولار	٤٦٨ر٢١٣ دولار
التوزيع فى السوق (٪)			
كنـــدا	٢٧	٣٠	٢١
أوروبا	١٨	١٤	٤٥
أمريكا اللاتينيـة	٤٧	٤١	١٨
آسيا ، أفريقيا ، الشرق الأدنى	٨	١٥	١٦
التوزيع فى القطاع الصناعى (٪)			
التصـــنيع	٢٤	٣١	٤٢
البتـــرول	١٥	٢٩	٢٢
النقل والمواصـلات	٢١	١٢	لا يوجد حساب
التعـــدين	١٥	٩	٣
التجـــارة ·	٥	٧	١٢
الزراعـة	١٢	٥	لا يوجد حساب
صناعات أخرى	٨	٦	١١

مشاكل الجنسية

الشركات متعددة الجنسية لم تغير فقط من وجه الأنشطة الاقتصادية الدولية ولكنها أيضا أضافت الكثير الى مشاكل التحكم فى الاقتصاد المحلى . لنفترض أن بلدا ما أرادت أن تحد من اقتصادها عن طريق سياسات نقدية وضعت بحيث تقلل من الانفاق على المصانع والمعدات . ان السياسة النقدية المتشددة محليا قد تفسدها قدرة الشركات المتعددة الجنسية على الاقتراض من الخارج لتمويل الاستثمارات فى بلدها وبالعكس فسياسة نقدية وضعت لتنشط الاقتصاد المحلى قد تنتهى الى قروض تزيد الانتاج فى بلد آخر . وهكذا فان فاعلية السياسة الاقتصادية المحلية قد ضعفت . وأكثر من ذلك فانه ليس من السهل أن نقترح أن تنظم السياسات النقدية بين الدول لأن الاحتياجات الاقتصادية للبلدان المختلفة قد لا تتشابه فالمناسب لدولة فى وقت معين قد لا يكون كذلك بالنسبة لغيرها . والأهم أن الصيحات القومية التى تسعى لحفظ السيطرة القومية على الأنشطة الانتاجية داخل الحدود والاندفاع القوى للشركات المتعددة الجنسية لأسواق جديدة فى مناطق أجنبية يخلق توترا عنيفا فى المجال الدولى ، ومن جهة أخرى فالشركات متعددة الجنسية فى مواقع تسمح لها بالفوز فى المفاوضات العنيفة التى تجرى بينها وبين البلدان المضيفة التى تسعى الشركات للدخول فيها لأن هذه الشركات هى المصدر الرئيسى للتكنولوجيا الحديثة ولأساليب الادارة الحديثة التى تسعى اليها كل أمة . لهذا اذا رفضت أى بلد ـ الهند مثلا ـ أن تعطى السماح لاحدى الشركات بالدخول (وربما سببت خسائر مادية لشركاتها الموجودة بالفعل) ، فان الشركة متعددة الجنسية قد تضع مصانعها بما تحتويه من انتاجية اقتصادية ثمينة فى بلد آخر تاركة البلد العنيد ليكون هو الخاسر فى سباق النمو العالمى .

ولكن من الناحية الأخرى فالقوة ليست بأى حال فى جانب واحد لأنه فور دخول الشركات متعددة الجنسية الى البلد الغريب فانها تصبح « رهينة » لهذا البلد « المضيف » أسيرة لقوانين هذا البلد ، وقد تجد نفسها مجبرة على القيام بأنشطة « غريبة » ، ففى اليابان مثلا هناك قانون غير مكتوب ينص على أن عمال الشركات الكبرى لايفصلون أبدا ولكنهم يصبحون موظفين دائمين . واليابان كانت دائما غير راغبة فى السماح لرأس المال الأجنبى أن يقيم مشروعات صناعية على الأراضى اليابانية ، مما ضايق رأس المال الأجنبى جدا ، ولكن لو فتحت اليابان أبوابها لرأس المال الأمريكى أو الأوروبى (كما هو محتمل الآن) فاننا يمكننا أن

نكون واثقين أن نتوقع من الشركات الأمريكية والأوروبية أن تتصرف بالطريقة اليابانية مع موظفيها ، ولن يكون هذا سهلا ، لأن هذه الشركات لن تتلقى الدعم الخاص الذى تعطيه الحكومة اليابانية لشركاتها ٠ أو لنأخذ مشكلة الشركات المتعددة الجنسية التى تضطر نتيجة للهبوط فى الطلب الى أن تخفض من حجم انتاجها ، ان قرارا مبنيا على أساس اقتصادى بحت سيؤدى بها الى أن تغلق أقل مصانعها ربحا ، ولكن هذا قد يؤدى الى آثار اقتصادية عنيفة فى البلد التى بها هذا المصنع الى درجة أن الحكومة قد تهدد باتخاذ مواقف عنيفة اذا أغلق المصنع - ماذا ستفعل الشركة ؟ هل تأخذ بما تمليه عليها الحسابات الاقتصادية أم السياسية ؟ !

العالم النامى

كل هذه المشاكل تأخذ أهمية خاصة فى العلاقات بين الشركات العالمية والعالم النامى ، لأن الشركات العالمية هى الآن القناة الرئيسية بين الاندفاع التوسعى الديناميكى للرأسمالية الغربية وبين الأطراف المتململة - رغم أنها مازالت السلبية - فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وهذا يخلق مشاكل صعبة للغاية ، أو كما قال مرة وكيل وزارة الخارجية جورج بول « كيف تستطيع حكومة قومية أن تضع خطة اقتصادية بأى قدر من الثقة اذا كان مجلس ادارة يجتمع على بعد خمسة آلاف ميل يستطيع عن طريق تعديل أسلوب الشراء والانتاج أن يؤثر بطريقة رئيسية على الحياة الاقتصادية للبلد ؟ لهذا ولأسباب أخرى فهناك قدر كبير من الريبة وعدم الراحة يحيط بالموقف تجاه الشركات المتعددة الجنسية من جانب الدول النامية ٠ ولأسباب وجيهة فهناك شىء مقلق للغاية فى مشهد الكوكاكولا وهى تحل محل الأطعمة الشعبية فى طعام الافطار مما يسبب الضرر لأناس يعيشون على حافة الكفاية الغذائية ، وفى مشهد الراديو الترانزيستور والزينات المصنوعة من البلاستيك وهى تدفع جانبا وسائل التسلية والزينات الأهلية ، وفى فنادق هيلتون وهى تتشاهق بجانب المبانى السكنية القذرة المكدسة ، وفى المصانع الرتيبة القبيحة وهى تجذب المزارعين وأصحاب الحرف من مهنهم ومهاراتهم ٠ وأى شخص ارتحل فى بلدان العالم النامى لا يمكنه الا أن يصدم من العنف اللامبالى الذى اقتلعت به الشركات المتعددة الجنسية العادات المستقرة ، وكيف عرضت أناسا غير مدربين وغير مستعدين لاعصار التكنولوجيا الحديثة والقيم الحديثة ، كل هذا باسم الربح وليس - بكل تأكيد - باسم التطور الانسانى ٠ ولكن مع أنه من السهل أن نستشيط غضبا ولكن قبل أن نتفهم

الوضع تماما ، فالمجتمعات التى مزقتها الشركات المتعددة الجنسية لها بالفعل تقاليد عظيمة من الاستقرار والتكافل ـ لأنه اذا لم يكن لها لكانت انتهت منذ وقت بعيد ـ ولكنها اكتسبت قوة تحملها بأساليب صعبة وبطولية خاصة بها ، حفظت لها طبقاتها الفقيرة ونساءها فى حالة من القهر والجهل ، ومن هذا المنظور فان الشركات المتعددة الجنسية رغم استغلالها القاسى للرغبات الساذجة والعمالة الطيعة فهى أيضا الحاملة لعلاقات اجتماعية وقدرات بغيرها كان العالم النامى يظل خاضعا بغير حيلة للمواد والقدرات التنظيمية القاهرة للغرب · ولكن الا يوجد بديل لهيمنة الشركات العالمية بطرق أخرى لنقل التكنولوجيا والقيم الاجتماعية للناس فى أفريقيا وجنوب شرق أسيا والصين وأمريكا اللاتينية ؟ ان السؤال ينبع فى الحقيقة بفحص العلاقة المعقدة بين القلب (الأمم الرأسمالية) والأطراف (المناطق التى اقتحمتها الرأسمالية جزئيا) وهذه العلاقة التى كانت فى الماضى هامة جدا للرأسمالية ، أصبحت الآن سببا للشد والجذب كلما حاولت الدول النامية الحد من اعتمادها على الغرب · ولكن تتبع المشكلة حتى أعماقها يخرج عن اطار هذا الكتاب ، وأكثر من ذلك فانه مهما كانت العلاقة فعلى المدى القريب لا يبدو أنه يوجد بديل ناجح لحل هذا التوتر بين القلب والأطراف ، فالحكومات الاشتراكية فى كل المناطق النامية حاولت أن تقيم عملية التطور الاقتصادى بغير أن تلجأ للمشروعات الرأسمالية ، ولكن النتائج جاءت مخيبة للآمال فى أحسن الأحوال وكوارث فى أسوئها ، لأنه مهما كانت عملية التطور غير كافية أو غير متوازية عندما تأتى عن طريق الشركات العالمية ، الا أنها حتى الآن متفوقة على التطور الممكن حدوثه اذا بدأنا من الصفر ، وكذلك متفوقة على التكنولوجيا والتنظيم الذى يأتى من أنظمة مثل الاتحاد السوفيتى · ان التأثيرات الهدامة والمشاكل الاجتماعية الناتجة عن الارتباط بشركة آى · بى · ام أو ايكسكون مثلا قد تكون أسهل فى التعامل معها ـ فى النهاية ـ من مشاكل التعامل مع وزارات الطاقة وتكنولوجيا الكمبيوتر · وهذا التأكيد لا يعنى أن نحقر من جهود الدول النامية فى أن تخلق حكومات اشتراكية مستقلة ، ولكن البحث العملى لهذه الحكومات لفترة طويلة سيأتى ثماره فى الأغلب اذا ما كان الاتجاه هو تصحيح الأخطاء المتصلة بالارتباط بالشركات العالمية وليس محاولة البحث عن بديل مستقل تماما · لهذا فستحتل الشركات المتعددة الجنسية دورا استراتيجيا فى العلاقات الاقتصادية العالمية لفترة طويلة ، ولكن فى النهاية يبدو مشكوكا فيه أن يصبح العالم خاضعا تحت سيطرة هذه الكفاءة ·

هناك الكثير من الأشـياء تستطيع الشركات المتعـددة الجنسـية أن تفعلها ولا تستطيعها الدول النامية · ولكن هناك شيء رئيسى هام تستطيع أن تفعله الأمة البازغة ولا تستطيعه أى شركة وهو أن تقود ولاء وتفـانى الجموع الهائلة من الناس ، فالرجال والنساء يمكن أن يموتوا فداء لوطنهم ولكنهم لن يموتوا من أجل ربح شركة ·

وهكـذا فلعله من المناسب أن نقول فى الختام أنه فى هـذه المرحلة من التـاريخ فان وجـود كل من الشركات الضـخمة والأمم ـ القـوميات ضرورى ، اذ يبدو أنهما الطريقان الوحيدان اللذان نستطيع بهما أن ننظم البشر ليقوموا بالجهدالشاق الدائم الذى بدونهستفنى الانسانية نفسها ، ولعله بعد انتهاء العصر الطويل من تراكم الرأسمالية ، وبعد وجود رأس مال كاف لكل الناس ، يمكننا أن نفكر بجدية فى حل الشركات العملاقة والدولة القومية ، كلاهما يطغى على الفرد بقوته الهائلة المنظمـة · ومهما كانت هـذه الغاية النهائية مطلوبة ، ففى عصرنا ستظل الدولة والشركة معنا ، وسيظل التوتر بينهما هو دراما التطور لفترتنا التاريخية هـذه ·

الفصل الواحد والعشرون

الى أين نتوجه ؟ ؟

وهكـذا فى نهـاية كتابنا نعود الى نغمة البداية ، خط سير تاريخ الاقتصاد • فى الواقع ، نحن الآن نواجه للمرة الأولى تلك الأسئلة الرئيسية ــ رغم غموضـها ــ التى لمسـناها فى صفحاتنا الأولى ، الى أين تتجـه الرأسمالية ؟ ما هى علامات وبشائر مسـتقبل مجتمعنا ؟ ماذا يمكن أن يعرقل سنواتنا القادمة ؟ هـذه أسئلة تفوق قدرة الاقتصاديين ، وهى فى النهاية اعتبارات مبادىء وقيم سـياسية وأيديولوجيات وارتباط اجتماعى وقرارات تحدد مستقبل الولايات المتحدة أو اليابان أو السويد أو فرنسا ، تماما مثلما ــ وربما أكثر ــ تحدده أساليبها الاقتصادية المعتادة • ولكن مع ذلك فهناك أشياء يستطيع الاقتصادى أن يقولها عن المستقبل ، لأنه توجد دروس تعلمناها عن عمل الرأسمالية والاشتراكية رغم أنها لا تحدد لنا شكل الأحـداث القـادمة •

التخطيط الاشـتراكى

ما المزايا والعيوب الاقتصـادية ــ لا السـياسية ولا الاجتماعية ــ لاشتراكية اليوم •• المنافس الأعظم للرأسمالية ؟ ان الموضوع لمن الضخامة بحيث يملأ عـدة كتب ، وهـذا الفصل الصـغير ليس المقصـود به شرح اقتصاديات الاشتراكية ، ولكنه عدة ملاحظات عامة تفيد كمقدمة لموضوع تخطيط البديل الاشتراكى للسوق •

كيف يتم التخطيط ؟ ان السـؤال يأخذنا لصلب الموضـوع لأن كل الاقتصاديات المخططة قد وجدت صعوبتها الكبرى فى التحرك من رؤية هدف عام الى التحقيق الفعلى لهـذا الهدف ، أن تخطط لنسبة نمو قدرها ٦٪ شىء ، وأن تصدر الأوامر والتوجيهات التى تحرك الكمية المطلوبة تماما من مئات الآلاف من البنود بحيث تنتج فى النهاية نسـبة نمو قدرها ٦٪ تماما ، فهـذا شىء آخر تماما ، وفى الاتحاد السوفيتى فان نظام التخطيط المعقد هـذا يتم على عدة مراحل متتالية ، الأهداف العامة يتم صـياغتها عن طريق الجوسبلان وهى هيئة التخطيط الحكومية ، والخطة العامة طويلة

المدى يتم تقسيمها الى خطط أصغر قصيرة المدى (مدتها عام) ، وهذه الخطط السنوية التى تحدد انتاج القطاعات الصناعية الرئيسية يتم نقلها الى الوزارات الحكومية المختلفة المسئولة عن - مثلا - انتاج الصلب ، النقل ، صناعة الأخشاب ، وهكذا ... ، وفى المقابل تحيل الوزارات هذه الخطط السنوية الى المسئولين عن تلك المصانع الضخمة ، الى الخبراء والمستشارين وهكذا . وفى كل مرحلة تنقسم الخطة العامة الى مكوناتها الرئيسية حتى يمكننا فى النهاية أن نتتبع الخيوط مع عملية الانتاج حتى نصل الى الرسميين المسئولين عن عمليات التصنيع الفعلية ، فمدير فى مصنع مسئول مثلا - عن عملية « طبخ » معينة ، يتم اعطاؤه خطة أهداف العام القادم وتحدد له كمية الانتاج المطلوبة من مصنعه وهو يناقشها مع مهندسى الانتاج واضعا فى الاعتبار حالة الآلات والأيدى العاملة المتاحة ، ثم هو ينقل متطلباته لكى يحقق الأهداف المطلوبة منه من خلال النظام الحكومى الى المسئولين . وبهذه الطريقة ، تماما كما اتجه الطلب من أعلى الى أسفل من خلال سلسلة من الأوامر ، ترتفع الالتماسات على الامدادات من أسفل الى أعلى ، حتى تصل الى قمة السلطة التخطيطية الجوسبلان نفسه .

ان التعاون والتكامل بين هذه الخطط عملية هائلة التعقيد ، وقد تحول السوفيت مؤخرا الى استخدام تحليل الكومبيوتر مما بسط المشكلة الى حد كبير . وحتى مع أساليب التخطيط المعقدة فالعملية بيروقراطية ، مربكة ، بطيئة ، وعرضة للأخطاء . ومدير المصنع الروسى لا يملك القدرة على التحول بما ينتجه أو بالعوامل التى يستخدمها فى الانتاج ، فالامدادات والانتاج قد حددا له بعناية فى الخطة ، والمفروض من المدير أن يحاول تجاوز الخطة بأن ينتج من البنوك أكثر مما هو مفروض . وبالفعل فان ٣٠ - ٥٠٪ من مرتب المدير يعتمد على علاوات مقيدة بشكل مباشر يتجاوز الخطة حتى يوجد لديه حافز شخصى قوى جدا لتجاوز « معايير النجاح » المحددة له . كل هذا يبدو معقولا ، الا أن المتاعب تأتى لأن رغبة المدير فى تجاوز خطة المصنع بالزيادة تفسد الجهود الانتاجية من وجهة نظر المشترين ، فعلى سبيل المثال اذا ما كان الهدف لمصنع نسيج تمت صياغته على شكل ياردات من الأثواب فهناك اغراء كبير بأن يكون النسيج « أوسع » ما يمكن حتى يتم الحصول على أقصى عدد ممكن من الياردات من كمية محسوبة من الخيوط . أو اذا كانت الخطة تتطلب أطنانا من الانتاج فهناك دوافع ضخمة لأن نتغاضى عن التصميم أو التشطيب أو النوعية لكى يتم التركيز على مجرد الوزن . وهناك رسم كاريكاتير فى المجلة السوفيتية

الساخرة « كروكوديل » يبين مصنع المسامير الفائز بجائزة الانتاج وهو يعرض انتاجه القياسى ، انه مسمار واحد عملاق معلق فى قاطرة هائلة · ومن الناحية الأخرى اذا تم تعيين انتاج المصنع على حسب عدد المسامير فان الاتجاه سيكون الى انتاج مسامير صغيرة أكثر من اللازم أو رفيعة جـــدا ·

ما هو الطريق للخروج من هــذه المتاهة ؟ لفترة كانت رياح الاصلاح تهب فى الاتحــاد السـوفيتى من اتجــاه غير متوقع يقودها الاقتصــادى « بى · ج ليبرمان » فقد كان هناك طلب متزايد لأن تهتم التوجيهات المضللة الخاصة بالوزن والطول وما الى ذلك بمعيار جديد للنجاح قادر وحــده على هداية المدير الى نتائج لها معنى من وجهة نظر الجميع ، ما هو هــذا المعيــار الجديد المتفوق ؟ انه كمية الربح التى يســتطيع المدير تحقيقهــا للمشروع !!!

وعلينا ملاحظة عدة أشــياء حول هــذا الربح · **فأولا** : ليس من المفروض أن ينشأ هــذا الربح من خلال التلاعب فى الأســعار ، فالمديرون عليهم أن يظلوا يعملون بالأسعار التى حددها لهم المسئولون ، ولكن سيكون عليهم بيع انتاجهم وشراء احتيــاجاتهم بدلا من مجرد تســليم المنتجــات واســتلام الاحتيــاجات ، وهــذا يعنى ان على كل مصــنع أن يســتجيب لاحتياجات زبائنه اذا أراد توزيع انتاجه · وبنفس الطريقة سيكون على الموردين أن يستجيبوا لاحتياجات المصــنع اذا أرادوا أن يبيعوا للمصنع **وثانيــا** : ســيعود الربح ليس على المصـــنع ولا على المديرين ولكن على الدولة · بالطبع ســيتم توزيع جزء من الربح كعلاوات وخلافه حتى يكون هناك حافز مبــاشر لادارة المصــنع بكفاءة ، ولكن الجزء الأكبر من الربح سيذهب للدولة ، وهكذا فان الاهتمام بالربح لم يكن يعنى حقيقة أن الاتحاد السوفيتى يتجه نحو الرأســمالية ولكنه أوضح أن أســلوب ادارة نظــام صناعى من خلال التخطيط المركزى وحده يفسح الطريق لمحاولة ادارته من خلال الاندماج بين التخطيط ونظــام الســوق ، والسبب لم يكن بأى حال أيديولوجيا ــ العودة الى المعتقدات الفكرية الرأســمالية بتقــديس الملكية الخاصة ــ لقد كان الدافع للسوفيت براجماتيا (عمليا) محضا · فالسوق كانت هى الوسيلة للحصــول على كفاءة اقتصــادية · وبنفس الطريقة تم ادخال ليس فقط الربح ولكن ــ أيضا المصلحة ــ اصطلاح رأسمالى كان من الكفر نطقه فى أيام ستالين ــ لقد تم ادخاله فى نظام التخطيط لكى يسمح لمديرى المصانع أن يحددوا بأنفسهم ما هو أنسب شىء يفعلونه لمشــاريعهم وللاقتصــاد بصفة عامة ·

وهـذا الاتجاه الى نظام السوق مازال تطبيقه هامشـيا فى الاتحاد السـوفيتى ونحن لا ندرى الى أى مدى سـوف يتطور ، فأهداف أحـداث الخطط طالبت بالمزيد من التأكيد على بضائع المستهلكين ، وتحدثت عن « استخدام مكثف لأساليب الحساب الاقتصادية » مما يلمح الى اعتمـاد متزايد على الكومبيوتر وليس على حركة سريعة فى اتجاه التجارة الحرة ، ولكن مع ذلك فالاقتصاديون السوفيت يتحدثون عن التجارة بدلا من نظام « الحصة » وبالتدريج يبدو لنا أن أسـاليب السـوق تتسـلل الى النظـام الاقتصادى السوفيتى ، وهو مازال ليس مجتمع سوق ـ بعيدا عنه ـ ولكن هـذا هو اتجاه تياره البطىء ٠

وفى نفس الوقت فالاتجـاه نحو السـوق قد تقدم خطوات أكثر فى أوروبا الشرقية وبالذات فى يوغوسلافيا اذ أن قوانين السوق تكاد تشـابه هناكتلك التى فىالعالم الغربى،ولكن مع ذلك فاليوغسلاف يعتبرون اقتصادهم اشتراكيا ، وكما هو الحال فى الاتحاد السوفيتى فأرباح المشروعات لا تذهب الى « المـالكين » ولكنها توزع كحوافز أو تستخدم فى الاستثمار أو لأغراض أخـرى تحت اشراف الدولة الكلى ، ومرة أخـرى فالاتحـاد السـوفيتى يستخدم السوق كأداة للتحكم الاجتماعى وليست كمؤسسة فوق السؤال ، وهكـذا فان التحديد الأساسى للاستثمار واتجاه تطوير بضائع المستهلكين والتوزيع الرئيسى للدخل ، كل هـذه تظل مواضـيع تحـددت كجـزء من الاقتصـاد المخطط ، ولكنها يتم رؤيتهـا أكثر فأكثر من منظور عمليات السعى وراء الربح للشركات الضخمة ولا يتم فرضها بتفاصيلها الدقيقة على الاقتصـاد ٠

السوق فى مواجهة الخطة

ان التحول من التخطيط نحو الأسواق يثير سؤالا له أهمية رئيسية ٠ لماذا الخطة على الاطلاق ؟ لمـاذا لا نترك السوق تحمل على عاتقها مهمـة التنظيم الذى أثبت أنه مشكلة هائلة للمنظمين ؟ أليس نظام السوق نفسه أسلوبا تخطيطيا ؟ قبل كل شىء ، فى السوق اتجاهات الربح هى التى تحدد الاتجاه لوضع الموارد والأيدى العاملة ٠ ومقاولو العمليـات التجـارية بحسب توقعـاتهم أو تبعا للطلب يضعـون الأموال الخـاصة فى انشـاء التسهيلات التى يأملون أن يتطلبها المستقبل ، وفى هـذه الأثناء بينما تنمو تلك الصناعات الرئيسية تنمو معها صـناعات أخرى تابعة وذلك لتموينها باحتيـاجاتها ٠٠ وهكـذا ينتظم تدفق المواد فى كل قطاع عن طريق قوى الطلب الخاصة والتى تعلن عن نفسـها باشـارات ارتفـاع أو انخفـاض

الأسعار ، وفى كل لحظة ينبعث من الصناعات النامية جذب مغناطيسى من الطلب على صناعات ثانوية ، بينما فى المقابل فان الصناعات الرئيسية هـذه تهتدى هى نفسها وتتحفـز أو تبطىء عن طريق ضـغوط الطلب من الجماهير المشترية ، وفى مواجهة كل قوى الطلب هـذه هناك التعنت فى العرض ، جداول التكلفة للمنتجين أنفسهم وفى هـذا التعارض بين العرض والطلب يكمن جهاز اجتماعى رائع لضبط وتكامل كل الجهود الاقتصادية من أجل التوسع ٠

وهـذه القـدرة التكاملية غير العـادية لنظام السوق تثير اعتبـار الصلاحية للأساليب التنظيمية الاقتصادية المختلفة لمراحل التطور المختلفة ٠ اذ أن بعض أسـاليب التخطيط ـ الصـينية أو السعودية ـ تبدو ضرورية لتحريك الاقتصاد التقليدى الراكد من موضعه ، ومتى بدأت عملية النمو سيرتها بنجاح تبدأ القيم الفعلية للسوق وللأنظمة المسيطرة فى التغير ٠ وبعـد أن يؤدى التخطيط وظيفتـه الكليـة ـ فيدفع التغيـر الاقتصـادى والاجتماعى ، ويخلق قطاعا صـناعيا ، ويوجه الزراعة ـ تبدأ مشـكلة أخرى فى اكتساب أهمية كبرى ٠٠ انها مشكلة الكفاءة ، مشـكلة تجميع الجهود الانتاجية المتعددة للمجتمع فى كل متكامل ومنسجم ٠ وفى فترة نصف التطور الحماسية يفوق نظام السوق نظام السـلطة كوسيلة لاتمام مهمة التنظيم المعقدة ٠ ان كل مدير تجارى ساع للربح وكل بائع تجـارى وكل وكالة بيع تفكر بالتكاليف تصبح بالفعل جزءا من نظام تخطيطى عملاق ويقظ دائما داخل اقتصاديات السوق ٠ ان نظم السلطة لا تضاعف بسهولة من جهودها ٠ ان عنق الزجاجة والانتاج غير المستعمل والنقص والفـاقد والأشكال البيروقراطية المعقدة والرسميين كلها تتدخل بشكل تقليدى فى كفاءة الاقتصاد المخطط فى منتصف النمو ٠

وما نراه هنا ليس مشـكلة عابرة من السهل تجـاوزها ، فمن أهم دروس القرن العشرين أن كلمة تخطيط من السهل جدا نطقها ومن الصعوبة بمكان تطبيقها ٠٠ اذا ما كانت الأهداف مازالت بسيطة نسبيا وأولويات العمل لا خلاف عليها ـ كما فى حـالات الأمم التى تنزع نفسـها من ركود المـاضى التقليدى ـ فالتخطيط يمكن أن يفعل المعجزات ، ولكن عندما يصل الاقتصاد الى درجة معينة من التعقيد ، يصـبح فيها تنظيم عشرة أنشـطة مؤديا الى عشرات الآلاف من المشاكل التى تحتاج لتنظيم ، لأن الاقتصاد المخطط لا يمتلك أى تطابق طبيعى بين النشاط الخاص واحتياجات الجمهور ٠ هنا تأتى السـوق بدورها ، على كل شركة أن توفق بين عوامل انتـاجها

واضعة احدى عينيها على التكاليف النسبية والعين الأخرى على الانتاج ، وفى النهاية تأتى بخليط تستخدم فيه كل عامل بأقصى فاعلية ، وهكـذا فى السعى فقط الى مضـاعفة الربح فان وحـدات السوق المختلفـة سـتسعى بلا وعى ولا محالة الى مضاعفة كفاءة النظام ككل ٠

وأكثر من ذلك : قانون واحد يكفى وحـده لأن يوفق بين الأهـداف الخاصة والأهداف العامة ٠ هـذا القانون هو مضاعفة الأرباح ٠ ان هـذا يتم بالتركيز على هـذه الخاصية الوحيدة للنجاح ولا يتم عن طريق محاولة مضاعفة الانتاج من وحدات مادية ، أو عن طريق الالتزام بكتاب معقد من القواعد والتعليمات ٠ ان متابعة العمليات التجارية فى بيئة تنافسية تؤكد فى الواقع دفعها بالنظام ناحية الكفاءة ، وبمعنى آخر فالربح فى النظـام الرأسمالى ليس فقط مصدرا للدخل المتميز ، ولكنه أيضا مقياس دقيق ومفيد للنجاح بالنسبة لنظام يحاول أن يستخرج أقصى انتاج من الموارد المتاحة ٠

وأكثر من ذلك فنظام السوق يحل المعضـلات الاقتصادية بحد أدنى من السيطرة السياسية والاجتماعية ، اذ يتحرك التاجر فى السوق مدفوعا بالقوى الطبيعية المتأصلة فى مجتمع السوق لكى يؤدى وظائفه الاقتصادية العامة بغير رعاية دائمة من السلطات ، بينما مثيله فى مجتمع سـلطوى مركزى ـ غالبـا يتم دفعـه على غير رغبتـه أو بمداهنتـه أو حتى بتهديده لكى يعمل بطرق لا توافق مصلحتـه الشخصيـة ـ ان التـاجر التقليدى فى السوق يطيع الطلبات القاطعة للسوق كممارسة اختيارية « لحريته » الاقتصادية ٠ لهـذا ليس مدهشا أن نجد كثيرا من الحوافز الرئيسية للسوق يتم ادخالها فى المجتمعات السلطوية لأنه بينما استقرت هـذه المجتمعات فى روتين ثابت فانها تستطيع استخدام ضغط الرغبة فى مكافأة أو حافز لكى تسهل تحقيق خططها الرئيسية ، والحرية الاقتصادية كما نعرفها فى الغرب ليست بعد حقيقة ، ولا حتى هدفا رسميا لأى من تلك البلاد ٠ فحق الاضراب مثلا ، غير معروف ٠ ولا يسمح بنظام مثل نظام السوق المستجيب للمستهلكين أن يؤثر على الاتجاه العام للنمو الاقتصادى ٠ ولكن ادخال المزيد والمزيد من حرية التصرف على مستوى المصنع يؤكد بقوة أن أساسيات مجتمع السـوق على وشـك أن تجد لها مكانا فى مجتمعـات التخطيط فى مرحلة مناسبة من مراحل النمو الاقتصـادى ٠

وهكـذا نرى أن هناك حكمة من ظهور نظام السوق عند مرحلة معينة من النمو الاقتصـادى · ولكن ماذا عن الغد ؟ هل نسـتطيع أن نتوقع من السوق أن تستمر فى مواجهة احتياجات المجتمع المتزايدة وبنفس كفـاءة المـاضى ؟

هنا نعود الى مشاكل واجهناها من قبل ، غير أننا الآن نضعها داخل اطار تاريخى أوسع ، هناك ثلاث من هـذه المشـاكل :

الأولى : ان السوق أداة على غير كفاءة فى امداد المجتمعات ـ حتى الغنية منها ـ بتلك البضائع التى لا توجد لها بطاقة أسـعار مثل التعليم وخدمات الحكومة المحلية والتسهيلات الصحية العامة · ان مجتمع السوق يشترى هـذه السلع العامة عن طريق تخصيص كمية معينة من الضرائب لهـذه الأغراض ، والمواطنون مع ذلك يشعرون أن هـذه الضرائب اغتصاب على عكس احساسهم بالبنود التى يشترونها اختيارا ·

ومن السهل لهـذا أن يقلل مجتمع السوق من تقديم الكفاية من هـذه الخدمات ، كالتعليم والخدمات الصـحية العامة ·· الخ · لأنها لا تملك وسائل المزايدة على وضع الميزانية فى هـذه الأماكن فى منافسة مع وسائل المزايدة القومية لوضع الأموال فى صناعة السيارات أو الملابس أو التأمين الشخصى ، وهكـذا نيويورك شراء خاص وفقر عام ، ان مدينة أغنى الناس فى العالم تفتقر الى المـال اللازم لحفظ شوارعها نظيفة أو آمنة ·

والفشل الثانى الأعمق لنظام السوق هو تطبيقه لحسابات اقتصـادية صارمة لارضاء حاجات الناس ورغباتهم ، فالسوق خادمة مطيعة للأغنياء ولكنها خادمة غير مطيعـة للفقراء ، وهى تظهر لنا فائضـا من الاسـكان الفاخر جنبا الى جنب مع نقص فى الاسكان الرخيص ، على الرغم من أن احتياجات المجتمع للأخير أكثر بكثير من احتياجاته للأول ، أو تصب الطاقة والموارد فى زيادة الكماليات والتى تخلق الطبقة الغنية سـوقا لها بينما تظل احتياجات الفقراء غير مجابة · وليس هـذا مجرد فشل اقتصـادى ولكنه أيضا فشل أخلاقى ، فنظام السوق يشجع اللا أخلاقية ، ونحن نعتبر أن من المكاسب تلك الزيادة فى اجمالى الناتج القومى التى تنتج من نظام السوق ولكننـــا لا نلقى بالا الى الاهتمـــام الزائد بالكسب التجـارى ، والتفاهة ، والاحباط النفسى ، وعدم الرضا الذى يصاحب النشاط الزائد للسـوق ·

وهــذا العرض لفشل السوق ينتهى بنا الى فشل ثالث وهى المشاكل الكبرى والصغرى التى تظهر كعواقب لعملياتها ، ونحن نعلم عنف واتساع بعض هــذه المشــاكل بعدما انتهينــا من دراســة الاقتصــاديات الكبرى والصــغرى ، ولكن علينا أن نتذكر أن التضــخم والبطالة والفقر والتلوث كلها بدرجة ما نتاج قوة الدفع الضخمة اللامبالية وأحيانا الخطيرة التى تلقيها السوق على العملية الاجتماعية ، علينا أن نربط كل مرض اجتماعى بالنظام الاقتصادى الذى يظهره ولكن يكون من الغباء اهمال العلاقة التى تربط بين الأمراض الاجتماعية بعضها ببعض ٠

هل توجد أزمة للرأســمالية ؟

وهكــذا فانه واضح أن نظــام السوق له عيوبه وأنه عاجز بطريقته تمــاما مثل التخطيط ، والآن حان الوقت أن نرى تلك العيــوب كجــزء من مشــكلة أكبر لم نلق لها بالا كبيرا منذ الفصــول الأولى ، وهى مشــكلة الحفاظ على فعالية طويلة المدى وحركة دائبة للأمام لذلك النظام الاجتماعى ـ الاقتصادى المسمى بالرأسمالية ٠

وفى هــذه النقطــة الأخيــرة من البحث علينــا مرة أخــرى أن نرى اقتصادنا من منظور تاريخى لنسأل ليس من أين نجىء ولكن الى أين يبدو أننا ذاهبون ٠

هناك أكثر من دليل على أن الرأسمالية اليوم فى مرحلة شــد وجــذب عالمية ـ وتعبير الأزمة هو الأكثر استخداما ـ وهــذه الأزمة تظهر نفسها فى كل أمة رأسمالية على شكل ارتفاع فى معدلات البطالة ، ركود فى النمو ، تضخم متزايد ، عدم استقرار مالى ، وأعراض من القلق وعدم الراحة بين الشباب ، وأسباب الأزمة غير واضحة ٠ ربما كان السبب هو التوتر بين القلب والأطراف الذى ألمحنا اليه فى الفصــل الأخير ، أو ربما كان من الضغوط الرهيبة للمنافسة العالمية فى عصر الثورة التكنولوجية المخيفة ، أو ربما كان الارتفاع فى متوسطات الأعمار فى الوقت الذى تقترب فيه من الانفجار السكانى الذى يتهدد سفينتنا الفضائية ـ الأرض ـ ومهما كانت الأســباب ، فان الأمراض عميقــة الجذور ويبدو أنها تجتــاح كل البلدان الرأسمالية ، ومن غير المحتمل أن تكون هــذه هى انتفاضة الموت الأخيرة التى تحدث عنها ماركس ، لا لشىء الا أن الاشتراكية الحديثة بذاتها فى نفس الوضع ٠ ومع هــذا فالأزمة يبدو أنها تبشر بمرحلة تغيير تنظيمى وتوفيق ، ليس بأى حال الأول من نوعه فى تاريخ الرأسمالية ٠ أى نوع من التغيير والتوفيق ؟

اذا حكمنا من خلال الاتجاه فى القرنين الماضيين فمن المحتمل أن الأمر سيأخذ شكل حركة نحو نوع من أنواع تخطيط الرأسمالية لنفس الأسباب التى ذكرناها آنفا ـ فشلها فى الامداد بالبضائع العامة ، جانبها اللا أخلاقى ، واللامبالاة الاجتماعية ـ ان السوق تخلق رغبة فى التخطيط لدى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة تماما ، كما أن صلابة مجتمعات نظم السلطة المتقدمة تخلق الحاجة الى السوق ، وفى كلتا الحالتين ما نراه هو استجابة من النظام لمشاكل داخلية تلقائية ، ان السوق تنبثق من الاشتراكية لكى تبيح قدرا من المرونة مطلوبا واستجابة للاحتياجات الخاصة ، ويقفز التخطيط من الرأسمالية لكى يصوغ أهدافا عامة لا تستطيع السوق صياغتها بنفسها ، أو لكى يصلح من خسائر ربما يكون نظام السوق نفسه هو الذى أحدثها ٠

وهـذا يعنى بالتأكيد أن الرأسمالية تتجه لكى تصبح نظاما تخطيطيا مركزيا ، فهناك متسع للكثير من التخطيط داخل نظام مازال فى الأساس رأسماليا ، وبالفعل فالتخطيط كما نراه سوف يأخذ شكل مساعدة للنظام الرأسمالى على مواجهة التحديات المختلفة عن طريق اضافة قدرات وعقل القطاع العام الى قدرات وعقل القطاع الخاص ، ولن يكون ازاحة للقطاع الخاص واحلال جهاز تنظيمى متضخم بدلا عنه ٠

ان التخطيط الرأسمالى يمكن أن يأخذ ، بل أخذ بالفعل ، صورا عديدة ، ففى اليابان ـ كما رأينا ـ تم التخطيط عن طريق التعاون المفتوح بين الحكومة والشركات الكبرى والبنوك ٠ وفى فرنسا هناك خطوات مفصلة نحو هدف ويشمل العمال والصناعة والخدمات المدنية والبرلمان ٠ وفى السويد استعملت كل من ادارة المحافظين وادارة الاشتراكيين الديمقراطيين قوة الحكومة لكى يعدلا من اتجاه الاقتصاد السويدى ، وكذلك غيرت حركة اتحاد العمال القومية من أهدافها الاشتراكية ٠

وفى المانيا الغربية لا يوجد تخطيط رسمى ولكن البنوك تعمل باتصال وثيق مع الحكومة لكى تنظم سياسة الاستثمار الألمانية ، كما تقوم الاتحادات الألمانية للتجارة الموجودة بحكم القانون فى مجالس ادارات الشركات بدور ارشادى ضخم ٠ واذا ما نظرنا من خلال رؤية المحافظين المؤمنين بالرعاية الحكومية أو من خلال رؤية الرأسماليين الأقرب للاشتراكية لوجدنا أن كليهما يعتمد أساسا على التعاون بين الحكومة والشركات الخاصة للحصول على الأهداف المطلوبة الكبرى والصغرى ،

وللوصول بمشاكل نشاط الرأسمالية الى الحد الأدنى · ومن هذا المنظور فان الولايات المتحدة وبريطانيا هما الوحيدتان اللتان تعلنان نياتهما فى الغاء دور الحكومة والسماح لقوى السوق التلقائية بأن تصبح الموجه الرئيسى للنظام ·

ولأسباب أوضحناها فى هذه الصفحات نحن نشك فى أن محاولة فصل الحكومة هذه سوف تذهب الى مدى بعيد أو تستمر لفترة طويلة · ففى رأينا أن الخواص المتأصلة فى الرأسمالية ـ رواجها وكسادها ، ميولها غير العادية ، تكنولوجياتها المتفجرة ، اندفاعها نحو عمليات أوسع فأوسع فى كل اتجاه ، وشهيتها التجارية ـ كل هذا يؤدى الى صعوبات تحتاج الى انتباه الحكومة ، ومن وجهة النظر هذه ، من الخطأ أن نصر على أن القطاع الخاص ينتج بضائع جيدة دائما ، والقطاع العام ينتج بضائع سيئة دائما ، ومن التضليل أن نفترض أن الحكومة والأعمال التجارية حبيسو علاقة متعارضة أبدية ، وعلى العكس نحن نرى القطاع العام كمكمل لا غنى عنه للقطاع الخاص ، وندرك حركة التاريخ على أنها تذويب تدريجى لفروق من المفترض أنها واضحة بين القطاعين · وهذه رؤية يأسف لها اليسار ويتهمها اليمين ، وأكثر من ذلك فكلاهما يعلن أن التخطيط لا يؤدى نتائجه · وهما بالفعل على صواب بأن التخطيط لا يعمل كما ينبغى ، وما أوضح دليل على ذلك أكثر من الوجود العالمى لأزمة فى كل الدول الرأسمالية على الرغم من الاتجاه نحو التخطيط بكافة صوره ؟ ولكن هذا الاعتراض يغفل نقطة هامة وهى أنه لا توجد طريقة لهداية المجتمعات من أقصى المركزية الى أقصى الاستقلالية ، ولا يمكن أن نتوقع أن يتحرك النظام بنعومة فى مواجهة قوى اليوم السياسية والتكنولوجية والاجتماعية ·

فنفس العوامل الى ترتكز عليها مشاكلنا المعاصرة ـ التوترات التى تقسم الأمم الفقيرة والغنية ، تأثير التكنولوجيا للقوى العظمى ، ضيق التحمل البيئى ، اختفاء ايمان العامة القديم بالقدر ـ هذه العوامل تربك أى نظام اقتصادى وأى نوع من الحكومات ، وليست الرأسمالية فقط فى أزمة ولكن كل المجتمعات الصناعية الحديثة ، والنظرة الواقعية نحو التنظيم يجب ألا تنحصر فى أنه يجب أن يعمل بنجاح ·· ولكن فى أن يعمل بنجاح كاف ، وهو ما يبدو أنه هدف يمكن تحقيقه · وسوف نتناقش فى أزمة عصرنا لفترة طويلة غالبا بلغة الاقتصاد ، لذا فكلمة أخيرة ربما تكون مطلوبة · الاقتصاديات يجب أن تكون الآن واضحة ، سهلة ـ ربما تبتسم ـ بالتأكيد لها صعوباتها التكنيكية وعلاقاتها الغامضة ورطانتها · ولكن درسا واحدا يجب أن يكون واضحا من هذه الصفحات ، ان التحدى الذى

يواجه عصرنا لا يكمن فى أقتصـاده ولكن فى القيم الأخلاقية والسـياسية التى تدخل دائما فى الاعتبارات الاقتصادية ٠ ان الاقتصاد هو اللغة التى نستخدمها للحـديث عن الاختيارات أمام نظـامنا ، ولكنه ليس هو اللهجة التى نقدر بها قيم النظام أو التى نحـدد بها أى العوامل سـوف نتبعه وأى سوف نغيره ٠ السياسة والقيم ـ ارادتنا الكلية ونظام قيمنا الخاصة ـ تظل حجر الأساس للمجتمع ٠ ونتاج هـذه الأزمة سوف يعكس قوة هـذه الارادة ونوعية هـذه القيم ٠

تـذييل

كيف يعمل نظام البنوك ؟

النظام المصرفى عمل يثير فينا الاحترام والسخرية فى نفس الوقت ٠ ربما كلاهما يشهد على احساسنا بعدم الراحة لأننا لا نفهم كيف تعمل البنوك وعما اذا كانت البنوك تستطيع « خلق » المـال أم لا ٠

وها هو تفسير لهـذه الأنشطة ، والشرح لا يشكل أى صعوبة ٠ ولكن يجب أن يقرأ ببطء لكى يفهم ٠

(**ملحوظة** : لا يوجد قانون يحتم عليك أن تفهم كيف يعمل النظام ، اذ أن الكثيرين من رجال البنوك لا يفهمون ذلك ٠ ولكن اذا كنت فضوليا فهـاك الاجـابة) ٠

سنبدأ بادخال عنصرين رئيسيين لحسابات الأعمال التجارية :

الأصول (الموجودات) ، والمطلوبات (الخصومات) ٠

كل طالب فى وقت أو آخر رأى الميزانية العمومية لشركة ، ولابد أن معظمهم قد تعجب كيف أن اجمالى الأصول انما يساوى اجمالى الخصومات ٠ والسبب بسـيط للغاية ٠ فالاصـول هى كل الأشـياء التى يمتلكها مشروع تجـارى ٠

المال السائل ، الحسابات المتلقاة ، المصانع والمعدات ، الخ ٠

والخصومات هى الادعاءات على هـذه الأصول ، بعضـها ادعاءات الدائنين ، وبعضها ادعاءات المـالكين (تسمى القيمة الصافية للمشروع) ٠ وحيث الأصول توضح كل شىء يمتلكه المشروع وحيث الخصومات توضح كم

من المطالبات على نفس هـذه الأصول مقسمة بين الدائنين والملاك ، يصبح من الواضـح أن جانبى الميزانيـة العمومية يجب دائمـا أن ينتهيا الى نفس الاجمالى · فاجمالى الأصـول واجمالى الخصـومات متطابقان · وتوضح الأعمال التجارية موقفها المـالى فى الميزانيـة العمومية التى توضح البنود فى جانبها الأيسر الأصول ، وتوضح البنود فى جانبها الأيمن الخصوم ·

وباسـتخدام ميزانية عمومية بسيطة من عمـودين نستطيع أن نتعقب بوضوح ما يحـدث للبنك عندما نودع فيه المـال وعنـدما يقوم بقروض أو استثمارات ·

وسـنبدأ بهـذا المثال الذى فيه بنك جديد تمـاما يحتوى على مليون دولار نقدا وعلى شكل شيكات على بنوك أخرى ، لهـذا يوضح أول مدخل لنا على الميزانية جانبى هـذه الصـفقة ·

لاحظ أن بنكنا قد ربح أصولا قدرها مليون دولار ـ النقد والشـيكات التى يمتلكها الآن ـ وأن عليه مطلوبات (خصومات) قدرها مليون دولار ـ الودائع التى يدينه بها المودعون (الذين يستطيعون سحب أموالهم) ·

البنك الأصلى

الخصـــوم	الأصـــول
١ مليون دولار (المـال المملوك للمودعين)	(نقدا وشيكات) ١ مليون دولار
١ مليون دولار (اجمالى)	١ مليون دولار (اجمـالى)

وكما نعلم ، مع ذلك ، فالبنك لن يحتفظ بكل مكتسباته الجديدة من النقد والشيكات فى خزائنه ·

انه سـيحتفظ بقدر من النقد ، ولكنه سيرسل كل شـيكاته التى تلقاها بالاضافة الى كل النقد الذى يشعر انه لا يحتاجه الى « الفيد » ليودعه فى حسـابه هنـاك ·

البنك الأصلى

الخصـــوم		الأصـــول	
١ مليون دولار	الودائع	١٠٠ ألف دولار	الغطاء النقدى
		٩٠٠ ألف دولار	ودائع فى «الفيد»
١ مليون دولار	الاجمـــالى	١ مليون دولار	الاجمالى

هكـذا تبدو الميزانية العمومية بعد تسوية الشيكات من خلال الاحتياطى الفيدرالى ، واذا فحصت الميزانية العمومية لأى بنك ، فستجد هـذه البنود مكتوبة على انها « النقد ومستحق الدفع من البنوك » ، وهـذا يعنى بالطبع ، النقد فى خزائنهم بالاضافة الى ميزانيتهم فى الاحتياطى الفيدرالى ٠

ونتـذكر الآن من الفصل العـاشر أن بنكنـا لا يريد أن يظل فى هـذا الوضع السائل غير المربح بالمرة ، وبحكم القانون عليه أن يحتفظ بنسبة معينة فقط من ودائعه نقدا ، وفى الاحتياطى الفيدرالى ـ ٢٠٪ فى مثالنا الفرضى ـ وهو حر فى أن يقرض أو يسـتثمر الباقى ٠ ولأنه يمتلك مخزونا يسـاوى ١ مليون دولار فهو يمتلك ٨٠٠ ألف دولار زائدة عن احتياجاته ، واذا فلنفرض أنه قرر أن يضع هـذه المدخرات الزائدة فى مشروع تجـارى يبدو مربحا (لاحظ أن البنوك لا تقرض المدخرات الزائدة بنفسها فهـذه المدخرات ـ النقد والودائع فى « الفيد » ـ تظل حيث هى ٠ ووظيفتها أن تخبر البنوك كم تستطيع اقراضه أو استثماره) ٠

ولنفترض الآن أن شركة سـميث ، شركة معروفة ، قد تقـدمت بطلب قرض قيمته ٨٠٠ ألف دولار سيسعد بنكنا أن يقرضها هـذا المبلغ ، ولكن اعطاء القرض لا يعنى أن البنك يعطى الشركة نقدا من خزائنه ولكنه يعطى القرض عن طريق فتح حساب جار جديد للشركة ، وعن طريق اعتماد هـذا الحسـاب بثمانمائة ألف دولار ٠ (أو اذا كانت ـ كمـا هو متوقع شركة سميث تملك حسابا مع البنك ، فسـوف تعتمد حصيلة القرض على هـذا الحسـاب) ٠

والميزانية العمومية الجديدة توضح تغيرات مثيرة ٠

النك الأصلى

الخصـــوم		الأصـــول	
١ مليون دولار	الودائع الأصلية	١ مليون دولار	نقـدا وفى الفيد
٨٠٠ ألف	الودائع الجديدة (شركة سميث)	٨٠٠ ألف دولار	قروض (شركة سميث)
مليون و ٨٠٠ ألف	الاجمـــالى	مليون و ٨٠٠ ألف	الاجمـــالى

وهناك عدة أشياء يجب ملاحظتها حول هـذه الصفقة ، أولا أن مدخرات البنك (النقد والودائع فى الاحتياطى الفيدرالى) لم تتغير بعد ٠ فالمليون دولار المخزونة لازالت هنـاك ٠

ثانيا : لاحظ أن قرض شركة سـميث يحتسب كأصل من الأصـول لأن البنك الآن يمتلك حقا قانونيا بمطالبة الشركة بهـذا المبلغ ٠

(الفـائدة على القرض لا تظهر هنا فى الميزانية العمومية ولكن عند دفعها ستظهر اضافة على نقد البنك) ٠

ثالثا : زادت الودائع بمقدار ٨٠٠ ألف دولار ، ولاحظ مع ذلك أن هـذه الأموال (٨٠٠ ألف) لم تدفع لشركة سميث من حساب أى شخص فى البنك ، فهى حساب جار جديد ، لم يوجد من قبل ، وكنتيجة لذلك فان المـال المعروض أيضـا زاد ٠

هل من المـأمون أن نفتح للشركة هـذا الحساب الجديد ؟

حسنا ، يمكننا أن نرى ما اذا كانت مدخراتنا الآن كافية لأن تغطى حساب شركة سميث ، بالاضـافة الى الحساب الأصلى المودع ، ان لمحة خاطفـة توضح أن كل شىء على ما يرام ، فمـازال لدينـا مليون دولار فى المدخرات فى مقابل مليون و ٨٠٠ ألف دولار فى الودائع ، اذا نسبة المدخرات اكثر من الـ ٢٠٪ المطلوبة قانونيا ٠

انها فى الواقع أعلى درجة تغرينا ان نقدم قرضا آخر للعميل التـالى الذى يطلب قرضا ، وبهـذه الطريقة سنزيد من قدرتنا على الربح ، ولكن أى رجل بنوك خبير سيهز رأسه معترضا ويقول : « ان شركة سميث لم تأخذ قرضـا وتوافق على دفع فائدة عليه فقط من أجل متعة أن تترك ذلك المـال معك ، فعما قليل سوف تكتب الشركة الشـيكات على حسـابها لتدفع ثمنا للبضائع والخدمات ، وعندما تفعل هـذا فانك ستحتاج لكل مليم من المدخرات التى تمتلكها الآن » ٠

وهذه بالفعل هى الحقيقة ، ففى خلال أيام ستجد أن حساب البنك فى البنك الاحتياطى الفيدرالى مسحوب عليه شـيك بمبلغ ٨٠٠ ألف دولار من شركة سميث لحساب شركة جونز التى تضع أموالها فى بنك آخر ٠

ان الميزانية العمومية الآن قد اختلفت بشدة كما نرى ٠

البنك الأصلى

الخصوم		الأصول	
مليون دولار	الودائع الأصلية	٢٠٠ ألف دولار	النقد وفى الفيد
ـــــــــ	ودائع شركة سميث	٨٠٠ ألف دولار	قروض (شركة سميث)
مليون دولار	الاجمالى	مليون دولار	الاجمالى

المقترض يستخدم قرضه فيهبط حسابه الى الصفر

لنر الآن ماذا حدث بالضبط :

اولا : ان شيك شركة سميث سحب على حسابنا فى الفيد وهبط به من ٩٠٠ الف دولار الى مائة ألف دولار ، بالاضافة الى المائة ألف نقدا فى الخزانة وهذا يعطينا ٢٠٠ ألف دولار مدخرات ·

ثانيا : حساب شركة سميث تلاشى تماما على الرغم من أن اتفاقية القرض التى أجراها معنا تظل فى الأصول ·

والآن لو راجعنا مدخراتنا لوجدنا أنها مضبوطة تماما فنحن مطلوب منا أن نملك ٢٠٠ ألف نقدا فى الخزانة أو فى حسابنا فى الفيد فى مقابل مليون دولار فى الودائع وهذا بالضبط ما يتبقى لنا · اذا فان البنك قد أقرض بشكل سليم ·

ولكن النظام المصرفى لم يقرض كل ما لديه تماما ، فحتى الآن تتبعنا ما قد حدث لبنكنا فقط عندما سحبت شركة سميث المال من حساب ودائعها ولكننا الآن تتبع تأثير هذا العمل على ودائع ومدخرات البنوك الأخرى ·

وسنبدأ بالبنك الذى أودعت فيه شركة جونز الشيك الذى أخذته من شركة سميث ، ونظرة على الجدول التالى ستريك أن بنك شركة جونز قد وجد نفسه فى وضع بنكنا تماما عندما افتتحناه بمليون دولار فى حسابات جديدة فيما عدا أن الاضافة فى هذا الجدول الجديد أصغر من الاضافة فى البنك القديم ·

البنك الثـــانى

الخصــــوم		الأصـــول	
٨٠٠ الف دولار	ودائع (شركة جونز)	٨٠٠ الف دولار	نقدا وفى الفيد
٨٠٠ الف دولار	الاجمـــالى	٨٠٠ الف دولار	الاجمـــالى

لقد ارتفعت أصول البنك الثانى ٠

وكما نرى فان البنك الثانى قد ربح ٨٠٠ الف دولار ، نقدا وفى ودائع ٠

ونظرا لأنه يحتاج فقط ٢٠٪ من هـذه الكمية فى المدخرات فانه يجد نفســه ومعه ٦٤٠ ألف دولار زيادة عن الاحتياطى المدخر ، وهو حـر فى استخدام هـذا المـال كقروض للاستثمار ، فلنفترض انه أعطى قرضا لشركة براون ، وأن شركة براون بعد فترة أنفقت حصيلة القرض فى شركة بلاك التى تضع مالها فى بنك ثالث ، ان الميزانية العمومية توضح لنا اجمالى الودائع كما يلى :

البنك الثانى (بعد أن أنفقت شركة براون حصيلة قرضها)

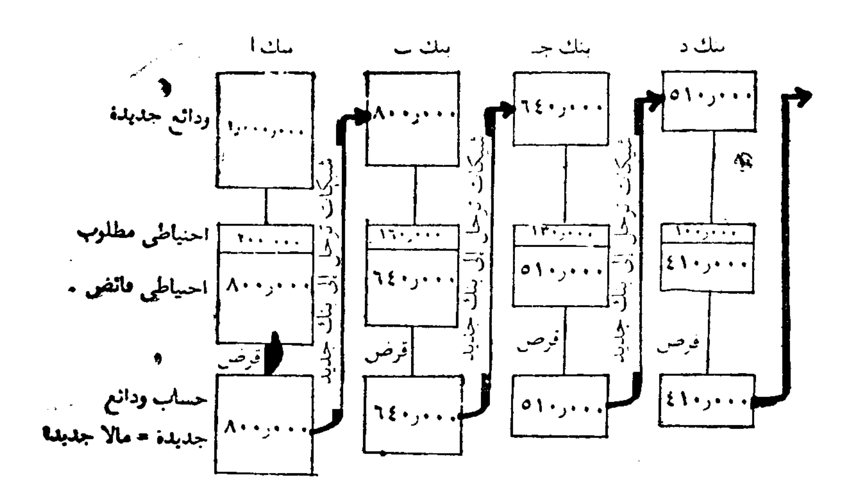
الخصــــوم		الأصـــول	
٨٠٠ ألف	ودائع (شركة جونز)	١٦٠ ألف دولار	نقدا وفى الفيد
	ودائع (شركة براون)	٦٤٠ ألف	قروض (لشركةبراون)
٨٠٠ الف دولار	الاجمـــالى	٨٠٠ ألف	الاجمـــالى

البنك الثالث (بعد أن حصلت شركة بلاك على الشيك من شركة براون)

الخصــــوم		الأصـــول	
٦٤٠ الف دولار	ودائع (شركة بلاك)	٦٤٠ ألف دولار	نقدا وفى الفيد
٦٤٠ ألف دولار	الاجمـــالى	٦٤٠ الف دولار	الاجمالى

هنا تكرار لنفس العملية لأن البنك الثانى استخدم الاقراضية لتمويل شركة براون ٠

وكما يوضح الشكل التالى ، لن تتوقف العملية هنا ، ولكنها تستمر من بنك لآخر على قدر استمرار القدرة الاقراضية ، ولاحظ مع ذلك أن هـذه القدرة تقل بالتدريج وانها ستصل فى النهاية الى صفر ٠



المــال والدين

كل هــذا يعطينــا فكــرة عما هو المــال ، وقد قلنا من قبل انه ما نستخدمه فى الدفع ، ولكن ما الذى نستخدمه ؟ الاجابة مدهشة ، اننا نستخدم الديون ، بالتحديد ديون البنوك التجارية · فالودائع ما هى الا الخصوم التى تدين بها البنوك عملاءها · والأكثر من ذلك نستطيع أن ندرك أن من أغراض النظام المصرفى شراء الديون من وحدات أخرى فى الاقتصاد مثل الحكومات والمشروعات التجارية ، فى مقابل ديونها هى (التى هى المــال) ، لأنه عندما يفتح بنك حسابا لمشروع تجارى قد قدم له قرضا أو عندما تشترى سندا حكوميا فما الذى تفعله سوى قبول دين لا يستخدم كمال فى مقابل خصومها الايداعية التى تستخدم كمال ، وما الذى يجعل البنوك تخلق المــال عندما تقدم القروض بينما انا وأنت لا نفعل ذلك عندما نقدم قرضا ؟ السبب اننا جميعا نقبل خصومات (ودائع) البنوك كمال ولكننا لا نقبل سندات (أنا مدين لك) الخاصة أو العــامة لكى ندفع بهــا ، فأنت لا تســتطيع شراء بقــالة بسند (أنا مدين لك) من جنرال الموتورز ، ولكنك تستطيع ذلك بسند من تشيس مانهاتن ــ شيك مسحوب على حسابك هناك ·

التوسع فى عرض المــال★

واذا نظرنا الآن الى أسفل الرسم السابق فسنرى شيئا هاما للغاية ، فى كل مرة فى هــذه السلسلة من الصفقات يفتح فيها بنك حسابا لمقترض جديد يزداد المعروض من المــال · لاحظ أن المعروض من المــال هو مجموع النقد خارج النظام المصرفى (أى الذى فى جيوبنا) بالاضافة الى اجمالى ودائع الطلب ، وبينما تفتح سلسلتنا من البنوك حسابات جديدة فانها كانت تزيد من قدرة كتابة الشيكات فى الاقتصاد ، وهكذا ظهر المال من الهواء ·

★ لقد تتبعنا كيف أن الزيادة فى اقراض البنوك قد ادت الى زيادة فى عرض المــال ، نفس الشىء يمكن أن يحدث اذا استخدم بنك فائض مدخراته لشراء استثمارات ، مثل سندات الحكومة بدلا من اقراض أمواله ، ولأغراض التبسيط اهملنا عملية الاستثمار هنا ·

كيف حدث هــذا ؟ اذا قلنا لأى رجل بنوك فى السلسلة : أنه « خلق » مالا فانه سوف يعترض بقوة ، فأى قرض أعطاه كان مغطى وقت اعطـائه بمدخرات فى كمية القرض نفسه ٠٠ تماما ٠ كما كان عندنا ٨٠٠ ألف دولار مدخرات زائدة عندما أعطينا قرضنا الأول لشركة سميث ٠ وهكذا فكل قرض تال كان مغطى بنسبة ١٠٠٪ بمدخرات غير مستخدمة وقت اعطائه ٠

ورجال البنوك محقون تماما عندما يخبروننا أنهم لم يقرضوا أبدا ماليما أكثر مما يمتلكون ، ان المـال لم يخلق فى عملية الاقراض ، لأن البنك أقرض أموالا لا يمتلكها ، لقد تم خلق المـال لأن أنا وأنت يدفع بعضنا لبعض غالبا بشيكات تعطى حقوقا لكل منا على بنك الآخر ، ولو صرفنا باستمرار الشيكات التى نتبادلها ، فلن يتم خلق مال جديد ، ولكننا لا نفعل هــذا ، فنحن نعطى بنوكنا مدخرات أكثر ما يحتاجون فى مقابل الودائع التى افتتحناها ٠

وهــذه المدخرات الزائدة تجعل من الممكن للبنك أن يقرض أو يستثمر وبالتالى أن يفتح مزيدا من حسابات الايداع التى تؤدى بالتالى الى مدخرات جديدة ، وهــذا يبدو مخيفا ، هل يعنى أن المعروض من المـال يمكن أن يزداد الى مالا نهاية من حساب واحد جديد ؟

ألا يكون هــذا خطرا شديدا ؟ انه بالطبع يكون شديد الخطر ولكن لا يوجد احتمال حدوثه ، اذا كنا قد فهمنا كيف يمكن للمعروض من المـال أن يزداد من زيادة مبدئية فى الايداعات ، فانه يمكننا الآن أن نفهم ما الذى يحفظ التوسع داخل اطار ٠

١ ــ ليس كل قرض يسبب زيادة فى ودائع البنك :

فاذا فتح البنك حساب قرض لشركة سميث فى نفس الوقت الذى سددت فيه شركة أخرى قرضا مماثلا فلن يكون هناك زيادة أصلية فى ودائع البنك ، وفى هــذه الحالة فان زيادة حساب شركة سميث بمقدار ٨٠٠ ألف دولار سيوازنها تماما هبوط مقداره ٨٠٠ ألف دولار فى حساب البعض الآخر ، وحتى لو أن هــذا الهبـوط حدث فى بنك آخر ، فانه مازال يعنى أن ودائع البنـوك الكلية فى الأمة لم تزد ، وأنه لذلك لم يتم خلق مال ، وهكــذا فان الزيادات الصافية فقط للقروض لها تأثير بالزيادة ، ومثل هــذه الاضافة تحدث عندما يشـترى الفيد « أوراقا مالية » ٠

٢ ـ هناك حد للزيادة فى المال المعروض من زيادة واحدة فى الودائع :

كما يوضح الرسم فى سلسلة الزيادة فى الودائع كل بنك يليه زيادة أصغر فى الودائع ، لأن كل بنك عليه أن يحتفظ بجزء من نقده المكتسب حديثا او الشيكات على شكل مدخرات ، وهكـذا فان كمية المدخرات الزائدة التى يمكن الاقراض مقابلها ، تهبط بثبات ، وأكثر من ذلك يمكننا أن نرى أن كمية الزيادة النقدية الكلية من زيادة صافية أصلية فى الودائع محكومة بحجم الجزء الذى يجب حجبه جانبا كل مرة كاحتياطى مدخر ، واذا كان كل بنك يجب أن يحتفظ بمقدرا ١/٥ ودائعــه الزائدة كمدخرات ، اذاً فان التـأثير التراكمى لزيادة مبدئية فى الودائع ـ اذا ما زادت من خلال النظام ـ هو خمس مرات قدر الزيادة الأصـلية ، واذا كانت المدخـرات ¼ فان الزيادة محدودة بأربع مرات قدر الزيادة الأصلية وهكـذا ٠

٣ ـ أن عملية الزيادة النقدية يمكن أن تعمل بالعكس :

فلنفرض أن النظام المصرفى ككل عانى من خسارة صافية فى الودائع ، وبدلا من وضــع مليون دولار فى البنك ســحبها العملاء نقــدا ، البنك الآن يمتلك احتياطيا قليلا وسيضطر لتخفيض قروضه و بيع استثماراته ليحصل على الاحتياطى الذى يحتاجه ، وفى المقابل يسدد المقترضون قروضهم ، أو بينما يدفع مشترو السندات ثمن ســنداتهم ، سيتم سحب النقد من البنوك الأخرى التى ستجد الآن أن مدخراتها صغيرة جدا فى مقابل ودائعها ، وفى المقابل سيضطرون لبيع مزيد من الاستثمارات أو تخفض من قروض أخرى ، وهــذا أيضا سيضغط على بنوك أخرى وتخفض من مدخراتها بنفس التعاقب ٠

وهكــذا فانه تمــاما كمــا أن الزيادة فى الودائع يمكن أن تؤدى الى زيادات متعــددة فكذلك التقلص فى الودائع يمكن أن يؤدى الى تقلصــات متعــاقبة ٠ وحجم هــذا التقلص مرتبط كذلك بحجم نســبة الاحتيــاطى ٠ اذا احتفظ بنك بنسبة ٢٥٪ احتياطى عندئذ يحدث هبوط مبدئى قيمته ١٠٠ ألف دولار فى الودائع ويمكن أن يؤدى الى هبوط كلى قيمته ٤٠٠ ألف دولار بافتراض أن النظام كان مكتفيا تماما من البداية ، ولو أنهم احتفظوا بنسبة ٢٠٪ احتياطى فان هبوطا قيمته ١٠٠ ألف دولار يمكن أن يصل الى ٥٠٠ ألف دولار ٠

٤ ـ أن عملية التوســع قد لا تتم بالكامل ٠ لقــد افترضــنا أن كل بنــك فى السلسلة سيقرض دائما كمية مساوية للزيادة فى الاحتياطى، ولكن قد لاتكون

الحالة كذلك ، فان البنك الثالث أو الخامس قد يجد صعوبة فى الحصول على عميل يستحق القرض ، وقد يقرر ـ فى الوقت الحالى ـ أن يحتفظ بمدخراته الزائدة ، أو قد يحدث أن المقترضين فى السلسلة قد يسحبون نقدا من بعض حساباتهم الجديدة وبذلك يقللون من احتياطى البنوك وقدرتها الاقراضية . وهكذا فان امكانية التوسع قد تتحقق فقط جزئيا ٠

٥ ـ عملية التوسع تحتاج لوقت ٠ تماما مثل عملية تكاثر الاستثمار ، فان زيادة المعروض من المال تصادف عراقيل كثيرة فى الحياة العملية :

فالبنوك لا تزيد قروضها فور زيادة المدخرات ، وعملاء البنوك لا يزيدون قروضهم فور زيادة المدخرات ، وعملاء البنوك لا يزيدون فورا من حصيلة قروض البنوك ، ان فترات الوقت فى النظام المصرفى مختلفة للغاية بشكل لا يسمح لنا أن نتوقع بالضبط كم من الوقت ستحتاج زيادة فى الودائع الجديدة لكى تأخذ طريقها من خلال النظام ، ولكن الأمر بالتأكيد يحتاج « شهورا » لدورتين أو ثلاث ٠ ان ميكانيكيات التوسع فى عرض المال تساعدنا على فهم أفضل لدور الاحتياطى الفيدرالى ، فالفيد ـ كما نذكر ـ يمتلك ٣ طرق لبسط سلطته ، رفع أو خفض مقدار الاحتياطى المطلوب ، تغيير سعر الخصم للبنك ، شراء أو بيع سندات الحكومة الأمريكية (عمليات السوق الحرة) وكل هذا يؤدى لنفس النتيجة ، فهو يزيد أو يخفض حجم الاحتياطى فى البنوك ، وكنتيجة ، فهو يسمح بعملية التوسع ـ أو عملية التقلص ـ لكى تبدأ مسيرتها ٠ وهذه هى طريقة عمل النظام المصرفى ٠

فهرس الكتـــاب

الموضـــوع	الصفحة

رقم الايداع ٢٧٨٥ / ٨٦
الترقيم الدولى ٦ ـ ١٣٥ ـ ١٧٢ ـ ٩٧٧

دار غريب للطبــاعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلى) القاهرة
ص٠ب (٥٨) الدواوين تليفون : ٣٥٤٢٠٧٩